

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

سيناريوهات ما بعد

فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

سيناريوهات ما بعد

فوز "حماس" بالانتخابات الفلسطينية

أحدث فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي جرت يوم 2006/1/25 صدمة سياسية تداعت توابعها على هيكل منطقة الشرق الأوسط المتصدع أصلاً من جراء الأزمات الأخيرة التي نالت من مفاصله بداية مما يحدث في العراق ، انتقالاً إلى أزمة سوريا مع المجتمع الدولي، دخولاً إلى الساحة اللبنانية وما تشهده من سجلات كلامية بين أطرافها وأزمة وزارية لم يبدو لها حل في الأفق حتى الآن، عروجاً إلى لحظات الترقب والانتظار التي تعيشها الساحة الداخلية الإسرائيلية في ظل غياب "شارون" والاستعداد للانتخابات البرلمانية في مارس القادم، وانتهاء بأزمة الملف النووي الإيراني الذي غيم على سماء المنطقة ويزداد خطورة اليوم تلو الآخر، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول أبعاد المأزق الذي سببته نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية لكافة الأطراف المعنية، وماهية الأسباب والمقدمات التي أدت إلى فوز "حماس"، وردود الأفعال التي أثارها فلسطينياً وإسرائيلياً وإقليمياً ودولياً ؟ وأخيراً السيناريوهات المتوقعة حدوثها خلال الفترة المقبلة.

كانت بداية الصدمة السياسية عندما أعلن رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية في مؤتمر صحفي بتاريخ 2006/1/26 أن حركة "حماس" قد فازت بـ 76 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 مقابل 43 مقعداً لحركة "فتح" في حين حصل المستقلون على أربعة مقاعد، أما عن القوائم الأخرى فقد حصلت قائمة "أبو علي مصطفى" (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) على 3 مقاعد، وكل من قائمة "البديل" (ائتلاف اليسار المكون من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب وفدا) وقائمة ائتلاف فلسطين المستقلة بزعامة د. "مصطفى البرغوثي على مقعدين، وحصلت قائمة الطريق الثالث "حنان عشراوي" والوزير السابق "سلام فياض" على مقعدين.

ومن واقع الأرقام حصلت حماس على 57.6% من جملة عدد مقاعد المجلس التشريعي، وهو ما يعني حصولها على الأغلبية المطلقة التي تمنحها تشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة. ولم تكن هذه النسبة المرتفعة هي المفاجئة الوحيدة، بل كانت هناك العديد من المفاجئات الأخرى لعل أهمها فوز الحركة بالعديد من المقاعد المخصصة للدوائر التي كانت تعتبر معاقل تأييد تقليدية لحركة "فتح" وهو ما حدث في مدينة الخليل حينما حصلت حماس على كل المقاعد المخصصة للمدينة، بل وحتى داخل مكتب الرئيس "أبو مازن" نفسه الذي صوت بعض أفراداه لصالح حماس!.

وقد شهد الجميع مبدئيًا أن هذه الانتخابات كانت من أفضل التجارب الانتخابية التي جرت في العالم العربي وعلى المستوى الفلسطيني على وجه الخصوص، أما مبررات هذه الأفضلية فهي متنوعة؛ حيث اتسمت بقدر كبير من الشفافية والحياد من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، كما أنها لم تشهد حوادث أمنية أو احتكاكات بين الخصوم السياسيين بصورة تذكر ، فضلاً عن وجود المراقبة بمختلف مستوياتها لعملية الاقتراع سواء محلياً ممثلة في منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو عربياً بمشاركة نظيراتها من مصر أو دولياً من قبل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة التي جاء على رأس مراقبيها الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"، والذي ترأس فريق المراقبين الدوليين في الانتخابات، وأثنى على العملية الانتخابية التي جرت من دون عوائق قائلاً: "نحن فخورون بما يقوم به الفلسطينيون" ، مضيفاً أن هذه الانتخابات تعتبر من أنجح الانتخابات التي أشرفت عليها الهيئة المراقبة التي راقبت 62 انتخاباً من قبل.

سمة أخرى توضع في إيجابيات هذه العملية الانتخابية، وهي ارتفاع نسبة المشاركة في عملية التصويت، والتي بلغت 77% طبقاً للأرقام التي أعلنها رئيس لجنة الانتخابات؛ حيث شارك نحو 980 ألف ناخب من جملة الناخبين المسجلين البالغ عددهم 1.3 مليون ناخب.. وحقيقة فإن هذه النسبة تعتبر في غاية الارتفاع. أما السمة الثالثة ذات الدلالة التي تعطي تجربة الانتخابات الفلسطينية أفضلية، فهي ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني ونجاح 18 سيدة على مستوى القوائم والدوائر أي بنسبة تقارب الـ 14%، وهي نسبة وإن كانت ضعيفة دولياً، إلا أنها مرتفعة عربياً.. كل ذلك مؤشرات تعطي فوز "حماس" أصداً وأهمية أكثر من عادية، وتجعلنا نتساءل عن ما هي الأسباب التي كانت وراء هذا الفوز الكاسح؟

وكما يقولون، فإن المقدمات تؤدي إلى النتائج، وقد كانت المقدمات الظاهرة على الساحة الفلسطينية ومن ورائها الإقليمية والدولية تنبئ عن توقع تقدم حماس في هذه الانتخابات، غير أن أي مستوى للتوقعات لم يكن ليصل إلى توقع هذا الفوز الكبير حتى بين أعضاء حماس أنفسهم، فما هي المقدمات التي أفضت إلى تلك النتيجة؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى التداخل والتشابك بين هذه المقدمات، ولكن نظرياً وتحليلياً يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى ثلاثة مستويات فلسطينياً وإسرائيلياً وخارجياً. فعلى مستوى الداخل الفلسطيني تمثل الانقسامات التي تشهدها حركة "فتح" العامل الأهم.. والواقع أن هذا الانقسام توج في تقديم قائمتين للحركة في الانتخابات التشريعية في بداية الترشيح، قائمة تضم معظم قيادات الحركة القادمة من الخارج مع "ياسر عرفات" عقب اتفاقات أوسلو 1993، يضاف إليهم من تم استقطابه واستيعابه من الداخل، وهم الأكبر سناً والأكثر استئثاراً بمواقع السلطة الرسمية، بل والأكثر احتكاراً للقرار السياسي الفلسطيني بصفة عامة، وقائمة تقدمت للانتخابات باسم "قائمة

المستقبل" بزعامه "مروان البرغوثي" وتضم "محمد دحلان" و "جبريل الرجوب"، وهم من الجيل الأصغر من الناشطين الذي بزغوا خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر الثمانينيات، وطالبوا بتوسيع مشاركتهم في المواقع القيادية في السلطة، وبضرورة إعادة الديناميكية للحركة والعمل على دمقرطتها لضمان قدرتها على منافسة "حماس" في المستقبل، خاصة وأن هذه المجموعة تمتلك علاقات ميدانية ممتدة مع قواعد فتح وداخل الشارع الفلسطيني.

العامل الأهم والأخطر الذي ساهم في تراجع شعبية "فتح" وجعل الفلسطينيين يعطون أصواتهم لحماس، هو انتشار الفساد لدى بعض رموز السلطة الفلسطينية، ممثلاً في الاستحواد على الوظائف الهامة، ومنحها لكبار قادة السلطة وأبنائهم وأقربائهم بما في ذلك الاستئثار بالسفر والترقيات وسكن الفلل وركوب السيارات الفارهة.. وغيرها. وارتبط بذلك بصورة وثيقة فشل السلطة في إدارة شؤون الحياة اليومية وتوفير المتطلبات الضرورية للمواطنين، وعلى رأسها الأمن، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وارتفاع نسبة البطالة.

وعلى النقيض من حركة "فتح" يأتي تماسك وقوة حركة "حماس"، والذي يرجعه البعض لها تمتاز به من درجة عالية من المؤسسية ظهرت في تعاملها مع فقدان عدد من قياداتها وعلى رأسهم الشيخ "أحمد ياسين" ... ونظراً لسياسة الاغتيالات الإسرائيلية الموجهة ضد قادتها لم تسم الحركة قائداً عاماً لها، ومع ذلك لم تظهر خلافات هؤلاء القادة على السطح مثلما ظهرت الخلافات في "فتح"، كما أن طريقة اختيارها لمرشحيها في الانتخابات جاءت بشكل منع الانشقاقات، فعلى الرغم من أنها لم تجر انتخابات تمهيدية مثلما فعلت "فتح"، إلا أن "سامي أبو زهرة" الناطق الرسمي باسم الحركة أكد أن مرشحيتها تم اختيارهم بالشورى والانتخاب الداخلي. وفي هذا الصدد تحديداً نقل عن الحركة أنها قامت بترشيح أحد المسيحيين على قائمتها، وهو أمر لا يخلو من دلالة في محاولة منها لإبراز موقفها وشمولها بقائمة تمثل مختلف الطوائف الفلسطينية، فضلاً عن المؤسسية والتماسك الداخلي كأهم عنصر لقوتها.

ويأتي الدور الاجتماعي والخدمي الذي تلعبه الحركة ليمنحها قوة كبيرة في مواجهة مرشحي "فتح" الذين تنالهم الانتقادات الموجهة إلى السلطة الفلسطينية من فساد وعمالة وغيرهما؛ حيث تقيم حماس "شبكة أمان اجتماعي" للعديد من الأسر الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية، وهو ما يزيد من قدرتها على حشد أنصارها في الانتخابات، كما تشرف على عدد من الجمعيات الخيرية والعيادات الطبية ودور تحفيظ القرآن الكريم ولجان الزكاة وغيرها...

وهناك عامل آخر مهم ساهم في رفع درجة شعبية الحركة؛ حيث استطاعت مقاومتها للاحتلال مع منظمات مقاومة أخرى على "إجبار إسرائيل" على الانسحاب من غزة، لذا لم يكن غريباً أن ترتفع شعبيتها في الضفة — المعقل الأساسي لحركة فتح — بعد الانسحاب من غزة بعد أن رأوا

فيها نموذجًا يمكن تكراره في الضفة، خاصة وأن استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجريت بالأراضي الفلسطينية أفادت بأن الفقر والبطالة هما الشغل الشاغل للأغلبية الفلسطينية، مما يجعل الأمر الاقتصادي بمثابة العامل الرئيسي في الطريقة التي اختار على أساسها الشعب الفلسطيني ممثليه في الانتخابات الأخيرة.

وقد كانت أبرز المقدمات لفوز حماس بالانتخابات التشريعية الفوز الذي سبق وأن حققته في الانتخابات البلدية الفلسطينية بمراحلها المختلفة خلال العام الماضي، والذي قارب من الـ 70% من مقاعد المجالس البلدية.

أما العامل الإسرائيلي وتأثيره على نتائج هذه الانتخابات فيتمثل في السياسات الإسرائيلية التي تم انتهاجها منذ عام 2000 وحتى الآن، والتي تركت آثارًا مزدوجة على المستوى الفلسطيني ، بمعنى أنها أضعفت من شعبية فتح وزدات من شعبية حماس، نتيجة لفشل الأولى في استئناف المفاوضات حول عملية التسوية السلمية وتحقيق تقدم ملموس على المسار الفلسطيني يعيد للفلسطينيين أرضهم المحتلة ويخفف حالة الاختناق التي يشعرون بها من جراء سياسة الحواجز والإغلاقات شبه المستمرة، وهي السياسة التي ضاعفت معاناة الفلسطينيين في أبسط صور حياتهم وهي لقمة العيش، الأمر الذي ولد إحباطًا تجاه مسألة جدوى المفاوضات مع إسرائيل وتجاه القائمين عليها "السلطة الفلسطينية ممثلة في حركة فتح".

والتطور السياسي الآخر المهم الذي قامت به إسرائيل، هو الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، والذي تم في سبتمبر الماضي، وتمثلت آثاره المزدوجة في إضعاف فتح من حيث إنه عمل إسرائيلي أحادي أهمل الطرف الفلسطيني الحاكم ، ولم يعترف به كشريك في تنسيق الانسحاب أو في أي مفاوضات جادة على طريق التسوية الأوسع، في حين أضاف هذا الانسحاب شعبية إلى حركة حماس لاعتقاد الفلسطينيين بأهمية دور المقاومة في إجبار إسرائيل عليه كما سبق الإشارة.

أما الموقف الأمريكي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية فقد ركز على مسألة مبدئية وعامة، وهي حرص الولايات المتحدة على إجراءاتها "في إطار استراتيجية دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط ككل"، ورغم إظهار التصريحات الرسمية أن مسألة الانتخابات الفلسطينية تعتبر شأنًا داخليًا يتعين على الفلسطينيين حسمها بأنفسهم، إلا أن واشنطن كانت حريصة على إجراء الانتخابات كوسيلة لدعم الرئيس الفلسطيني "أبو مازن"، وخاصة في حالة فوز حركة "فتح" بالأغلبية، مما يمكن من فرض إصلاحاته وترسيخ القانون وحفظ النظام ونزع الأسلحة . وفي هذه النقطة تحديدًا رصدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثمانية ملايين دولار لتنفيذ برنامج سيادة القانون والعدالة في الضفة الغربية وغزة ينفذ على ثلاث سنوات، كما صرح بذلك القنصل الأمريكي العام في القدس "جيكوب والاس" لهيئة الإذاعة البريطانية.

وربما يكون التطور الأحدث والأهم في الموقف الأمريكي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والذي يرى البعض أنه أدى إلى نتيجة عكسية تماماً وأسهم في تصاعد شعبية حماس على حساب حركة فتح، ما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ 2006/1/22 من قيام الولايات المتحدة بتنظيم حملة أمريكية لتعزيز شعبية "فتح" في مواجهة "حماس"، من خلال قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتخصيص مليوني دولار أمريكي لتنفيذ مشروع برنامج تحت إشراف مدير مكتب الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" حتى لا يظهر الانخراط الأمريكي المباشر في تنفيذه؛ حيث حرصت أمريكا على عدم ظهور أي شعار أمريكي في إطار المشروع، ويتضمن برامج تنظيف الشوارع وتوزيع مأكولات ومشروبات مجانية والتبرع بأجهزة كومبيوتر لمراكز الشباب. وهو الأمر الذي استغلته الحملة الدعائية لحماس في تشويه صورة فتح باعتبارها متلقية لأموال أجنبية في حملتها الانتخابية، رغم أن القانون الانتخابي الفلسطيني يحظر ذلك؛ حيث ذكر أحد مستشاري حماس الإعلاميين أن كل مبالغ حملتها قد لا يتعدى مليون دولار.

وقد تنوعت ردود الفعل على نتائج انتخابات 25 يناير الماضي؛ فابتهج البعض واندھش الآخر ووجم الثالث وغضب الرابع وتوعد الخامس، ومن الأمانة العلمية التذكير أنه ليس من اليسير رصد كل ردود الفعل وتفصيلاتها بصورة شاملة، وإنما الأمر سيقصر على تتبع الخطوط العامة لردود فعل الأطراف الأقرب أو ذات العلاقة سواء في التأثير أو التأثر بالزلزال وهم الفلسطينيون والإسرائيليون، ثم الأمريكيون، فالأوروبيون.

فلسطينياً جاءت ردود أفعال الأطراف المتنافسة ما بين الفرحة والغضبة والصدمة لهذا الطرف أو ذاك، ولكن السمة الجيدة لرد الفعل الفلسطيني هو الرضا بنجاح التجربة الديمقراطية في حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها، ووجوب احترام خيار الشعب الفلسطيني واعتراف الطرف المهزوم "فتح" بهزيمته، وعدم التشنج والتعالي على التجربة الديمقراطية أو التشكيك في مسيرتها، بل على العكس بدأت عملية مراجعة ومحاسبة للذات والبحث في عوامل الهزيمة التي منيت بها وإصلاح الحركة من الداخل، رغم استمرار حالة الانقسام التي بدأت تشهدها مجدداً حول الموقف من المشاركة في الحكومة الجديدة إذا قامت حماس بتشكيلها.

وعلى المستوى الإسرائيلي ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتاريخ 2006/1/27 أن قصور الاستخبارات الإسرائيلية في التوقع بهذه النتيجة لا يقل فداحة عن عدم قدرة الاستخبارات الإسرائيلية عن توقع اندلاع حرب أكتوبر 1973، فيما ذكر بيان صادر عن مكتب "إيهود أولمرت" القائم بعمل رئيس الوزراء أن إسرائيل لن ترى في السلطة الفلسطينية شريكاً، إذا شكلت فيها حكومة برئاسة حماس، مضيفاً أن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية يشارك فيها تنظيم إرهابي يدعو إلى القضاء عليها.

وبصفة عامة يقوم الموقف الإسرائيلي بإتباع سياسية "الانتظار" فيما يتعلق بالتطورات الحادثة على الساحة الفلسطينية، مع الحرص على منع انهيار السلطة الفلسطينية حتى تواصل تقديم خدماتها للسكان؛ لأن البديل سيكون يقرط إسرائيل في تحمل مثل هذا العبء، ومن هنا كان التردد الإسرائيلي في تنفيذ التهديد بتجميد الأموال الفلسطينية المستحقة من جباية الضرائب وتقدر بـ 35 مليون دولار عبارة الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية عبر إسرائيل والمستخدم في دفع رواتب الموظفين الفلسطينيين، قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ هذه الخطوة، وعلى خلاف الموقف الإسرائيلي الرسمي من حماس ذكرت استطلاعات الرأي أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون التفاوض مع حماس ، وذلك بنسبة 48% لو قامت بتشكيل الحكومة وبنسبة 67% لو استبدلت سيطرتها على الحكومة بالمشاركة فيها فقط.

أما عن **الموقف الأمريكي** فقد جدد الرئيس "بوش" موقف بلاده الرفض للاعتراف بالحركة كشريك في عملية السلام ما لم تتخل عن العنف ، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وإن كان قد أشاد بالديمقراطية الفلسطينية الفاعلة، واعتبرها خطوة إيجابية بالنسبة للشرق الأوسط. وقد سارت وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" على نفس الخط ما بين الإشادة بالتجربة الديمقراطية باعتبارها عادلة وسلمية وشارك فيها الناخبون بكثافة، وما بين رفض الاعتراف بحماس نظراً لموقفها الرفض للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، مشيرة إلى أنه من يريد أن يحكم الشعب الفلسطيني ويتلقى دعمًا من المجتمع الدولي لابد أن يلتزم بمبدأ الدولتين وبحق إسرائيل في الوجود.

ولم يقتصر رد الفعل الأمريكي على التصريحات فقط ، بل بدأ بإعادة النظر في مسألة المساعدات الأمريكية التي يقدمها واشنطن للشعب الفلسطيني، والتي تقدر بـ 234 مليون هذا العام، وذلك حسبما ذكر الرئيس "بوش" في حوار مع تليفزيون "سي بي إس" بأنه على الفلسطينيين التخلص من الجناح العسكري والعنيف التابع لحزبهم ، وثانيًا عليهم التخلص من برنامجهم الذي يقول إنهم يريدون تدمير إسرائيل، وإذا لم يفعلوا ذلك فلن نتعامل معهم، ولن يتم تقديم مساعدات لهم. ويعكس هذا الموقف التناقض الصارخ في الموقف الأمريكي، الذي يعلن ترحيبه بإجراء الانتخابات باعتبارها خطوة ديمقراطية، ويرفض في الوقت نفسه النتائج التي أفرزتها لأنها لا تخدم المصالح الأمريكية.

وأوروبيًا، لم تتمكن دول القارة من بلورة موقف موحد تجاه فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، فرغم أن الاتجاه العام كان أقرب للموقف الأمريكي، فقد برز نوع من التباين النسبي بين الاتحاد وبعض الدول الأعضاء فيه فيما بين التشدد في الرفض والتحذير من قطع المعونات وبين الفصل بين مطالبة حماس بالتخلي عن بعض مبادئها ومطالبتها بالاعتراف بإسرائيل والالتزام باتفاقيات عملية السلام كشرط لاستمرار المعونات من جهة أخرى. وفي هذا الشأن كان

أكثر المواقف الأوروبية تشددًا وسار قريبًا من النهج الأمريكي في عدم الاعتراف بحماس باعتبارها منظمة إرهابية والتهديد بقطع المعونات والمساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية ما أكده الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" بأنه "ينبغي تجنب الاعتراف بمجموعة إرهابية لمجرد أنها فازت في انتخابات"، مذكرًا بأنه سيكون من الصعب إجراء الاتصالات على أي المستويات، ومن المستحيل حتى إجراء اتصالات سياسية مع حماس، داعيًا إلى الانتظار حتى تتضح الأمور.

وعلى الطرف الآخر المرن أكدت رئيسة المجلس الوزاري الأوروبي، وزيرة خارجية النمسا "أرسولا بلاسنيل"، استعداد الاتحاد الأوروبي التعاون مع أية حكومة فلسطينية منتخبة إذا تقيدت بتنفيذ الشروط السياسية المتمثلة في قبول حل الدولتين والاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن الأسلحة والالتزام بخريطة الطريق، فيما طالب اتجاه ثالث بإتباع سياسة الروية والانتظار وفتح النافذة أمام حماس وإمهالها بعض الوقت للتفكير في الشروط الثلاثة السابقة حتى تصبح شريكًا للاتحاد الأوروبي عبر حوار سياسي، وإعادة صياغة التعاون الدولي مع السلطة الفلسطينية، لأن غياب هذا التعاون من شأنه زيادة الصعوبات المعيشية اليومية الفلسطينيين وتعريض السلطة لمخاطر قد تصل بها إلى حد الانهيار.

أما الموقف الروسي فقد جاء مختلفًا عن نظيره الأمريكي والأوروبي؛ حيث أكد الرئيس الروسي "بوتين" أن بلاده لم تضع حماس على لائحة المنظمات الإرهابية، وحذر من الوقوع في خطأ قطع المعونات الإنسانية عن الشعب الفلسطيني، داعيًا في الوقت نفسه حماس إلى الابتعاد عن البيانات الراديكالية والاعتراف بإسرائيل في الوجود وإرساء الاتصالات مع المجتمع الدولي، ثم جاء وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" ليؤكد استعداد بلاده للعمل مع القيادة الجديدة للسلطة الفلسطينية حتى لو تشكلت بكاملها من ممثلين لحركة حماس.

ورغم ذلك جاء موقف اللجنة الرباعية الدولية التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أقرب إلى الموقف الأمريكي وإن كان بلهجة أقل حدة وأكثر دبلوماسية، وتركز على مسألتين أساسيتين هما: وجوب التزام أي حكومة فلسطينية بنبذ العنف والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة بما في ذلك خريطة الطريق والاعتراف بإسرائيل، وقيام الدول المانحة بإعادة النظر في تقديم مساعدتها للسلطة الفلسطينية في ضوء مدى التزام الحكومة الفلسطينية بالالتزامات السابقة. وفي إشارة مباشرة لفوز حماس وأنها المقصودة من الإشارات السابقة ذكر "كوفي عنان"، عقب انتهاء اجتماع اللجنة الرباعية المنعقد بلندن في 2006/1/31، أنه إذا تحولت حماس من حركة مسلحة إلى حزب سياسي فإنه يمكن للمجتمع الدولي التعامل معها.

أما عن المواقف العربية من فوز حماس فقد اتسمت بالتردد والفردية، ولم يظهر موقف عربي

جمعي ذو أثر يرحب بفوز حماس أو بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية، ربما باستثناء سوريا، وبدا أن الدول العربية إما أصابها المفاجأة من هذا الفوز أو أنها تعتمد على سياسة الانتظار لما سوف تسفر عنه التطورات على الساحة الفلسطينية، ولم تركز المواقف العربية لا على نجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية ولا على نجاح حماس وموقفها من إسرائيل والاتفاقيات السليمة، كما ذهبت المواقف الغربية، وإنما ركزت على مسألة أهمية استمرارية تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني؛ حيث حذر وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" من أن وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية سيكون أمرًا كارثيًا، ودعا الجميع إلى الانتظار لرؤية تحرك الحكومة الفلسطينية وعدم الحكم عليها مسبقًا، وذهب وزير الخارجية السوري "قاروق الشرع" إلى أبعد من ذلك؛ حيث ذكر أن سوريا ستتقدم بمشروع قرار إلى القمة العربية المقبلة التي ستعقد في مارس بالخرطوم يتضمن الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، والتي أقرتها القمم العربية السابقة، وذلك في إطار تعويض الشعب الفلسطيني عن المساعدات التي قد يتم حجبها من الولايات المتحدة وأي دولة أخرى.

وإذا كان الموقف الدولي وحتى الإقليمي جاء في معظمه رافضًا أو متحفظًا على التعامل مع أي حكومة تشكلها حركة حماس رغم أنها جاءت بالخيار الديمقراطي الذي ينادون به، فإن التساؤل يبقى في النهاية حول التصورات والسيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تترتب على نتائج هذه الانتخابات، فلسطينيًا وإقليميًا، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى السيناريوهات الآتية:

(1) السيناريو المتفائل، ويتوقع نجاح حماس في التأقلم مع التحديات التي يفرضها عليها الوضع الجديد والخروج من المأزق الذي أوصلها إليه فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، وذلك عبر إجراء حوار وطني شامل مع كافة الفصائل الفلسطينية الأخرى، وتفعيل مبدأ الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرار تحت غطاء منظمة التحرير الفلسطينية — المظلة الأم لكافة هذه الفصائل — وتشكيل حكومة وطنية فلسطينية، سواء مع فتح أو مع بعض الفصائل الأخرى والمستقلين، تأخذ حماس فيه الحقائق الوزارية التي تركز على الإصلاح الداخلي من تعليم وصحة وتربية وثقافة وخدمات اجتماعية (وهو المجال الذي أثبتت فيه الحركة نجاحًا على مستوى الواقع العملي منذ فترة رغم كونها في المعارضة)، وتترك لبقية الأطراف الفلسطينية المسائل الخارجية ودائرة المفاوضات مع إسرائيل تحديدًا لتكون من ذوي الأطراف المنضوية تحت لواء منظمة التحرير ، خاصة وأن القانون الأساسي الفلسطيني يعطي رئيس السلطة أبو مازن صلاحيات واسعة في إدارة الشؤون الخارجية والمفاوضات في حين يحصر صلاحيات رئيس مجلس الوزراء على الشأن الداخلي، وهذا السيناريو يقتضي تعاون "فتح" بإخلاص مع حماس لأجل المصلحة الفلسطينية العليا، ويعضد منه ما يردده البعض من أن حماس تخوض حوارًا مع الغرب منذ نشأتها سواء من خلال وسطاء أو بطريقة مباشرة، فلا يعقل بالطبع أن يكون وقف العمليات العسكرية وإجراء الانتخابات البلدية التشريعية من دون مفاوضات وتنسيق مع إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا ومصر والأردن، فالدول والجماعات لا يمكنها حتى في العالم الافتراضي إجراء ترتيبات أمنية وسياسية وإدارية بمعزل عن تنسيق اتصالاتها ومصالحتها.

ويدعم هذا السيناريو حالة الالتزام بالمسؤولية التي ظهرت في تصريحات وردود فعل حركة حماس منذ إعلان النتائج وحتى الآن، والتي أوضحت بعض المرونة، وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل؛ حيث أعلن قيادي في الحركة "محمود الزهار" في تصريحات لشبكة "سي. إن. إن" عن استعداد الحركة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود 1967 (وهو الأمر الذي يتطابق مع المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل إذا انسحبت إلى حدود ما قبل عام 1967) مؤكداً ضرورة أن تعلن إسرائيل عن حدودها المطلوب الاعتراف بها وبعد ذلك ترد حماس على مطلب الاعتراف بإسرائيل، وهو أمر منطقي فمن غير المعقول الاعتراف بكيان هلامي لا حدود له!.

وأيضاً يعضد من هذا السيناريو تحمل الحركة لمسؤوليتها والتي عكستها التحركات التي يقوم بها أعضاؤها من أجل ضمان استمرار المساعدات المالية الدولية؛ حيث دعا "إسماعيل هنية" رئيس قائمة الحركة الفائزة في الانتخابات المجتمع الدولي إلى توجيه كل المعونات والإيرادات إلى خزائن وزارة المال الفلسطينية من أجل هدفها وهو دفع رواتب الموظفين ونفقات الحياة اليومية وبعض البنى التحتية، فيما بدأ وفد من الحركة برئاسة "خالد شعل" جولة في عدد من الدول العربية والإسلامية بهدف توفير مساعدات مالية تقدر بنحو 500 مليون دولار لتغطية نفقات موازنة السلطة الوطنية.

(2) السيناريو المتشائم: ويعني عدم قدرة حماس على القيام بمسؤوليتها وفشلها في تشكيل حكومة فلسطينية تحظى بقبول إسرائيلي ودولي، سواء كان هذا الفشل بفعل تراجع ورفض حركة فتح المشاركة في حكومة ائتلافية وطنية ترأسها حماس بهدف توريط الأخيرة أمام الشعب الفلسطيني وإثبات فشلها في تصريف الأمور حينما تحملت المسؤولية.. أو من خلال العوامل النابعة من البيئة الإقليمية والإسرائيلية والدولية غير المرحبة والراغبة في فشل حماس في تشكيل حكومة فلسطينية، والمتمثلة في تجميد إسرائيل أموال الفلسطينيين، ووقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المساعدات، وممارسة الضغوط على دول عربية لقطع مساعداتها.

(3) سيناريو حل البرلمان، ويتوقع حدوث هذا السيناريو في حالة وصول الأمور إلى طريق مسدود للغاية بين حكومة تشكّلها حماس وإسرائيل قد تهدد نشوب حرب شاملة ضد السلطة نتيجة تصاعد التعنت المتبادل بين الجانبين (مثلاً تجميد الأموال الفلسطينية من قبل إسرائيل واستمرار سياسة الاغتيالات الإسرائيلية لأعضاء الحركة وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية.. وكذا تصعيد حماس لعمليات المقاومة وإبطال الهدنة والقيام بعمليات فدائية داخل إسرائيل...) وهو الأمر الذي قد يجبر الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" على اللجوء إلى حل البرلمان الفلسطيني وإجراء انتخابات فلسطينية جديدة قبل موعدها، يعضد من هذا السيناريو تصريحات الرئيس أبو مازن بأنه سوف يواصل طريق التسوية السلمية عن طريق التفاوض، والدعم الأمريكي والأوروبي الذي يطالبه بالبقاء بالحكم وعدم تقديم استقالته وخاصة أنه قام بوضع أجهزة الأمن تحت سيطرته مباشرة. وقد يهدد هذا السيناريو في حالة حدوثه باحتمال تكرار التجربة الجزائرية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، عندما أقدم الجيش على إلغاء الانتخابات التي فازت فيه القوى الإسلامية مما دفع البلاد إلى الدخول في دائرة مفرغة من أعمال العنف والعنف المضاد.

السيناريو الأخير وهو السيناريو الافتراضي: وبه نوع من الخيال السياسي بمعنى أنه إذا لم تستطع حماس أن تحقق المتفائل الأول ، وأرادت عدم الوصول إلى مرحلة السيناريو الثاني المتشائم، عليها أن تلجأ إلى السيناريو الثالث "الافتراضي" القائم على التراجع المدروس بهدف إشراك أكبر قدر ممكن من الطيف الفلسطيني السياسي ولو بطرق غير مباشرة ، فمثلاً يمكن أن تعمل حماس بسرعة على زيادة عدد المقاعد في المجلس التشريعي أربعين مقعداً إضافياً لا تنافس عليها، وبقي ذلك في الجلسات الأولى للمجلس التشريعي، وتقرر إجراء انتخابات تكميلية على هذه المقاعد، وعندما يدخل المجلس التشريعي أربعون عضواً آخرين تتغير عبرهم خريطة السيطرة على المجلس، يمكن لحماس أن تتخلى عن تشكيل الحكومة، وتبقى في موقع المعارضة . ومن المؤشرات ذات الصلة بهذا السيناريو ما تردد من أنباء عن محاولة حركة فتح الطعن في أربع دوائر انتخابية ثم إعادة المقاعد إلى فتح عبر لي ذرع القضاء، ثم القول إن الأسرى الذين فازوا في الانتخابات لن يحسبوا مع احتمال اعتقال أعضاء آخرين فازوا في الانتخابات الأخيرة، إذا حدث ذلك فإن خريطة السيطرة على المجلس سوف تتغير وتراجع حماس إلى الموقع الثاني، وهو الموقع الذي كانت تخطط له عندما قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، لكن الرياح الشعبية الفلسطينية أتت حتى بما لا تحبذه سفينة حماس نفسها!.

2006/2/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass.org.bh

فضح سياسات التعذيب الأمريكية..

فضح سياسات التعذيب الأمريكية..

هل توقف انتهاكات القوة العظمى؟

لا شيء أدل على المأزق الأخلاقي الذي تواجهه الولايات المتحدة ومزاعمها بأنها نموذج للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في العالم من وضعها تحت بؤرة انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية؛ ففي غضون شهر واحد فقط، كانت إدارة الرئيس "جورج بوش" محل انتقاد وإدانة شديدين من جانب ثلاثة من أكبر هذه المنظمات، وعلى رأسها الأمم المتحدة نفسها؛ حيث أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمنظمة الدولية تقريراً في منتصف شهر فبراير 2006 حول معتقل جوانتانامو، دعت فيه إلى إغلاق فوري لهذا المعتقل، وطلبت من واشنطن أن تحاكم السجناء بسرعة، أو أن تطلق سراحهم، مشيرة إلى سوء معاملة السجناء وتعذيبهم داخل المعتقل.

وقد أعقب هذا التقرير العديد من المطالبات الدولية بإغلاق المعتقل، وكان من أبرز هؤلاء المطالبين: الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان"، واثان من شركاء الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، وهما: رئيس الوزراء البريطاني "توني بليز"، ونظيره الإيطالي "سلفيو بيرلسكوني"، إلى جانب العديد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية الأخرى، الأمر الذي أثار غضب واستياء الإدارة الأمريكية إلى حد توجيه الانتقادات لبعض هذه الشخصيات بزعم تدخلهم فيما لا يعنيهم.

وجاء في أعقاب ذلك مباشرة تقرير آخر لمنظمة "هيومان رايتس فيرست"، أعده مجموعة من المحامين الأمريكيين، كشف عن أن 98 سجيناً توفوا في السجون الأمريكية في العراق وأفغانستان منذ أغسطس 2002، بينهم 34 على الأقل توفوا في أعمال يُعتقد أنها قتل متعمد أو غير متعمد، و11 آخرين توفوا لأسباب وصفت بـ "المريبة"، وأن ما بين 8 و12 سجيناً تعرضوا للتعذيب حتى الموت. وهو ما اعتبره السفير الأمريكي بالعراق أمراً طبيعياً، باعتبار أن الجنود الأمريكيين — من وجهة نظره — هم بشر ومعرضون لارتكاب أخطاء!!.

وفي ختام ثلاثية هذه التقارير، كشفت "منظمة العفو الدولية" (أمнести إنترناشيونال) في تقرير لها نشر يوم 2006/3/5، تحت عنوان: "وراء سجن أبو غريب.. الاعتقال والتعذيب في العراق"، عن أن عشرات الآلاف من الأشخاص في العراق معتقلون بشكل تعسفي منذ بداية الغزو الأنجلو – أمريكي في مارس 2003، مما خلق أجواء ملائمة لحصول انتهاكات لحقوق الإنسان، وأشارت كذلك إلى أن هناك العديد من حالات التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين في سجون تشرف عليها السلطات العراقية سجلت منذ يونيو 2004، معتبرة أن السلطات العراقية تنتهك بشكل منهجي حقوقهم.

ومع أن هذه التقارير لم تكن السابقة الأولى؛ إذ سبقها العديد من التقارير التي تدين الانتهاكات الحقوقية الأمريكية، سواء في معتقل جوانتانامو أو السجون الأمريكية في العراق وأفغانستان، إلا أن التزامن الذي خرجت به هذه التقارير الثلاثة يكشف عن عمق المأزق الأخلاقي الذي تعانيه الإدارة الأمريكية، بل وي طرح العديد من التساؤلات حول ماهية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتشدد بها واشنطن وتدعي أنها جاءت لتطبقها في المنطقة، ويثير أيضاً علامات الاستفهام حول الأبعاد القانونية لهذه الانتهاكات ومدى اتفاقها مع القوانين الدولية والمعايير الأخلاقية التي ينبغي الالتزام بها.

هذا فضلاً عن أن تقرير الأمم المتحدة يحظى بأهمية خاصة، تتبع من كونه يكشف عن تحول نوعي في موقف المنظمة الدولية، التي وإن بادرت في السابق – من خلال المؤسسات الحقوقية التابعة لها – بإصدار عدة إدانات وبيانات تنتقد أسلوب التعامل الأمريكي مع المعتقلين، إلا أنها ظلت حريصة على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن واشنطن دائماً ما تنفي الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان، وتعلق غالبية حالات الانتهاك على شناعة الحالات الفردية من جانب بعض عناصر الجيش، والتي لا تعكس توجهها أو سياسة رسمية لدى الإدارة الأمريكية، فإن هذه السلسلة من التقارير، إلى جانب التقارير السابقة التي تصب في الاتجاه ذاته، تؤكد حقيقة أن واشنطن باتت أمام مأزق حرج للغاية في مواجهة المجتمع الدولي، بدءاً من مبرراتها الكاذبة التي شنت على أساسها الحرب ضد نظام

"صدام حسين" في العراق، مروراً بالانتهاكات الحقوقية والإنسانية التي مارستها قواتها سواء في جوانتانامو أو أفغانستان أو العراق، والتي تتفاقم وتتكشف اليوم تلو الآخر، وصولاً إلى المعلومات التي تواترت بشدة خلال الفترة الأخيرة حول عمليات اختطاف غير شرعية تقوم بها وكالة الاستخبارات الأمريكية "سي.آي.إيه" بحق بعض العرب والمسلمين ونقلهم إلى سجون سرية خارج الأراضي الأمريكية.

فكل ما سبق يؤكد — بدلائل غير قابلة للشك — أن عمليات التعذيب والممارسات اللاإنسانية التي تمارسها القوات الأمريكية هي تنفيذ واقعي وعلمي لمخططات منهجية تمت وتتم بتوجيه من قيادات أمريكية بارزة، وعلى رأسها البنتاجون. ولعل طلب نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" من الكونجرس مؤخراً استثناء أعضاء الاستخبارات الأمريكية من القانون الذي يرقاه السيناتور "جون ماكين" لحظر المعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمهينة للمعتقلين في السجون الخاضعة للسيطرة الأمريكية، لدليل واضح على موافقة إدارة "بوش" واعتمادها على اتباع أساليب غير إنسانية في التعامل مع هؤلاء المعتقلين، معززة ذلك بحماية قضائية دولية من محاسبة أو ملاحقة جنودها في الخارج.

فعلى سبيل المثال، يرى بعض المراقبين أن من العوامل التي تدفع الجنود الأمريكيين إلى انتهاج هذه الممارسات هو عدم محاسبتهم، لأنه وفقاً للأمر التنظيمي رقم 17 لسلطة التحالف المؤقتة، فإنه لا يجوز للمحاكم العراقية مقاضاة جنود التحالف، ومن ثم فإن عدم إجراء تحقيقات وافية في الوقت المناسب بشأن الكثير من التجاوزات الأمريكية، أدى إلى إيجاد مناخ من الحصانة، حيث يشعر الكثير من الجنود أن بمقدورهم الضغط على الزناد أو الإتيان بأي فعل دون الخضوع لأية محاسبة أو مراجعة.

وتحمل هذه الصورة المشوهة للسجل الحقوقي لإدارة الرئيس "جورج بوش" في طياتها نذر تداعيات سلبية على الولايات المتحدة، من بينها:

— زيادة الضغوط الدولية على واشنطن للالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي تلزمها باحترام حقوق الإنسان، في مقابل التهديد بمحاصرتها وجعلها معزولة عن المجتمع الدولي، الذي بات ينظر إليها باعتبارها إحدى النظم التي تمارس قمعاً غير مشروع.

— أن من شأن هذه الممارسات أن تزيد من حالة السخط العام، ليس فقط بين العراقيين والأفغان الذين باتوا يشعرون أن حقوقهم وكرامتهم انتهكت وأن مساجدهم وديانتهم تعرضت للامتهان، ولكن أيضاً بين العرب والمسلمين عموماً، باعتبار أن ما يحدث يمثل امتهاناً لهم، الأمر الذي قد يكون له نتيجتان مترابطتان، الأولى: تعميق مشاعر الكراهية لكل ما هو أمريكي في أوساط العرب والمسلمين، بما يجعل المصالح الأمريكية في دولهم عرضة لمزيد من الهجمات المؤيدة بتعاطف شعبي ضمني، وهو ما قد يصب في صالح تنظيم "القاعدة" في مخططة ضد الولايات المتحدة، والثانية: إحباط التعاون العربي والإسلامي في الحرب العالمية، التي تقودها واشنطن، على الإرهاب، باعتبار أنها تزيد واشنطن قوة تدفعها لانتهاك حقوق ومقدسات الأمة.

— أن إصرار الإدارة الأمريكية على وصف ما يحدث من انتهاكات من جانب قواتها على أنها مجرد "تصرفات فردية" لا تعكس طبيعة الشعب الأمريكي ولا الأغلبية المنضبطة من القوات الأمريكية، يفرض على الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً أن تتعامل بالمنطق ذاته مع العرب والمسلمين، بمعنى النظر إلى ما يرتكبه بعض المسلمين من عمليات عنف باعتبارها أيضاً تصرفات فردية لا تعكس طبيعة الإسلام والمسلمين الذين يتم النظر إليهم منذ أحداث 11 سبتمبر على أنهم مجموعة من الإرهابيين والمشتبه فيهم.

— أن رفض واشنطن المطالبات التي تدعوها لإغلاق معتقل جوانتانامو ووقف الانتهاكات الحقوقية، واعتبارها ذلك من قبيل التدخل في السياسات الأمريكية، يفرض عليها العمل بالمبدأ نفسه بشأن تدخلاتها وانتقاداتها المستمرة للعديد من الدول، ومن بينها الدول العربية والإسلامية، بخصوص ما تعتبره انتهاكات حقوقية، أيًا كانت مصداقية هذه الرؤية، ومن ثم إيقاف التقارير المتعددة التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حالة حقوق

الإنسان أو الحرية الدينية أو حالة الاتجار في البشر في العالم وغيرها من التقارير البعيدة عن الصدقية.

وأخيراً، فإن حالة السجال السياسي الدولي حول الانتهاكات الأمريكية بشكل عام تعكس تحولاً عالمياً جديداً يقف فيه القطب الأوحى والأقوى في النظام العالمي الجديد موقف المتخاذل والمتهم، وهو ما يتطلب تحركاً دولياً يستند إلى القوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الإنسان من أجل الضغط على واشنطن للتخلي عن هذه الممارسات، كما يتطلب في الوقت ذاته تحركاً عربياً وإسلامياً موازياً وعاجلاً باتجاه فرض المزيد من الضغوط في سبيل تغيير السلوك الأمريكي في التعامل مع قضايا وحقوق العرب والمسلمين، لاسيما وأن المزيد من الصمت العربي حول هذه الانتهاكات العلنية قد يبعث برسائل خاطئة إلى الشعوب العربية ضد أنظمتها، أيًا كانت مبررات هذا الصمت، ومن ثم قد يضعها أمام المزيد من التحديات الأمنية والسياسية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/3/7

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

مجلس التعاون الخليجي .. و 25 عاماً من الإنجازات والتحديات

مجلس التعاون الخليجي .. و 25 عاماً من الإنجازات والتحديات

يجئ شهر مايو هذا العام حاملاً معه ذكرى عزيزة على دول وشعوب منطقة الخليج العربي، ففي مثل هذا الشهر، وقبل ربع قرن، وبالتحديد في 25 مايو عام 1981 أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معلناً عن بدء مرحلة جديدة في حياة شعوب المنطقة أساسها التعاون والتضامن على طريق التنمية والتحديث والتآزر والتعاقد في مواجهة التحديات على اختلافها.

وبالفعل أصبح المجلس بعد مرور ربع قرن على انطلاقته نموذجاً للتكتلات الإقليمية الناجحة في عالم أضحى لا يعترف إلا بالتكتلات؛ حيث أثبتت تجربة الواقع أن قدرة أي دولة على تحقيق المكاسب تتضاعف كلما اندمجت في إطار جماعي مع دول أخرى، وتقل هذه المكاسب كلما كان عملها وتحركها في إطار فردي.

وعلى الرغم من أن تجربة مجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية للعمل الجماعي ليست هي الأولى، على المستوى العربي وإنما سبقتها تجارب أخرى، إلا أن المجلس استطاع — بالقياس لهذه التجارب — أن يحقق نجاحات مهمة على صعيد العمل الجماعي، وفي مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية ... إلخ.

والمؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد وعت تجربة الجامعة العربية عندما سعت لإقامة تكتلها الإقليمي مستلهمة التجربة الأوروبية الناجحة، والتي مرت بعدة مراحل، كل مرحلة منها مثلت طفرة عن سابقتها حتى صار الاتحاد نموذجاً للتكتلات الناجحة في العالم، رغم تباين شعوبه في الثقافات والانتماءات القومية، ورغم الصراعات والحروب التي كانت بينها.

ساعد دول الخليج في ذلك توافر الإرادة السياسية وتساميها فوق الخلافات وتوافر الظروف المهيئة للنجاح — وهو ما افتقدته تجارب إقليمية أخرى في المنطقة كتجربة مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي — والإعلاء من مصالحها، واتخاذها من العمل الجماعي منطلقاً نحو تحقيق نهضة شاملة تعود بمردودها الإيجابي على كل شعوب المنطقة.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المجلس للاحتفال ببوبيله الفضي، وبعد آخر قمة خليجية عقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005، قد تثور تساؤلات حول الإنجازات التي حققها المجلس لدوله وشعوبه، وما لم ينجح في تحقيقه حتى الآن، وطبيعة التحديات والعقبات التي تواجهه في الحاضر والمستقبل المنظور، ودوره المستقبلي في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المنطقة.

والتساؤلات السابقة يمكن الإجابة عليها من خلال الاستعراض السريع لملامح المسيرة على الأصعدة المختلفة وبالذات السياسية والاقتصادية والأمنية.

أولاً: على الصعيد السياسي:

عمل المجلس منذ نشأته كمنظومة متمزج فيها الرؤى والتصورات المختلفة لدوله على التقريب فيما بينها وتوحيد مواقفها ورؤاها تجاه مختلف القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وخلق شبكة من المصالح المتشابكة أساسها الروابط المشتركة ووحدة الهدف والمصير، وتم تعزيز ذلك عن طريق:

— كثافة حجم التفاعلات السياسية بين دول المجلس سواء من خلال الاجتماعات التي تتم في إطاره على مختلف المستويات أو من خلال اللقاءات الثنائية.

— الحرص على الانتظام في دورية انعقاد جلسات المجلس على مختلف مستوياته بدءاً من المجلس الأعلى الذي يمثل القادة، ومروراً بالمجالس الوزارية، وانتهاءً باجتماعات اللجان الفرعية، مع الحرص على الاشتراك فيها على أعلى المستويات وبصرف النظر عن أية خلافات. وكان لافتاً أن اجتماعات المجلس الأعلى كانت هي الأكثر انتظاماً، ولم تنقطع حتى خلال الأزمات الإقليمية والعالمية الحادة؛ حيث تم عقد 26 قمة دورية وسبع قمم تشاورية، فيما عقد المجلس الوزاري، الذي يعد بمثابة الجهاز التنفيذي، ويضم وزراء الخارجية، حوالي 96 اجتماعاً بواقع 4 اجتماعات كل سنة، هذا غير مئات الاجتماعات للجان الرسمية وغير الرسمية على كافة المستويات، والتي عقدت لمناقشة القضايا والاهتمامات المشتركة.

وقد أوجدت هذه الاجتماعات أرضية مشتركة للتشاور والتعاون بين دول المجلس، وخلقت شكلاً من أشكال الاندماج المؤسسي الذي قد يعمل على تحويل الآراء والتصورات إلى تشريعات وقرارات تصب في إطار المزيد من التنسيق والتعاون.

— استحداث آليات أخرى لتحقيق المزيد من التعاون بين دول المجلس كآلية القمة التشاورية التي بدأ تطبيقها في مايو 1999 والهيئة الاستشارية الخليجية التي تمت الموافقة عليها في قمة الكويت 1997 بهدف فتح المجال أمام المشاركة الشعبية في قضايا الاندماج والتكامل، كما بدأ الحديث عن فكرة إنشاء برلمان خليجي موحد لتعزيز المشاركة الشعبية في أمور المجلس وقضاياها.

— توقيع عشرات الاتفاقيات بين دول المجلس في مختلف مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري والأمني سواء في الإطار الثنائي أو الإطار الجماعي، مثل اتفاقيات التعاون الدبلوماسي والقنصلي التي عقدها دول المجلس فيما بينها، والتي تمثل قمة التنسيق في مجال سياساتها الخارجية.

— تسوية معظم، إن لم يكن جميع، الخلافات الحدودية بين دول المجلس، والتي شكلت في الماضي عقبة مهمة أمام تطور العلاقات فيما بينها.

وقد انعكس كل ذلك على أداء المجلس ودوره في الدفاع عن قضايا ومصالح أعضائه الخارجية؛ حيث وقف المجلس إلى جانب الكويت خلال محنة الغزو والاحتلال العراقي، وشارك من خلال قوات درع الجزيرة في تحريرها، ودافع عن قضاياها في المحافل الدولية وعلى رأسها قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وتأكيد أمن وسيادة واستقلال الكويت ضمن حدودها الدولية المعترف بها، كما شاركت قوات درع الجزيرة في حماية أمن الكويت أثناء الحرب على العراق في مارس 2003 تنفيذاً لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي أقرتها قمة المنامة عام 2000، كما ساند المجلس دولة الإمارات في المطالبة بحقها في الجزر الثلاثة التي تحتلها إيران، وأكد على ضرورة تسوية هذه القضية من خلال التفاوض أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وشكل لجنة ثلاثية من أعضائه لإجراء الاتصالات اللازمة لتسوية هذه الأزمة، علاوة على ذلك وقف المجلس موقفاً داعماً ومسانداً للسعودية في مواجهة حملات التشويه الغربية التي استهدفت ربطها بالإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما نجح المجلس إلى حد كبير ومن خلال الأطر والآليات التي وضعها في تنسيق وتقريب مواقف أعضائه تجاه القضايا القومية والدفاع عنها ودعمها سياسياً ومادياً، ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على ذلك:

— دعم ومساندة القضية الفلسطينية، والذي تم على عدة محاور متوازية، أولها: دعم النضال الفلسطيني مادياً ومعنوياً، وهو ما ظهر جلياً خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 والثانية عام 2000؛ حيث قدمت دول المجلس وشعوبه العديد من صور دعم المقاومة مالياً وسياسياً. وثانيها: الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني أمام المنابر الدولية، وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين، ووقف سياسة القمع والإرهاب الإسرائيلي ضده، وثالثها: دعم عملية التسوية السلمية بما يحافظ على هذه الحقوق والثوابت الفلسطينية، وفي هذا الإطار جاءت المبادرة التي أطلقها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير "فهد بن عبد العزيز"، والتي تبنتها قمة فاس العربية عام 1982 كمبادرة عربية للسلام، ثم مشاركة دول المجلس كمراقب في مؤتمر مدريد للسلام عام 1993، وترحيبها باتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تلتها لتسوية القضية، وأخيراً المبادرة التي أعلنها ولي العهد السعودي الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" في فبراير 2002، وتبنتها قمة بيروت العربية في مارس 2002 كمبادرة عربية للسلام، وأصبحت تمثل أحد الأسس والمرجعيات الأساسية لعملية التسوية السلمية في المنطقة. أما المحور

الرابع فيتمثل في استمرار رفض التطبيع مع إسرائيل إلى حين تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

— **الموقف من الأزمة العراقية**، والتي حظيت باهتمام خاص من جانب المجلس في ضوء ما مثلته وتمثله من تهديد جدي لأمن واستقرار منطقة الخليج، بدءًا من الحرب العراقية — الإيرانية، والتي مثلت أحد أهم أسباب نشأة المجلس في ضوء رغبة دوله في تجاوز الآثار السلبية لهذه الحرب عليها، مرورًا بالغزو العراقي للكويت، والذي مثل أول اعتداء عسكري مباشر على إحدى دول المجلس، وانتهاءً بإنهاء نظام صدام وما تلاه من شيوع حالة من الفوضى والانفلات الأمني في هذا البلد ألقت بتداعياتها المختلفة أمنياً وسياسياً واقتصادياً على دول المجلس التي حاولت احتواءها وتقليل أضرارها.

ففي البداية وقفت معظم دول المجلس إلى جانب العراق في حربه ضد إيران سياسياً ومالياً في ضوء ما كان يمثلته النظام الإسلامي في طهران من تهديد لدول الخليج، إلا أن الغزو العراقي للكويت، ثم حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق والتطورات اللاحقة، جعلت من الملف العراقي أحد أهم القضايا أو المعضلات على صعيد السياسة الخارجية لدول المجلس بشكل عام، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي؛ حيث تبنت دول المجلس موقفاً موحدًا، استند إلى عدة أسس، أهمها: تأكيد الحفاظ على أمن واستقرار وسيادة الكويت واحترام حدودها الدولية وتأييد موقفها من قضية الأسرى والمرتهنين ومعارضة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة والتأكيد على أن التغيير السياسي فيه لا يأتي إلا من خلال الإرادة الشعبية.

ومع تزايد التهديدات الأمريكية بضرب العراق، تبنت دول المجلس موقفاً رافضاً لهذا التوجه، عبرت عنه قرارات قمتي مسقط والدوحة الخليجيتين في ديسمبر من عامي 2001 و2002 على التوالي، وهو موقف جاء إدراكاً لخطورة التطورات التي قد تتجم عن هذه الحرب على العراق وشعبه والمنطقة ككل، وهو الأمر الذي أكدته التطورات اللاحقة لهذه الحرب.

ورغم أن سقوط "صدام حسين" أزال أحد مصادر التهديد لدول مجلس التعاون، إلا أن النتائج التي أسفرت عنها الحرب الأنجلو — أمريكية ضد العراق أفرزت العديد من مصادر التهديد الأخرى لهذه الدول، خاصة بعد أن تحول العراق إلى بؤرة جذب للإرهاب والإرهابيين وتزايد التغلغل الإسرائيلي في معظم المناطق، وباتت القوى الطائفية هي المسيطرة على مقاليد الحكم في بغداد، الأمر الذي يهدد وحدة هذا البلد واستقراره، ويلقي بتداعياته المباشرة على باقي دول المنطقة وفي القلب منها دول المجلس، التي بدأت تتحرك في ثلاثة اتجاهات متوازية لمواجهة هذه التهديدات الجديدة، أولها: تقديم الدعم للنظام السياسي الجديد لفرض الأمن والاستقرار في ربوع

العراق، وثانيها: الضغط لإشراك كافة الفصائل والقوى العراقية في العملية السياسية وعدم استبعاد أية طائفة أو فصيل منها، وثالثها: التأكيد على وحدة العراق واستقلاله ضمن محيطه العربي والعمل مع القوى المعنية على منع انزلاقه إلى أتون حرب أهلية داخلية قد تقضي إلى تقسيمه.

ولم يكن غريباً أن تعلن قمة أبو ظبي الـ 26 في بيانها الختامي عن ترحيبها بانتخابات 15 ديسمبر 2005 التشريعية التي جرت في العراق، كبادرة مشجعة لعودة الأمن والاستقرار لهذا البلد، وتؤكد على ضرورة استكمال هذه الخطوة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل مكونات المجتمع العراقي بكافة أطيافه السياسية والعرقية والمذهبية والبعد عن تغليب المصالح الضيقة على المصالح الوطنية.

كذلك لعبت دول المجلس دوراً مهماً في دعم وتسوية العديد من القضايا العربية الأخرى؛ حيث ساندت موقف ليبيا في قضية "لوكيربي"، وطالبت برفع العقوبات المفروضة عليها، وقامت بجهود مهمة لوقف نزيف الحرب الأهلية في لبنان أسفرت عن إقرار وثيقة الطائف للوفاق الوطني تحت رعاية المملكة العربية السعودية .. ويبدل المجلس حالياً جهوداً كبيرة لاحتواء الأزمة الحالية بين لبنان وسوريا، والتي كانت أحد الإفرازات السلبية لحادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" في فبراير 2005.

وعلى الصعيد الدولي لعب المجلس دوراً مهماً في التعبير عن مواقف وقضايا أعضائه والدفاع عنها في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانعكس ذلك بشكل واضح في المفاوضات الجماعية التي قام ويقوم بها المجلس بشكل جماعي مع القوى والتكتلات الدولية مثل مفاوضات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والصين والهند وأخيراً أمريكا اللاتينية.

غير أن ما سبق لا يعني أن المجلس نجح — سياسياً — في توحيد مواقف أعضائه تجاه القضايا المختلفة، وأن العلاقات فيما بينها لم يشوبها أي خلاف، فهذا غير صحيح ويمثل تجاوزاً للواقع، كما أنه لا يعني أن المجلس حقق الأهداف التكاملية والوحدوية التي نشأ من أجلها؛ فالخطوات والإنجازات التي شهدتها في إطار مسيرته ما زالت أقل مما يتوفر له من أسباب النجاح.

وقد فرضت التهديدات غير المسبوقة التي تواجهها دول الخليج والمنطقة العربية ككل ، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، العديد من العقبات التي شكلت في مجملها تحدياً قوياً أمام مسيرة المجلس وتطوره، ولعل أبرز هذه التطورات، ما يلي:

أ) الضغوط الأمريكية الرامية إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج ورسم خريطتها السياسية من جديد تحت دعاوى محاربة الإرهاب وتحقيق الإصلاح السياسي والديمقراطي، وهي

التحركات التي بدأت تجد طريقها إلى التطبيق على أرض الواقع من خلال سلسلة من الآليات والمبادرات هدفت في جوهرها إلى استبدال التكتلات والتجارب التكاملية الموجودة في المنطقة بنظام شرق أوسطي بديل يحقق المصالح الأمريكية، وتحتل فيه إسرائيل موقع القوة الإقليمية.

ب) التحديات التي أفرزها التواجد الأمريكي في العراق على المنطقة ككل، لا سيما إذا ما استمرت حالة الفوضى والانفلات الأمني أو إذا انزلق إلى حرب أهلية — زادت مؤشرات حدوثها مؤخراً بعد تصاعد أحداث العنف الطائفية — قد تفضي إلى تقسيمه إلى عدة كيانات متناحرة.

ج) التحديات الداخلية التي تواجهها دول المجلس، وخاصة ما يتعلق بتزايد أعمال العنف وانتشار الفكر المتطرف.

غير أن هذه التحديات يمكن أن تشكل في المقابل دافعاً قوياً لتفعيل مسيرة المجلس والإسراع بخطواته التكاملية ليكون أكثر قدرة على التعامل معها والحفاظ على مصالح شعوبه ودوله. لكن هذا التوجه قد لا يتحقق إلا إذا توافرت عدة أمور، من أهمها:

— التركيز على البعد الاقتصادي في عملية الاندماج بخلق شبكة من المصالح المترابطة التي يمكن أن تشكل حصانة لأي نظام إقليمي تحميه من تقلبات السياسة.

— فصل الخلافات والانقسامات التي يمكن أن تنشب فيما بين دول هذا النظام الإقليمي عن مسيرته التكاملية.

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي:

يشكل التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد أهدافه الأساسية، وقد تطورت آليات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس منذ إنشائه في مايو 1981؛ حيث تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في نوفمبر 1981، والتي أرسى قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة في مارس 1983، وفي ديسمبر 2001 تم استبدال الاتفاقية المذكورة، باتفاقية اقتصادية جديدة، أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً؛ إذ لم تقتصر تلك الاتفاقية على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بل تعدت ذلك إلى تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ.

وفي هذا السياق فقد حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي الكثير من الإنجازات على صعيد مجالات التعاون الاقتصادي، أبرزها الآتي:

أ - **التعاون النفطي**؛ حيث يحظى العمل المشترك في مجال النفط والغاز باهتمام دول مجلس التعاون التي تمتلك احتياطات تبلغ 45% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و14% من الاحتياطي العالمي من الغاز، ويهدف التعاون في هذا المجال الحيوي إلى تنسيق سياسات الدول الأعضاء في المجلس فيما يتعلق بالصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع ونقل، واستغلال الغاز الطبيعي، وتطوير مصادر الطاقة، كما يهدف أيضاً إلى وضع سياسة نفطية موحدة وتبني مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي واتخاذ كافة الإجراءات لتجنب التنافس الضار لتحقيق أكبر عائد وضمان استقرار الأسعار، وفتح أسواق جديدة.

ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال إقرار المجلس الأعلى في عام 1987 نظام الإقراض النفطي بين دول مجلس التعاون، والذي يهدف إلى تضامن الدول الأعضاء مع أي دولة عضو يقع عليها ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت المنتجة أو الناقلة للنفط الخام من الموانئ مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير لمدة يتوقع أن تستمر أكثر من شهر، بحيث تكون نسبة الضرر الذي يخول الإقراض 30% من الكمية المتوقعة أن تقوم تلك الدولة بتصديرها، وأقر كذلك في عام 1988 خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس، وذلك لتحقيق التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء عند تعرض أي منها لحالة طوارئ تتسبب في حدوث انقطاع أو عجز في إمكانياتها الذاتية من المنتجات البترولية، وذلك حتى تتمكن من استعادة إمكانياتها والاعتماد على مصادرها الذاتية، ثم تعمق التعاون بين دول المجلس مع إقرار الاستراتيجية النفطية لدولة عام 1999، والتي استهدفت تفعيل دورها الريادي في الصناعة النفطية.

ب - **التعاون التجاري**؛ حيث قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ 7، والتي عقدت في أبو ظبي عام 1986، السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس 1987، وكذلك على مستوى تجارة الجملة اعتباراً من أول مارس 1990، كما قرر مجلس التعاون في دورته الـ 9، والتي عقدت بلبحرين السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة بالدول الأعضاء، وقرر أيضاً في دورته الـ 23 المنعقدة في الدوحة 2002، تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تحول دون ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2003، كذلك تم السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو بناء على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ 12 التي عقدت بدولة الكويت.

كما وافق المجلس الأعلى في دورته الـ 14 التي عقدت في السعودية 1993 على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس، وأعلن عن قيام المركز رسميًا في البحرين في مارس 1995. وقد نظر المركز منذ إنشائه عددًا من القضايا، وقام بتوقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي مع العديد من هيئات التحكيم الدولية والإقليمية، كما قام بتنظيم العديد من الندوات والدورات وورش العمل في كافة دول المجلس تغطي مواضيع شتى تتعلق بالتحكيم في الموضوعات التجارية ذات الصلة؛ وذلك لخلق ونشر الفكر القانوني التحكيمي. واعتمد المجلس الأعلى في دورته الـ 19 المنعقدة في دولة الإمارات عام 1998، النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد بدأت الهيئة في ممارسة نشاطها بعد انتهاء مرحلة التأسيس.

وفي قمة أبو ظبي الـ 26 في ديسمبر 2005 قرر المجلس اتخاذ إجراءات أكثر نضجًا نحو السماح لمواطني المجلس بالعمل في دوله، وممارسة أنشطة جديدة مثل مكاتب التوظيف الأهلية وتأجير السيارات والأنشطة الثقافية، فيما قرر إعفاء مجموعة من السلع من الجمرک الخليجي، وأعلن تطلعه في ذات الوقت لتوقيع دول المجلس لاتفاقية التجارة الحرة بين منظومة مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.

ج - التعاون الصناعي: عملت مجلس التعاون على تدعيم الخطوات التي تعزز التنمية الصناعية بدوله؛ حيث وافق المجلس الأعلى للمجلس في دورته السادسة التي عقدت بمسقط 1985 على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، واعتمد في دورته السابعة المنعقدة في أبو ظبي 1986 القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس، واتخذ خطوات جادة لاعتماد مشروع قواعد معدلة تنسجم مع مرحلة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، كما قرر المجلس الأعلى في نفس الدورة السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية وفقًا للضوابط المعدلة بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية بدول المجلس اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة المنعقدة بالبحرين 1988 النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس، كما أقر في دورته الـ 19 المنعقدة في أبو ظبي 1998، الصيغة المعدلة للاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية. وفيما يخص إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية فقد قرر المجلس في دورته الـ 22 المنعقدة في مسقط 2001 منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي، ووافق المجلس في دورته الـ 23 عام 2002 على توصية وزراء المالية والاقتصاد الوطني في اجتماعهم الـ 59 بشأن كيفية حماية

الصناعات الوطنية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي. كما اعتمد في دورته الـ 24 المنعقدة بلكويت 2003، النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس كقانون إلزامي اعتباراً من بداية عام 2004.

د - التعاون المالي والنقدي؛ حيث تم السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بالدول الأعضاء في المجلس، كما أنشأت دول المجلس الشبكة الخليجية لربط الشبكات الوطنية للصرف الآلي؛ حيث أصبح بإمكان المواطن الخليجي السحب من حسابه من أية آلة صرف آلي في دول المجلس بسعر الصرف الرسمي. وتم الاتفاق على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة. وقد تضمن هذا البرنامج ما يلي: استكمال ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في موعد أقصاه نهاية 2002، وبالفعل تم ربط عملات جميع الدول بالدولار قبل المدة المحددة، وتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين باستكمال بحث تقارب معايير الأداء الاقتصادي والاتفاق عليها في موعد لا يتجاوز نهاية 2005، وذلك تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة لدول المجلس في موعد أقصاه الأول من يناير 2010، وتمت بالفعل في قمة أبو ظبي الـ 26 في ديسمبر 2005 الموافقة على المعايير النقدية والمالية لإقامة الاتحاد النقدي.

هـ - التعاون الجمركي: حققت دول مجلس التعاون خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي في أول يناير 2003؛ حيث أصبحت الدول الأعضاء منطقة جمركية واحدة، تلغى فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع تطبيق تعريف جمركية موحدة بواقع 5% تجاه العالم الخارجي، كما تمنح المنشآت الصناعية بدول مجلس التعاون إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة للعمليات الإنتاجية.

ويقوم الاتحاد الجمركي على مبدأ نقطة الدخول الواحدة، ومن ثم يعتبر أي منفذ جمركي لدول المجلس نقطة دخول للبضائع الأجنبية لكافة الدول الأعضاء، وقد تم الاتفاق على الأخذ بمبدأ الاعتراف المتبادل بالموصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس، وذلك إلى أن يتم استكمال لائحة المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة، بما يضمن تسهيل حركة انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي، وتم تكوين لجنة للمقاصة؛ وذلك بغرض تحديد استحقاق كل دولة عضو من الإيرادات الجمركية منذ قيام الاتحاد الجمركي للسلع التي استهلكت فيها (أي أن الدولة التي تستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية)، واستمر العمل بهذه الآلية خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات، والتي انتهت بنهاية عام 2005، وتم تمديد العمل بها في قمة أبو ظبي الأخيرة ديسمبر 2005.

ويوضح تقرير أعدته الأمانة العامة لمجلس التعاون، حول حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي خلال الفترة 1993-2003، أن إجمالي حجم التجارة البينية في دول المجلس قد ارتفع من حوالي 11.1 مليار دولار في عام 1993 إلى 18 مليار عام 2002، أي بزيادة بلغت 63% لمجمل الفترة، أو 5.7% سنوياً. وخلال عام 2003، وهي السنة الأولى لقيام الاتحاد الجمركي، ارتفع حجم التجارة البينية بمعدل 19.5%؛ حيث بلغ حجمها 21.5 مليار دولار، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ قيام المجلس في عام 1981، وتشكل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للسنوات العشر السابقة، مما يوضح مدى الفائدة التي حققتها دول المجلس من إقامة الاتحاد الجمركي في دعم حجم التبادل التجاري بينها. وفيما يتعلق بالأوزان النسبية لكل من دول المجلس، فيلاحظ أنه خلال عام 2003 شكل حجم التجارة البينية للسعودية مع بقية دول المجلس نسبة 36% من إجمالي التجارة البينية، تليها الإمارات بنسبة 28%، ثم سلطنة عمان 16%، والبحرين بنسبة 10%، فللكويت 6%، ثم قطر بنسبة 4%.

وفيما يتعلق بحرية انتقال الأفراد والأموال وممارسة النشاط الاقتصادي، فقد اتخذ مجلس التعاون قرارات هامة بهدف إزالة القيود على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، بما يؤدي إلى تعميق المواطنة الاقتصادية لمواطني الدول الأعضاء، كما اتفقت الدول الأعضاء على الضوابط الخاصة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية، وتملك الأسهم، وتنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقارات، وممارسة المهن والحرف المختلفة، ومساواة مواطني دول المجلس اعتباراً من أول مارس 1998م في المعاملات الضريبية ومعاملتهم في هذا الشأن معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة عند ممارستهم الأنشطة الاقتصادية المسموح بها.

أما عن توحيد السياسات الاقتصادية، فقد أقر المجلس استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى 2000 - 2025، بالإضافة إلى سياسات التنمية قصيرة المدى، كما أقر السياسة الزراعية المشتركة، وكذلك الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون.

وبشأن علاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، فقد خطت دول المجلس خطوات متقدمة في هذا الصدد، منها:

— **الاتحاد الأوروبي؛** حيث تم عقد عدة اجتماعات بين الجانبين، وعدة جولات من المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بينهما، ورغم أن التقدم الذي شهدته هذه المفاوضات لا زال بطيئاً بسبب العراقيل التي وضعها الاتحاد الأوروبي، فإن الآمال بتوقيع هذه الاتفاقية تزايدت بعد اتفاق دول المجلس على تطبيق الاتحاد الجمركي فيما بينها عام 2003، وقد عبرت قمة أبو ظبي الـ 26 (ديسمبر 2005) عن تطلعها للتوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

— لبنان, تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وجمهورية لبنان، وتم إرسالها للدول الأعضاء للمصادقة عليها لتدخل بعد ذلك حيز التنفيذ.

— سوريا, تم التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسوريا، وسيتم التوقيع عليها نهائياً في وقت لاحق.

— الصين, تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس والصين، ودخول الطرفين في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما.

— باكستان, تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وباكستان، وذلك للدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

— الهند, تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والهند، توطئة للبدء في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما.

— الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى, أجرت الأمانة العامة اتصالات مع عدد من الدول والمجموعات الدولية (المغرب، تركيا، آسيان، سادك، ميركوسور) للنظر في إبرام اتفاقيات إطارية للتعاون الاقتصادي، وإقامة مناطق تجارة حرة معها.

ورغم النجاحات التي حققها مجلس التعاون خلال الـ 25 عاماً الماضية، إلا أنه عانى من عدة إخفاقات، مثلت تحديات في غاية الأهمية، أبرزها:

1 — التركيز السلعي لصادرات دول المجلس؛ حيث الاعتماد على تصدير النفط والغاز، والتي شهدت الصادرات منهم إلى إجمالي الصادرات انخفاضاً طفيفاً من حوالي 80% عام 1993 إلى حوالي 77% في العام 2002، ويؤشر هذا الانخفاض الطفيف إلى أن دول المجلس ما زالت بعد عقود من مسيرة التنمية غير قادرة على تنويع هياكلها الإنتاجية بالدرجة المطلوبة وتعتمد على سلعة واحدة تحمل في طياتها مخاطر اقتصادية متنوعة نتيجة فرط حساسية معدلات النمو والتنمية الاقتصادية لهذه الدول للتقلبات العالمية والإقليمية الاقتصادية وغيرها المؤثرة على أسعار النفط العالمية، وربما يزيد من حجم المخاطر على جهود التنمية في المستقبل نتيجة للاعتماد على النفط كسلعة تصدير رئيسية اتجاه أمريكا أحد الأسواق الرئيسية للنفط الخليجي لاتباع استراتيجية طاقة جديدة تقوم على تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج والنفط المستورد عامة بنسبة 75% بحلول عام 2025، الأمر الذي يعني — لو حدث — تأثر اقتصاديات هذه الدول بصورة سلبية بسبب انخفاض الواردات الأمريكية مما يفرض عليها ضرورة تبني سياسة جديدة ذات شقين:

الأول: البحث عن أسواق بديلة لتصريف إنتاجها من النفط تعوض السوق الأمريكية.

الثاني: اتباع سياسات اقتصادية تستهدف تنويع هياكلها الإنتاجية حتى لا تصبح تحت رحمة تقلبات سوق النفط وتوجهات الدول المستوردة.

2 — تواضع حجم التجارة البينية للدول الأعضاء، والذي يرجع أساساً إلى تشابه هياكل صادرات تلك الدول، والتي يمثل النفط العمود الفقري لها، فالتبادل التجاري البيني لدول المجلس يتسم بضالته قياساً إلى حجم تجارتها الخارجية مع العالم ؛ حيث بلغت نسبة الصادرات البينية لدول المجلس عام 1993 حوالي 6% انخفضت إلى 4.8% عام 2002.

اللافت أن انخفاض هذه النسبة لا يعكس ضعف العلاقات التجارية بين دول المجلس بقدر ما يجسد محدودية القاعدة الإنتاجية غير النفطية، فرغم الجهود الخاصة بتنسيق خطط التنمية، إلا أن الملاحظ هو استمرار هيمنة الصناعات الاستخراجية على هيكل الإنتاج السلعي، ومحدودية مساهمة قطاعي الزراعة والصيد؛ حيث لا تتجاوز مساهمة قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس ما يتراوح بين 13-14%، كما يلاحظ استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية في دعم الموازنات العامة لدول الخليج، وتوفير التمويل اللازم للارتفاع بمستوى الخدمات، الأمر الذي يعني أن اقتصاديات هذه الدول ما زالت مرهونة إلى حد كبير بمستوى أسعار النفط، واستمرار تدفق الريع النفطي.

3 — ارتفاع نسب العمالة الوافدة في دول المجلس وتزايد معدلات البطالة بين مواطنيها، الأمر الذي قد يعوق تنفيذ العديد من الاتفاقيات المتعلقة بذلك الجانب، ولاسيما حين يتم النظر إلى النسب المتصاعدة لحجم تلك العمالة الموجودة في دول المنطقة؛ حيث تشكل مثلاً في السعودية نسبة 30% من إجمالي عدد السكان، بينما تمثل في دول أخرى في مجلس التعاون نسباً أعلى من ذلك بكثير، قد تصل في الكويت مثلاً إلى نحو 60%، وفي الإمارات إلى 80%، إضافة إلى وجود نسب بطالة مرتفعة في تلك الدول تصل في السعودية مثلاً إلى نحو 10% من إجمالي القوى العاملة فيها المملكة.

4 — وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الاستراتيجية، وبين دخولها حيز التنفيذ، والتباطؤ في التعامل مع عدد كبير من القضايا والملفات الاقتصادية، وهو ما يرجع لوجود فجوة واضحة بين الإرادة السياسية لقادة دول المجلس وبين الإدارة التنفيذية، الأمر الذي تسبب في إعاقة مسيرة دول المجلس الاقتصادية وغير الاقتصادية.

5 — ومن المعوقات التي ظهرت أيضاً خلال مسيرة مجلس التعاون الخليجي، استحواذ القطاع المالي على الجانب الأكبر من رؤوس أموال المشروعات المشتركة، وهو الأمر الذي لا يتفق مع جهود تنويع هيكل الإنتاج.

6 — عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي ما يلي:

— قيام بعض السلطات الجمركية في المراكز الحدودية في دول الخليج بالتعسف في استعمال حقها في إعادة تقييم البضائع المصدرة بقصد زيادة سعرها؛ لفرض رسوم جمركية أعلى عليها، الأمر الذي يزيد من القيمة النهائية لهذه البضائع وبالتالي يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق.

— صعوبة الشروط المتعلقة بشهادة المنشأ الوطني؛ حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على أنه يشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنتج الوطني بغرض تمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية ألا تقل القيمة المضافة لهذه الصناعات عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وتشترط بعض دول الخليج ألا تقل الملكية لمواطني دول المجلس عن 51% من إجمالي المشاريع أو الصناعات التصديرية، ومثل هذه الشروط لا تتفق وطبيعة الصناعات الخليجية، فالقيمة المضافة لمعظم الصناعات منخفضة إلى حد كبير مما يجعل هذه الشروط عائقاً حقيقياً أمام انسياب السلع بين الدول الخليجية.

— هناك اختلاف كبير بشأن المواصفات والمقاييس للسلع الوطنية؛ إذ تقوم بعض دول المجلس بفرض مواصفات معينة على استيراد المنتجات لا تفرضها دول أخرى، الأمر الذي يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخليجية.

لكن، وعلى الرغم من المعوقات التي تعترض طريق الوحدة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلقة بنواحي السيادة أو الاختلاف بين السياسات والأنظمة النقدية والمالية، بما في ذلك الإجراءات والتنظيمات، إلا أن المصلحة العامة لدول المجلس تقتضي وتفرض على الجميع بذل المزيد من التضحيات وتقديم المزيد من التنازلات في سبيل بلوغ تلك الوحدة المنشودة، كما أن اكتمال هذه الوحدة والتسريع من خطواتها يتطلب منح المزيد من الصلاحيات للأمانة العامة للمجلس، بل منحها الاستقلالية التامة في عملها على غرار ما هو عليه واقع الحال في المفوضية الأوروبية، بحيث لا يمكن لأي من الدول الأعضاء في المجلس التصرف بشكل منفرد، قد يضر بمصالح الوحدة الاقتصادية لدول المجلس، من دون علم ودراية وموافقة أمانة المجلس.

ثالثاً: على الصعيد الأمني:

كانت الدوافع الأمنية من أهم الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981؛ حيث هدف بالأساس إلى مواجهة المتغيرات والتحديات التي تشهدها المنطقة، والتي كان أبرزها: قيام الثورة الإيرانية وإعلانها لأهدافها التي تشمل إقامة دولة دينية على حساب الدول الخليجية نفسها، إلى جانب نشوب الحرب العراقية – الإيرانية التي شكلت تهديداً مباشراً للأمن الخليجي بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة.

وقد اختلفت طبيعة التهديدات التي واجهها مجلس التعاون منذ إنشائه وحتى الآن، فإذا كانت إيران مثلت تهديداً رئيسياً لأمن دول مجلس التعاون في أعقاب قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وخلال حربها مع العراق التي استمرت طيلة ثماني سنوات من 1980 – 1988، فإن خطورة هذا التهديد قد تراجعت منذ بداية التسعينيات، وحل محله التهديد العراقي بعد غزو الكويت في أغسطس عام 1990، واستمر هذا التهديد قائماً حتى سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من أبريل عام 2003، لتبدأ مرحلة جديدة في عراق ما بعد الحرب عنوانها عدم الاستقرار وافتقاد الأمن، لا تزال تتفاعل حتى الآن، وقد تلقى بتداعياتها السلبية على الأمن والاستقرار في دول المجلس، علاوة على التهديدات الأمنية النابعة من البيئة الداخلية، كظاهرة التطرف والإرهاب التي تنامت بشكل ملحوظ عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، وانتشار المخدرات وعمليات غسل الأموال والجريمة ... إلخ. كما عاد التهديد الإيراني مجدداً للمنطقة، مع التصعيد الذي بدأ يشهده الملف النووي الإيراني مؤخراً.

وقد أولت دول المجلس أهمية كبيرة للتعاون الأمني، انطلاقاً من إدراكها أن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة، وأن الأمن هو الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية وبشرية . وقد حققت بعض الإنجازات على صعيد التعاون الأمني فيما بينها، كان من أهمها:

أ) إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة في الرياض في ديسمبر 1987، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. وتوصل المجلس في شهر فبراير 2002 إلى مشروع اتفاقية خليجية جديدة حول تبادل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية بين المجلس، وهي اتفاقية إلزامية لمن وقع وصادق عليها وفق نصوص موادها. وقد وقع عليها وزراء داخلية كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان في اجتماعهم الـ 13 في الرياض، كما باركها المجلس الأعلى في دورته الـ 15 في البحرين ديسمبر 1994.

ب) تنسيق الجهود لمواجهة جرائم غسل الأموال؛ حيث تم وضع مشروع تشريعي نموذجي موحد لدول المجلس، يشدد العقوبة على مهربي ومروجي المخدرات، وآخر لمكافحة عمليات غسل الأموال.

ج) تعزيز جهود التعاون والتنسيق بين دول المجلس فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ حيث أكدت دول المجلس من خلال البيانات الختامية للمجلس الأعلى والبيانات الصحفية للجان الوزارية المعنية على نبذ الإرهاب وضرورة مكافحته بمختلف أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره وما يساق له من أسباب، كما تم إقرار الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في مسقط 2002، ومباركة المجلس الأعلى في دورته الـ 24 بدولة الكويت 2003 لاتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، والتي وقعها وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري الخامس في دولة الكويت 2004، بالإضافة إلى إقرار المجلس الوزاري في دورته الـ 91 بعض الخطوات والآليات الهادفة لمكافحة الإرهاب.

وكان التطور الأبرز في مسيرة إنجازات مجلس التعاون الأمنية، هو توقيع الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في شهر مايو 2004؛ حيث اعتبرها الكثيرون خطوة مهمة على طريق محاربة هذه الظاهرة التي بدأت تستشري في منطقة الخليج وفي الدول العربية والكثير من دول العالم الأخرى.

د) اعتماد دول المجلس فلسفة أمنية لا تقتصر أو تركز على البعد الأمني بمعناه التقليدي وحسب، بل تنصرف أيضاً إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية ولها مضامين وأبعاد أمنية مختلفة؛ فالبعدان الثقافي والسياسي أصبحا مكونين أساسيين في استراتيجية دول المجلس الأمنية؛ حيث بدأت هذه الدول، لاسيما منذ أحداث 11 سبتمبر في تطوير الخطاب الديني وتبني خطط لإصلاح منظومتها التعليمية في ضوء الاتهامات التي وجهت إلى هذه المنظومة بأنها على علاقة بتنامي ظاهرة التطرف، وهذا يفسر اتجاهها إلى إعادة تأهيل الخطباء قبل ممارسة مهام الدعوة، وتطوير مناهجها (العامة والدينية)، والعمل على تنقيتها من الشوائب التي تتعارض مع صحيح الدين، وعلى جعلها أكثر مرونة لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل.

وإضافة إلى ما سبق، أصبحت أجهزة الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، إحدى الأدوات المهمة التي تركز إليها دول العالم في إدارتها للأزمات الأمنية التي تواجهها، وهي الحقيقة التي لم تتجاهلها دول الخليج عند إدارتها لأزماتها الأمنية الراهنة، حيث سخرت إعلامها المرئي والمسموع والمقروء لإظهار الأهداف الحقيقية للإرهابيين الداعين إلى استخدام العنف سبيلاً لتحقيق أهدافهم، الأمر الذي خلق رأياً عاماً داخلياً يرفض الأفكار التي تبنتها هذه الجماعات ويدعو إلى إبراز الصورة الصحيحة للإسلام وتبني أفكاره الإصلاحية.

والآن يبدو المجلس محاطاً بالعديد من التحديات، بعضها نابع من الداخل مثل تنامي ظاهرة التطرف وانتشار أعمال العنف والإرهاب، وبعضها يرتبط بالتطورات الحاصلة في البيئة الإقليمية، وخاصة الأوضاع الراهنة في العراق، وتطورات الملف النووي الإيراني والبعض

الثالث مرتبط بالاستراتيجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها دول مجلس التعاون.

وإذا كانت هذه التحديات ليست جديدة على المشهد الخليجي؛ حيث تعد هي نفس التحديات التي تواجهه منذ نشأته في مايو 1981، إلا أن طبيعتها ودرجة خطورتها هي التي اختلفت.

1 - تحديات الوضع الداخلي؛ حيث يواجه مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات الأمنية النابعة من البيئة الداخلية، أهمها:

أ - تعرض دول المجلس لموجة جديدة من أعمال العنف والإرهاب: فبعد تعرض السعودية في العامين الأخيرين لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد منشآت نفط وأهداف غربية كان آخرها منشأة "بقيق" لتكرير النفط في فبراير 2006، فإن الكويت شهدت هي الأخرى عدة حوادث جرت فيها مواجهات مع مسلحين، وكُشفت خلالها مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن، ثم انتقلت هذه العدوى إلى دولة قطر؛ حيث شهدت العاصمة الدوحة يوم 19 مارس 2005 عملاً إرهابياً جديداً تم عن طريق تفجير سيارة مفخخة بالقرب من مسرح تابع لمدرسة بريطانية، وأسفر عن مقتل بريطاني وإصابة نحو 16 آخرين، كما نجحت أجهزة الأمن في إحباط العديد من الأعمال التخريبية في أكثر من دولة خليجية.

وعموماً، شكلت خريطة انتشار الإرهاب والجماعات المسلحة في منطقة الخليج العربي، قضية معقدة وشائكة، مرشحة إلى التطور والانتعاش في حال عدم مواجهتها باستراتيجية خليجية مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة.

ب - تصاعد ظاهرة التطرف الأصولي باعتبارها إحدى تداعيات الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003؛ حيث يجمع المراقبون على أن سقوط بغداد جاء فرصة ذهبية لـ "أسامة بن لادن" لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في هذا البلد تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة، وتشير الإحصاءات إلى وجود ما يتراوح بين 70 إلى 75 ألف مقاتل تابعين للقاعدة أو ممن يؤمنون بتوجهاتها في منطقة الخليج.

فقد تحول "العراق المحتل" إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة، وأصبح منطلقاً لعملياتها في دولها، فالأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاث (5/12 - 2003/11/8 - 2004/4/21) علاوة على تفجير "البقيق" 2006/2/24 تم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود العراقية، إضافة إلى أن أجهزة الأمن الكويتية نجحت في تفكيك شبكة لتفريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت.

جـ – التحديات المرتبطة بالإصلاح السياسي؛ إذ تتعرض دول المجلس لضغوط تهدف إلى دفعها للقيام بإصلاحات سياسية وديمقراطية سواء تلك المتعلقة بإعادة النظر في مناهج التعليم، وخاصة الديني، أو بقضايا المرأة ومنحها مزيداً من الحقوق السياسية. وقد اتخذت دول الخليج بالفعل خطوات مهمة في هذا الصدد، مثل السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشحاً، وإدخال إصلاحات على مناهج التعليم، وتوجه نحو مزيد من تعزيز هذه الخطوات.

د – استمرار التحديات الأمنية التقليدية، والتي تتمثل بالأساس في: ظاهرة العمالة الوافدة، ظاهرة المخدرات، ظاهرة غسل الأموال.

2 – التحديات الإقليمية:

أ – الانفلات الأمني في العراق؛ حيث كان التصور العام أن دول مجلس التعاون ستصبح أكثر أمناً واستقراراً بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، إلا أن ذلك لم يتحقق، لعدة أسباب:

* طبيعة الأوضاع في العراق في الوقت الراهن، والتي تتسم بعدم الاستقرار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبطريقة جعلت منه أحد مصادر التهديد (المحتملة والكامنة) لأمن دول المجلس، وخاصة إذا ما تم استغلال حالة الانفلات الأمني على الحدود في تهريب المخدرات والأسلحة إلى هذه الدول، والتي يمكن استخدامها في تنفيذ اعتداءات إرهابية كما سبقت الإشارة.

* استمرار نظرة الشك والتوجس من جانب بعض دول المجلس (الكويت تحديداً) تجاه النوايا العراقية في المطالبة بمنفذ على الخليج العربي.

* المخاوف من تقسيم العراق، خاصة أنه يتميز بتنوع تركيبته الإثنية والدينية؛ حيث ينقسم العرب الذين يشكلون 75.8% من السكان إلى شيعة (55%)، وسنة (17%)، ومسيحيين (3%) تقريباً، أما الأكراد فينقسمون أيضاً إلى سنة ويزيديين وزرادشت وآخرين.

والملاحظ أن الأوضاع في العراق تنتقل من سيئ إلى أسوأ على الرغم من اتخاذ العديد من الخطوات على طريق استكمال عملية الانتقال السياسي بدءاً من انتخابات 30 يناير 2005 وتشكيل الحكومة الانتقالية ومروراً بإقرار الدستور الدائم وما ارتبط به من خلافات وانتهاء بانتخابات 15 ديسمبر 2005 وما ارتبط بها من مشاكل؛ حيث أدى تكريس الطائفية إلى خلق حالة من الاحتقان الطائفي في العراق نتيجة لتهميش بعض الطوائف كـ (السنة العرب) لصالح طوائف وعرقيات أخرى كـ (الشيعة والأكراد) ووصلت درجة الاحتقان لحد حدوث عمليات استهداف وتصفية متبادلة بين السنة والشيعة وصلت إلى حد استهداف المساجد السنية والمزارات الشيعية مؤخراً،

وهو ما انعكس على الوضع السياسي العام؛ حيث تواجه محاولات تشكيل الحكومة الدائمة الجديدة عقبات عديدة بسبب الخلافات بين الفرقاء العراقيين.

ب - تنامي الخطر الإسرائيلي ؛ حيث عمقت حرب الخليج الثالثة نظرة الشك والتوجس تجاه إسرائيل من قبل دول مجلس التعاون، خاصة في ضوء ما أشيع عن دور إسرائيلي في هذه الحرب بمراحلها المختلفة سواء في التحريض أو التخطيط أو التنفيذ، ولهذا أصبحت إسرائيل على قائمة التهديدات المحتملة التي تواجه أمن دول المجلس، وذلك للعاملين التاليين: **الأول:** أن التغلغل الإسرائيلي في العراق يمثل خطراً حقيقياً على أمن دول المجلس في ظل سعي تل أبيب إلى إقناع أمريكا بممارسة الضغط والابتزاز لحث هذه الدول على إعادة النظر في موقفها من التطبيع السياسي والاقتصادي معها. **الثاني:** الدور الإسرائيلي المحتمل في أمن الخليج في ظل المحاولات الأمريكية لدمج إسرائيل في منظومة الترتيبات الأمنية الجديدة، وإطلاق يدها لتهديد الدول الممانعة في المنطقة من وجهة نظر واشنطن.

ج - التداعيات الإقليمية للمواجهة المحتملة بين إيران والغرب؛ حيث تؤكد كل الشواهد أن العلاقات بين طهران وواشنطن تسير في اتجاه التصعيد الذي قد يصل إلى مرحلة اللاعودة، خاصة في ظل اتجاه واشنطن إلى تصعيد ضغوطها على طهران بوسائل مختلفة، تارة باتهامها بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي ودعم بعض جماعات المقاومة، وتارة ثانية باتهامها بتطوير برنامجها النووي وتآليب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضدها، حتى تم نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مؤخراً لبحث فرض عقوبات سياسية واقتصادية مشابهة لتلك التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية.

وعلى أي حال، فإن حدوث مواجهة محتملة بين أمريكا وإيران، سيكون له تأثيره السلبي على دول المجلس، وذلك لعدة اعتبارات: **أولها:** أن هذه الدول ترتبط باتفاقيات دفاعية وأمنية مع كل من أمريكا وإيران، وهو ما يندرج تحت تناقض بين الالتزامات الأمنية لدول المجلس إزاء الطرفين. **ثانيها:** أن أمريكا ستستخدم التسهيلات العسكرية الموجودة في دول المجلس، ومن ثم فإنه من غير المستبعد أن تقوم إيران بتوجيه ضربة وقائية ضد القواعد الموجودة في هذه الدول. أو ضد حقول النفط والمنشآت النفطية الخليجية في حالة ضرب منشآتها النووية من جانب أمريكا، وذلك حسب تهديدات المسؤولين الإيرانيين، خاصة وأن صواريخ "شهاب - 3" تطل جميع العواصم الخليجية، الأمر الذي قد تتحول دول المجلس معه إلى ساحة قتال بين طهران وواشنطن. **ثالثها:** أنه ليس مستبعداً أن تقوم إيران بإثارة بعض العناصر الموالية لها في دول المجلس، كما فعلت من قبل في حربها مع العراق، حين وظفت هذه الورقة في زعزعة الاستقرار السياسي

بسبب تأييد بعض دول المجلس للعراق ؛ حيث تعتبر هؤلاء إحدى الأوراق المهمة التي عادة ما تلجأ إليها في الضغط على دول مجلس التعاون.

وإضافة إلى ما سبق، فإن بعضاً من ميراث الشك لا يزال يحكم العلاقات الإيرانية مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ورفضها التجاوب مع المقترحات الخليجية لحل القضية، والغموض الذي يكتنف المشروع النووي الإيراني، ومماثلة طهران في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الخصوص، والمخاوف من إقدامها على استخدام الورقة الشيعية في تهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس.

والواضح - في ضوء ما سبق - أن مجلس التعاون الخليجي أصبح يمثل نموذجاً للتكتل الإقليمي الناجح في منطقة الشرق الأوسط، ولكن النجاح الذي حققه لا يمكن مقارنته بذلك الذي حققه الأوروبيون في تجربتهم الوندوية .. تلك التجربة التي بدأت عام 1957 وانتهت بالصيغة الحالية للاتحاد الأوروبي والذي وصل إلى قمة نضجه عام 2001 بطرح العملة الأوروبية الموحدة. وربما يرجع ذلك إلى حداثة تجربتهم - مقارنة بالأوروبيين - التي لم تتعد بعد العقدين ونصف العقد. ومع ذلك فإنهم اتخذوا العديد من الخطوات الإيجابية على كافة الأصعدة (السياسية والاقتصادية والأمنية .. إلخ) خلال هذه المدة القصيرة من حياة المجلس .. وكما أن لكل تجربة إيجابياتها فإن لها سلبياتها أيضاً والمهم هو العمل على تعظيم الإيجابيات وتلافي السلبيات أو على الأقل تقليلها. ولا شك في أن خبرة الممارسة والمضي قدماً في تفعيل العمل الخليجي المشترك كقيلة بإضافة المزيد من النجاحات لمجلس التعاون.

ونتيجة لطبيعة الظروف الدولية والإقليمية الراهنة غير المواتية فإن هناك تحديات تفرض نفسها أمام التجربة الوندوية الخليجية تتمثل في الآتي:

- على الصعيد السياسي: رغم أن الجانب السياسي يشغل جانباً مهماً في العمل الخليجي المشترك، واستطاعت الدول الخليجية أن تحرز نجاحاً في هذا المجال تمت الإشارة إليه فيما سبق، إلا أن هناك حاجة لتحقيق التالي:

* العمل على دعم وتقوية التنسيق السياسي بين الدول الخليجية لمواجهة التحديات الإقليمية المرتبطة بتدهور الوضع في العراق، وتطورات الملف النووي الإيراني، والمستجدات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والحالة بين لبنان وسوريا، علاوة على تبني مواقف مشتركة مؤيدة للقضايا العربية والإسلامية المصيرية في المحافل الدولية.

* العمل بجدية على إيجاد روابط وعلاقات تعاون وتنسيق سياسي مع التجمعات والتكتلات الدولية والإقليمية المختلفة بما يخدم القضايا والمصالح الخليجية والعربية المختلفة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية أو مجموعة الآسيان.. وغيرها.

* المواجهة الجماعية لأية محاولات تبذل من جانب أطراف خارجية للتأثير في القرار الخليجي أو لفرض صيغ سياسية معينة للحكم والإدارة على دول المنطقة، وفي نفس الوقت أن يعمل المجلس على تشجيع المبادرات الداخلية لتبني برامج إصلاحية تستهدف تحقيق مزيد من الانفتاح في العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها.

حبذا لو تبني المجلس مبادرة جماعية لتفعيل العمل العربي المشترك داخل الجامعة العربية؛ فرغم وجود طروحات خليجية في هذا المجال تبنتها دول مثل السعودية وقطر، إلا أن القيام بجهد جماعي من شأنه أن يعطي زخماً أكبر لأية جهود تبذل من أجل النهوض بالجامعة وتفعيل دورها.

- **على الصعيد الاقتصادي:** فرغم النجاح الذي تحقق في المجال الاقتصادي والمجهودات التي بذلت في مجال دعم التعاون الاقتصادي والتجاري، والذي تمت الإشارة إليه آنفاً، فإن الحاجة تبدو ضرورية إلى:

* العمل على وضع استراتيجية نفطية خليجية لمواجهة التقلبات في الأسواق النفطية العالمية، والتي من شأنها التأثير في اقتصاديات هذه الدول، نظراً لاعتمادها على النفط كسلعة تصدير رئيسية (حيث تتأثر عوائدها بدرجة كبيرة في حالة وجود انخفاضات حادة في الأسعار) ويرتبط بهذه الاستراتيجية ضرورة التحسب لأية سياسات قد تلجأ إليها الدول المستوردة الرئيسية في ضوء اتجاه الولايات المتحدة لتبني استراتيجية تستهدف تقليل اعتمادها على بترول الشرق الأوسط والخليج بنسبة 75% مع قدوم عام 2025.

* يرتبط بما سبق الحاجة لإيجاد تنوع في الهياكل الإنتاجية للدول الخليجية لتجنب مخاطر الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية، وقد يكون ذلك من خلال تبني مشروعات صناعية مشتركة تعود بالفائدة على دول المجلس مجتمعة.

* ضرورة أن يعمل المجلس ككتل واحد في المحافل والمنتديات الاقتصادية العالمية من أجل تفادي أي سياسات أو برامج يمكن أن تعود بمردود سلبي على اقتصاديات دوله والعمل في نفس الوقت على طرح مبادرات اقتصادية وتجارية مواتية وتعود بالإيجاب عليها.

* بما أن دول المجلس في طريقها لتبني عملة نقدية موحدة - كمرحلة متطورة لتحقيق الاندماج الاقتصادي فيما بينها - مع قدوم عام 2010، فإن الإفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال

تصبح ضرورية، لاسيما تجربة الاتحاد الأوروبي الذي سبق دول الخليج في هذا المضمار، متبعاً في ذلك مراحل تدريجية متعاقبة تمت خلالها عمليات تنسيق وموائمة كاملة في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

* العمل على تحقيق السيولة اللازمة في حركة السلع والتجارة من خلال المرونة في تطبيق اللوائح والقوانين المتعلقة بالجمارك، خاصة وأن دول مجلس التعاون - من خلال الاتحاد الجمركي - من المفترض أنها تطبق سياسة جمركية واحدة ويثبت التطبيق الفعلي أنه مازالت هناك عراقيل تفرض من جانب بعض الدول على حركة التجارة القادمة إليها من دول خليجية أخرى.

* العمل على إيجاد حلول مشتركة لتفاهم مشكلة البطالة في دول المجلس سواء من خلال تنظيم عمليات جلب العمالة أو من خلال تبني مشروعات مشتركة تساهم في توفير فرص عمل للشباب المتعطّل.

- **على الصعيد الأمني:** فيمكن القول إن مجلس التعاون الخليجي رغم تحقيقه نجاحاً مهماً في مواجهة التحديات الأمنية الداخلية، إلا أن الحاجة تبدو ضرورية للآتي :

* التحسب التام لما يمكن أن يطرأ على الساحة الإقليمية من تطورات يمكن أن تعود بمردود سلبي على الأوضاع الأمنية الداخلية في دول الخليج، وبصفة خاصة ما يجري في العراق من صراع بين الطوائف المختلفة قاد إلى تدهور غير مسبوق في الأوضاع الأمنية، إلى جانب التطورات الخاصة بالتصعيد في الملف النووي الإيراني، والذي أصبحت جميع الاحتمالات واردة فيه.

* إذا كانت دول الخليج استطاعت أن تخطو خطوة مهمة في مواجهة الإرهاب عندما تبنت الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، ونجحت فعلاً في تصفية وملاحقة الكثير من جيوبه، إلا أن جماعات الإرهاب ثبت أنها مازالت موجودة وقادرة على إلحاق الضرر، وأبرز دليل على ذلك حادث "بقيق" في المملكة العربية السعودية .. وقد يكون فاعلاً في مواجهة خطر الإرهاب العمل على تبني خطة إعلامية موحدة يشارك فيها رجال الدين لتفنيد الفكر المتطرف للجماعات الإرهابية والحيلولة دون سقوط الشباب تحت براثن هذا الفكر المضلل.

* العمل على مواجهة الانعكاسات الأمنية المترتبة على ضخامة حجم العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي.

* أهمية تبني وتفعيل سياسات مشتركة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، علاوة على مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر التي أصبحت محل انتقاد من جانب العديد من الجهات الدولية.

* ضرورة إعادة النظر في مسألة تفكيك قوة درع الجزيرة، خاصة وأن الظروف الإقليمية السائدة في المنطقة تستلزم استمرار وجودها لمواجهة أية حالة طارئة تتضمن تهديدًا لأمن منطقة الخليج.

والمؤكد هو أن مجلس التعاون الخليجي يواجه الكثير من التحديات ومنها تحدي إثبات القدرة على النجاح والاستمرار، وذلك لن يتحقق إلا إذا توافرت الإرادة السياسية القوية، والنية الخالصة الكفيلة بجعل المجلس نموذجًا يحتذى به في المنطقة للتعاون والتنسيق، بعيدًا عن دعاوى تغليب المصالح القطرية والشرذمة التي سادت ومازالت تسود في العالم العربي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

بمناسبة اليوم العالمي للمياه

أزمة المياه بدول الخليج .. الأسباب والحلول

بمناسبة اليوم العالمي للمياه

أزمة المياه بدول الخليج .. الأسباب والحلول

يحتفل العالم في الثاني والعشرين من مارس من كل عام باليوم العالمي للمياه... واللافت أن هذا الاحتفال في كل مرة يأتي مذكراً للعالم بمشكلة جد خطيرة؛ لأنها مرتبطة بحياة مليارات البشر ممن يحيون على ظهر هذا الكوكب- الذي تغطي المياه حوالي 78 % من سطحه - ألا وهي مشكلة ندرة المياه العذبة التي لا تمثل سوى حوالي 2.53 % من مياه العالم.

ولا شك في أن هذه المشكلة أضحت تمثل معضلة للمعنيين، وهي مشكلة بطبيعتها لها **شقان**، **الأول: بشري**؛ حيث إن المتاح من موارد المياه حالياً يعجز عن استيعاب الزيادة المطردة في عدد السكان والضغط الشديد في استهلاك المياه للأغراض المختلفة سواء للشرب أو للاستخدام المنزلي أو للاستخدام في مجالي الزراعة والصناعة ومواجهة متطلبات التنمية، وتزداد المشكلة تفاقمًا مع توقع زيادة السكان في العالم من 6.1 مليار نسمة في عام 2001 لتصل إلى 9.3 مليار نسمة في عام 2050 وتتركز معظم هذه الزيادة في الدول النامية التي تعاني في الأساس من ضعف الموارد المائية، أما **الشق الثاني**، فإنه مرتبط بالظروف الطبيعية والمناخية بالذات؛ حيث أدت التغيرات الحادة في الظروف المناخية إلى التأثير بدرجة كبيرة في معدلات هطول الأمطار في مناطق عديدة من العالم وبالذات في المناطق ذات الطبيعة الصحراوية كمنطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا؛ إذ يعتمد سكان هذه المناطق على المياه الجوفية التي تعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي لتغذيتها، علاوة على ذلك فإن نسبة كبيرة من المياه العذبة تعادل الثلثين تقريباً عبارة عن مياه متجمدة في الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي الدائم، ولذلك لا تتم الاستفادة منها، أي أن حوالي 0.8 % من إجمالي المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض هي المتاحة فقط للاستخدام البشري سواء كانت مياه سطحية أو جوفية أو مياه أمطار.

والملاحظ أن مشكلة المياه قد أصبحت مشكلة عامة، ولم تعد قاصرة فقط على الدول الفقيرة أو النامية؛ حيث تحولت أيضاً إلى هاجس مخيف بالنسبة للدول المتقدمة وللدلالة على ذلك ساقط صحيفة "هيرالد تريبيون" في مقال لـ "كيفن وايتكر" في عددها يوم 2006/3/18، بمناسبة انعقاد منتدى المياه العالمي في المكسيك - مثلاً أشارت فيه إلى تعرض بعض المناطق في الولايات المتحدة إلى شح في موارد المياه العذبة ومنها منطقة جنوب كاليفورنيا التي تحول فيها النزاع حول المياه إلى القضاء بعد أن أوشكت مياه نهر كلورادو على النضوب بسبب عملية الاستنزاف المستمرة لمياهه.

وحتى يمكن الوقوف على أبعاد أزمة المياه التي يشهدها العالم حالياً يكفي الإشارة إلى الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تؤكد أن 20% من سكان العالم محرومين من المياه العذبة. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعاني ثلاثة مليارات شخص في 48 بلداً من شح المياه في عام 2025، وسيرتفع هذا العدد ليصل إلى 4.2 مليار نسمة عام 2050 أي ما يعادل 45% من سكان العالم، وحذرت منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في 26 أغسطس عام 2004 من خطر المياه غير الصحية التي تحصد يومياً أرواح أكثر من 3900 طفل دون الخامسة.

وإذا كانت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم شحاً في الموارد المائية المتاحة، فإن الوضع بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي يبدو أكثر تعقيداً وخطورة؛ حيث تواجه هذه الدول مشكلة حقيقية ناتجة عن الفقر الشديد في موارد المياه العذبة، إذ تقع جميعها في حزام الفقر المائي، ويقبل متوسط نصيب الفرد فيها من الموارد المائية العذبة التقليدية المتجددة بدرجة شديدة عن حد الأمان المائي والمقدر بـ 1000 متر مكعب سنوياً، كما جاءت دول مجلس التعاون في مؤخرة دول العالم من حيث توفر المياه، واحتلت الكويت الترتيب الأخير في القائمة الدولية بكمية 10م³ سنوياً للفرد،

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم الصادر في مارس عام 2003، وذلك من أصل 180 دولة تضمنها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة الـ (178) دولياً بمتوسط 58م³ للفرد. وقطر في المرتبة (176) بمعدل 94م³، والسعودية في المرتبة (173) بمعدل 118م³، ثم البحرين في المرتبة الـ (169) بمعدل 181م³ وأخيراً سلطنة عمان في المرتبة الـ (165) وبمعدل 388م³ للفرد سنوياً.

ولعل الأرقام السابقة حول نصيب الفرد من المياه سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي يؤكدھا التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي قدر متوسط استهلاك الفرد في دول المجلس بـ 125م³ سنوياً ويتراوح هذا المعدل بين 9م³ سنوياً في الكويت و 416م³ في عمان - حسب إحصاءات عام 2001- متوقعاً حدوث انخفاض في هذا المعدل إلى ما يتراوح بين 5م³ سنوياً في الكويت و 206م³ في عمان، وذلك بحلول عام 2025.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل والأسباب في تفاقم أزمة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، لعل أهمها الآتي :

1- ندرة موارد المياه العذبة السطحية والجوفية: وذلك بسبب عوامل الموقع والتكوين الجغرافي والظروف المناخية؛ حيث تقع دول الخليج في منطقة شبه الجزيرة العربية التي يسودها مناخ صحراوي شديد الجفاف والتصحر، ومن ثم تعد نسبة المياه المتوفرة من سقوط الأمطار محدودة جداً وغير منتظمة، ويتفاوت المعدل السنوي لسقوطها بين 70 - 150 ملم باستثناء الأمطار التي تسقط على بعض السلاسل الجبلية ولا تزيد كمية الأمطار الساقطة هناك عن 215 مليار م³ سنوياً أي ما يعادل 9.6 % من إجمالي الأمطار الساقطة على المنطقة العربية، والتي يضيع أكثر من 80% منها بالتبخر بسبب الحرارة الشديدة، أما المياه السطحية في دول مجلس التعاون فهي تكاد تكون معدومة، إذ لا يوجد في الجزيرة العربية أية أنهار. كما أن الكميات التي تمتلكها هذه الدول من مخزونات المياه الجوفية أصبحت في تناقص مستمر بسبب الاستنزاف الكبير لها خلال العقود الثلاثة الماضية.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة ومحددة عن واقع المياه في دول الخليج، إلا أن جميع التقديرات تتفق على وجود أزمة شح حقيقية في مواردها المائية؛ حيث يتراوح إجمالي الموارد المائية المتجددة فيها بين 4 مليارات م³ سنوياً وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة الصادرة في مايو عام 2002، ونحو 10 مليارات م³ حسب بعض التقديرات الرسمية، وهي موارد على هيئة أمطار وسيول ومياه جوفية ومياه أفلاج ومياه مخترنة خلف السدود في بعض المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية وبعض مناطق سلطنة عمان، وهي في جميع الأحوال لا تتجاوز نسبة أكثر من 3 % من مجموع الموارد المائية المتجددة في العالم العربي.

والملفت أن العديد من التقارير الدولية قد حذرت من خطورة الوضع المائي في دول مجلس التعاون، ومن ذلك التقرير الصادر عن المركز الدولي للزراعة الملحية الصادر في نوفمبر 2001 والذي حذر من احتمال نضوب موارد المياه الحالية في دول مجلس التعاون في غضون الـ 20 سنة القادمة ما لم يتم خفض أو ترشيد استهلاك المياه العذبة، كما حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر في مايو عام 2002 من أن أكثر من 90% من سكان منطقة الخليج العربي سيعانون من شح المياه في عام 2030، ورسم صورة قاتمة للوضع المائي في العالم خلال العقود الثلاثة القادمة بسبب النقص الحاد المتوقع في المياه. وتكاد تعتمد دول مجلس التعاون بصورة شبه كاملة على المياه الجوفية في ظل امتلاكها لمخزون استراتيجي من الموارد المائية الجوفية قدر بنحو 361 مليار م³ حسب الإحصاءات الصادرة عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأرض القاحلة، وتمثل هذه الكمية نحو 4.6 % من إجمالي مخزون المياه الجوفية في العالم العربي.

2- ارتفاع الطلب على المياه؛ فالإحصاءات الواردة بتقرير الأمم المتحدة لعام 2003 تشير إلى ارتفاع الطلب على المياه في جميع دول مجلس التعاون من 6 مليارات م³ عام 1980 ليصل إلى 23 مليار م³ في عام 2000، مما أدى إلى وجود عجز مائي يقدر بحوالي 15.7 مليار م³ تتم تغطيته بواسطة عمليات سحب المياه الجوفية والتوسع في إقامة محطات التحلية، إلا أن التحدي الأهم في هذا الصدد هو خفض معدل استهلاك المواطن الخليجي من المياه؛ حيث كشف تقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن استهلاك المياه للشرب وللأغراض المنزلية في دول الخليج قد زاد من مليار و 169 مليون م³ في عام 1985 إلى 3 مليارات و 219 مليون م³ في عام 1990، ويتوقع أن يبلغ 8 مليارات و 855 مليون م³ بحلول عام 2010، وبصفة عامة؛ فإن استهلاك الفرد من المياه في منطقة الخليج تبلغ حوالي 1035 م³، وإذا ما استمر هذا المعدل في الاستهلاك فإن دول المجلس ستكون في حاجة إلى ما يقرب من 49 مليار م³ من المياه سنوياً بحلول عام 2025.

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني: وذلك بصورة متزايدة تقدر بحوالي 3% سنوياً في الوقت الذي لا يزيد فيه المعدل العالمي عن 1.7 % سنوياً. ويتوقع زيادة عدد سكان دول مجلس التعاون من 30.4 مليون نسمة عام 2001 إلى ما يزيد على 56 مليون نسمة عام 2025، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على شبكات المياه في دول المجلس لما يستلزمه من ضرورة توفير الاحتياجات المتزايدة لجميع الاستخدامات من المياه وبصفة خاصة للشرب، والاستخدام المنزلي، والتي تستنفد نسبة كبيرة تتراوح بين 5% في عمان و39% في البحرين مقابل 9 % في السعودية و 23% في قطر و 24% في الإمارات و 37% في الكويت، وهي نسبة تعد عالية جداً، وتعتبر عن الإسراف الشديد في استخدام المواطنين الخليجين للمياه، وخاصة مع زيادة نسبة السكان المقيمين في مناطق حضرية إلى أعلى المعدلات العالمية بما يتراوح بين 72% في عمان و 100% في الكويت في مقابل 83 % في السعودية و 84 % في الإمارات و 88 % البحرين و 91 % في قطر، وهو ما يعني تصاعد الضغوط على شبكات الصرف الصحي، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفاقد بسبب ضعف كفاءة استخدام الموارد المائية والإسراف في استهلاك المياه في ظل تقديمها بأسعار رمزية للمواطنين.

والملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تبذل جهوداً حثيثة للبحث عن حلول لأزمة المياه التي تعاني منها، وتتنوع هذه الجهود بين الجماعية والفردية فعلى الصعيد الخليجي المشترك درجت على إقامة "أسبوع المياه الخليجي" الذي يبدأ في يوم 22 مارس من كل عام بالتزامن مع الاحتفال بيوم المياه العالمي، والذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وتوعية مواطني دول المجلس بأهمية المحافظة على الثروة المائية لترشيد وعدم الإسراف في استخدامها، وذلك من خلال إقامة عدد من الفعاليات والأنشطة الإعلامية والثقافية التي تدعو لاستخدام المياه بشكل سليم، ولاسيما في ضوء تصاعد نداءات التحذير من دخول دول المنطقة على أزمة مائية خطيرة.

كذلك خطت دول المجلس خطوات مهمة وفعالة في مجال التعاون المائي؛ حيث أعلن في نوفمبر عام 2004 أن دول المجلس ستنفذ مشروع الربط المائي فيما بينها، ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الحيوية والمهمة وأحد الخيارات الاستراتيجية الجديدة لدول المنطقة؛ إذ سيساهم في تزويدها بالمياه في أوقات الطوارئ والكوارث التي قد تتعرض لها أي دولة من دولها، فضلاً عن رفع كمية الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي، وقد تم اعتماد مركز "الجبيل" في السعودية ليكون مركزاً إقليمياً لأبحاث المياه في المنطقة وتطوير صناعة تحلية المياه في دول الخليج بالتعاون مع القطاع الخاص.

وتمثل تحلية مياه البحر أحد أبرز الخيارات المطروحة حالياً لحل أزمة المياه؛ حيث تقوم دول المجلس بتحلية نحو 70% من كميات المياه المحلاة في العالم، وتنتج منها حوالي 11.9 مليون متر مكعب يومياً، وتعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج لها في العالم بنصيب يقترب من ثلث

إجمالي الإنتاج، ويقدر في الوقت الحالي بحوالي 900 مليون متر مكعب سنوياً تغطي أكثر من 70% من احتياجات مياه الشرب، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية، حيث يصل إنتاجها السنوي إلى حوالي 450 مليون متر مكعب سنوياً تسهم بنسبة 80% من الاحتياجات المائية للبلاد، مقارنة بـ 150 مليون متر مكعب في قطر .. وفي الفترة الأخيرة تزايد اعتماد دول مجلس التعاون على تقنية تحلية مياه البحر.

وبالإضافة إلى تحلية المياه، تعتبر مياه الصرف الصحي المعالجة مورداً مهماً للمياه بدول مجلس التعاون، فباستخدام التقنيات الحديثة أصبح بالإمكان إنتاج مياه ذات مواصفات عالية نسبياً، تسهم بنسبة لا بأس بها من المياه في دول الخليج، فوفقاً لدراسة أجرتها "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية" في السعودية حول إعادة استعمال مياه الصرف الصحي في دول المجلس نشرت نتائجها في عام 2003، فإن هذه الدول تعالج 35% من مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة والصناعة.

وعلى الرغم من جهود دول مجلس التعاون الخليجي للسيطرة على الأزمة المائية، إلا أن الحاجة تبدو ضرورية لصياغة أو وضع استراتيجية موحدة للتعامل مع الوضع المائي الخليجي ومحاولة السيطرة على تداعياته الخطيرة، والتي يمكن تحديد ملامحها فيما يلي:

- **مشاركة القطاع الخاص بدول المجلس في مشروعات المياه** . وهذه النقطة بالتحديد كانت أحد البنود الرئيسية على أجندة منتدى المياه العالمي الرابع الذي استضافته المكسيك يوم 3/20 / 2006، والذي أكد على ضرورة إشراك القطاع الخاص مع الجهات الحكومية في إدارة مرفق المياه، مع ما يقتضيه ذلك من النظر إلى المياه كسلعة اقتصادية علاوة على تطبيق خطة للتوعية بأهمية الاقتصاد والترشيد في استهلاك المياه والتعامل معها كسلعة لها ثمن، وتشمل هذه الشراكة إدارة وتوزيع وإنتاج المياه علماً أن تكلفة هذه المهمة في القطاع الخاص تقل عن نظيراتها في الحكومة بنسبة 84%، انطلاقاً من أن هذا القطاع يسعى إلى الربح والكفاءة والجودة. وبصفة عامة فقد بدأت بعض دول الخليج في اتباع هذا الأسلوب ومنها السعودية والكويت والبحرين.

- **إقامة مؤسسات بحثية تعنى بشؤون تحلية المياه**، مثل: تأسيس مجلس خليجي لتقنية المياه لتفعيل تعاون دول المجلس **بمجال** توظيف وتطوير تقنيات التحلية، فضلاً عن تأسيس مراكز للأمن المائي في كل دول المجلس لتعزيز فرص البحث والتطوير على أن تكون هذه المؤسسات تحت مظلة هيئة خليجية مخصصة لإدارة أزمة المياه أو تفعيل دور اللجنة الدائمة للمياه في دول مجلس التعاون الخليجي.

- **إعداد خطط وطنية شاملة للمياه في دول مجلس التعاون تحدد السياسات المتعلقة بالمياه وتنمية مصادرها والمحافظة عليها** وترشيد استخدامها للأغراض المختلفة، ما يعني أهمية توجيه مياه الصرف الصحي المعالجة إلى بعض الأغراض الزراعية التي لا تتطلب مياهاً عالية النقاوة وتحديد ساعات لاستغلال المياه يومياً، كما هي الحال في سلطنة عمان، وإعادة النظر في الكميات الموجهة للنشاط الزراعي، فمن ناحية هناك حاجة لمراعاة تقليل المهدر من المياه باستخدام وسائل الري الحديثة، ومن ناحية أخرى من الضروري استقطاع نسبة من المياه المستخدمة في الزراعة لا تقل عن 10% لصالح مضاعفة كمية المياه المستخدمة بشرياً، وهو الأمر الذي يستدعي وجود وزارات مستقلة تعنى بشؤون المياه بدول المجلس على غرار وزارة المياه السعودية التي أنشئت في 2001/7/16 ووزارة البلديات وموارد المياه في عمان.

- **تحفيز دور صناديق التنمية الخليجية** مثل الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية وغيرها من مؤسسات التنمية العربية، والتي تشكل دول المجلس

المساهم الأكبر في تمويلها ... على إقامة المشروعات المائية الخليجية المشتركة أو الخليجية - الإقليمية.

- **التوسع في عمليات تحلية مياه البحر** بما لا يؤثر سلبيًا على البيئة المحيطة، وتتبع أهمية تحلية المياه من أن التحلية تعتمد على طاقة النفط المتوفرة خليجياً، كما أنها توفر طاقة كهربائية كبيرة ورخيصة.

- **تفعيل دور مؤسسات المجتمع في نشر الوعي المائي** بين مستهلكي المياه بما يحقق الحفاظ على الثروة المائية من خلال القضاء على بعض الممارسات الخاطئة مثل الإسراف وسوء الاستخدام على أن تكون هناك تشريعات وتنظيمات رادعة للحد من هذه الممارسات.

- **إنشاء إدارة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي** تكون مكلفة بإدارة الموارد المائية على الوجه الأكمل ورفع كفاءة استخدام المياه إلى حدها الأقصى.

- **الاستفادة من المشروعات الإقليمية المائية** ، أي الاستعانة بالفائض المائي لبعض دول الجوار الجغرافي بما يسهم في تحسين الوضع المائي في دول المجلس دون الاعتماد الكلي عليها، مثل: مشروع أنابيب السلام الذي طرحته تركيا عام 1987 والمؤلف من خطين كان يفترض أن يتجه أحدهما إلى منطقة الخليج العربي والآخر نحو الساحل الشرقي للبحر الأحمر، موازياً لسلسلة جبال عسير في السعودية.. والمشروع في خطيه يقدم لدول المجلس حوالي 4 ملايين متر مكعب من المياه يومياً يقدم منها الخط الغربي 1.5 مليون متر مكعب لمدن غرب السعودية والخط الشرقي يوزع 2.5 مليون متر مكعب على المناطق المتاخمة لشاطئ الخليج العربي في السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان، ومن المشروعات الإقليمية التي برزت مؤخراً ما يمكن أن يطلق عليه اسم "البديل الإيراني" أي أن تكون إيران مصدراً للمياه العذبة إلى دول مجلس التعاون المجاورة من خلال أنابيب تمر عبر الخليج بين الجانبين.

وإجمالاً يمكن القول إن تحقيق التوازن بين المتوفر والاحتياجات من المياه بدول مجلس التعاون الخليجي يتطلب عمل تقييم موضوعي لمصادر المياه في المنطقة التي يمكن استخدامها بشكل فعال ومتكامل وتوجيه جهود الجهات العاملة في إدارة مصادر المياه نحو إيجاد نظام أفضل يتضمن أسلوباً علمياً لحساب كميات المياه المتوفرة والمستهلكة والمتجددة من أجل تأمين مصدر مياه آمن للشرب وخدمات صحية مناسبة مع ضرورة وضع استراتيجية للحد من تلوث المياه الذي يؤثر سلباً عليها وعلى كافة مناحي الحياة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/3/20

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان ..

هل يكون الخطوة الأولى نحو الابتعاد عن التسييس والانتقائية؟!

بعد سجل سياسي ودبلوماسي استمر قرابة الخمسة أشهر، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس عشر من شهر مارس 2006 قراراً تاريخياً بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ليحل محل اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التي فقدت مصداقيتها لدى الرأي العام العالمي والأسرة الدولية، لاسيما بعد أن تحولت إلى حلبة للصراع السياسي بين دول العالم بدلاً من أن تكون أحد أبرز آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العالم.

وعلى الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها تلك اللجنة منذ إنشائها عام 1946 وحتى الآن، خاصة في مجال إعداد وصياغة العديد من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب .. وغيرها، علاوة على جهودها فيما يتصل بمراقبة التنفيذ الفعلي لمبادئ حقوق الإنسان وتقديم التوصيات والدراسات حول أفضل السبل للارتقاء بهذه الحقوق وتعزيزها من خلال اعتماد معايير محددة لاحترامها.

رغم ذلك، فإن أسلوب تكوين تلك اللجنة، التي كانت تتشكل من 53 عضواً يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وفق نظام انتخابي يعتمد على مبدأ القائمة ولا يراعي سوى اعتبار التمثيل الجغرافي - سمح بمشاركة العديد من الدول المتهمه بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما أتاح الفرصة للولايات المتحدة لفرض سطوتها ونفوذها على أعمال اللجنة وتسييس قضية حقوق الإنسان بما يتفق ومصالحها المباشرة، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن واشنطن كانت عضواً دائماً في تلك اللجنة منذ إنشائها وحتى عام 2001 رغم سجلها المعروف في مجال حقوق الإنسان، لاسيما حقوق الأقليات.

وهو ما مثّل دافعاً رئيسياً لدول العالم لإعادة النظر في شكل وطبيعة تلك اللجنة، والتفكير في إنشاء جهاز بديل يعبر عما يمكن أن نسميه "ضمير" المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، وينأى بتلك الحقوق عن "لعبة المصالح" التي كانت تمارسها دول العالم داخل اللجنة السابقة، فاستبدال المجلس باللجنة ليس مجرد تغيير في المسميات والألفاظ، وإنما هو في حقيقة الأمر استبدال نظام أثبتت الأيام فشله بآخر يأمل الجميع أن يحقق عدداً من الأهداف، لعل أبرزها: وضع

منظومة دولية تضمن احترام الدول - مهما بلغت قوتها ونفوذها - لحقوق الإنسان وتخضعها إلى مراقبة دورية.

وبمقارنة سريعة بين لجنة حقوق الإنسان التي نص ميثاق الأمم المتحدة على إنشائها وأنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي رسميًا عام 1946، وبين مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ وفقاً لقرار من الجمعية العام للأمم المتحدة صدر مؤخراً، نجد أن هناك اختلافات بين الهيئتين في عدد من النقاط الأساسية من شأنها منح المجلس الجديد قدراً من الاستقلالية والفاعلية ؛ إذ إن تبعية المجلس الجديد للجمعية العام للأمم المتحدة مباشرة ودون المرور على المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما كان الحال بالنسبة للجنة السابقة، ستمنحه قدراً من الفاعلية قد تزيد عن تلك التي كانت ممنوحة للجنة؛ حيث يلتزم المجلس بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة التي تعتبر الجهاز التشريعي الرئيسي للأمم المتحدة، كما يمتلك صلاحية رفع توصيات تتعلق بتطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان إلى الجمعية ذاتها، فضلاً عن صلاحية إجراء مناقشات متابعة لاحقة تتعلق بالتوصيات التي أصدرها ومدى تنفيذها، في حين كانت لجنة حقوق الإنسان مجرد هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن وضع المجلس في حالة عمل وانعقاد طوال العام بدلاً من انعقاده لسته أسابيع فقط كل عام مثلاً كان الحال بالنسبة للجنة حقوق الإنسان، إضافة إلى منحه العديد من الصلاحيات كي يباشر درجة أعلى من التدقيق والمتابعة فيما يخص معايير الحفاظ على حقوق الإنسان ومراقبة الدول الأعضاء عن كثب .. كل ذلك سيصب في اتجاه المزيد من الفاعلية والتفعيل، كما سيمنحه مزيداً من الوقت للتصدي للأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك للنظر في القضايا بصورة أكثر عمقاً، إضافة إلى تعزيز متابعة المجلس لتنفيذ القرارات التي اتخذها.

وإذا كانت لجنة حقوق الإنسان السابقة قد تمتعت بقدر من الاستقلالية والسيادة اللتين انبثقتا عن سيادة الدول الأعضاء فيها، والتي تم اختيارهم من جانب المجموعات الإقليمية الرئيسية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن أسلوب انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الجديد، الذي اعتمد على تصويت جميع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بطريقة مباشرة وسرية، جعل أعضاء المجلس أكثر قابلية للمساءلة من جانب الجمعية ذاتها، لاسيما بعد أن منح القرار المنشئ للمجلس تلك الجمعية سلطة تعليق حقوق عضوية إحدى الدول في المجلس إذا ما ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وذلك بعد موافقة ثلثي أعضاء الجمعية الحاضرين، وهو ما يعني ضمناً منح الجمعية العامة سلطة مراقبة ومتابعة عمل المجلس لضمان عدم تسييس عمله وقراراته، علماً أن الجمعية ذاتها تتمتع بسلطة مراجعة عمل المجلس بعد خمس سنوات من تأسيسه.

وهناك نقطة اختلاف أخرى ترتبط بشروط وكيفية اكتساب الدول صفة العضوية في كل من المجلس حاليًا واللجنة سابقًا، فعلى الرغم من أن تلك الأخيرة كانت تضم في بداية نشأتها 18 عضوًا فقط، إلا أنها أصبحت الآن - أي قبل أن يحل محلها المجلس - تضم 53 عضوًا أي أقل عضو واحد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتخب أعضاء اللجنة، الأمر الذي أسفر عن تشييت عملها وخضوعها لمصالح متضاربة بين الدول الأعضاء، فضلاً عن انضمام العديد من بلدان العالم المتهمه بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان إلى اللجنة لتراقب أوضاع تلك الحقوق في العالم في مفارقة كانت "حقوق الإنسان" هي ضحيتها، وهو ما أوضحه الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" في تصريحات له مؤخراً بقوله إن وجود هؤلاء الأعضاء في اللجنة كان لا يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وإنما إلى حماية أنفسهم من النقد.

أما مجلس حقوق الإنسان، فيعتمد في عضويته على بعض الآليات التي من شأنها ضمان التزام أعضائه بتحقيق الهدف الأساسي من إنشائه والمتمثل في تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة. وضمت تلك الآليات خفض عدد الأعضاء إلى 47 عضوًا؛ وذلك بهدف تركيز المناقشات والحوار، إضافة إلى اعتماد توزيع جغرافي عادل يضمن التمثيل الأمثل لدول العالم؛ إذ منح المجموعة الأفريقية 13 مقعدًا ومثلها للمجموعة الآسيوية وستة مقاعد لمجموعة أوروبا الشرقية، وثمانية مقاعد لمجموعة أمريكا اللاتينية، وسبعة مقاعد لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، وهو ما أعطى دول العالم النامي في نهاية الأمر ثلثي مقاعد المجلس (34 مقعدًا من أصل 47 مقعدًا)، الأمر الذي قد يحول دون هيمنة دول العالم الكبرى على المجلس وفرض رؤيتها الخاصة لحقوق الإنسان على مختلف دول العالم.

وفي السياق ذاته، جاء أسلوب اختيار أعضاء المجلس ليمثل سابقة في تاريخ الأمم المتحدة؛ إذ إنه سيتم لأول مرة انتخاب أعضاء إحدى هيئات الأمم المتحدة بشكل سري وفردى، مع مراعاة عدد من الشروط، منها: سجل الدول المرشحة للعضوية وإسهامها في حماية حقوق الإنسان، وما قدمته لهذه الحقوق من تبرعات وما أبدته تجاهها من التزامات، وهو الأمر الذي يعد بمثابة انتخابات حرة ونزيهة بين الدول لا تخضع لاعتبارات المجاملة أو المعاملة بالمثل أو المصالح المتبادلة؛ لاختيار أكثر الدول احتراماً لحقوق الإنسان في العالم، بل إنه اعتبر أيضًا هذه الانتخابات غير نهائية؛ إذ امتلكت الجمعية العامة صلاحية تعليق عضوية أي دولة في المجلس إذا ما ثبت انتهاكها المستمر والمنهجي لحقوق الإنسان خلال فترة عضويتها فيه، وجميع هذه الشروط تخدم في جميع الأحوال أوضاع حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، فإن تحديد مدد العضوية بمدتين متعاقبتين لا تزيد الواحدة فيها على ثلاث سنوات من شأنه تحجيم المخاوف الدولية من إمكانية سيطرة الدول الكبرى على المجلس إلى ما لا نهاية في حالة عدم تحديد تلك المدة، مثلما كان الحال مع لجنة حقوق الإنسان التي سيطرت عليها الولايات المتحدة منذ إنشائها وحتى حلها.

أما نقطة الاختلاف الأخيرة بين اللجنة والمجلس الجديد فتتعلق بالصلاحيات التي تمتلكها كل من الهيئتين، فبينما امتلكت اللجنة صلاحيات واسعة نسبياً تتمثل في الاضطلاع بإعداد دراسات عن مشاكل حقوق الإنسان، وإعداد توصيات لاتخاذ إجراءات مناسبة، وصياغة صكوك دولية متعلقة بحقوق الإنسان، وتولي مهام خاصة بناءً على تكليف الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التحقيق في الادعاءات القائلة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، علاوة المهام الأخرى المتعلقة بتنسيق الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فإن المجلس الجديد أضيف إليه العديد من المهام والصلاحيات فضلاً عما سبق، منها: معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها، والاضطلاع بدور كمنتمى للحوار بشأن القضايا المتعلقة بجميع حقوق الإنسان، والاستجابة سريعاً في الحالات الطارئة لحدوث انتهاكات واسعة، وتقديم توصيات تتعلق بتعزيز وحماية هذه الحقوق، والنهوض بالتثقيف والتعليم في هذا الشأن.

إضافة إلى تشجيع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، ومتابعة التوصيات المتصلة بتعزيز وحماية هذه الحقوق المنبثقة عن المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، وإجراء استعراض دوري شامل لمدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها وتعهداتها على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول؛ ويتخذ هذا الاستعراض شكل آلية تعاون تستند إلى حوار تفاعلي تشترك فيه الدولة المعنية اشتراكاً كاملاً، مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن شأن هذه الآلية الجديدة تحقيق عدد من الأهداف، منها: تجسيد المبدأ القائم على أن حقوق الإنسان عالمية، وأنها كل لا يتجزأ، وتفاذي التسييس والانتقائية في تناولها.

وفي سياق الاختلافات الشكلية والموضوعية بين اللجنة السابقة والمجلس الجديد، برزت مخاوف عديدة من احتمال اعتراض مسيرة عمل المجلس العديد الإشكاليات التي يثيرها نظام العمل داخله، وأولها: التناقض بين دور المجلس في ترسيخ مبدأ عالمية حقوق الإنسان وبين دوره الرقابي للدول الأعضاء فيه، وهو تناقض وإن لم يكن ظاهراً إلا أنه جوهري، وقد يمثل العائق الأساسي أمام مسيرة المجلس؛ إذ إن ترسيخ المبدأ المذكور من شأنه صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي صياغات تتطلب في المقام الأول موافقة الدول الأعضاء

عليها، الأمر الذي قد تستغله تلك الدول في الحد من صلاحيات المجلس في الرقابة على سجلات حقوق الإنسان فيها، وهو ما أثار قلق سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة "عبدالله بالي"؛ حيث قال يوم 2006/1/1: "إن القلق الأساسي يكمن فيما إذا كان المجلس سيفرض إجراءاته ووجهات نظره على الدولة العضو، أم أنه سيسعى للحصول على دعمها من أجل تحسين سجلات حقوق الإنسان".

وثانيها: أن منح الجمعية العامة صلاحية الرقابة على كل من أعضاء المجلس وأعماله، يشوبه العديد من العيوب التي قد تشكل عائقاً ثانياً أمام تحقيق المجلس لأهدافه المبتغاة، لاسيما أن عملية التصويت داخل الجمعية العامة تساوي بين الدول وبعضها البعض دون أي اعتبار للاختلافات فيما بينها سواء من حيث عدد السكان أو القدرات الاقتصادية أو الثقل السياسي، وهو ما يمنح أصغر دول العالم، مثل: موناكو، وتوفالو، وسان مارينو، والتي لا تتجاوز مساحتها عشرات الكيلومترات ولا يتعدى عدد سكانها عشرات الآلاف، سلطات وصلاحيات تضاهي تلك الممنوحة لأكبر دول العالم من حيث المساحة والسكان والقدرات، مثل: الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه تغييب اعتبارات العدالة وإخضاع المجلس لهيمنة الدول الكبرى التي قد تتجح في الضغط على الدول الصغيرة لتبني رؤيتها ومواقفها داخله، علماً أن عدد هذه الدول الصغيرة يتجاوز الثلاثين دولة في العالم.

وثالثها: أن منح المجلس الجديد فترة انتقالية تبلغ خمس سنوات تقوم بعدها الجمعية العامة للأمم المتحدة باستعراض أنشطته وطريقة عمله، قد تسهم بشكل كبير نسبياً في حث الدول الأعضاء على تطوير أسلوب عمل المجلس وتطويره، ولكنها في الجانب الآخر قد تسهم أيضاً في عرقلة أعماله، لاسيما إذا ما شهدت تلك الفترة صراعاً بين أعضائه، الأمر الذي سيثير تساؤلاً جوهرياً مفاده: ماذا بعد انتهاء الفترة الانتقالية؟!

ورابعها: يتعلق بمستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، لاسيما بعد أن اعترضت واشنطن - التي تدفع 22% من تكاليف المجلس الجديد - على قرار إنشائه انطلاقاً من أن أسلوب انتقاء أعضائه قد منح الغالبية لدول العالم الثالث. وعلى الرغم من تأكيد الولايات المتحدة التزامها بالتعاون مع المجلس وتقديمها 4.5 مليون دولار كتمويل أولي له، إلا أن ذلك لا يضمن استمرار هذا التعاون إلى ما لانهاية، لاسيما أن هناك توجهاً أمريكياً نحو تدعيم دخول الدول دائمة العضوية إلى المجلس في خطوة نحو فرض هيمنة دائمة لتلك الدول عليه ومنحها مراكز متقدمة في عملية صنع القرار داخله.

وإذا كانت هذه الإشكاليات الأربع قد أحدثت انقساماً في مواقف دول العالم؛ إذ تبني البعض مشروع قرار إنشاء هذا المجلس بصورته الأخيرة باعتباره أفضل الخيارات المطروحة، وأبدى آخرون مخاوف مشروعة من أن يتم تسييس عمل المجلس مثلما كان الحال مع اللجنة السابقة، في

حين اعترض البعض الآخر بدعوى أن المجلس الجديد لا يلبي متطلبات أوضاع حقوق الإنسان الملحة .. فإن الدول العربية تبنت موقفاً مؤيداً لإنشاء المجلس بعد أن تضمن المشروع الختامي لقرار إنشائه عدداً من الضمانات التي تكفل نسبياً تفادي الانتقائية المتمثلة في التركيز على أوضاع حقوق الإنسان السياسية أو المدنية، وإغفال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات الأساسية، وكذلك البعد عن ازدواجية المعايير، وتطبيق معايير احترام حقوق الإنسان على جميع الدول بغض النظر عن طبيعة تحالفاتها أو انتماءاتها، علاوة على تجنب التسييس، الذي كان أكبر عيوب لجنة حقوق الإنسان السابقة، التي دأبت على استهداف دول بعينها بالانتقادات والإدانة، وغضت الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول أخرى ولأسباب سياسية، وأخيراً التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار والتفاهم والتسامح بين الحضارات والثقافات والأديان.^(*)

وعموماً، فإن الدول العربية عامة، ودول الخليج على وجه الخصوص، مدعوة لمواصلة موقفها الإيجابي من مجلس حقوق الإنسان، لاسيما خلال الفترة الانتقالية المحددة؛ لضمان تطبيق تلك الضمانات المنصوص عليها على أرض الواقع، خاصة وأن هناك إلزاماً للمجلس الجديد بوضع وسائل عمل المراقبة الدورية الشاملة على أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في غضون عام واحد من انعقاد دورته الأولى التي ستبدأ في التاسع عشر من شهر يونيو القادم، وهي الآلية التي ستكون بمثابة معيار لقياس مدى استقلالية المجلس عن الدول الكبرى التي توظف ورقة حقوق الإنسان كوسيلة للضغط على بعض الدول لاتخاذ مواقف معينة تصب في صالحها.

من هذا المنطلق، فإن دول مجلس التعاون الخليجي مطالبة بالتحرك من الآن صوب الانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان وحشد التأييد الدولي لذلك داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرتكزة في هذا التحرك إلى ثقلها الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى الخطوات التي اتخذتها نحو الديمقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها، والتي تجسدت في انضمام غالبيتها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها: العهدان الدوليان لحقوق الإنسان 1966، والاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل 1989، واتفاقية حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال 1999، وإلغاء العمل القسري والإلزامي، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب

* انظر نص القرار الملحق.

المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984، كما صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

علاوة على بناء آليات وطنية جديدة لضمان احترام حقوق الإنسان في البلاد؛ بهدف الحفاظ على هذه الحقوق ونشر الوعي بها، والمحافظة عليها والدفاع عنها ضد أي انتهاك أو انتقاص بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه الآليات: تأسيس جمعيات أهلية وحكومية معنية بحقوق الإنسان؛ حيث أنشأت الكويت لجنتين، إحداهما برلمانية والأخرى أهلية لمراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان الكويتي، فيما سمحت مملكة البحرين بإنشاء العديد من الجمعيات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، من أبرزها: الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي تم تسجيلها عام 2001، فيما وافقت قطر على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2002، ووافقت الرياض على تأسيس "جمعية حقوق الإنسان الوطنية" عام 2004، ووافقت الإمارات على تأسيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في فبراير الماضي. كما أنشأت دول الخليج أقساماً تعنى بحقوق الإنسان في الجهات الحكومية ذات العلاقة بما فيها وزارات العدل والداخلية والخارجية والعمل؛ للتأكيد على أهمية وضرورة تطبيق الأنظمة والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان.

ملحق: نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع على ذلك،

وإذا تؤكد من جديد أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁾ وإعلان وبرنامج عمل فيينا⁽²⁾، وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽³⁾، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁴⁾، وإلى صكوك حقوق الإنسان الأخرى.

وإذا تؤكد من جديد كذلك أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتشابكة، ويعزز بعضها بعضاً، وأنه يتعين معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة منصفة وعادلة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام،

وإذا تؤكد من جديد أنه، بينما ينبغي أن توضع في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والعديد من الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب جميع الدول،

⁽¹⁾ القرار 217 ألف (د-3).

⁽²⁾ A/CONF. 157/24(Part1)، الفصل الثالث.

⁽³⁾ انظر القرار 2200 ألف (د-21).

⁽⁴⁾ نفس المرجع السابق.

بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشدد على مسئولية جميع الدول، طبقاً للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز من أي نوع سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الأفكار السياسية أو الأفكار الأخرى، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ تعترف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه، وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضاً،

وإذ تؤكد على ضرورة أن تواصل كافة الدول بذل الجهود على الصعيد الدولي لتعزيز الحوار وتوسيع مساحة التفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان، وإذ تشدد على أن للدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائل الإعلام دور هام تؤديه في تشجيع التسامح وحرية الدين والعقيدة،

وإذ تسلم بالعمل الذي قامت به لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وبضرورة الحفاظ على منجزاتها والاستفادة منها ومعالجة أوجه قصورها،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية الالتزام، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، والقضاء على أسلوب الكيل بكيلين والتسييس،

وإذ تسلم كذلك بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى مبادئ التعاون والحوار الحقيقي وأن يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان بما فيه مصلحة كل البشر،

وإذ تعترف بأن المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتعزيز جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف ضمان التمتع الفعلي للجميع بكافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، والعزم، تحقيقاً لهذه الغاية، على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان،

- 1- تقرر إنشاء مجلس لحقوق الإنسان مقره جنيف يحل محل لجنة حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وستستعرض الجمعية وضعه في غضون خمس سنوات،
- 2- تقرر أن تناط بالمجلس مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز في أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة؛
- 3- تقرر أيضاً أن يقوم المجلس بمعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها، وأن يقوم أيضاً بتعزيز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظمة الأمم المتحدة؛

4 -تقرر كذلك أن يسترشد المجلس في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وبالحوار والتعاون الدوليين البنائين، بهدف النهوض بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛

5 -تقرر أن يقوم المجلس بجملة أمور، منها :

(أ) النهوض بالتثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات، على أن يجري توفيرها بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية وبموافقتها؛

(ب) الاضطلاع بدور منتهى للحوار بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بجميع حقوق الإنسان؛

(ج) تقديم توصيات إلى الجمعية العامة تهدف إلى مواصلة تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء على أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، ومتابعة الأهداف والالتزامات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنبثقة من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة؛

(هـ) إجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها، لمدى وفاء كل من الدول الأعضاء بالتزاماته وتعهدهاته في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول؛ ويتخذ هذا الاستعراض شكل آلية تعاون تستند إلى حوار تفاعلي يشترك فيه البلد المعني اشتراكاً كاملاً، مع مراعاة احتياجاته في مجال بناء القدرات؛ وتكمل هذه الآلية عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولا تكرر عملها؛ وسيضع المجلس طرائق عمل آلية الاستعراض الدوري الشامل وما يلزمها من اعتمادات في غضون عام واحد من انعقاد دورته الأولى،

(و) الإسهام، من خلال الحوار والتعاون، في منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والاستجابة سريعاً في الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ز) الاضطلاع بدور ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان في ما يتصل بعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها 141/48 المؤرخ 20 كانون الأول / ديسمبر 1993؛

(ح) العمل بتعاون وثيق في مجال حقوق الإنسان مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛

(ط) تقديم توصيات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

(ي) تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة؛

6 -تقرر أيضاً أن يقوم المجلس بالاضطلاع بجميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان، وباستعراضها وكذلك، عند الاقتضاء، تحسينها وترشيدها، وذلك بهدف المحافظة على نظام للإجراءات الخاصة وعلى مشورة الخبراء والإجراءات المتعلقة بالشكاوى؛ وينجز المجلس هذا الاستعراض في غضون عام واحد من انعقاد دورته الأولى؛

7 -تقرر كذلك أن يتألف مجلس حقوق الإنسان من 47 دولة عضو تنتخبها أغلبية أعضاء الجمعية العامة بالاقتراع السري المباشر وبشكل فردي؛ وتستند عضويته إلى التوزيع الجغرافي العادل وتوزع مقاعده بين المجموعات الإقليمية على النحو التالي: 13 للمجموعة الأفريقية؛ 13

للمجموعة الآسيوية؛ 6 لمجموعة أوروبا الشرقية؛ 8 لمجموعة أمريكا اللاتينية؛ 7 لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى؛ وتمتد فترة ولاية أعضاء المجلس ثلاث سنوات ولا تجوز إعادة انتخابهم مباشرة بعد شغل ولايتين متتاليتين؛

8- **تقرر** فتح باب عضوية المجلس أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وتراعي الدول الأعضاء لدى انتخابها أعضاء المجلس إسهام المرشحين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وما قدموه لهذه الحقوق من تبرعات وما أبدوه تجاهها من التزامات؛ ويجوز للجمعية العامة أن تقرر، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والذين يحق لهم التصويت، تعليق حقوق عضوية المجلس التي يتمتع بها أي من أعضائه إذا ما ارتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان؛

9- **تقرر أيضاً** أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يتعاونوا مع المجلس تعاوناً كاملاً ويخضعوا للاستعراض بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال فترة عضويتهم؛

10 **تقرر كذلك** أن يجتمع المجلس بانتظام طوال العام، وأن يعقد ما لا يقل عن ثلاث دورات في السنة، بينها دورة رئيسية، تمتد فترة لا تقل مدتها عن عشرة أسابيع، ويجوز له عقد دورات استثنائية عند الاقتضاء بناء على طلب من أحد أعضاء المجلس، يحظى بتأييد ثلث أعضاء المجلس؛

11 **تقرر** أن يطبق المجلس النظام الداخلي الذي تعمل به لجان الجمعية العامة، حسب انطباقه، ما لم تقرر الجمعية أو المجلس خلاف ذلك لاحقاً، وتقرر أيضاً أن تستند مشاركة المراقبين والتشاور معهم، ومن ضمنهم الدول غير الأعضاء في المجلس، والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، إلى ترتيبات، من بينها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996 المؤرخ 25 تموز/ يوليه 1996، والممارسات التي كانت تتبعها لجنة حقوق الإنسان، بما يكفل في الوقت نفسه الإسهام الأكثر فعالية لهذه الكيانات؛

12 **تقرر أيضاً** أن تتسم طرق عمل المجلس بالشفافية والعدالة والحياد وأن تفضي إلى إجراء حوار حقيقي، وأن تكون قائمة على النتائج، وتسمح بإجراء مناقشات متابعة لاحقة تتعلق بالتوصيات وبتنفيذها، كما تسمح بالتفاعل الموضوعي مع الإجراءات والآليات الخاصة؛

13 **توصي** بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة حقوق الإنسان اختتام أعمالها في دورتها الثانية والستين وإلغاء اللجنة في 16 حزيران / يونيه 2006؛

14 **تقرر** انتخاب الأعضاء الجدد في المجلس؛ وتكون فترات ولاية الأعضاء متداخلة على أن يتخذ قرار إجراء عملية الانتخاب الأولى بسحب القرعة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل؛

15 **تقرر أيضاً** إجراء انتخابات الأعضاء الأول في المجلس يوم 9 أيار/ مايو 2006 وعقد الجلسة الأولى للمجلس في 19 حزيران/ يونيه 2006.

16 **تقرر كذلك** أن يستعرض المجلس أعماله وطريقة عمله بعد خمس سنوات من إنشائه، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

العلاقات الاقتصادية الخليجية-الصينية

الواقع وضرورة التفعيل

جاء الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون العربي - الصيني، والذي عقد في بكين خلال الفترة من 31 مايو إلى الأول من يونيو 2006 لبحث أفاق تطوير العلاقات العربية - الصينية في المجالات المختلفة - جاء لي طرح من جديد على طاولة البحث والنقاش طبيعة العلاقات الاقتصادية بين العملاق الصيني الصاعد بقوة وبخطى ثابتة نحو قمة الاقتصاد العالمي، كقوة عالمية مرشحة لأن تصبح منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية في المدى المنظور، أو بديلاً عنها في المدى البعيد، بما تملكه من إمكانيات كبيرة، سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تسعى بدورها لتنويع مصادر دخلها القومي وشركائها التجاريين، وسبل دعم وتفعيل هذه العلاقات.

وكانت البداية الفعلية لهذه العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون من جهة والصين من جهة أخرى، عندما عينت بكين أول قنصل لها في جدة عام 1929، مما مكن الجانبين من وضع أول لبنة في تاريخ العلاقات الثنائية. ولقد مرت العلاقات الاقتصادية بينهما منذ ذلك التاريخ بمراحل كثيرة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن؛ ففي المرحلة الأولى التي بدأت من بداية الثلاثينيات حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي اتسمت هذه العلاقة بالفتور والضعف بسبب أن عدداً من دول مجلس التعاون لم تكن قد نالت استقلالها بعد، بجانب وجود مخاوف خليجية من تولي الحزب الشيوعي الحكم في الصين، بالإضافة إلى أن بكين في تلك الفترة كانت شبه مغلقة وتركز جهودها لتحقيق حلم التنمية الشاملة، أما المرحلة الثانية، فقد بدأت منذ بداية الثمانينيات عقب نشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وفيها أصبحت الصين بائعاً رئيسياً للسلاح لدول الخليج، وتعزز هذا التعاون ببيع الصين صواريخ استراتيجية بعيدة المدى إلى السعودية في منتصف الثمانينيات، الأمر الذي دفع بوتيرة تطور العلاقات بين الجانبين إلى أن انتهت بقيام علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الخليجية.

وكانت المرحلة الثالثة، والتي بدأت عام 1993، مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات الخليجية-الصينية؛ حيث أصبحت الصين مستورداً رئيسياً للنفط، ولاسيما النفط القادم من الخليج العربي، بل وأضحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم متجاوزة اليابان، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية متزايدة في السياسة الخارجية الصينية.

ويلاحظ أن هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً مهماً في اتجاه الدفع نحو بناء علاقات اقتصادية قوية بين دول الخليج والصين، ومنها:

1- أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد أكبر قوة نفطية؛ حيث تقدر الاحتياطيات النفطية بنحو 474 مليار برميل بما يعادل 46% من إجمالي الاحتياطي العالمي، فضلاً عن أنها هي المنتج والمصدر الرئيسي للنفط في العالم بحوالي 20% من الإنتاج العالمي.

2- أن الصين قوة اقتصادية وسياسية وبشرية لها ثقلها على المستوى العالمي، وبحكم امتدادها الجغرافي في قارة آسيا فهي خير من يعبر عن المصالح الاقتصادية الخليجية في وجه القوة الرأسمالية والصناعية الكبرى، كما تمثل أيضاً أكبر سوق استهلاكية في العالم تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة (20% من سكان العالم)، الأمر الذي يوفر فرصاً ضخمة أمام الصادرات الخليجية بالإضافة إلى ذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني ارتفع خلال الفترة من عام 1978 حتى عام 2004 من 147.3 مليار دولار أمريكي إلى 1.7 تريليون دولار، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ

في المتوسط 9.4%، وحسب التوقعات فإنه سيبلغ 2.3 تريليون دولار عام 2010، وترتفع إلى أكثر من 4.5 تريليون دولار عام 2020.

كما تمتلك الصين ثاني أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم بعد اليابان؛ إذ ارتفعت هذه الاحتياطيات من 223.8 مليار دولار في نهاية أبريل 2002 إلى 569.1 مليار دولار بنهاية أبريل 2004، فضلاً عن أنها اجتذبت استثمارات مباشرة تصل إلى 562.1 مليار دولار حتى نهاية 2004 بمعدل 22.48 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 1978-2004، وارتفعت قيمة صادراتها من 266.2 مليار دولار أمريكي عام 2001 إلى 762 ملياراً عام 2005، بينما بلغت قيمة الواردات 255 ملياراً في عام 2001، فيما زادت إلى 660.1 مليار عام 2005، ولذا فهي تشكل ثالث أكبر دولة تجارية في العالم في السلع والخدمات بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن رصد مظاهر التطور في العلاقات الاقتصادية الخليجية- الصينية خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال عدد من المجالات، على النحو التالي:

1- مجال النفط والطاقة: لعب النفط دوراً أساسياً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، إذ يعد المحرك الأساسي للعلاقات بينهما في كافة مجالات التعاون، فهو بمثابة القاطرة التي تقود قطار العلاقات بين الجانبين وكافة المجالات الأخرى هي عربات لهذا القطار؛ وذلك انطلاقاً من كون دول المجلس أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وبالتالي هي الوحيدة القادرة على تلبية كافة احتياجات الصين من الطاقة النفطية.

وقد أدى النمو الاقتصادي الصيني المتواصل ما بين 8% إلى 10% على مدى العشرين عاماً الماضية، وتوسع الصين اقتصادياً إلى تعاطشها للطاقة. وبحسب بعض مصادر الطاقة فإن بكين اعتمدت في 40% من نموها خلال السنوات الأربع الأخيرة على النفط، وتعتبر منذ عام 2003 المستهلك الثاني للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد بلغ حجم استهلاكها من النفط 4.6 مليون برميل يومياً عام 2000، وارتفع إلى 5 ملايين عام 2005، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل إلى 6.4 مليون بحلول عام 2010 ثم إلى 8.1 مليون عام 2020، وتستورد حالياً 32% من حاجاتها النفطية من الخارج، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى 65% بحلول عام 2010.

ويمثل النفط الخليجي حوالي 51% من إجمالي وارداتها النفطية من العالم الخارجي، والباقي يأتي من أندونيسيا وماليزيا، وتشير تقديرات مركز بحوث الشرق والغرب بالولايات المتحدة الأمريكية أن 95% من واردات شرق آسيا ومعها الصين سوف يأتي من الشرق الأوسط بخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.

2- التبادل التجاري: تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكبر شريك تجاري للصين من بين الدول العربية بنسبة 68% عام 2004؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من 5 مليارات دولار أمريكي عام 1995 إلى 10.12 مليار دولار عام 2000، ثم تراجعت في عام 2001 إلى 9.75 مليار دولار، إلا أنها عادت إلى الارتفاع إلى 17 ملياراً عام 2003 بزيادة نسبتها 46% عما كانت عليه في عام 2002، وتجاوزت 20 ملياراً في عام 2004.

وتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصين بين الدول العربية والخليجية، حيث ارتفع حجم التجارة البينية بينهما من 290 مليون دولار عام 1990، إلى مليار دولار عام 2000، ثم قفز إلى 15 ملياراً عام 2005، ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 20 ملياراً على الأقل في عام 2010.

وقد شهدت الصادرات الصينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعات متتالية من حيث القيمة والكمية، من 2.6 مليار دولار، إلى 3.67 مليار، ثم ارتفعت إلى 4.07 مليار خلال أعوام 1999، 2000، 2001 على التوالي.

وتتنوع الصادرات الصينية لتشمل المنسوجات والأجهزة الإلكترونية والحبوب والزيوت والأغذية المعالجة والمعلبة والماكينات والساعات والمعدات الصناعية الثقيلة، وتعد الإمارات أكبر الدول المستوردة للسلع والمنتجات الصينية؛ حيث حصلت بمفردها على نسب 55.2%، 56.42%، 58.3% من مجموع الصادرات الصينية إلى دول المجلس خلال أعوام 1999، 2000، 2001 على الترتيب، تلتها السعودية ثم الكويت وعمان والبحرين وقطر على التوالي. أما بالنسبة للصادرات الخليجية فتركز في معظمها في النفط والأسمدة الكيماوية والمواد الخام للصناعات الكيماوية والألمونيوم ومواد البناء.

وتعد السعودية أكبر الدول الخليجية تصديرًا للصين؛ حيث انفردت بنسبة 47.8% من مجموع الواردات الصينية من دول المجلس خلال عام 2001، وقد حققت دول مجلس التعاون مجتمعة فائضًا في ميزانها التجاري مع بكين خلال عام 2001 بلغ 1.61 مليار دولار.

ولتعزيز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المجلس، قرر الجانبان البدء في مفاوضات حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما، والتي عقدت الجولة الثالثة من المفاوضات الخاصة بها في يناير الماضي، وتم فيها بحث الموضوعات المتعلقة بدخول الأسواق والإجراءات الجمركية على أمل أن تقام منطقة التجارة الحرة بينهما بنهاية العام الجاري 2006.

3- الاستثمارات والمشروعات المشتركة: مما لا شك فيه أن السوق الصينية الضخمة بما تضمه من مستهلكين تتجاوز أعدادهم 1.3 مليار دولار وأيدي عاملة رخيصة فضلاً عن قاعدة اقتصادية متنوعة من زراعة تشكل 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصناعة 50% وخدمات 35% - تمثل عوامل جذب للاستثمارات من جميع أنحاء العالم، وقد برز اهتمام الدول الخليجية بالاستثمار في السوق الصينية العملاقة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي لعدة أسباب، منها: التحول التدريجي للصين نحو اقتصاديات السوق، فقد قامت بتسجيل مجموعة كبيرة من مؤسساتها المملوكة للدولة في البورصة بعد تغيير نظام ملكيتها وإصلاحها، وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات، وخاصة قطاع النفط والبتروكيماويات ورغبتها في تطوير المصافي النفطية الموجودة بها، بالإضافة إلى البحث والتنقيب عن حقول إنتاجية جديدة في ضوء امتلاكها لاحتياطات نفطية تعادل 2.3% من الاحتياطيات النفطية العالمية، وقد اتضحت تلك الأهمية من خلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين وأخرها الجولة الآسيوية التي قام بها العاهل السعودي الملك "عبدالله" وزار خلالها الصين لتفعيل العلاقات بين الجانبين وتشجيع قيام المشروعات المشتركة بينهما.

وبالرغم من عدم توافر معلومات عن حجم الاستثمارات الخليجية - الصينية، إلا أن هناك بعض الاستثمارات الخليجية في مجال إنشاء المصافي النفطية في الصين، ومن أبرزها: مساهمة السعودية في مشروعين لبناء مصفاتي برأسمال مشترك، الأول: بين شركة أرامكو السعودية وشركتين إحداهما كورية والأخرى صينية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها الإنتاجية بين 200-300 ألف برميل يوميًا على أن تستخدم النفط السعودي بتكلفة استثمارية تصل إلى ملياري دولار، أما المشروع الثاني: فيتضمن زيادة طاقة مصفاة سينوبيك المملوكة للحكومة الصينية بحوالي 100 ألف برميل يوميًا لتصل إلى 270 ألف برميل يوميًا بتكلفة استثمارية قدرها مليار دولار، وفي مارس 2005 وقعت كل من الصين والسعودية اتفاق تعاون نفطي يسمح بقيام شركة أرامكو السعودية وسينوبيك الصينية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة الجنوبية بالسعودية، كما وقعت الشركتان اتفاقًا مماثلًا في 8 يوليو 2005 للتنقيب عن الغاز الطبيعي في مقاطعة فوجيان الصينية في صفقة

بلغت قيمتها 3.5 مليار دولار، فيما قامت الصين بالاشتراك مع السعودية في إنشاء مصنع للسماد في منطقة جبيل الصناعية السعودية.

كما تعددت الاستثمارات الكويتية - الصينية المشتركة؛ حيث قامت الشركة الكويتية للاستكشافات النفطية الخارجية بالاستثمار في حقل "باشينج" لإنتاج الغاز الطبيعي بتكلفة بلغت 1.12 مليار دولار، وساهمت الكويت أيضاً بالاشتراك مع تونس في إنشاء أكبر شركة للأسمدة في الصين عام 1985، كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية 27 قرصاً منذ تأسيسه عام 1961 حتى عام 2003 بلغت قيمتها الإجمالية 625 مليون دولار أمريكي أنفقت على مشروعات إنمائية في قطاعات مختلفة، فضلاً عن إنشاء محطة مشتركة لتجميع النفط في الكويت.

وفي البحرين تم إنشاء بعض المشروعات في مجال الطاقة الكهربائية، كما وقعت شركة "ألبا" اتفاقاً استراتيجياً مع شركة سينوبيك الصينية في أبريل 2004 بهدف تأمين المواد الخام اللازمة لمعمل التكليس بالشركة. وبمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تقوم الشركة بشراء حوالي 200.000 طن في السنة من الفحم البترولي الخام من الشركة الصينية، وذلك لمدة خمس سنوات. كما منحت (لتأسيس مكتب تمثيلي له في Bank of China مؤسسة نقد البحرين ترخيصاً لبنك الصين) البحرين، ليكون أول وجود لهذا البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاء الترخيص لهذا البنك كأحدى ثمار مذكرة التفاهم التي تم توقيعها فيما بين المؤسسة وبنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في العام 2002 خلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء إلى الصين.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين والصين إلى أكثر من 126% خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أنه مازال متواضعاً بالقياس إلى إجمالي حجم التبادل التجاري غير النفطي لكل منهما مع العالم الخارجي؛ حيث أكدت دراسة أعدتها غرفة تجارة وصناعة البحرين في أغسطس 2003 أن قيمة واردات البحرين من الصين ارتفعت من 28.4 مليون دينار في العام 1998 إلى 61.1 مليون دينار في العام 2002، كما ارتفعت صادرات البحرين إلى الصين من 4.1 ملايين دينار في العام 1998 إلى 12.4 مليون دينار في العام 2002.

ورغم أن مستوى وحجم التبادل التجاري بين الصين ودول المجلس بشكل عام، لازال دون المستوى المطلوب في ضوء إمكانيات وموارد الطرفين، فإن هناك عدداً من العوامل الاقتصادية التي تدفع نحو الإسراع في تعزيز وتطوير هذه العلاقات في المستقبل، وذلك على النحو التالي:

(1) رغبة دول المجلس في فتح أسواق جديدة، خاصة مع اتجاهها إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، لاسيما في ضوء التعقيدات الجمركية التي تضعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الخليجية.

(2) أن التعاون مع بكين سوف يساعد على تدفق الاستثمارات الآسيوية لدول المجلس والاستفادة منها في دعم التنمية، وتوطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بها الصين لاستيعاب مشكلة البطالة في الدول الخليجية التي تجاوزت 20% في بعضها، وفي المقابل تستطيع الصين أن تكون ملجأً ممتازاً لرؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية، خاصة بعد زيادة الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي قد يؤدي إلى جني أرباح كبيرة، إذا ما تم استثمار هذه الفوائض في اقتصاد نشيط كالاقتصاد الصيني، وهو ما يعود بالفائدة على الجانبين بدلاً من تركيز أكثر من 1.4 تريليون دولار من الثروات الخليجية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية رغم ما يواجهها من مخاطر شديدة وتحديات مختلفة.

(3) محاولة الاستفادة من الخبرات الصينية في المجالات الزراعية والحيوانية والثروة المائية من خلال تشجيع استخدام المياه عالية الملوحة في النشاط الزراعي، بما يساعد دول مجلس

التعاون على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والاستفادة أيضاً من الخبرة الإدارية الصينية في تطوير أنظمة التعليم والاستفادة من الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية لدفع الاقتصادات الخليجية نحو التطور والتنوع في الأنشطة والمجالات الاقتصادية.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية مع الصين كشريك استراتيجي مهم في ظل التحديات الموجودة على الساحة العالمية - سوف يحقق العديد من المكاسب للطرفين، فبخلاف المكاسب الاقتصادية التي تتحقق للدول الخليجية من جراء هذا التعاون الاقتصادي، هناك مكاسب أخرى على المستويات المختلفة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العسكرية أو التاريخية؛ فالصين قوة كبرى مؤثرة، ودورها العالمي سوف يتصاعد خلال السنوات القادمة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/6/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس جهاز الشرطة بدبي

المرأة الخليجية والعمل بأجهزة الشرطة

بقلم: سماء سليمان

رئيس وحدة دراسات المرأة

بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس جهاز الشرطة بدبي

المرأة الخليجية والعمل بأجهزة الشرطة

بقلم: سماء سليمان

رئيس وحدة دراسات المرأة

بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تحتفل إمارة دبي لمدة 50 يوماً بذكرى مرور 50 عاماً على تأسيس جهاز الشرطة بها والذي أنشأ في الأول من يونيو عام 1956، والذي كان للعنصر النسائي دور رئيسي فيه مما يدعونا إلى معرفة طبيعة هذا الدور وكذلك أهميته في جهاز الشرطة الخليجية وخاصة الإماراتية.

بداية، تأسس جهاز شرطة إمارة دبي في " قلعة نايف " التي أصبحت الآن مركزاً للشرطة، وفي عام 1973 انتقلت إلى المقر الحالي بمنطقة الطوار شمال . وقد كان إنشاء جهاز للشرطة آنذاك فكرة جديدة، وكغيرها من الأفكار كان لها مؤيدون وآخرون معارضون، لكن معظم الناس رحبوا بإنشاء الجهاز، حيث نُظر إليه على أنه أداة من الأدوات التي تمنح الأشخاص الأمان في جميع الأماكن، وقد لحق بهذا الجهاز العديد من التطورات، حيث تحول من جهاز شرفي اعتيادي إلى جهاز شرطة أقرب إلى هيكل تنظيمي وإداري لرعاية حقوق الإنسان، كما أن حملة الدكتوراه والماجستير والشهادات العليا بشرطة دبي تكون أعداد هائلة بعد أن كانت نسبة الأمية به تصل إلى حوالي 98%.

وتعتبر شرطة إمارة دبي والتي قوامها الآن قرابة خمسة عشر ألف فرد جزءاً لا يتجزأ من شرطة الإمارات؛ حيث تم دمج دوائر الشرطة والأمن العام في الإمارات السبع عقب توحيدها وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، وأنشئت بموجب ذلك وزارة الداخلية في ظل النظام الفيدرالي الجديد؛ حيث يترأس جهاز الشرطة الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم"، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وتتكون القيادة العامة لهذا الجهاز في الوقت الحاضر من عدد من

الإدارات المتخصصة بمختلف مجالات العمل الشرطي والأمن والأجهزة والوحدات الثابتة لها. وقد تم إحداث نقلة نوعية في تنظيم الشرطة وواجباتها وأسلوب عملها، وتم تحديثها لمواكبة تطورات العصر، ولكي تستطيع أن تتحمل أعباء المرحلة القادمة من المسؤولية الأمنية وإدامة السكينة والاستقرار اللذين تنعم بهما الإمارة منذ نشأتها، بما يستثمر المناهج المتطورة في إنجاز الأعمال لمواجهة الأنماط والأساليب المستجدة في الإجرام التي بدأت تستشري في عالم اليوم.

وتستخدم أجهزة الشرطة في الإمارات مقاييس أداء، و لديها توصيفاً للمهام والواجبات والصلاحيات، ومقتك مؤشرات للأداء المؤسسي، و تقارن التخطيط الاستراتيجي، وتبسط الإجراءات، وتدير الموارد البشرية والمالية بكفاءة، وتشجع " في DNA المبادرات الإبداعية والتميز الشخصي، أول شرطة عربية طبقت الـ " البحث الجنائي، واستخدمت "البصمة الإلكترونية"، وعرفت "الإدارة بلا أوراق" ، وعرفت طريقة تحديد مواقع الدوريات سابقة بذلك بلاداً أوروبية وأمريكية عديدة في هذا المجال، من خلال رصد إرسال إشارات "لوران سي" في منطقة الخليج في أواسط الثمانينيات، كما أنها أول شرطة تستخدم الأقمار الصناعية في تحديد مواقع الدوريات والشرطة المجتمعية، فضلاً عن أنها أدخلت في الهيكل التنظيمي للشرطة إدارة لرعاية "حقوق الإنسان".

واتجهت شرطة دبي إلى إدماج العنصر النسائي لما استشعرته من حرج المجتمعات العربية من تعامل الرجل الشرطي مع المرأة، لذا آثرت تعامل المرأة الشرطية مع مثيلاتها من النساء لتكون أول شرطة نسائية في الوطن العربي في شهر نوفمبر من عام 1967، وكان عدد الدفعة الأولى ثماني عشرة طالبة، التحقن بمدرسة تدريب الشرطة في "الجميرا"، وتم إعدادهن الإعداد الجيد عسكرياً وقانونياً، واستمرت فترة تدريبهن أربعة أشهر، تخرجن بعدها لتكون بذلك الدفعة الأولى من نوعها في تاريخ الدولة، وقد اعتبرت النواة الحقيقية للشرطة النسائية إلى أن أصبح عمل المرأة في العمل الشرطي من أساسياته، وأحد مرافقه المهمة.

وبعد ذلك أولت القيادة العامة لشرطة دبي الشرطة النسائية أهمية خاصة، ووجدت الفتاة التشجيع من المسؤولين في الشرطة ومن الأسرة التي بدأت تدرك ضرورة مشاركة الفتاة للرجل في كافة الميادين؛ حيث أثبتت كفاءتها بالفعل وقدرتها في مواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها، بالمتابعة والتصميم من خلال اجتيازها دورة تدريبية مدتها (سنة) أشهر، تتلقى خلالها تدريبات عسكرية، ودراسة القانون، ووصل عدد الشرطة النسائية إلى (608) شرطية من جميع الرتب، وتعمل في جميع الإدارات والمجالات ومراكز الشرطة، كما تحصل على جميع الرتب العسكرية مثل الرجل، وتعد رتبة (مقدم) أعلى رتبة وصلت إليها هذه العناصر حتى الآن.

وعندما تبين للمسؤولين في جهاز الشرطة مدى الحاجة الماسة لوجود هذا العنصر نظرًا لما يتطلبه عمل الشرطة من وجود المرأة في كثير من مواقعها، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة معهدًا للشرطة يتولى مهمة تدريب الفتيات ممن يرغبن العمل في هذا المجال عام 1977، كما أنشئت مدرسة الشرطة النسائية عام 1978. وتعد هذه المدرسة من أهم مراكز التدريب بالإدارة العامة للشرطة، وتاريخها ملئ بما قدمته لقوة الشرطة والأمن من عناصر بشرية تؤدي دورها في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي، وتهدف هذه المدرسة إلى تأهيل العنصر النسائي للعمل بجهاز الشرطة وتنمية مهاراته في العلوم الشرطية والقانونية والعلوم المساعدة الأخرى، كما تقوم بعقد الدورات للضباط وضباط الصف من الشرطة النسائية في المجالات التخصصية والعامة وتأهيلهن لرتب أعلى وفق السياسة العامة لوزارة الداخلية، وتعتبر المدرسة وحدة تنظيمية تتبع إدارة التخطيط والتطوير ولها هيكل تنظيمي خاص بها منذ عام 1995.

وقد بلغ عدد المنتسبات في بداية تأسيس مدرسة الشرطة 25 منتسبة في شهر يونيه عام 1979، فيما وصل عدد الخريجات من الدورة رقم (12) في 1996/10/21 (54)، وانخفض عددهن عام 2001 إلى (20) وأكثر من (22) عام 2002، أما إدارة الدفاع المدني في مدينة كلباء في مايو عام 2002، فقد قامت بتدريب العديد منهن على مهمة إطفاء الحريق، وقد شارك في هذه الفعالية نساء من مركز التنمية

الاجتماعية ومركز "كلباء" النسائي بهدف زيادة الوعي الاجتماعي والوقائي لديهن في موسم الأعراس والأفراح.

وتعتبر المرأة الإماراتية أول امرأة خليجية تدخل العمل الشرطي غير أن دولة الإمارات تعد ثاني دولة خليجية أنشأت معهداً مستقلاً لتدريب الشرطيات بعد مملكة البحرين، حيث بدأت الشرطة النسائية فيها عام 1970، وانحصرت مهمتها في القضايا ذات العنصر النسائي وقضايا الأحداث والدراسات والبحوث الاجتماعية، وتقديم الرعاية الاجتماعية للمراهقين لإبعادهم عن الانحراف والتحقيق في الجرائم، وتعتبر الشرطة النسائية أحدث الأجهزة المتخصصة في الأمن العام كالتوعية الأمنية بين أفراد الأسر، وإلقاء المحاضرات والندوات وتنظيم اللقاءات والزيارات بما يخص رعاية الطفولة والأمومة، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في التفتيش واستجواب النساء في عمليات ضبط المخدرات، والإشراف على المسجونات، والعمل ضمن الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة وإدارة المؤسسات العقابية والإدارة العامة للتحقيقات والمباحث الجنائية، وهناك متخصصات في التحليل الكيميائي في مختبرات الطب الشرعي.

وفي هذا السياق، تكمن أهمية دور الشرطة النسائية في مملكة البحرين في ترسيخ دعائم الوظيفة الاجتماعية للشرطة، وقد أقامت الدولة مبنى خاصاً لقسم الشرطة النسائية، كما تم تعيين أول شرطة مرور في أغسطس 2004، وتخريج الدفعة الأولى من الدفاع المدني التابع لوزارة الداخلية في سبتمبر 2005 من المرشحات الجامعيات وعددهن 12 مرشحة كمأموري ضبط قضائي، وقد أمضين عاماً دراسياً كاملاً في الدراسية والتطبيقات العملية اللازمة والضرورية للقيام بالتدريب، تلقين خلاله المناهج كفاءة واقتدار، إضافة إلى الدفعة الأولى من شرطة المجتمع، بواجبات مهنتهن بكل والتي يبلغ عدد أفرادها 190 من جميع المحافظات بينهم 151 من الذكور و39 من الإناث، وذلك بعد استكمالهم كافة التدريبات والبرامج اللازمة لمزاولة عملهم الشرطي، كما تتوي وزارة الداخلية حسب خطتها المستقبلية تدريب 500 شرطي إناث و75% ذكور)، وذلك على 5 25% (مجتمع بواقع 100 لكل محافظة بواقع المطلوب في نهاية عام 2006.. جدير بالذكر أن شرطة دفعات حتى استكمال العدد

المجتمع قد وجدت لتحقيق الأمن لأفراد المجتمع المحلي، وكأداة من الأدوات الوقائية من الجريمة وتقليل هاجس الخوف منها، ويجري حاليًا إدماج العنصر النسائي في إدارة الخدمات الطبية.

وفي سلطنة عمان، شاركت المرأة في العمل الشرطي منذ عام 1972، وكان دورها في البداية مقتصرًا على العمل في السجون والمطارات، ثم بدأ تدريبها تدريجيًا الشرطة النسائية منذ ذلك الوقت جزءًا مكملًا لدور نظاميًا في عام 1974، وأصبحت الإدارية والحاسب الآلي والتحريات الشرطي، وتقوم بالأعمال الرجل في العمل والتحقيقات الجنائية وتعمل في إدارة الجوازات والإقامة والجمارك والسجون وأمن المطار، وقد تم تخريج واحد وأربعين فصيلًا من الشرطة النسائية، وأربع دفعات من حارسات أمن المنشآت حتى العام 2005.

وفي قطر، تم تخريج (107) من المستجندات من الشرطة النسائية في يوليو 2003 وتدريبهن وإمدادهن بالمعلومات الأمنية والشرطية وتأهيلهن عسكريًا، وتعد هذه المرة الأولى التي يتم تخريج أول سرية نسائية من المتدربات بهذا العدد؛ حيث كان إقبال الفتاة على العمل الأمني في السنوات السابقة لا يتعدى (30) شرطية، ولكن في ظل التشجيع وإتاحة الفرصة والدعم تم تحقيق الإقبال الكبير من حملة الشهادة الثانوية بنسبة بلغت 40% من عدد المتقدمات بالإضافة إلى بعض الحاصلات على الشهادات الجامعية.

بينما في السعودية فتح المجال أمام المرأة للعمل العسكري في عام 2004، وتعد "سميحة درويش" هي أول سيدة سعودية ترتدي الزي العسكري مع أربع فتيات أخريات في 2004/9/25 بقسم جوازات مدينة جدة الذي يرأسه أحد الأقسام النسائية المتنقلة في المناطق والمدن السعودية لخدمة المواطنين والمقيمات الزائرات وإنهاء كل ما يتعلق بهن. يذكر أن مدير جوازات منطقة الرياض أصدر قرارًا بتعيين السيدة "فاطمة العتيبي" رئيسة للقسم النسائي في جوازات الرياض، وفي 29 ديسمبر 2004 تخرجت الدفعة الأولى من موظفات الأمن السعوديات من جامعة الأمير نايف العربية

للعلوم الأمنية بعد حصولهن على دورات تدريبية بهدف تأهيلهن للعمل في كليات البنات، وبلغ عدد الخريجات 17 سيدة؛ حيث سيقمن بتأمين كليات البنات بالمملكة.

ومن المتوقع إدخال العنصر النسائي في العمل الشرطي في الكويت عام 2007، حيث سيتم افتتاح معهد الشرطة النسائية، وسيتمتع إداريًا أكاديمية "سعد العبد الله" للعلوم الأمنية، وستكون مدة الدراسة في المعهد تسعة أشهر، وستقبل فيه حاملات الشهادة الجامعية واللائي يتخرجن "كضابطات في الشرطة" وفق الكادر، وحاملات الدبلوم واللاتي سيتخرجن "وكيلات ضابط" وفق الكادر بينما حاملات الثانوية سيتخرجن كشرطيات، وسيتخرجن الجامعيات برتب مساوية لرتب الضباط حتى رتبة عقيد وبمسمى آخر، وكذلك وكيلات الضابط أو الشرطيات وفق مسميات، وستخضع آلية القبول للجنة تشكل بقرار من وكيل الوزارة وتضم في عضويتها عددًا من الجهات الأمنية مثل أكاديمية "سعد العبد الله" للعلوم الأمنية، والمباحث الجنائية وأمن الدولة، وستخضع المتقدمة لاختبارات القبول من اللياقة النفسية والبدنية والاختبارات الذهنية، وأهم شروط القبول أن تكون المتقدمة كويتية الجنسية، وأن تكون لأبوين كويتيين، وألا يكون قد سبق عليها الحكم بجنحة أو جناية مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليها اعتبارها، وأن تجتاز اختبارات القبول، وسيشرف على إدارة المعهد طاقم عسكري من النساء سيتم اختياره بعناية ودقة، لاسيما من أطقم المدربات والمشرفات، مع التأكيد على أن طاقم التدريب سيكون نسائيًا بالكامل، وسيتضمن المنهج الدراسي موادًا دراسية وموادًا من علوم الشرطة والأمن لاسيما كيفية التعامل مع القضايا الأمنية مثل التعرف على المهربين والتعرف على الممنوعات وغيرها.

وبداية سيتم الاستعانة بالعنصر النسائي في الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مثل المطار والمنافذ وكذلك الإدارات التي ليس لها احتكاك مباشر مع الجمهور، وتعاني الوزارة من نقص فيها.

ولعل اللافت مما سبق قلة أعداد الفتيات الخليجيات المنتسبات والمتخرجات من مدارس الشرطة على الرغم من إنشائها منذ سبعينيات القرن الماضي .. ويرجع البعض ذلك إلى الاعتقاد بأن العمل الشرطي يتطلب جهدًا ومشقة لا تستطيع المرأة

بذلها نتيجة تكوينها البيولوجي، فضلاً عن العادات والتقاليد، والتي كانت بمثابة قوانين يجب الالتزام بها وعدم الخروج عليها، بيد أن ذلك لا ينفي حرص الإرادة السياسية الخليجية منذ السبعينيات على تشجيع المرأة على الدخول في كافة مجالات العمل بما فيها سلك الشرطة للمشاركة في تدعيم مسيرة البناء والأمن والاستقرار من ناحية، وأن اشتغال المرأة في سلك الشرطة يعتبر من مظاهر الاهتمام بعملها ومؤشراً على التغيرات التي طرأت على القناعات والمفاهيم والثقافة الخاصة بالمجتمع الخليجي من ناحية أخرى، والذي أصبح ينظر إلى وجود المرأة في سلك الشرطة كضرورة اجتماعية، لعدة أسباب، منها:

1- أن جهاز الشرطة يكفل ويحفظ النظام ويحقق الاطمئنان والرفاهية لجميع أفراد المجتمع، وهو ركيزة أساسية من ركائز المصلحة القومية العليا في أي مجتمع ؛ حيث تقع عليه مسؤولية تحقيق الانضباط في السلوك الفردي والجماعي وحماية الآداب العامة.

2- أن المجتمعات الخليجية تخوض مواجهة حضارية مع العالم الحديث، وتضم هذه المجتمعات عمالة وافدة (رجالاً ونساء) من جنسيات عدة في كل القطاعات والتخصصات مما يترتب على وجودها آثاراً ثقافية واجتماعية ينتج عنها المساهمة في زيادة معدلات الجريمة والانحراف وارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والعرض والسطو على الأموال والسرقه والنصب والتزوير والاتجار في المخدرات؛ وهو ما يتعارض مع قيم هذه المجتمعات وتقاليدها السائدة، وهذا ما يدعو إلى مشاركة المرأة الرجل في تحمل مسؤولية التصدي لهذه الموجات الانحرافية وتجفيف منابعها.

3- تراجع المهام التقليدية التي كانت تضطلع بها أجهزة الشرطة فيما مضى، وأصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المهام التي تقوم بها في الوقت الحاضر؛ حيث لم تعد تلك المهام قاصرة على تحقيق الأمن بمعناه الضيق، بل امتدت لتشمل تحقيق الأمن بمدلوله الواسع والشامل بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي الأبعاد التي أصبح للمرأة دور رئيسي في تشكيلها.

وبشكل عام، فإنه رغم الصعوبات التي اعترضت ولوج المرأة العربية عامة والخليجية خاصة مجال العمل الشرطي فإن حل هذه الإشكالية وغيرها من الإشكاليات التي تخص المرأة يتلخص في طرح مفهوم جديد هو "القدرة على الفعل"، وهو مفهوم للحكم ليس فقط بين امرأة وأخرى أو بين رجل وآخر، بل والأهم بين المرأة والرجل، فكما أن هناك تفاوتاً في القدرات بين النساء وبعضهن البعض وبين الرجال وبعضهم البعض هناك تفاوت أيضاً بين الرجل والمرأة في القدرات، فمن لديه "القدرة على الفعل" يستطيع إنجاز المهام، ويلبها إثبات الكفاءة في ظل تحقيق مبدأ "المساواة في الفرص"، وهذا يفرض على المرأة الراغبة في الانضمام للشرطة اجتياز اختبار المهارات البدنية وما يتصل بها من تمارين اللياقة البدنية والرياضة المختلفة التي تتناسب والمهام المتعلقة بالعمل الشرطي، فضلاً عن المهارات التقنية من استخدام الأدوات والوسائل الفنية التي تمكنها من ممارسة عملها، وأيضاً التدريب على اكتساب المهارات السلوكية، بحيث تكون قادرة على التعامل الإيجابي والمتوازن مع الأطراف المعنية.

2006/6/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic
Studies

Website: www.gcss.org.bh

تقرير "براميرتيز" .. ومستقبل التحقيقات الدولية في حادث اغتيال "الحريري"

يبدو أن مصير التحقيقات في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" لن يكون بأفضل حال مما انتهت إليه تحقيقات مماثلة أجريت للعشرات من جرائم الاغتيال السياسي التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية، والتي عادة ما تم تقييدها ضد "مجهول"، وباتت ملابسها ودوافعها والجهات المتورطة فيها ضمن دائرة ما أطلق عليه "أسرار التاريخ"، والتي عادة ما تخضع للتأويلات والأقاويل والروايات الشخصية التي قد لا تستند إلى حقائق أو دلائل مادية يمكن الارتكان إليها لتبني موقف يقترب بصورة أو بأخرى من درجة اليقين.

ويبدو أيضاً أن الزخم الإعلامي الذي حظيت به ملابس تلك الجريمة والاهتمام السياسي غير المسبوق الذي أبداه - ولا يزال - مجلس الأمن الدولي، ومن ورائه الولايات المتحدة وفرنسا، للضغط من أجل تحديد الجهات والأشخاص المتورطة في تلك الجريمة وإخضاعهم لمحاكمة دولية .. لن يساعدا كثيراً في الوصول إلى الحقيقة ومحاسبة الجاني؛ فالأمر لا يقتصر على مجرد حادث اغتيال استهدف شخصية ذات ثقل سياسي واقتصادي وإعلامي كبير ليس في لبنان وحسب، بل في المنطقة العربية برمتها، ولكنه حادث يعكس في تعقيداته وغموضه تعقيدات وغموض المشهد اللبناني الداخلي الذي يعجز معه المرء عن تحديد الخطوط الفاصلة بين ما هو سياسي وطائفي، أو بين ما هو داخلي وإقليمي ودولي، بل ويعجز أيضاً عن تحديد الفواصل بين التيارات السياسية اللبنانية وبعضها البعض، لاسيما وأن التيار الواحد قد يضم بداخله تيارات فرعية عديدة بينها خلافات قد تكون أعمق بكثير من تلك القائمة بين تيار وآخر.

تلك هي النتيجة التي يخلص إليها أي قارئ لمضمون التقرير الذي قدمه المحقق الدولي "سيرج براميرتيز" إلى مجلس الأمن الدولي في العاشر من شهر يونيو الجاري، والذي أعاد عناصر الاتهام إلى دائرة الغموض مرة أخرى بعد أن نجح سلفه "ديتليف ميليس" في تركيز الاتهامات على النظام الأمني السوري - اللبناني رغم عدم وجود دلائل ملموسة على ذلك الاتهام؛ حيث أثار ذلك التقرير تساؤلات أكثر مما أجاب عنها، وتضمن تفاصيل متداخلة وغامضة زادت من حالة التشوش التي تلف بتلك الجريمة وملابسها وظروفها، التي لا تقتصر على المشهد اللبناني وحسب، وإنما تتجاوزها إلى المشهد السوري بل والعربي برمته.

ورغم اتفاق الفرقاء على أن هذا التقرير اتسم بـ "المهنية والتقنية العالية" لأمرين، **الأول:** إقراره بوجود تعاون مرضٍ من جانب سوريا ولبنان مع اللجنة؛ إذ وصفته الأولى بأنه "مهني إلى حد ما ويبتعد عن التسييس" فيما اعتبرته الثانية "شفافاً ومتقناً"، **والثاني:** تبنيه استراتيجية للتحقيقات اختلفت في مسارها وأهدافها عن تلك التي تبناها سلفه والذي جعلها رهينة لتطورات الأحداث التي مر بها لبنان خلال فترة توليه رئاسة اللجنة الدولية فجاءت استنتاجاته بعيدة عن الموضوعية

والمهنية، في حين التزم "براميرتيز" بعدد من المبادئ ساهمت بشكل أو بآخر في إخراج تقريره بهذه الصورة، ومنها: الابتعاد عن وسائل الإعلام؛ والتعامل مع الحادث باعتباره "جريمة" وليست "قضية" سياسية؛ والنظر إلى مختلف السيناريوهات باعتبارها متساوية الدرجة في احتمال الحدوث والوقوع؛ والالتزام بالحيادية والمهنية إلى أقصى درجة ممكنة؛ وإعادة النظر في الأسلوب الذي اعتمده سلفه في إجراء التحقيقات، والذي اعتمد كثيرًا على استجواب الشهود مما دفعه إلى تبني استنتاجات ذات طابع سياسي لا مهني؛ وتبني أسلوب ينطلق من الحقائق والدلائل المادية التي يمكن أن يوفرها موقع الحادث وملابساته.

رغم ذلك، فإن الاستنتاجات القليلة التي توصل إليها "براميرتيز" في تقريره لم تختلف كثيرًا عما توصل إليه سلفه، لاسيما فيما يتصل باحتمال وقوع الانفجار فوق أو أسفل الأرض؛ حيث درس المحقق الدولي الاحتمالين، وانتهى إلى النتيجة التي توصل إليها "ميليس"، والتي رجحت حدوث الاحتمال الأول، وبخلاف تلك النقطة فقد جاء تقرير "براميرتيز" مختلفًا عن التقريرين اللذين أصدرهما الرئيس السابق للجنة التحقيق، وكذلك تقرير بعثة نقصي الحقائق الدولية التي ترأسها الضابط الأيرلندي "فيتز جيرالد" الصادر في مارس 2005، وذلك في أربع نقاط أساسية:

أولاً: إعادة الغموض إلى العديد من القنوات التي توصلت إليها اللجنة سابقاً، وتحديدًا القنوات الخاصة بالجهات المتورطة في عملية الاغتيال؛ فبعد أن نجح "ميليس" ومن قبله "فيتز جيرالد" في توجيه اتهامات مباشرة وغير مباشرة إلى النظام السوري وبعض المؤسسات الأمنية اللبنانية بالتورط في حادث اغتيال "الحريري"؛ حيث استشهد الأول بأقوال العديد من السياسيين اللبنانيين التي تتهم دمشق بشكل مباشر فيما حمل الأخير الحكومتين السورية واللبنانية مسؤولية خلق ما اسماه بـ "بيئة التوتر السياسي" التي سبقت حادث الاغتيال، ونشر ما أطلق عليه "ثقافة التخريب وعدم المحاسبة" - فقد جاء "براميرتيز" ليعيد النظر في تلك القنوات، ويطرح المسألة من جديد في سياق ظني واحتمالي، وذلك من خلال دراسة عدد من الاحتمالات، منها: الدوافع السياسية الخارجية، والثأر الشخصي، والعوامل الاقتصادية، والعقائد المتطرفة، إضافة إلى تضافر هذه العوامل مجتمعة لتشكيل فيما بينها خريطة متشابكة ومعقدة لأبرز الدوافع التي استند إليها مرتكبو تلك الجريمة، ليفتح الباب بذلك أمام جميع السيناريوهات من خلال الإشارة إلى وجود أكثر من جهة لها مصلحة في حادث الاغتيال.

ثانياً: إلغاء بعض القنوات التي توصل إليها تقريراً رئيس اللجنة السابق، وهي قنوات أثرت بشكل مباشر على مسار التحقيقات ونتائجها النهائية، ولعل أبرزها: الدور المحتمل لبعض الجماعات الأصولية المتطرفة في عملية الاغتيال ودور المدعو "أبو عدس" الذي ظهر في شريط تلفزيوني مسجل يعترف فيه بقيامه بعملية انتحارية استهدفت "الحريري" ورفاقه، وبينما استبعد

"ميليس" فرضية وجود عملية انتحارية، معتبراً ظهور "أبو عدس" على شاشات الفضائيات محاولة لتضليل التحقيق الذي سار صوب اتجاه واحد يرفض فرضية ضلوع أطراف بخلاف سوريا في عملية الاغتيال، لم يستبعد "براميرتيز" أن تكون هناك شبهة بوجود عملية انتحارية نفذها أو تورط فيها "أبو عدس"، مستنداً في ذلك إلى وجود 27 بقايا بشرية جمعت في وقت سابق، وتعود إلى شخص واحد كان بموقع الحادث، الأمر الذي يدل على قيام هذا الرجل بتفجير العبوة الناسفة التي كانت موجودة بالشاحنة المفخخة القريبة من موكب الحريري، سواء من داخل الشاحنة أو أمامها مباشرة، وهو ما يجعل من العملية الانتحارية احتمالاً مطروحاً بشكل أو بآخر، وهو ما يشير بالتبعية إلى احتمال تورط بعض الجماعات الأصولية المتطرفة في عملية الاغتيال، سواء أكان تورطها لحسابها الخاص أو لمصلحة أطراف مجهولة، الأمر الذي يتطلب بدوره عدم استبعاد تورط "أبو عدس" في الحادث وقيامه بدور ما في الجريمة، سواء أكان هذا الدور في مرحلة التنفيذ أو التخطيط أو في مرحلة ما بعد التنفيذ "تضليل التحقيق".

ثالثاً: طرح رؤى وفرضيات جديدة من شأنها أن تحدث تحولات جوهرية في مسار التحقيقات، وأبرزها: دراسة احتمال ارتباط عملية اغتيال "الحريري" بعمليات مماثلة شهدتها لبنان خلال الفترة من أكتوبر 2004 وحتى ديسمبر 2005، وبلغ عددها 14 عملية. ورغم اختلاف الأساليب المستخدمة في تلك العمليات؛ حيث تم استخدام سيارات مفخخة في ثلاث حالات والعبوات الناسفة التي وضعت أو ألصقت تحت سيارات الضحايا في ثلاث حالات أخرى، وزرع العبوات الناسفة في الأماكن العامة في 8 حالات، إلا أن هناك تشابهاً كبيراً بين تلك العمليات وبعضها البعض، فقد استهدفت جميعها أشخاص بعينهم إما سياسيين أو صحفيين مؤثرين، ومن هذا المنطلق درست اللجنة عدداً من الفرضيات المختلفة، منها أن الأربعة عشر هجوماً يمكن أن تكون قد خططت لمرحلة منفصلة، بنية إزالة أشخاص محددين في جزء ولخلق خوف وقلق واسعين ضمن شرائح من الناس باستهداف أماكن عامة في جزء آخر، أو قد تكون الهجمات قد قسمت إلى جزئين مع منفذين مختلفين وخصوصاً القنابل الثماني في الأماكن العامة والست عبوات المستهدفة لأشخاص محددين.

وعلى الرغم من اعتراف تقرير "براميرتيز" بعدم وجود دلائل ملموسة تؤكد ارتباط تلك القضايا الـ14 مع قضية "الحريري"، إلا أنها أشارت إلى عدد من المؤشرات الدالة على وجود رابط بينهما، أو على الأقل بين بعض هذه القضايا واغتيال "الحريري"، فقد أعلن تنظيم غير معروف يطلق عليه نفسه "المقاتلون لوحدة وحرية بلاد الشام" مسؤوليته عن اغتيال كل من "جبران تويني" و"سمير قصير"، ويتقاطع اسم هذا التنظيم مع اسم التنظيم الذي أعلن على لسان المدعو "أبو عدس" مسؤوليته عن اغتيال الحريري، وهو تنظيم "النصر والجهاد في بلاد الشام"، الأمر الذي يثير ثلاثة احتمالات رئيسية، هي: أن هذين التنظيمين يعملان في شكل منفصل، وهو

ما يعني بالتبعية تورطهما بشكل حقيقي في عمليات الاغتيال، وإما أنهما يرتبطان ببعضهما البعض بما يعني أن هناك أكثر من تنظيم أصولي نشط داخل لبنان، وإما أن يكون هذان التنظيمان غير موجودين على أرض الواقع وأن هناك طرفاً ثالثاً قام بتأسيسهما للقيام بتلك العمليات فقط أو لتضليل التحقيقات، خاصة أنهما لم يكونا موجودين قبل الهجمات ولم يعودا موجودين بعدها.

رابعاً: الفشل في تقديم إجابات وافية للعديد من التساؤلات التي طرحتها لجان التحقيق الدولية منذ بدء نشاطها في لبنان من شهر مارس 2005، ومن أبرزها: كشف العلاقة بين انهيار بنك المدينة و عملية اغتيال الحريري، وهي العلاقة التي أثير حولها جدل واسع النطاق خلال الفترة الماضية؛ حيث ذكر القاضي الألماني "ديتليف ميليس" في تقريره السابق أن لجنة التحقيق تتبعته الخيوط التي أدت إلى انهيار "بنك المدينة" في منتصف عام 2003، مشيراً إلى أنها تلقت معلومات بأن الحريري أعلن أنه سيتخذ إجراءات للتحقيق في فضيحة البنك بشكل أكثر دقة في حال عاد إلى السلطة، إلا أن تقرير "براميرتيز" فشل في التوصل إلى إجابات نهائية بشأن تلك المسألة، بل وأثار تساؤلات جديدة من شأنها تعميق حالة الغموض والتشوش التي تحيط بالقضية برمتها، فبينما اتفق التقرير مع تقرير سلفه في التوصل إلى نتيجة مفادها أن الوضع الذي تلى انهيار بنك المدينة شكل عاملاً مهماً في اغتيال "الحريري"، فإنه أشار إلى اعتقاد اللجنة بإمكانية أن يكون تم تحويل مبالغ مالية عبر البنك لتمويل عملية الاغتيال، الأمر الذي قد يدفع التحقيقات في مسار مختلف تماماً، لاسيما وأن هذا الاعتقاد قد يدفع اللجنة إلى تتبع مسار الأرصدة المالية لعملاء البنك المذكور بهدف التوصل إلى بعض الأشخاص المتورطين في القضية، وهو ما يختلف مع ما النتيجة الأولى التي وجهت الاتهام ضمناً إلى بعض المتورطين في قضية انهيار البنك.

وبصورة إجمالية، لم يحمل تقرير "براميرتيز"، الذي يعد الخامس للجنة التحقيق الدولية، جديداً يدفع التحقيق في اتجاهات يقينية، ولكنه أضاف إلى الظنون والفرضيات التي أثارها تقرير سلفه "ميليس" سلسلة جديدة من الفرضيات الظنية لتتسع دائرة التحقيقات، وتقلص احتمالات التوصل إلى الجاني الحقيقي، وهو ما يعني أن لجنة التحقيق لا تزال تدور في المربع نفسه، ولم تستطع أن تقدم الدليل المادي الذي يؤدي إلى الإمساك بطرف الخيط الذي قد يساعد في توجيه الاتهام إلى جهة محددة.

وإضافة إلى ذلك، فقد جاء التقرير ليثير عدداً من التساؤلات لا ترتبط بصورة مباشرة باغتيال "الحريري" بقدر ما ترتبط بمستقبل كل من سوريا ولبنان ومستقبل العلاقات بينهما، يرتبط أولها بما يخفيه المحقق الدولي "براميرتيز" من معطيات ونتائج توصل إليها بحجة الالتزام بسرية التحقيق. ورغم أن هذا الالتزام من شأنه ضمان حدوث تقدم في التحقيقات الجارية الآن، إلا أنه يثير على الجانب الآخر قلق دمشق بشأن التوجهات الحقيقية لدى المحقق الدولي، وهو ما عبر

عنه "مروان كابلان" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة دمشق في تصريحات لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية مؤخراً بقوله: "إنه خلال فترة ميليس كانت الأمور واضحة للجميع ولم تكن هناك أسرار .. وهذا هو مكنم الخطورة في براميرتيز".

ويتقاطع مع ذلك، عدم استبعاد التقرير احتمال وجود دوافع سياسية خارجية لاغتيال الحريري، إضافة إلى ترجيحه احتمال وجود علاقة بين الـ 14 محاولة وعملية اغتيال شهداء لبنان خلال الفترة الأخيرة وعملية اغتيال الحريري، وهو ما يدل على أن "براميرتيز" قد استقر على فكرة أن الجريمة ذات دوافع سياسية، ومن هذا المنطلق لا يمكن النظر إلى ذلك التقرير باعتباره إعلاناً لتبرئة سوريا من الاتهامات التي وجهها لها المحقق الدولي السابق "ميليس"، مما قد يخفف من الضغط الأمريكي على دمشق في الفترة المقبلة، ولكنه على أحسن الأحوال تقرير قد يؤجل طرح موضوع فرض عقوبات عليها إلى حين إيجاد الدليل على تورطها في الحادث أو اتهامها بعدم التعاون "تعاوناً كاملاً" مع لجنة التحقيق، وهو ما أكدته السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة "جون بولتون" يوم 2006/6/17.

كما ترتبط تلك التساؤلات بقدرة المشهد اللبناني على تحمل عام جديد من الاحتقان السياسي والأمني والطائفي، لاسيما بعد موافقة مجلس الأمن الدولي على تمديد عمل اللجنة الدولية للتحقيق لمدة عام واحد استجابة لطلب اللجنة والحكومة اللبنانية، إضافة إلى الموعد المتوقع لإعلان نهاية التحقيق وتوجيه الاتهام إلى جهات معينة والتحضير للمحاكمة الدولية، وهو الموعد الذي يبدو وأنه لن يكون قريباً، رغم تعهد "براميرتيز" في تقريره بالتوصل إلى تحديد "معالم طريق الجريمة في مدة ستة أشهر"، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى المستقبل الذي ينتظر لبنان بعد انتهاء التحقيقات وتوجيه الاتهام إلى الجاني الحقيقي، مما قد يحدث تصدعاً في الجسد اللبناني أكبر من التصدع الذي أحدثه اغتيال الحريري، خاصة وأن تطورات الأحداث التي يشهدها لبنان حالياً تنذر بحدوث مثل هذا التصدع حتى قبل إعلان الانتهاء من التحقيقات، فقد زادت حدة الاستقطاب الداخلي بعد اكتشاف شبكة تجسس إسرائيلية في لبنان قامت بعمليات اغتيال ضد بعض القيادات الفلسطينية، وهو ما عضد من رؤية القوى الموالية لسوريا والتي تتهم إسرائيل وجهات دولية أخرى مستفيدة باغتيال "الحريري"، الأمر الذي دعاهم إلى ضرورة شمول التحقيقات الدولية لأنشطة تلك الشبكة داخل البلاد، وهو ما استبعدته وزير الخارجية اللبناني "فوزي صلوح"، في حين أصرت قوى "14 آذار" على توجيه أصابع الاتهام إلى النظام السوري دون غيره، وهو ما يؤكد أن نتيجة التحقيقات لن تغير شيئاً من الحقيقة بالنسبة للوضع الداخلي اللبناني أو بالنسبة لمستقبل العلاقات السورية - اللبنانية بعد أن أصبحت رهينة بأيدي قوى لا تقبل بغير ما تعتقد.

2006/6/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

على هامش اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ..
واقم الظاهرة ومتطلبات القضاء عليها عربياً وخليجياً

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

على هامش اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ..

واقع الظاهرة ومتطلبات القضاء عليها عربياً وخليجياً

يحتفل العالم يوم 26 يونيو 2006 من كل عام باليوم العالمي العشرين لمكافحة المخدرات، ذلك اليوم الذي خصصه المجتمع الدولي - مُمثلاً في منظمة الأمم المتحدة - من أجل مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، تعبيراً عن عزمه على تعزيز العمل والتعاون لبلوغ هدف إقامة عالم خال من هذه الظاهرة، التي تمثل مشكلة أمنية واجتماعية واقتصادية وصحية خطيرة تواجه دول ومناطق العالم بدرجات متفاوتة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت ولا زالت تبذل لمجابهة ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات على المستويات الفردية والجماعية، فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلى استمرار تناميها وتطورها؛ إذ إن حجم تجارة المخدرات غير المشروعة في العالم - حسب تقديرات الأمم المتحدة - تتجاوز نصف تريليون دولار (500 مليار دولار)، بما يعادل نحو 8% من حجم التجارة الدولية، و 10 أمثال المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، فضلاً عن وجود أكثر من 180 مليون شخص تقريباً يستهلكون المخدرات في العالم، أي ما نسبته 3% من عدد سكان الأرض.

ولقد فاقم من هذه المشكلة أن تجارة المخدرات تعتبر تجارة مُحكمة تقوم عليها شبكات إجرامية كبيرة، كما ترتبط بصور أخرى من الجريمة، مثل الإرهاب وغسل الأموال؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك نحو 120 مليار دولار يتم غسلها سنوياً من أرباح التجارة في المخدرات، فضلاً عن اعتماد اقتصادات بعض الدول على هذه التجارة بصورة رئيسية، فهناك ما يُسمى بـ "المثلث الذهبي"، الذي يضم (بورما وتايلاند ولاوس)، وهو ينتج ما بين 3000 إلى 4000 طن من الخشخاش سنوياً، وهناك أيضاً منطقة "الهلال الذهبي" (باكستان، أفغانستان، الهند، إيران)، والتي تنتج أكثر من 75% من الإنتاج العالمي من الأفيون، كما شكلت عولمة الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي العالمي وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول عوامل دافعة إضافية لانتشار تجارة المخدرات على المستوى الدولي، إضافة إلى أن الأرباح الضخمة التي تجنيها المافيات، والتي تصل، وفقاً لتقديرات الدكتور "محمد بن علي كومان"، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، إلى 690 مليار دولار سنوياً، تتيح لها تجنيد شبكة واسعة من المتعاونين والمتعاملين والمستفيدين منها، بحيث يصعب على الأجهزة الأمنية في أحيان كثيرة تتبعهم واكتشافهم.

هذا التفاقم المستمر الذي تشهده ظاهرة تعاطي والاتجار بالمخدرات من شأنه أن يرتب العديد من الآثار السلبية على المجتمع الدولي، لعل من أخطرها تلك ذات العلاقة بالقوة البشرية؛ حيث

يؤدي انتشار المخدرات، وما يرتبط بها من ظاهرة الإدمان، إلى تدمير القوى العاملة وتعطيل قوتها الإنتاجية وفقدان المجتمع جزءاً مهماً من طاقته الإنتاجية، كما يؤدي إلى تصدع وانهيار البنيان الاجتماعي؛ حيث تتفكك الروابط الأسرية وتتدنى قدرة الإنسان على العمل ويزداد عجز الشباب عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته، بما يدفع في نهاية الأمر إلى هدم أسس واستقرار المجتمعات والأنظمة السياسية المتواجدة بها، وخاصة في ضوء ارتباط هذه القضية بجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، ناهيك عن آثارها التدميرية على اقتصادات العديد من الدول.

وعلى المستوى العربي، تعد المشكلة ظاهرة بقوة، وتكتسب، إضافة إلى أبعادها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، بعداً سياسياً يتعلق باستهداف الدول العربية من قبل جهات أجنبية لتدمير شبابها وتخريب اقتصاداتها.

وإذا كانت ظاهرة المخدرات تؤرق الدول العربية عامة، فإن انتشارها في منطقة الخليج العربي يكتسب خطورة مضاعفة ومتزايدة، على الرغم مما يبذل من جهود لمواجهةها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، أبرزها:

1 – أسباب اقتصادية ومالية، وهي تتعلق بالأساس بالتطورات التي صاحبت الطفرة النفطية في منطقة الخليج، لاسيما على صعيدين مهمين، أولهما: الوفورات المالية وتحسن مستوى المعيشة، والتي أدت من ناحية إلى ظهور نموذج دولة الرفاه، ومن ثم وقوع أعداد من الشباب الخليجي في براثن إدمان المخدرات، ومن ناحية أخرى إلى استقطاب تجارها ومهربها إلى المنطقة؛ باعتبارها سوقاً استهلاكية مهمة، ويرتبط بذلك أيضاً سفر الأبناء إلى الخارج، وبالتالي بعدهم عن الأسرة وتعرضهم للمغريات، مما يجعلهم فريسة سهلة لإدمان المخدرات. وثانيهما: استقدام العمالية الأجنبية، وخصوصاً الآسيوية الوافدة من دول تشتهر معظمها بإنتاج المخدرات، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الآسيويين المقبوض عليهم في قضايا مخدرات في منطقة الخليج.

2 – الأوضاع الحدودية والجغرافية لدول مجلس التعاون؛ حيث تتسم هذه الحدود بالطول والاتساع وتعدد الجيران، فضلاً عن طبيعتها الجبلية والصحراوية، مما يسهل من عمليات تهريب وتجارة المخدرات، وكذلك صعوبة الملاحقات.

ومن ناحية أخرى، تقع منطقة الخليج، والمنطقة العربية عامة، إما بالقرب من مناطق الإنتاج في وسط وجنوب آسيا أو في مناطق العبور ما بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك؛ حيث إن المواد المخدرة المنتجة في شرق وجنوب آسيا تنقل إلى أوروبا ومنها إلى الأمريكتين عبر منطقة

الخليج، وكذلك المواد المخدرة المنتجة في الأمريكتين يتم نقلها إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا ومنها أيضًا إلى آسيا عبر المنطقة العربية والخليجية بوجه خاص.

3 – التهديدات الإقليمية؛ إذ تقع دول الخليج العربي على مقربة من مناطق تشهد نزاعات وصراعات وحروب، ومن ثم انفلات أمني يهدد الجيران، فأفغانستان، التي تعتبر في الأصل من كبرى مصادر إنتاج المخدرات، وخاصة الحشيش والأفيون، أصبحت تشهد تزايدًا في إنتاج هذه المخدرات من قبل الجماعات المسلحة المعارضة من أجل تمويل عملياتها ضد قوات التحالف المنتشرة في البلاد، إضافة إلى العراق، الذي أكد تقرير لمكتب مكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة في أبريل 2005، أنه تحول – في ضوء الاحتلال – إلى مخزن تصدير تستخدمه مافيا المخدرات لتهربها إلى دول الخليج وجهات أخرى ، مستفيدة من ثغرات واسعة في الحدود، مشيرًا إلى أنه خلال السنتين الماضيتين (2003 – 2004) أصبحت تجارة المخدرات في هذا البلد تسير وفق قواعد وأسس تنظيمية تمر عبر شبكات مسلحة تجند مجموعات عراقية من العاطلين عن العمل. وهو ما أكدته حينها أحد المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية، حين كشف أن السلطات الأمنية ضبطت كميات كبيرة من المخدرات في محافظة كربلاء قدرت أثمانها بأكثر من عشرين مليون دولار، كانت في طريقها إلى السعودية.

إضافة إلى ما سبق، يأتي الدور الذي تلعبه إسرائيل في زعزعة الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية عن طريق المخدرات أو غسل الأموال المرتبط بها، وقد تأكد ذلك خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تم كشف الكثير من العمليات الإجرامية التي كانت تستهدف تهريب مخدرات من إسرائيل إلى دول عربية، وبصورة خاصة إلى مصر والسعودية والإمارات.

وإدراكًا منها لمدى خطورة هذه الظاهرة على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، أخذت الدول العربية العديد من الإجراءات الجماعية والفردية الرامية إلى تقليص والحد من انتشار هذه الظاهرة في المنطقة، بل وكان لها السبق في هذا المجال؛ حيث أنشأت في عام 1950 مكتبًا تابعًا لجامعة الدول العربية قام بعقد الندوات ونشر الأبحاث وإصدار المجلات المتخصصة، كما تم إنشاء المكتب العربي لشؤون المخدرات، ومقره عمان، كأحد الأجهزة الفرعية التابعة للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب؛ إذ يتولى مهام تأمين وتنمية التعاون بين الدول العربية الأعضاء في مكافحة جرائم المخدرات في حدود القوانين المعمول بها في كل دولة ، وتقديم المعونة التي تطلبها الدول الأعضاء في هذا الشأن.

كما يقوم مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي أسس عام 1982، ببذل جهود حثيثة في هذا الشأن عبر اعتماد استراتيجيات وتدابير متعددة على كافة الأصعدة التشريعية والإعلامية والأمنية، ومتابعة تطوراتها وفقاً لأحدث المستجدات الدولية ذات الصلة بهدف محاصرة ظاهرة المخدرات.

وتوازناً مع الخطورة التي تتعرض لها منطقة الخليج من جراء ظاهرة المخدرات، جاءت جهود دول مجلس التعاون الخليجي مكثفة وموسعة؛ إذ تنوعت ما بين فردية وجماعية وأمنية وتشريعية. وحسب تقرير الاستراتيجية الدولية للسيطرة على المخدرات، والذي يصدر سنوياً عن وزارة الخارجية الأمريكية، فإن دول المجلس قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة هذه الظاهرة. ويمكن التطرق إلى هذه الجهود على الأصعدة التالية:

(أ) **الجهود الرامية إلى تخفيض الطلب على المخدرات:** وذلك من خلال العمل على الحد من ظاهرة الإدمان والتعاطي خصوصاً بين الشباب، بواسطة خطط التوعية والتنقيف المستمر لهم بأخطار وتبعات الإدمان. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إنشاء لجنة محلية في كل دولة من دول مجلس التعاون تسمى "اللجنة المحلية لدراسة تدابير خفض الطلب على المخدرات"، تكون مهمتها جمع المعلومات وإجراء الدراسات والاستبيانات المطلوبة في مجال تدابير خفض الطلب على هذه السموم، وذلك بناء على قرار وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الذي عقد بمملكة البحرين عام 2001.

(ب) **السعي نحو تقليل المعروض من المخدرات:** سواء من خلال عمليات الملاحقة المستمرة للتجار ومروجي هذه السموم داخل البلاد، أو بتضييق الخناق قدر المستطاع على عمليات التهريب ودفع المهربين إلى استخدام طرق ووسائل صعبة تساعد بالتالي على نجاح أجهزة مكافحة في كشف وضبط عمليات التهريب. وفي هذا السياق تعمل دول مجلس التعاون على مستويين، أولهما: التعاون البيني من خلال السلطات المعنية بالمكافحة في دول المجلس الست، وثانيهما: التعاون مع الأجهزة في الدول الأخرى العربية والأجنبية.

ومن أفضل الأساليب التي تم إتباعها مؤخراً في نطاق هذا التعاون أسلوب "التسليم المراقب"، الذي يتيح الفرصة لكل دولة من الدول التي عبرت الشحنة أراضيها أن تتعرف على أفراد العصابة من جنسيتها مع السماح لهم بالمرور بالشحنة دون مضايقة حتى تصل إلى وجهة التسليم، ومن خلال التنسيق مع السلطات في تلك الدولة تتم المتابعة ومراقبة المطلوبين بمجرد دخولهم إليها إلى أن يتم القبض عليهم بعد التعرف على أكبر عدد ممكن من أفراد الشبكة ومحاولة الوصول إلى العناصر الرئيسية فيها. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يساعد على الوصول مباشرة إلى كبار التجار ورؤساء العصابات، ومن أبرز نماذج التعاون تبعاً لهذا الأسلوب ما يتم بين السلطات

المختصة في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ؛ حيث استُخدم هذا الأسلوب مرات عديدة، وتم تبادل تسليم الأشخاص والمعلومات.

(ج) التصديق على كافة الاتفاقيات الدولية الهادفة لمكافحة المخدرات: ومنها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات"، التي اعتمدت في فيينا في ديسمبر 1988، والتي تضمنت نصوصاً تجرم عمليات الاتجار في المخدرات وغسل الأموال مثل: "تجريم حيازة أو استخدام الأموال المستثمرة في عمليات الاتجار في المخدرات أو جرائم أخرى". وكذلك "الاتفاقية الدولية لمكافحة التدخين" التي دخلت حيز التنفيذ يوم 2005/2/27 بعد سنوات من معارضة شركات إنتاج التبغ لها.

(د) اتخاذ إجراءات تشريعية جماعية؛ حيث تم وضع مشروع تشريع نموذجي موحد لدول المجلس يشدد العقوبة على مهربي ومروجي السموم البيضاء، بناء على توصيات الاجتماع التاسع لمديري أجهزة مكافحة المخدرات ضمن أعمال الاجتماع الرابع عشر لوزراء الداخلية الذي عقد في البحرين 11 - 12 نوفمبر 1995، وفي عام 1998 تمت الموافقة على المشروع من قبل وزراء الداخلية.

(هـ) التعاون بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس؛ حيث تقوم أجهزة مكافحة المخدرات في وزارات الداخلية بدول المجلس بالتنسيق والتعاون فيما بينها في المجالات الآتية:

— اتخاذ الإجراءات الفنية والأمنية بالمنافذ الجوية والبرية والبحرية لضبط محاولات تهريب المواد المخدرة من خلالها.

— التعاون والتنسيق في المجال الأمني سواء بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم إلى الدول التي ينتمون إليها.

— تبادل الخبرات الفنية والأجهزة الحديثة في مجال مكافحة انتشار هذه الآفة الخطيرة.

— تبادل الزيارات، وتبادل الخبرات في مجال تدابير الوقاية والمنع وإجراءات مكافحة.

— تبادل المعلومات الجنائية والأمنية حول أهم قضايا المخدرات وأساليب التهريب وعصابات الإنتاج والصنع والتهريب والترويج، وسبل وأساليب ضبط هذه القضايا والكشف عنها وعن المتورطين فيها.

— عقد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة المخدرات ومشاركة الدول الأعضاء فيما تعقده أي منها.

— إجراء دراسات مشتركة من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون حول رسائل وأساليب خفض الطلب على المواد المخدرة وخفض المعروض منها من خلال تعزيز وسائل مكافحة.

— الاجتماعات المستمرة لمديري أجهزة مكافحة المخدرات بدول مجلس التعاون ، والتي قطعت شوطاً كبيراً في مجال توحيد الجهود والتعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل الحد من انتشار ظاهرة المخدرات داخل المنطقة.

(و) التعاون مع الدول العربية في مجال مكافحة الظاهرة: حيث صدقت دول مجلس التعاون على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عام 1994 في تونس. كما تقوم دول المجلس بصفة مستمرة بتزويد المكتب العربي لشؤون المخدرات في الأردن بإحصائيات شهرية منتظمة عن قضايا المخدرات التي يتم ضبطها وكمية المخدرات المضبوطة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات العربية التي تعقد في هذا الشأن، وذلك بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة المشتركة من تجارب الدول العربية. كما قامت بعض دول مجلس التعاون منفردة بعقد اتفاقات أمنية مع بعض الدول المجاورة، مثل إيران وتركيا وباكستان، لتنسيق الجهود فيما بينها.

ورغم ما سبق، فإن جهود مكافحة ظاهرة أمنية خطيرة كالمخدرات لا يجب أن تقف عند حيز الإجراءات والتشريعات والاتفاقيات، بعد أن ثبت أن نسبة التقدم في جهود مكافحة في العالم — حسب تقديرات الأمم المتحدة — لا تتجاوز من 10 إلى 30%، ولذا يتطلب الأمر المزيد من آليات مكافحة المحلية والإقليمية والدولية داخل شبكة من التعاون المتبادل بين جميع الأجهزة الأمنية في العالم، الأمر الذي يتناسب مع الصفة "العالمية" للظاهرة، كما يستدعي الأمر كذلك المزيد التواصل المباشر مع الفئات الأكثر تضرراً من تعاطي المخدرات، كالأسر والشباب، وذلك عبر التوعية والإرشاد والتأهيل النفسي، سواء في قالب وقائي أو علاجي.

ولاشك أن لخصوصية دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية المجتمعية والعقيدية، دوراً هاماً في تبني المزيد من هذا التواصل، وذلك من النواحي التالية:

1 — البعد الديني، فبالنظر إلى محورية دور الدين في هذه الدول وتأثيره الكبير على تشكيل سلوكيات مواطنيها، يتضح أن لرجال الدين والمؤسسات الدينية المختلفة دوراً مهماً في التعامل مع ظاهرة المخدرات من خلال إبراز محاذيرها الدينية ومخاطرها الأخلاقية.

2 — التعاطي الاقتصادي، وذلك عبر مراجعة سياسات الانفتاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون، وفرض المزيد من المراقبة الدقيقة للعمالة الوافدة والأجنبية العاملة بدول المجلس وخاصة الآسيوية.

3 – الرعاية الاجتماعية، وذلك من خلال العمل على:

* إنشاء المزيد من مراكز الرعاية الاجتماعية لرعاية المدمنين؛

* منح وتيسير التراخيص للجمعيات الأهلية لمكافحة الإدمان؛

* نشر أقسام الكشف ورعاية الإدمان في المستشفيات وإخضاع بياناتها للسرية حفاظاً على هوية المدمنين وتشجيعاً للمترددين.

5 – تفعيل دور الإعلام، وذلك من خلال بث برامج دورية توعوية حول أضرار التعاطي، والإعلان الدائم عن مراكز التأهيل وبث المزيد من التطمينات بخصوص المعالجة والسرية في التعامل، ورفع الستار عن سرية أخبار المخدرات وجرائمها، بزعم مساس ذلك بالمجتمع أو بخصوصية أفرادهم كما كان يحدث في الماضي.

6 – المعالجة النفسية، وذلك من خلال إقامة عيادات نفسية خاصة برعاية وتأهيل ورعاية المدمنين عقب شفائهم والعمل على إدماجهم نفسياً في المجتمع.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/6/22

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

"بليز".. ولأخلاقية السياسة البريطانية

"بلير".. ولا أخلاقية السياسة البريطانية

يبدو أن رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" مازال مصرًا على المضي قدمًا في توجهاته وسياساته الموالية للولايات المتحدة وإسرائيل إلى أقصى مدى ممكن، ضاربًا بقواعد القانون والأخلاق عرض الحائط، ومبرهناً من جديد على سياساته العدائية تجاه العرب والمسلمين، والتي أفقدت السياسة البريطانية مصداقيتها ودورها ليس فقط في المنطقة العربية، بل في الساحة الدولية ككل، وفي بريطانيا نفسها، بعد أن أصبح يشكل إلى جانب حليفه "بوش" و "أولمرت" محور الشر الجديد الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

فرغم الانتقادات القوية التي تعرض لها "بلير" من الداخل والخارج بسبب انسياقه وراء السياسة الأمريكية في المنطقة وموقفه من الحرب الهمجية التي تشنها إسرائيل على لبنان، والتي اقترب عدد ضحاياها خلال الـ 25 يوماً الماضية من حاجز الألف قتيل أغلبهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف جريح وقرابة المليون مشرد - رغم هذه الانتقادات والتي وصلت إلى حد تشبيهه بـ "الدمية" التي يحركها "بوش" كما يشاء ويضفي من خلالها الشرعية الدولية الغائبة على السياسات الأمريكية في المنطقة، لم يغير "بلير" موقفه، بل سعى إلى تأكيد موقعه كتابع في محور الشر الجديد، ووقف أمام نحو ألفي مدعو في مجلس الشؤون الدولية بمدينة لوس أنجلوس مطلع أغسطس الجاري، ليعلن دعمه الكامل لإسرائيل بعد أيام قليلة من المجزرة التي ارتكبتها قواتها في قانا وراح ضحيتها 60 مدنيًا 37 منهم أطفال مثلت صور إخراج جثثهم من تحت الأنقاض صدمة مروعة للضمير والمشاعر الإنسانية في كافة أنحاء العالم، الذي طالبت الكثير من منظماته ودوله بوقف هذه الحرب.

ولكن السيد "بلير" على ما يبدو لم يتأثر بهذه المشاهد، ودعا إلى تفهم المآزق الذي تواجهه الدولة العبرية حاليًا في لبنان وغزة والمنطقة بأكملها، مشيرًا إلى أن الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في لبنان غير مقبولة، ولكنه من الضروري قبل إنهاء العنف التمعن في الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الرد بهذه الطريقة!.

ومن أجل حشد مزيد من التعاطف مع العدوان الإسرائيلي، ذكر بلير الحاضرين بأن أساس المشكلة هو قيام الجناح العسكري في حركة "حماس" بأسر جندي إسرائيلي ثم قيام "حزب الله" اللبناني بأسر اثنين آخرين، وقال: "اللحظة واحدة حاولوا أن تضعوا أنفسكم مكان إسرائيل"، مشيرًا إلى أن هدف حماس وحزب الله من هذا الاستفزاز هو إيجاد الفوضى وإراقة الدماء ودفع إسرائيل إلى الانتقام بحيث تتم إثارة مشاعر الرأي العام، العربي والإسلامي، ليس حيال من بدعوا العدوان بل ضد الذين ردوا عليه..

ويبدو أن "بلير" نسي أو تناسى أن أساس المشكلة ليس هو أسر الجنود الإسرائيليين الثلاثة وإنما في الاحتلال وفي الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الشعب الفلسطيني واحتفاظ إسرائيل بنحو 10 آلاف أسير فلسطيني وعدد من الأسرى اللبنانيين في سجونها لسنوات طويلة دون أن يحرك أحدًا ساكنًا.. بل إنه تناسى أن أساس المشكلة هو بلاده التي زرعت هذا الكيان السرطاني في قلب الأمة العربية من خلال وعد بلفور المشؤوم.

ولم يكتف "بلير" بهذا الموقف، وإنما استطرد مدافعًا عن سياسة الغرب في منطقة الشرق الأوسط ككل، لافتًا أن هذه المنطقة تشهد اتساعًا للتطرف يطول دولاً تقع بعيداً عنها، وداعياً إلى ضرورة القضاء على ظاهرة التطرف تلك من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية وأساليب أخرى أقل قوة، وتحديث بشكل خاص عما أسماه بـ "قوس التطرف" في المنطقة، الذي يمتد من إيران إلى لبنان مروراً بسوريا، منوهاً أن الأخيرة سمحت لعناصر من تنظيم القاعدة بعبور الحدود إلى العراق وأنها تؤوي قادة المنظمات الفلسطينية، في حين تقدم إيران الدعم إلى من وصفهم بـ "المتطرفين الشيعة"، معتبراً أن دعم البلدين للإرهاب وتصديهما المتعمد لعدم الاستقرار ورغبتهما في إفشال المشروع

الديمقراطي في العراق "خطير وخطيئ وغير مبرر" داعيًا سوريا وإيران إلى وقف دعمهما للإرهاب وإلا فإنه ستنتم مواجهتهما.

ولـ"هزيمة التطرف" طالب "بلير" بتكوين تحالف معتدل يوجد وضعًا جديدًا يحقق من خلاله المسيحي والمسلم واليهودي والعربي والعربي تقدمًا وسط تعايش سلمي، مشيرًا إلى أنه من غير الممكن القضاء على الفكر المتطرف من خلال سجن أو قتل أصحابه، بل من خلال القضاء على هذا الفكر من جذوره وتغيير نمط القيم السائدة في المنطقة، معتبرًا أن الحملة العسكرية التي تشنها بلاده والولايات المتحدة في العراق وأفغانستان تندرج في إطار هذه السياسة التي ترمي إلى تغيير القيم وليس الأنظمة.

ولاشك أن هذه الأفكار تحتاج إلى وقفة، كما أنها تثير عددًا من الملاحظات المهمة، منها:

- 1 - أن حديث "بلير" عن التطرف الذي يسود المنطقة، ويحذر من مخاطره ويريد مواجهته - يتجاهل حقيقة أنه جاء بالأساس نتاجًا للسياسات الخارجية العدوانية التي تنتهجها بلاده وحليفاتها الولايات المتحدة في المنطقة، وخاصة في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها؛ فهذه السياسات التي أدت إلى تدمير عدة دول إسلامية (فلسطين، أفغانستان، العراق، وأخيرًا لبنان) وقتل مئات الآلاف من أبنائها، وتحويلها إلى دول فاشلة، هي التي توفر التربة الخصبة لنمو الجماعات المتطرفة، وتهدد بالتالي استقرار المنطقة والعالم.
 - 2 - أن هذه الأفكار تتضمن تناقضًا واضحًا يعكس تشوش فكر صاحبها؛ ففي الوقت الذي يتحدث فيه عن ضرورة مواجهة التطرف بالقوة المسلحة وأساليب أخرى، يعود ليؤكد أنه من غير الممكن القضاء على الفكر المتطرف من خلال القوة، ولكن من خلال تغيير نمط القيم السائدة في المنطقة.. كما أن الحديث عن استخدام القوة في مواجهة التطرف يعكس عدم إدراكه لخطورة النتائج التي أفرزها استخدام القوة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي ضاعفت من خطورة هذه الظاهرة بشكل غير مسبوق.. فالعنف لن يولد سوى مزيد من العنف والتطرف.
 - 3 - أن الحديث عن تغيير نمط القيم السائدة في المنطقة كوسيلة لمواجهة الفكر المتطرف ليس جديدًا، فمنذ أحداث سبتمبر والولايات المتحدة ومن خلفها بريطانيا تضغطان باتجاه تغيير مناهج التعليم وخاصة الديني منها وتجفيف ما وصفناه بالمنابع الفكرية للإرهاب. ولكن التساؤل الذي يطرح الآن هو: من الذي أعطى بلير تفويضًا لتغيير قيم شعوب هذه المنطقة؟ وما هي القيم الجديدة التي يرغب في زرعها.. هل هي قيم الاستسلام والخنوع أم قيم العدوان والتدمير وقتل النساء والأطفال مثلما يحدث حاليًا في لبنان والعراق وفلسطين!.
 - 4 - أن الحديث عن قوس تطرف يمتد من إيران إلى لبنان واقتراح مواجهته بتحالف للمعتدلين يضم أنظمة عربية إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل يستهدف إحداث مزيد من الانقسام بين دول المنطقة وشعوبها ومن ثم مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.
- ونتيجة لكل ذلك، لم يكن غريبًا أن يواجه خطاب "بلير" وسياساته بمزيد من الانتقادات الداخلية، والتي يرى البعض أنها قد تخلع بلير من رئاسة حزب العمال خلال اجتماع المؤتمر السنوي للحزب في سبتمبر القادم؛ ففي اعتراض غير مباشر على سياساته، وقع أكثر من 100 عضو من أعضاء مجلس العموم على التماس يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في لبنان، فيما أكدت النائبة "آن كلويد" عن حزب العمال الحاكم أن "الغالبية العظمى" من أعضاء الحزب لا يؤيدون موقف بلير، ويرغبون في فرض وقف فوري لإطلاق النار، وينتقدون الاعتداءات الإسرائيلية، كما وجه أحد نواب الحزب وهو "داي هافارد" خطابًا لبلير اتهمه فيه بتبني استراتيجية خاطئة في المنطقة هو وحليفه "بوش" من خلال مساعدة إسرائيل بالتسليح، معتبرًا أن ما أسفر عنه الهجوم الإسرائيلي على قانا هو خير دليل على إساءة استخدام الأسلحة، وأن اشتراك بريطانيا في هذا العمل يجعل من الشعب البريطاني مسؤولاً عما أحدثته هذه الهجمات، وقال: "إن موقف رئيس الوزراء لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية.. إنه موقف غبي وبعيد كل البعد عن موقف الناخبين في بريطانيا"،

وتأكيدًا لذلك كشف استطلاع للرأي نشرته صحيفة الجارديان يوم 2006/8/3 أن 61% من البريطانيين يعتقدون أن رد فعل إسرائيل مبالغ فيه، فيما اعتبر 63% أن بلير جعل بريطانيا منساقة بشكل مطلق خلف سياسات بوش ومؤيدة لـ رغباته.

كما تسبب موقف بلير في إحداث انقسام بين وزراء حكومته؛ لاسيما بعد تصريحات "جاك سترو" التي اعتبر فيها أن تصرفات إسرائيل تهدد بنشر الفوضى وعدم الاستقرار في كل لبنان ونشر الإرهاب في الشرق الأوسط ككل؛ حيث انتقد وزير الدولة للشؤون الخارجية "كيم هويلز" الهجمات العسكرية الإسرائيلية ووصفها بأنها "عشوائية وتسببت في قتل وتشريد مدنيين أبرياء"، بينما وصفتها وزيرة التنمية الدولية "هيلاري بن" بأنها "رد فعل غير سوي"، وذلك في الوقت الذي تجنب فيه عدد من الوزراء توجيه انتقادات علنية لسياسات بلير الذي اعتبرت صحيفة التايمز 2006/7/30 أنه يواجه ثورة احتجاج من قبل وزرائه.

غير أن أقوى ردود الفعل المنتقدة وأكثرها تأثيرًا جاءت من خارج بريطانيا، وتحديدًا من "مارك براون" نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والذي طالب في لقاء صحفي معه يوم 2006/8/2 بريطانيا باحتلال المقعد الخلفي في المفاوضات الجارية من أجل وقف إطلاق النار في لبنان، قائلاً: "إن الأزمة بين إسرائيل وحزب الله لا يمكن أن تحل بواسطة الفريق الذي قاد الحرب على العراق، لأنه سينظر إلى ذلك على أنه اتفاق بريطاني - أمريكي مع إسرائيل"، وأضاف "إن موقف بريطانيا والولايات المتحدة يعتبر ضعيفًا للتوسط في هذه الأزمة، لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار دورهما في حرب العراق.. وبالتالي لا يجب أن يجتمع كل من "بوش" و"بلير" في حل هذه الأزمة معًا". وقد اعتبر الكثيرون هذه التصريحات تأكيدًا على تراجع وربما تلاشي مصداقية بريطانيا وسياساتها على الساحة الدولية تحت قيادة السيد "بلير".

أما "مالكوم ريفكيند"، وزير الخارجية الأسبق من حزب المحافظين فقال يوم 2006/8/2، إن بلير يتبنى سياسة خارجية كارثية أسوأ من سياسة بريطانيا أثناء أزمة قناة السويس أو حرب فيتنام، وأن خطابه أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجلوس، والذي تحدث فيه بنوع من الأبوية عن نشر القيم الغربية وإقناع العالم الإسلامي بها، والتعاون مع الأصوات المعتدلة في داخل الإسلام لهزيمة التطرف مليء بالعبارات البراقة بدون الحديث عن أهداف وآليات محددة لتحقيقها، مشيرًا إلى أن تجاهل بلير لأراء زملائه في الحكومة، وعدم اهتمامه بالموقف في لبنان، يجعل من حديثه عن سياسة خارجية جديدة لا معنى له، خاصة وأن صورته ترسخت في أذهان الجميع بأنه تابع لبوش في كل ما يقول، وقال: "إن بلير الذكي، والمحبوب في أمريكا أصبح تهمة لبريطانيا". بينما اتهم السفير البريطاني السابق في موسكو "رودريك براثويت" بلير بأنه أضر بمصالح بريطانيا أكثر من "انتوني إيدن" الذي اعتبر معاداة "جمال عبد الناصر" أمرًا شخصيًا، كما أضر بالسياسات المحلية، لأن رفضه لوقف إطلاق النار في لبنان أكد للمواطنين المسلمين أن بريطانيا في حرب ضد العالم الإسلامي، الأمر الذي قد ينعكس سلبيًا على فرص بناء مجتمع متعدد الهويات ومتسامح في بريطانيا، فيما طالبت النائبة عن حزب العمال "فيلس ستاركي" يوم 2006/8/2 "بلير" بالضغط من أجل وقف الحرب الدائرة في لبنان، مشيرة إلى أن الكثيرين في منطقة الشرق الأوسط لا يتفقون مع رؤيته للإسلام السياسي كعدو للتقدم، وإنما يرونه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحرية والعدالة، كما انتقدت افتتاحية صحيفة الجارديان يوم 2006/8/3 خطاب بلير في لوس أنجلوس، مشيرة إلى أنه تحدث عن الصراع والتطرف في المنطقة دون أن يذكر دوره هو في هذا الصراع ومسؤوليته عن انتشار هذا التطرف، بينما أكدت افتتاحية التليجراف في ذات اليوم أن هناك شعورًا بالسخط ينتاب الأمة البريطانية تجاه سياستها الخارجية التي طالما تفاخرت بها.. إلخ.

ورغم تقليل البعض من أهمية هذه الانتقادات ومن تأثيرها على السياسة البريطانية في المدى القريب، مشيرين إلى أنها لا تختلف كثيرًا عن تلك التي تعرض لها بلير بسبب قراره المشاركة في غزو العراق واحتلاله، والذي لا يزال يتعرض للانتقاد حتى الآن - فإن الأمر الذي بات واضحًا

للجميع هو أن بريطانيا فقدت تحت قيادة "بلير" مصداقيتها في الداخل والخارج، وبات ينظر إليها كتابع وليس كفاعل مستقل له مصالحه وسياساته التي قد تتفق أو تختلف مع هذا الطرف أو ذاك.. وإذا كان "بلير" لا يهتم انتهاج سياسة أخلاقية وعادلة تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، فعليه أن يدرك أن استمراره في مثل هذه السياسات المساندة للعدوان قد تعرض مصالح بلاده وأرواح جنودها في الخارج للخطر، وقد تنعكس أيضاً على أمن المواطن البريطاني في الداخل .. ولعل الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدينة لندن في يوليو من العام الماضي مازالت ماثلة في الأذهان، بل إن الكاتب البريطاني المعروف بمواقفه المتوازنة تجاه قضية الصراع العربي -الإسرائيلي "روبرت فيسك" توقع أن تؤدي جرائم إسرائيل في لبنان بدعم وغطاء أمريكي بريطاني إلى وقوع أحداث 11 سبتمبر جديدة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/7

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

قضية "الإرهاب السائل" ..

هل تنعكس سلباً على أوضاع المسلمين في بريطانيا؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

قضية "الإرهاب السائل" ..

هل تنعكس سلباً على أوضاع المسلمين في بريطانيا؟

أثار إعلان الشرطة البريطانية يوم 10 أغسطس 2006 عن إحباط خطة لتفجير عدد من الطائرات المتجهة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة واعتقال 21 من المشتبه فيهم كلهم من المسلمين قبل ساعات من الموعد المحدد لتنفيذ التفجيرات كما يزعم - موجة من القلق والاستنفار الأمني في أوروبا والولايات المتحدة، وأثار كذلك موجة مماثلة من التساؤلات والاستنتاجات وردود الفعل التي عكست كثيراً من المواقف والآراء الهامة في قضية الحرب على الإرهاب وعلاقة هذه الخطة بالحرب على لبنان ومصير الجالية الإسلامية في بريطانيا، والتي باتت تقف الآن - بالفعل - في مفترق طرق حسب تعبير عدد من المفكرين والعقلاء ، والذين دعوا الحكومة البريطانية أن تكف عن فرض مزيد من القوانين القمعية التي لا تطول سوى المسلمين، وأن تبحث عن أساليب متطورة أخرى لجمع المعلومات الاستخباراتية عن هذه القضية.

وحسب الرواية الرسمية، فإن هذه الخطة التي وصفتها الشرطة البريطانية بأنها "محاولة للقتل الجماعي على نطاق لا يمكن تخيله" كانت تستهدف 10 طائرات تابعة لثلاث شركات طيران أمريكية في أوقات متزامنة عن طريق تهريب "متفجرات سائلة" إليها تحمل في حقائب يدوية، ويتم تجهيزها وتفجيرها أثناء تحليق الطائرات إما على الأطلسي أو فوق المدن الأمريكية، وتشير المعلومات أن المخطط كان يستهدف ما بين 6 و17 طائرة على أن تنفذ التفجيرات في ثلاث طائرات على الأقل بفارق زمني ساعة فقط بين كل منها، وأن هذا المخطط الذي وصفته المخابرات الأمريكية والبريطانية بأنه الأخطر منذ تفجيرات 11 سبتمبر 2001 قادر على إحداث خسائر بشرية تقدر ما بين 1000، 1200 راكب.

وذكر أن ضباط مكافحة الإرهاب البريطانيين نفذوا عمليات دهم واعتقلوا 24 مشتبهاً بهم معظمهم من أصل باكستاني، بعد معلومات أفادت أن المخططين قد يتحركون لبدء التنفيذ خلال 48 ساعة.

وتقول المعلومات أيضاً إن المخطط كان يستهدف طائرات تابعة لشركات "يوناييتد إيرلاينز" و"أميركان إيرلاينز" و"كونتيننتال إيرلاينز" الأمريكية متوجهة إلى نيويورك وواشنطن ولوس أنجلوس وربما مطارات أخرى مثل بوسطن وشيكاغو، وأن المعلومات الأولية عن هذا المخطط وردت في يوليو 2005 بعد تفجيرات لندن عندما أجرى أحد المسلمين - وفقاً لمصادر استخبارات أمريكية وبريطانية - مكالمة تليفونية بالشرطة قادت الأخيرة إلى فتح تحقيق شامل شمل مئات المشتبه فيهم في ثلاث قارات، وأن هناك اعتقادات كبيرة بأن التنفيذ كان قريباً، بل وتحديداً في موعد أقصاه 22 أغسطس الجاري الذي يصادف الاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج.

وعلى عكس الغموض والشكوك التي مازالت تكتنف هذه القضية، التي يشكك الكثيرون في مصداقيتها، جاء الموقف الأمريكي واضحاً و"جارحاً" امتداداً للخط المتشدد الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كرر الرئيس "بوش" تصريحاته التي تثير جدلاً حضارياً ومشاعر عنصرية مؤلمة بتأكيد أنه محاولة تفجير الطائرات "جزء من الحرب مع الفاشيين الإسلاميين"، معيداً بذلك الذاكرة عندما وصف ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب بأنها "حرب صليبية"، وهي التصريحات التي أثارت غضب الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة، والتي اعتبرتها "تؤجج الحقد على المسلمين"، ودفعت مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" أكبر منظمة إسلامية في الولايات المتحدة إلى انتقاد "بوش" ودعوته إلى أن "يضبط نفسه وأن يحذو حذو

غيره من المسؤولين البريطانيين الذين امتنعوا عن استخدام عبارات تحريضية في التعليق على هذه القضية"، بينما علق مجلس الشؤون العامة للمسلمين في لوس أنجلوس على تصريحات بوش وتصريحات وزير الأمن الداخلي الأمريكي "مايكل شيرتوف" والتي وصف فيها تعبير "الإسلاميين الفاشيين" بأنه يعكس ما أسماه رؤية أسامة بن لادن لقيادة إمبراطورية شمولية تحت ستار الدين، وأن ذلك التعبير لا يعني أنها فاشية تقليدية مثل فاشية هتلر وموسوليني ولكنها إمبريالية شمولية غير متسامحة لها رؤية تختلف اختلافاً كاملاً مع المجتمع الغربي وحكم القانون - علق قائلاً: "إن هذا التعبير يربط الدين الإسلامي بالطغيان والفاشية بدلاً من حصر الخطر في جماعة معينة من الأفراد"، مشيراً إلى أنه يلقي بالشكوك والشبهات على الغالبية العظمى من المسلمين الذين يرغبون في العيش في سلام، ويزيد من احتمالات تعرضهم لمزيد من الاضطهاد الذين يعانونه منذ أحداث 11 سبتمبر.

ورغم الشكوك في مصداقية المعلومات التي كشفت عنها الشرطة البريطانية، كما أكدت على ذلك صراحة الصحف الروسية مثل صحيفة "كومرسانت" و"نيزافيسمايا جازيتا" التي قالت إن هذه القضية جاءت في هذا التوقيت تحديداً لتحويل الانتباه عن الحرب في لبنان، وتساءلت عن السبب الذي منع "بلير" "بوش" من قطع إجازتهما لمواجهة أخطر تهديد منذ الحرب العالمية الثانية، "مؤكد" أن السبب هو أنهما لا يشعرا بأي خوف من وقوع اعتداء؛ لأنهما واثقان أن ذلك لن يحدث" - فإن هذه القضية التي جعلت أوروبا وأمريكا تعيش.. حالة من الاستنفار والإرباك مازالت مستمرة حتى الآن، وأدت إلى إلغاء العديد من الرحلات الجوية كان لها أكثر من دلالة، وأثارت العديد من التساؤلات المشروعة التي ربما تؤكد الاستنتاج الذي توصلت إليه الصحف الروسية، وربما انفردت به، في ضوء العوامل الآتية:

- 1 - أن المخابرات البريطانية لها تاريخ حافل بأحداث المdahمات والتحذير من إندارات إرهابية "وهمية"، كما حدث في الثاني من يونيو 2006 عندما اقتحم نحو 300 من قوات الشرطة البريطانية، يرتدي معظمهم الملابس الواقية من الأسلحة الكيميائية، منزل أسرة بريطانية مسلمة من أصل بنجلاديشي تسكن في حي "فورست جيت" بلندن، وألقت القبض على الشقيقين "محمد عبدالقهار" 23 عاماً، و"أبو قوير" 20 عاماً، بتهمة التخطيط لشن هجوم كيميائي في وسط لندن على غرار الهجوم الذي تعرضت له محطات الأنفاق في اليابان عام 1995 وتم فيه استخدام غاز السارين؛ حيث أطلقت سراحهما بعد نحو أسبوع من اعتقالهما، دون توجيه أي اتهامات بعد تفتيش المنزل وعدم العثور على أي شيء، واعترفت الشرطة أن عملية المdahمة انطوت على سلسلة من الأخطاء المخابراتية؛ وأنها ستعيد ترميم العقار نظراً للأضرار الجسيمة التي لحقت به.
 - 2 - أن توقيت الإعلان عن القضية، في خضم العدوان الواسع لإسرائيل على لبنان الذي تنفرد بريطانيا والولايات المتحدة دون سائر دول العالم بدعمه يثير تكهنات كثيرة بأن الهدف من ذلك هو التعتيم على المجازر الإسرائيلية في لبنان ولرفع الحرج عن الحكومتين الأمريكية والبريطانية جراء دعمهما لإسرائيل التي "تقتل الأطفال اللبنانيين".
- وقد أثارت هذه القضية جدلاً واسعاً بين مسلمي بريطانيا الذين انقسموا ما بين أغلبية متشككة في المعلومات البريطانية، وأقلية تريد التعاون مع السلطات الأمنية؛ حيث اتهم مسلمو شرق لندن ومنطقة برمنجهام وهاي ويكومب السلطات بالتحامل على المسلمين، واعتبروا أن توقيت العملية جاء ليخفف من الضغوط على رئيس الوزراء "توني بلير" بسبب اعتراض النواب العماليين على سياسته الخارجية، وانحصر نسبة المؤيدين له من البريطانيين جراء انسياقه وراء الخطط الأمريكية لدرجة دفعت صحيفة التايمز يوم 15 يوليو 2006 إلى وصفه بـ "الضعيف"، كما واجه ثورة احتجاج من قبل وزرائه قاده "جاك سترو" وزير الخارجية السابق، الذي اعتبر أن تصرفات إسرائيل تهدد بنشر الفوضى وعدم الاستقرار في كل لبنان ونشر الإرهاب في الشرق الأوسط ككل.

وتزامن ذلك مع تأكيد استطلاعات الرأي العام رفض غالبية البريطانيين لسياسات بلير المنحازة لإسرائيل؛ ففي استطلاع أجراه معهد "أي سي إم" ونشرت نتائجه يوم 25 يوليو 2006 رأى 63% من البريطانيين أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا تجاوزت حدودها، فيما أكد 54% من أعضاء حزب العمال أن بلير أساء تقييم هذه العلاقة مقابل 68% لدى مؤيدي المحافظين و83% لدى مؤيدي الليبراليين الديمقراطيين، بينما أوضح 61% أن إسرائيل بالغت في رد فعلها إزاء أسر حزب الله اثنين من جنودها، ورفض 99% فكرة مشاركة بريطانيا في القوات الدولية المزمع تشكيلها للانتشار في جنوب لبنان.

وفي سياق هذا الجدل، فإن بعض المراقبين يرون أن هذه العملية، فيما لو كانت المعلومات التي ذكرتها الشرطة البريطانية صحيحة، ربما ترتبط بتنظيم القاعدة في ضوء توافر عدة دلائل تؤكد على ذلك مثل قيام القاعدة بتوجيه نداء للمسلمين في شهر يوليو 2006 "لقتال من يساندون الهجمات الإسرائيلية على لبنان" - في إشارة إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وحذرت من شن مزيد من الهجمات ما لم تنسحب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق وأفغانستان، كما أعلنت باكستان أنها اعتقلت عضواً في "القاعدة"، وذكرت أنه كان بمثابة "همزة الوصل" بين القاعدة وخلية لندن التي خططت لتفجير الطائرات، فضلاً عن أن تكتيك التخطيط والتنفيذ الذي كشفت عنه السلطات البريطانية يقترب كثيراً من التكتيك الذي استخدمته القاعدة في أحداث 11 سبتمبر، ولكنها أدخلت عليه تعديلاً واحداً يتمثل في استخدام مواد متفجرة من النوع السائل للنفاز من الإجراءات الأمنية الصارمة في المطارات البريطانية.

وإذا كانت هذه القضية، مازالت في مرحلة التحقيقات التي إما ستسفر عن تأكيد المعلومات التي ذكرتها اسكوتلاند يارد أو تؤكد عكس ذلك، فإن هناك توقعات ودلالات كثيرة أخرى يمكن من خلالها قراءة بعض التطورات المتوقعة، أهمها: أن تصريحات بوش عن "الفاشيين الإسلاميين" تدعم من فكرة أن الحرب على الإرهاب هي في حقيقة الأمر حرب ضد الإسلام والمسلمين، لا سيما أن كل المؤشرات تؤكد أن هذه الحرب لا تطال أحداً سوى المسلمين بداية من أفغانستان ومراراً بالعراق ولبنان التي أكد بوش صراحة أن الحرب الإسرائيلية ضده هي "جزء من الحرب ضد الإرهاب"، وهو ما يعتبره البعض تأكيداً لسيطرة "أحقاد دينية وعنصرية" على الإدارة الأمريكية الحالية.

ومن ناحية أخرى، أكدت هذه القضية مجدداً أن مواجهة الإرهاب لا يمكن أن تنجح باستخدام القوة فقط، بل بمواجهة الظروف التي تدفع إليه، بتوقف بريطانيا والولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة عن سياسات الكيل بمكيالين إزاء القضايا العربية والإسلامية.

إضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتخذتها الشرطة البريطانية بعد أحداث لندن ومنها إصدار قانون يسمح للشرطة باعتقال أي شخص مشتبّه فيه لمدة 90 يوماً للتحقيق معه بشأن الإرهاب من دون توجيه أي تهمة له، وحملات المداومة المستمرة ضد الجالية الإسلامية بدعوة الاشتباه - أدت إلى تصاعد مشاعر الإحباط والغضب لدى المسلمين في بريطانيا، وبالتالي توفير الظروف الملائمة لاستقطاب الجماعات المتطرفة للشباب المسلم وتجنيدهم للقيام بأعمال إرهابية، وتؤكد كافة المؤشرات أن الاستنفار الأمني "المستمر" ضد الجالية الإسلامية، إضافة إلى مواقف "توني بلير" المنحازة ضد القضايا العربية والإسلامية قد قلصت كثيراً من فرص نجاح سياسة التسامح التي تنتهجها بريطانيا إزاء الأقليات، لا سيما الأقليات المسلمة، وقدمت تأكيداً جديداً على أن هذه السياسة أصبحت من "مخلفات الماضي البريطاني"، خاصة بعد تفجيرات لندن وما أعقبها من إجراءات وسياسات متشددة، انتهجتها الحكومة في إطار الحرب ضد الإرهاب، فيما جاء الكشف عن القضية الأخيرة ليعزز من خطورة هذا الوضع؛ حيث أدت إلى تصاعد حملة الاعتقالات في صفوف الجاليات المسلمة، وألقت بشكوك كثيرة حول المسلمين في بريطانيا من جديد مما قد يؤدي إلى مضاعفة ما يعانونه من تهميش وتمييز.

وحيال وضع كهذا، يتوقع الخبراء، أن تفقد قضية "الإرهاب السائل" إلى مزيد من الاعتقالات وانتشار جرائم الكراهية والتعصب ضد المسلمين بنسب غير مسبقة، لاسيما وأن الإحصاءات تشير إلى أنه بعد أحداث لندن زاد عدد المعتقلين من 95 شخصاً إلى 2390 شخصاً معظمهم من المسلمين لم توجه لهم أي اتهامات، وأن جرائم الكراهية والتعصب ضد المسلمين زادت بنسبة 600% خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضاعف من معاناة الجالية الإسلامية في بريطانيا والتي تعد بالفعل أكثر الجاليات التي تتعرض للتمييز والتمييز في بريطانيا كما يظهر في ضعف المستوى العلمي وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وارتفاع نسبة الأمراض بينها؛ حيث تؤكد الإحصائيات أن هناك شخصاً بين كل ثلاثة مسلمين لا يحمل مؤهلات؛ وهي أعلى نسبة لجماعة عرقية في بريطانيا، كما أن عدد السجناء المسلمين يمثل 10% من عدد السجناء في بريطانيا رغم أن المسلمين لا يمثلون أكثر من 2% من البريطانيين، كما تبلغ نسبة البطالة بينهم 13%، أي ثلاثة أضعاف النسبة بين الأجناس الأخرى، وهو ما أكدت أشارت إليه دراسة أعدتها وزارة الداخلية البريطانية مؤخراً أثبتت أن الطلبة المسلمين في بريطانيا يتعرضون لمعاملة غير عادلة بسبب السياسات التعليمية في المدارس والجامعات، وأن المسلمين يتعرضون إلى سوء المعاملة من قبل الجهات الرسمية في المملكة.

وتقول صحيفة الإندبندنت في تقرير لها نشر مؤخراً أن جهاز الاستخبارات البريطاني أجرى تحقيقات مع 8 آلاف مسلم في بريطانيا بعد أحداث لندن العام الماضي في إطار مشروع يعرف بـ "الصورة الغنية"، ويهدف إلى اكتشاف الأشخاص الذين يهيئون أو يعدون للمشاركة في عمليات إرهابية والكشف عن "المتطرفين الإسلاميين" الذين يقومون بتجنيد هؤلاء الأشخاص. وأشارت الصحيفة إلى أن هذا المشروع كان من ضمن الأسباب التي أثارت حفيظة المسلمين في بريطانيا وثبتت لديهم اعتقاداً بأنهم موصومون بالإرهاب، وزادت من مشاعر الشك والعنصرية تجاههم.

وإذا كان المسلمون في بريطانيا هم الأكثر عرضة للتأثر بتداعيات أحداث مخطط الإرهاب السائل من زاوية المضايقات العنصرية والملاحقات الأمنية، فإن الأمر قد لا يختلف كثيراً بالنسبة للجماعات والجاليات الإسلامية الموجودة في المجتمعات الأوروبية الأخرى، خاصة تلك التي تشهد تصاعداً ونمواً للتوجهات اليمينية المتطرفة، مثل فرنسا التي يوجد بها 5 ملايين مسلم، وكذلك ألمانيا وهولندا وأيضاً بلجيكا وإيطاليا، والتي تتواجد بها جاليات إسلامية كبيرة، كما أن التدابير الأمنية التي أعلنت عنها أغلبية الدول الأوروبية بعد الكشف عن هذا المخطط، وخاصة تلك التي ترتبط بالهجرة والإقامة والعمل ودعوة بريطانيا للاتحاد الأوروبي لتبني قانون أمني جديد يسمح بالتنصت على اتصالات المشتبه بهم، كلها أمور ستخلق المزيد من المضايقات للمسلمين المتواجدين في أوروبا وتضعهم في أزمة حقيقية قد تهدد تواجدهم بها.

ومع التسليم بأن الإرهاب قد ألحق الكثير من الضرر بالمسلمين بصفة عامة والمتواجدين منهم بدول غربية بصفة خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر وحتى تفجيرات لندن الأخيرة، فإن القضية المهمة التي تطرح نفسها بقوة تتمثل في كيفية التعامل مع الأحداث الأخيرة وتفادي تأثيراتها وتداعياتها السلبية؛ حيث يقتضي منطق الأمور ضرورة التعامل مع الوضع المتأزم الحالي بقدر من العقلانية سواء من جانب حكومات الدول التي استهدفت بالإرهاب تجنباً لانقسامات خطيرة داخل مجتمعاتها أو من جانب الجاليات الإسلامية المتوقع أن تتعرض للكثير من المشاكل والمضايقات.

وهناك شبه إجماع في بريطانيا بأن أفضل رد على هذا المخطط هو "عدم تغيير القوانين والأولويات والاعتراف بأن الانتقاد والنقاش والمبادئ الليبرالية هي حلفاء وليسوا أعداء في قتال الإجرام"، وبضرورة مواجهة الراديكالية ونشر ثقافة التسامح إزاء المسلمين، وأن إلقاء اللوم على المسلمين في بريطانيا بشكل جماعي ليس أمراً ظالماً فقط، بل هو سياسة قصيرة **النظر، وهناك دعوة للحكومة البريطانية إلى إدراك أن بعض الجماعات المتشددة استغلت دور بريطانيا في حربي العراق وأفغانستان كفرصة لتجنيد مزيد من الشباب المسلم، وقد انتقد العديد تصريحات الشرطة**

البريطانية حول أن المخطط الإرهابي الجديد كان محاولة للقيام بعملية قتل جماعي على مستوى لا يمكن تخيله، واعتبرت هذه التصريحات "مستفزة وتدعو للفرع حتى ولو كانت صحيحة".

وفي النهاية، فإن أحداث ما يعرف بمخطط الإرهاب السائل تمثل تحديًا جديدًا للعلاقة بين الحالية الإسلامية والبريطانيين، ومؤشرًا جديدًا – أيضًا – على تأثيرات الانسحاق البريطاني خلف المخططات الأمريكية ضد العرب والمسلمين، وإن كان معظم المراقبين يرون أن بريطانيا قادرة على تجاوز هذا الحادث والتعامل معه ومع تبعاته بعقلانية وعدم اندفاع، لاسيما وأن استطلاعات الرأي أكدت أن معظم أفراد هذه الجالية مسالمون ومخلصون لبريطانيا كدولة ووطن يعيشون فيه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

بعد حرب لبنان

انقسامات غير مسبوقة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcsc@btconnect.com

بعد حرب لبنان .. انقسامات غير مسبوقة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية

مع دخول قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1701)، والذي يقضي بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله حيز التنفيذ صباح يوم 2006/8/14، شهدت الجبهة الداخلية الإسرائيلية حالة انقسام غير مسبوقة، وصلت إلى حد المطالبة بإقالة الحكومة والدعوة إلى انتخابات مبكرة، في ضوء النتائج التي أفرزتها تلك الحرب وفشل حكومة "أولمرت" في تحقيق أي من الأهداف التي وضعتها لها، وعلى رأسها: استعادة الجنديين الأسيرين لدى حزب الله؛ تدمير قدرات الحزب، وإبعاده عن الحدود الشمالية لإسرائيل.

ورغم التماسك الظاهري الذي أبدته الجبهة الداخلية الإسرائيلية في الأيام الأولى للحرب، والذي استند أساساً على قناعة المجتمع الإسرائيلي بمختلف فئاته وقواه السياسية بأن سير المعارك العسكرية والحفاظ على أرواح وحياة الجنود الإسرائيليين يستلزم وجود هذا التماسك والاصطفاف خلف الحكومة والجيش، إلا أنه لم يستمر طويلاً على عكس الحروب السابقة؛ إذ سرعان ما بدأت تعلو الأصوات المنتقدة للحرب وأسلوب إدارتها، كما خرجت بعض المظاهرات الحاشدة في العاصمة تل أبيب وبعض المدن الإسرائيلية الأخرى، لتطالب بوقف العدوان الإسرائيلي وإنهاء الحرب.

ورغم أن هذه الأصوات بدت خافتة في البداية، حتى لا تنعكس سلباً على أداء الجيش، إلا أنه، وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها، انفجرت لتهز الساحة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، خاصة في ضوء النتائج والحقائق الاستراتيجية التي أفرزتها هذه الحرب، والتي من أهمها ما يلي:

(1) نجاح المقاومة اللبنانية في تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وتغيير العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي كانت تعتمد على تحقيق انتصارات عسكرية سريعة في حروب خاطفة وبأقل الخسائر.

(2) ارتفاع حجم الخسائر الإسرائيلية بالمقارنة مع الحروب الأخرى التي خاضتها ضد العرب؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن إسرائيل فقدت 117 جندياً و38 مدنياً إضافة إلى 259 جريحاً منهم 202 عسكري و57 مدنياً، وسقوط 5 مروحيات وتدمير 54 دبابة من طراز ميركافا و 3 بوارج حربية، فيما قدرت شركة "برد ستريت" الإسرائيلية الخسائر اليومية لإسرائيل منذ بدء الحرب بحوالي 115 مليون دولار أي أن مجمل الخسائر التي لحقت باقتصادها تعدت المليار

دولار، كما توقف نحو 1800 مصنع عن العمل في الشمال وكذلك توقفت حركة السياحة بشكل كامل .

كما خسرت إسرائيل أيضاً عندما أخفقت عسكرياً في صد صواريخ حزب الله رغم امتداد الحرب لمدة 33 يوماً، حيث أظهر ذلك الجيش الإسرائيلي في صورة "مهزوزة" لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن أنها دفعت ثمناً سياسياً ومادياً وسيكولوجياً باهظاً تمثل في امتداد تأثير الحرب على المدنيين الإسرائيليين أكثر من أي حرب سابقة؛ إذ بقي نحو مليون شخص من سكان شمال إسرائيل في المخابئ لمدة شهر كامل، وتحطمت ثقة المواطن في قدرة الجيش على تحقيق نصر عسكري حاسم وسريع كما اعتاد في حروبه السابقة، وذلك حسب ما توصلت إليه دراسة أجرتها الواشنطن بوست، ونشرت نتائجها يوم 14 أغسطس 2006، واشترك فيها عدد من الخبراء الاستراتيجيين من مجموعة الأزمات الدولية ومركز هنري ستيمسون للأبحاث الأمريكي، ومركز سابان لشؤون الشرق.

(3) جاء إعلان رئيس الأركان "دان حالوتس" يوم 2006/8/8 إقصاء قائد المنطقة الشمالية الجنرال "أودي آدم" أثناء الحرب — وفي سابقة هي الأولى من نوعها — وتعيين نائبه "موشيه كايلينسكي" بدلاً عنه، ليمثل إقراراً بفشل القيادة الشمالية والجيش الإسرائيلي في تحقيق أهدافه في جنوب لبنان.

كل ذلك دفع الرأي العام وقوى المعارضة داخل إسرائيل إلى توجيه انتقادات واسعة للحكومة بشأن إدارتها للحرب، باعتبار أنها كانت حرباً اختيارية غامرت بالدخول فيها، في حين أنه كان من الممكن أن يقتصر ردها على شن عمليات عسكرية محدودة دون التورط في حرب واسعة كبذاتها خسائر بشرية واقتصادية هائلة، فضلاً عن كسر هيبة الجيش الإسرائيلي وتدعيم موقف حزب الله وخروجه كطرف منتصر. وركزت الانتقادات الداخلية على عدة نقاط أساسية، هي:

(أ) أن الجيش الإسرائيلي خاض الحرب دون معرفة حقيقية بقدرات "حزب الله" العسكرية والقتالية، ولم يثبت نجاحاً حاسماً في تدميرها، وخاصة قدرته على إطلاق الصواريخ التي وصلت إلى العمق الإسرائيلي، بل إن سيلاً من الصواريخ بلغت أكثر ثلاثة آلاف صاروخ انهمرت على مدن شمال ووسط إسرائيل طيلة فترة الحرب بمعدل يصل إلى ما بين 150-200 صاروخ يومياً، أجبرت عشرات الآلاف من المدنيين على النزوح من مدنها أو الاختباء في الملاجئ لمدة تجاوزت الشهر..

(ب) أن القيادة الإسرائيلية حددت لهذه الحرب أهدافاً بعيدة وطموحة جداً، اعتقاداً منها أن الضربات الجوية قادرة وحدها على أداء المهمة، وقدرت لها أنها ستنتهي خلال أسبوعين تقريباً،

في حين أنه لم يثبت في الحروب السابقة قدرة القوات الجوية وحدها على حسم الحرب، وهو ما أثار تساؤلات مهمة حول مدى قدرة وكفاءة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التي بنت هذه التقديرات على أساس المعلومات المتوفرة لديها.

(ج) تأخر الحكومة في إصدار قرار تنفيذ عملية الاجتياح البري، وعندما تم تنفيذها في الأيام الأخيرة للحرب أسفرت عن خسائر بشرية فادحة في صفوف الجيش؛ حيث سقط نحو 34 جنديًا في اليومين الأخيرين من الحرب، بينما كان مجلس الأمن يبحث قرار وقف إطلاق النار.

(د) أن الجيش أدار الحرب بنوع من التخبط والتردد، الأمر الذي أدى به إلى إهمال الجبهة الداخلية وترك سكان الشمال يلاقون مصيرهم.

(هـ) الفضائح الأخلاقية والسياسية لقادة الجيش الإسرائيلي التي تم الكشف عنها، ومنها على سبيل المثال الفضيحة التي كشفتها صحيفة "معاريف" يوم 2006/8/15 بشأن انشغال رئيس الأركان "دان حالوتس" باستثماراته في البورصة على حساب القيام بوظائفه كقائد للجيش؛ حيث أشارت إلى أنه لم يصل إلى الاجتماع الذي كان مقررًا لقادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية يوم الثلاثاء 2006/7/12 لبحث قرار إسرائيل بخوض الحرب على لبنان ردًا على عملية "الوعد الصادق" التي نفذها حزب الله وأسر خلالها الجنديين الإسرائيليين، بل قام بعد ثلاث ساعات من عملية الحزب ببيع محفظة استثماراته الشخصية البالغ قيمتها 27 ألف دولار في البورصة قبل أن تبدأ الأسهم في الانخفاض نتيجة للتدهور المرتقب للأوضاع الأمنية، الأمر الذي دفع بعض نواب الكنيست الإسرائيلي إلى مطالبته بتقديم استقالته؛ لأنه ركز اهتماماته على تحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصالح العليا لدولة إسرائيل.

وقد انعكس كل ذلك على موقف الرأي العام الداخلي، الذي انخفض تأييده للحرب بشكل ملحوظ؛ حيث أكد استطلاع للرأي أجرته صحيفة "يديעות أchronوت" قبيل وقف الحرب، أن نحو 40% من الإسرائيليين يعتبرون أن بلادهم انتصرت، فيما رأى 17% أنها خسرت الحرب، في حين أشار استطلاع آخر أجرته صحيفة "هاآرتس" أن نحو 20% من الإسرائيليين يرون أن بلادهم انتصرت، بينما ذهب 30% إلى أنها خسرت. ووصف نحو 73% في الاستطلاع الأول أداء "أولمرت" بأنه جيد، بينما انخفضت النسبة إلى 40% في الاستطلاع الثاني.

غير أن هذا التوجه شهد تغيرًا جذريًا بعد انتهاء الحرب؛ حيث بين استطلاع للرأي أجراه معهد "جلوبس سميث" ونشرته صحيفة "هاآرتس" يوم 2006/8/16 أن 58% من الإسرائيليين يعتقدون أن بلادهم لم تحقق أهدافها من الحرب، واعتبر 3% فقط منهم أنها انتصرت، وأكد الاستطلاع أنه لو أجريت الانتخابات البرلمانية اليوم فإن حزب "كاديما" الحاكم الذي يتزعمه "أولمرت" سيحصل

على أقل من 20 مقعدًا فقط (مقابل 29 حاليًا)، فيما سيحصل حزب العمل بزعامة "عمير بيريتس" وزير الدفاع على 12 مقعدًا (مقابل 19 حاليًا)، وأكد 60% ممن صوتوا لهذين الحزبين في السابق أنهم لن يصوتوا له لو أجريت هذه الانتخابات اليوم، وانتقد 62% طريقة إدارة الحكومة للحرب واعتبروها غير جيدة.

كما أعربت غالبية الإسرائيليين في الاستطلاعين اللذين نشرتهما صحيفتا "يديعوت أحرنوت" و"معاريف" يوم 2006/8/17 عن قناعتهم بأن ما يقوله قادة الجيش ورئيس الحكومة، من أن إسرائيل انتصرت على «حزب الله» في الحرب هو غير صحيح، وأن الحقيقة هي أن لا أحد انتصر فيها؛ ففي الاستطلاع الذي نشرت نتائجه صحيفة «معاريف»، قال 18% إن إسرائيل انتصرت، مقابل 15% قالوا إن حزب الله هو الذي انتصر، بينما قالت الغالبية «66%» إن أحدا لم ينتصر. وأما الاستطلاع الذي نشرته صحيفة «يديعوت أحرنوت»، فقد أشار إلى أن 30% من الإسرائيليين قالوا إن «حزب الله» هو الذي انتصر في هذه الحرب و 30% مثلهم قالوا إن إسرائيل هي التي انتصرت، بينما 36% قالوا إن أحدا لم ينتصر.

أما على المستوى السياسي، فإن الخلافات حول نتائج الحرب تجسدت داخل الحكومة الإسرائيلية في ذات الجلسة التي وافقت فيها على قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار؛ حيث امتنع وزير المواصلات ووزير الدفاع الأسبق "شاؤول موفاز" عن التصويت على القرار واعتبره ظالماً، وهو ما اعتبره البعض بداية معركة سياسية على زعامة حزب كاديما بين "موفاز" و"أولمرت"، لاسيما بعد الانتقادات التي وجهها "موفاز" لأداء الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع "عمير بيريتس" والذي انتقد عدم خبرته العسكرية، مما دفع الأخير إلى إلقاء المسؤولية على "موفاز" أثناء توليه منصب رئيس الأركان ووزير الدفاع؛ حيث سمح لحزب الله ببناء ترسانته الصاروخية..

ويرى مراقبون أن معارضة "موفاز" المبكرة لأداء الحكومة في الحرب تتسجم مع المعركة السياسية القادمة في إسرائيل؛ حيث هناك توقعات بانقلابات سياسية كبيرة في الخريطة الحزبية، مشيرين إلى أن "موفاز" يريد أن يبني لنفسه موقعاً في التغيرات القادمة من الآن وهو ما يتضح من خلال إظهار نفسه خارج إطار "أولمرت".

وفي مؤشر على ازدياد التصدعات على الجبهة الداخلية، طالب "يوسي بيلين" زعيم حركة "ميرتس" بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لفحص مسيرة الحرب وتحديد المسؤول عن الإخفاقات التي شهدتها، ومنها: خطأ الجيش الإسرائيلي في تقدير القوة العسكرية لحزب الله؛ وعدم أخذه الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع عملية اختطاف الجنود من الأصل؛ ومدى استعداد الجيش لهذه الحرب؛ ونقاط الضعف في سلاح المدفعية والمدرعات الإسرائيلية التي سمحت لحزب الله بتدمير

لعشرات الدبابات بما فيها أكثرها تطوراً في العالم وهي ميركافا 4؛ وكذلك انفجار الخلافات والصراعات الداخلية بين قادة الجيش في الميدان؛ وأسباب إقالة الجنرال "أودي آدم" قائد المنطقة الشمالية وتعيين نائب رئيس الأركان (موشية كابلينسكي) بدلاً عنه، كما دعا لجان التحقيق إلى التطرق لأسباب نقص الأجهزة والأدوات اللوجستية لدى قوات جيش الاحتياط وفشل القيادة في إرسال الغذاء والدواء للجنود في ساحات القتال.

كما اعتبرت كتلة الليكود في الكنيست التي يتزعمها "بنيامين نتنياهو" أن تلك الحرب تمت إدارتها بأسوأ طريقة في تاريخ إسرائيل، وطالبت "أولمرت" بتقديم استقالته على أساس أنه قاد بلدًا بأكمله إلى حرب غير مدروسة أسفرت عن مقتل أكثر من 150 شخصًا وبقاء الملايين في المخابئ لمدة شهر.

ويلاحظ أن الانتقادات الداخلية الإسرائيلية ركزت في مجملها على ثلاثة مسؤولين، هم: رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، والذي اعتبر أنه يتحمل مسؤولية القرار السياسي الخاطئ بشن الحرب، ووزير الدفاع "عمير بيريتس" الذي تعرض لاتهامات كثيرة بالمسؤولية عن فشل الحرب نتيجة عدم خبرته العسكرية باعتبار أنه أول مسؤول مدني يرأس وزارة الدفاع الإسرائيلية، أما الثالث فهو "دان حالوتس"؛ حيث يرون أنه كان وراء الوعود والتصريحات المفرطة التي أطلقها "أولمرت" عند بداية الحرب على لبنان وإقناعه بأن سلاح الجو - الذي كان قائدًا سابقًا له - قادر وحده على حسم المعركة، ثم رفضه الاجتياح البري الذي طالب به القادة العسكريون في المنطقة الشمالية، بل إنه هو الذي أقنع الحكومة بشن الحرب من دون أن تكون لها خطة واضحة حول أهدافها وعن ثمنها ومدتها والدمار الذي ستخلفه.

وقد عكست استطلاعات الرأي العام هذا الموقف الشعبي بوضوح؛ حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" نشر يوم 2006/8/17 أن 51% من الإسرائيليين اعتبروا أن أداء "أولمرت" لم يكن جيدًا، وقال 63% الأمر نفسه عن "بيريتس"، و47% لحالوتس، وأيد 57% من المواطنين استقالة وزير الدفاع من منصبه، بينما أيد 42% استقالة حالوتس، و41% استقالة أولمرت. كما نال "أولمرت" في استطلاع آخر أجرته صحيفة "معاريف" في اليوم نفسه ثقة 40% فقط من المواطنين «خلال الحرب كانت النسبة 78%»، و«بيريتس 28%» «خلال الحرب وصل إلى 61%» و«حالوتس 44%»، فيما حمل 49% أولمرت المسؤولية، مقارنة بـ 41% بيريتس و40% لحالوتس.

ويلاحظ أيضًا، أنه رغم تلاقي المعارضة اليمينية واليسارية في إسرائيل على انتقاد الحرب والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية ذات صلاحيات قضائية توصي بمحاكمة المسؤولين عن الأخطاء والمخالفات، فقد انقسم اليمين واليسار في المبررات التي استندوا إليها في توجيه

الانتقادات؛ حيث يرى اليمين أن خطأ الحكومة يعود إلى تأخرها في الرد على "حزب الله" وعدم الاستعداد المناسب للحرب وفي لجم الجيش ومنعه من تنفيذ اجتياح بري واسع في بداية المعارك، بينما اعتبر اليسار أن قرار الحرب كان في الأصل خاطئاً، وأن الحكومة لم تستخدم سلاح التفاوض، وأن توسيع العمليات العسكرية كان مغامرة غير محسوبة.

وعموماً يمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية وبموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم (1701) الخاص بوقف إطلاق النار مع حزب الله، بعدما عارضت طيلة الحرب هذا الأمر انتظاراً لتحقيق نصر عسكري يحقق لها أهدافها خارجياً ويحفظ ماء الوجه داخلياً، فتحت المجال واسعاً أما اشتعال الجبهة الداخلية، لاسيما بعد إقرار الحكومة ب فشلها في إدارة هذه الحرب، حيث أقر "أولمرت" في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي يوم 2006/8/14 بوجود أخطاء في إدارة الحرب، واعدًا بمراجعتها والاستفادة منها، بل إنها أعلنت على لسان وزيرة خارجيتها "تسيبي ليفني" استعدادها للتفاوض بشأن مصير الجنديين الأسيرين، بعد أن كانت ترفض ذلك بشكل مطلق، وهو ما بدأ فعلاً من خلال وساطة إيطالية عبر زيارة وزير الخارجية الإيطالي "ماسيمو داليمو" إلى بيروت، كما جاء إعلان وزير الدفاع "عمير بيريتس" تشكيل لجنة تحقيق في مسيرة الحرب يوم 2006/8/16 ليقر بوقوع أخطاء في تلك الحرب التي قضت على غرور وغطرسة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن ما بدأت تشهده الساحة الداخلية الإسرائيلية من تفاعلات وانقسامات غير مسبقة، قد تقود إلى نتائج بعيدة المدى داخلياً وإقليمياً؛ منها: القضاء على المستقبل السياسي لحكومة أولمرت الذي تزايدت المطالب بإقالته، فيما تراجعت شعبية حزبه "كاديما" إلى أدنى مستوى لها منذ أن أسسه "شارون" قبل نحو عام ونصف العام وربما يخفي من الساحة السياسية الإسرائيلية ، فضلاً عن الإجهاز على خطة الانطواء أو الانسحاب الأحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي طرحها "أولمرت" عقب وصوله للحكم العام الماضي؛ حيث دعا نواب في حزب "كاديما" الحاكم رئيس الوزراء إلى طرح خطة بديلة بعد أن انهارت فلسفة الانسحابات الأحادية، سواء من لبنان عام 2000، أو من قطاع غزة العام الماضي، إضافة إلى صعود قوة اليمين الإسرائيلي من جديد ممثلاً في حزب الليكود بزعامة نيتانياهو، فيما يتوقع البعض أن يسعى الجيش الإسرائيلي إلى القيام بممارسات استفزازية في لبنان وربما الدخول في حرب جديدة لاستعادة جزء من الهيبة المفقودة له، خاصة بعد اقتناع الجميع أن الجيش فقد هيئته وخطورته وقدرته على الردع.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/17

موقف البحرين من البرنامج النووي الإيراني والعلاقات مع إسرائيل

أ) الموقف من البرنامج النووي الإيراني:

يتشابه الموقف البحريني من قضية البرنامج النووي الإيراني، مع الموقف الخليجي العام، والذي ينطلق من عدة مبادئ أساسية، أهمها: الإيمان بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الشرق الأوسط جميعها، بما فيها إيران وإسرائيل، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "خالية من أسلحة الدمار الشامل"، واستحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ هذا الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية، وهو الموقف الذي تبناه البيان الختامي للقمة الخليجية الـ 26 التي عقدت بأبوظبي في ديسمبر الماضي، ورفض تصعيد الملف ليصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة بين إيران والقوى المناوئة لبرنامجها؛ لأن هذه المواجهة قد تجعل المنطقة عرضة للدمار الشامل، وفي نفس الوقت رفض امتلاك إيران للسلاح النووي؛ باعتبار أن ذلك قد يعطيها مساحات نفوذ أوسع، وربما هيمنة إقليمية شاملة، مع تأكيد حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وقد أكد الملك في ختام مباحثاته مع سكرتير مجلس الأمن القومي الأعلى الإيراني "علي لاريجاني" في المنامة يوم 2006/4/23، هذه المبادئ، مشيراً إلى أن بلاده تؤيد امتلاك إيران برنامجاً سلمياً لإنتاج الطاقة النووية، بل وطالب الدول الأخرى في المنطقة باتخاذ خطوات نحو استخدام الطاقة النووية، مؤكداً أن أسلحة الدمار الشامل لا توجد في الشرق الأوسط إلا في إسرائيل، التي يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط عليها لإجبارها على الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي.

ب) الموقف من العلاقات مع إسرائيل:

تلتزم البحرين في موقفها من العلاقات مع إسرائيل بمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت 2002، والتي اشترطت لقيام علاقات طبيعية مع إسرائيل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وقد أكدت القيادة السياسية في أكثر من موضع التزامها التام بهذا الأمر؛ حيث اعتبر رئيس الوزراء الشيخ "خليفة بن سلمان آل خليفة" في شهر أكتوبر 2005 أن إنهاء مقاطعة إسرائيل مشروط بقبول جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لذلك، كما أكد وزير المالية أن إغلاق المملكة لمكتب مقاطعة إسرائيل، لا يعني أنها تتوي رفع الحظر عنها.

ورغم أن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، تتضمن بنودًا تطالب بإلغاء المقاطعة مع إسرائيل، إلا أن الحكومة أكدت وعلى لسان وزير الخارجية الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" يوم 2006/5/12، أن إقامة أي علاقات مع إسرائيل، لن تتم إلا بعد الاتفاق على أساس مبادرة السلام العربية، موضحًا أن قرار إنهاء المقاطعة هو بيد الشعب والمجتمع المدني في بلاده، وأن المملكة ستظل على تعهداتها بتقديم الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass.org.bh

مأزق السلطة الفلسطينية..

والبحث عن مخرج!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcass@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

مأزق السلطة الفلسطينية.. والبحث عن مخرج!

تشير التطورات الجارية على الساحة الفلسطينية إلى أن هناك أزمة خطيرة تواجهها السلطة الفلسطينية بشقيها الرئاسة والحكومة، وهي تتصاعد لتلقي بظلالها القاتمة على المستقبل الفلسطيني لتزداد معها المعاناة، وليصبح المشهد أكثر تعقيداً في ظل ظروف دولية وإقليمية لا تنبئ بأية انفراجة محتملة في المستقبل القريب. وأن كافة المؤشرات تصب في خانة توقع انهيار السلطة إذا استمرت الظروف الراهنة على ما هي عليه من التمادي في استخدام سياسة العزل السياسي والحصار المالي والاقتصادي، التي تفرضها عليها إسرائيل والغرب والمخرج الوحيد من وجهة نظرها بحدوث تغير في مواقف حماس أو بمعنى أكثر دقة تقديم تنازلات قد لا تكون في صالحها ، لأنها تمس ثوابتها الوطنية التي ظلت متمسكة بها.

والمتابع لما يجري في المنطقة من أحداث يمكنه أن يخلص إلى نتيجة مؤداها أن ما تشهده الساحة الفلسطينية حالياً ليس ببعيد عن المخطط الأمريكي الذي يستهدف إعادة تشكيل المنطقة وفقاً للرؤى والتصورات الأمريكية وتحت عناوين وشعارات مختلفة بدءاً من الشرق الأوسط الكبير وانتهاء بالشرق الأوسط الجديد. وبطبيعة الحال تبدو إسرائيل شريكاً أساسياً في وضع هذا المخطط وتنفيذه بحكم علاقة التحالف بين البلدين، والتي زادت قوتها في ظل سيطرة المحافظين الجدد على إدارة الرئيس بوش.

ولأن تنفيذ المخطط المذكور قد لا يبدو سهلاً في ظل وجود أطراف إقليمية، مثل سوريا؛ وإيران مناوئة للتوجهات والسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة لذا كان لا بد من السعي لكسر شوكة المناوئين ومحاولة إخضاعهم لإرادة الأمريكية من خلال ممارسة أشكال متنوعة من الضغط عليهم.

وبما أن أغلب حركات المقاومة في المنطقة مثل حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني تربطهما علاقات وثيقة مع سوريا وإيران لذا ارتأت واشنطن أنه سيكون من الأفضل البدء في التخلص من مثل هذه المنظمات التي تصفها بأنها أذرع عسكرية، قد تستخدمها دمشق وطهران في مواجهتها مع أمريكا وإسرائيل.

ولقد بدأ بالفعل مخطط التخلص من حركة حماس وحزب الله في توقيت متزامن، فبالنسبة للحركة كان فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في يوليو من العام الماضي ثم تشكيلها للحكومة الفلسطينية، وهو الأمر الذي كان يمثل خطأً أحمر بالنسبة لإسرائيل - هو البداية لتنفيذ مخطط استهدافها وتصفيتها، حيث عمدت تل أبيب إلى محاصرتها مالياً بتجميد حصيلة الضرائب الشهرية المستحقة للسلطة الفلسطينية، وشاركتها في نفس المسلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي

بمنع المساعدات والمنح التي تقدم إلى السلطة عربية كانت أم دولية ، وهو ما جعل الحكومة الجديدة تعاني شللاً تاماً وعدم قدرة على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها لعدم توافر الموارد الكافية، ناهيك عن حالة العزل السياسي التي فرضت عليها.

وحيال الوضع السابق وجدت حكومة حماس نفسها أمام خيارين أحلاهما "مر" فإما أن تستمر على نفس الخط الذي تتبناه وتظل متمسكة بثوابتها الوطنية، وفي هذه الحالة تستمر سياسة الحصار المفروضة عليها، وربما تشتد، وبالتالي قد تواجه مخاطر السقوط والانهيار؛ وإما أن تقدم تنازلات وتتجاوب مع مطالب اللجنة الرباعية الدولية حتى تقبل التعامل معها، وفي مقدمتها الاعتراف بإسرائيل التي لا تعترف بالسلطة، والإقرار بالاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الدولة العبرية وهي التي لم تلتزم بأي منها ، وأخيراً نبذ العنف مع أن إسرائيل هي التي تمارس العنف الذي وصف من قبل المنظمات الإنسانية الدولية بجرائم حرب .

وقد اعتبرت حماس هذه المطالب بمثابة شروط يحاول الغرب فرضها عليها ومن شأن الانصياع لها - علاوة على مخالفتها لثوابتها الوطنية - الانتقاص من رصيدها في الشارع الفلسطيني.

والمؤسف أن حلقات الحصار اشتدت على حكومة حماس بسبب ثباتها على موقفها، ورغم المساعدات التي أقرتها قمة السودان العربية في مارس 2006 للسلطة الفلسطينية حتى تتمكن من النهوض بالتزاماتها الخاصة بدفع رواتب العاملين في السلطة والحكومة إلا أن هذه المساعدات واجهتها الكثير من العقبات بسبب خشية أغلب البنوك التعرض للإرهاب الأمريكي بعد تهديدات واشنطن بمعاذبة أية جهات تتعامل مع حكومة حماس، بدعوى التعامل مع منظمة إرهابية. وربما يكون الحدث الأهم والذي ساهم في تصعيد المواجهة مع حكومة حماس هو عملية "الوهم المتبدد" التي شارك في تنفيذها أكثر من فصيل للمقاومة ومنها حركة حماس، وتم فيها أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليت"، وهي العملية التي قوبلت برد فعل عنيف من جانب إسرائيل التي ردت عليها بعملية "أ مطار الصيف"، والتي اقتحمت فيها القوات والآليات العسكرية قطاع غزة من عدة محاور، وترتب عليها تدمير البنية التحتية في القطاع، علاوة على سقوط حوالي 400 شهيد وإصابة ما يقرب من ألف آخرين.

ولقد صاحب هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي إجراءات من نوع آخر تكشف عن سياسة إرهاب الدولة التي تتبعها تل أبيب في التعامل مع الفلسطينيين والبعيدة تماماً عن أية معايير أخلاقية أو إنسانية، وهي سياسة اختطاف الوزراء والنواب المنتخبين إلى حركة حماس، والذين كان آخرهم "عبدالعزیز الدويك" رئيس المجلس التشريعي و"ناصر الشاعر" نائب رئيس الوزراء.

وكان من الطبيعي أن يواجه هذا التصعيد من جانب إسرائيل بإدانات واسعة من جانب أطراف عربية ودولية ، لاسيما وأن الوزراء والنواب الفلسطينيين المعتقلين يمثلون الشعب الفلسطيني، وتم اختيارهم في انتخابات ديمقراطية ونزيهة. وقد فسر البعض هذا التصعيد بأن إسرائيل تسعى من ورائه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استخدام هؤلاء الوزراء والنواب كورقة مساومة لمبادلتهم بالجندي الإسرائيلي الأسير الذي تحتجزه فصائل المقاومة الفلسطينية.
- استخدام المعتقلين وهم من رموز الحركة كعنصر ضغط عليها لتغيير مواقفها وسياستها تجاه إسرائيل وحتى تتجاوب مع الشروط الدولية التي تصب جميعاً في هذا الاتجاه.
- محاولة خلق فراغ في الحكومة الفلسطينية ومن ثم التعجيل بانهيائها.
- عرقلة الجهود التي تبذل حالياً على الساحة الفلسطينية والهادفة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتي يسعى من ورائها الفلسطينيون للخروج من المأزق الحالي؛ حيث تعاني السلطة من الشلل والعجز شبه التام.
- ومع الفشل الإسرائيلي الأمريكي في تحقيق الشق الثاني من المخطط والمتمثل في ضرب وتصفية حزب الله اللبناني عسكرياً والاستعاضة عن ذلك باللجوء للخيار السياسي متمثلاً في بنود القرار (1701) - أصبح التركيز منصباً الآن على الجبهة الفلسطينية، وإن ظلت الجبهة اللبنانية مفتوحة أمام العودة من جديد إلى الخيار العسكري.

وإذا كان ما سبق يشير إلى الدور المهم والأساسي الذي يلعبه العامل الخارجي في الأزمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، إلا أن الأمر الذي لا يمكن إغفاله هو أن ثمة عوامل وظروف داخلية ساهمت بدورها في تكريس هذه الأزمة، من أهمها:

- هشاشة الوضع الأمني، فرغم تعدد الأجهزة الأمنية وضخامة حجم العاملين فيها إلا أن الحالة الأمنية الفلسطينية تشوبها الفوضى بعد إحجام أغلبية العناصر الأمنية عن القيام بدورها أو عدم أدائها بالكفاءة المطلوبة نتيجة لعدم صرف الرواتب والأجور الخاصة بها لعدة أشهر.
- تراجع هيبة السلطة الفلسطينية في مقابل تصاعد نفوذ الفصائل الفلسطينية المسلحة، مثل: كتائب القسام (الجناح العسكري لحماس)؛ وكتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح). وقد ساعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة في زيادة قوة هذه الفصائل بحكم أن هذا الانسحاب هيا لها الفرصة لدعم وتعزيز قدراتها العسكرية.

- لجوء حركة فتح إلى إتباع سياسة غير رشيدة أعاق عمل حكومة حماس؛ حيث رأت الأولى أن هذه الحكومة احتلت الموقع الذي ظلت تشغله منذ تشكيل مؤسسات السلطة الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه.

وقد لا يبدو الحال أفضل بالنسبة لمؤسسة رئاسة السلطة التي تعاني عجزاً تاماً- فالرئيس أبو مازن لا يبدو قادراً أو متحمساً لاتخاذ قرارات ومواقف صعبة وحاسمة في القضايا التي تعرض عليه.

وربما يزيد من قتامة المشهد أن الأزمة التي تواجهها السلطة تلقي بتداعياتها على الصعيد الاجتماعي، مخلفة أزمة اجتماعية حادة مع ارتفاع معدلات البطالة وتأخر صرف الرواتب للعاملين في الجهاز الحكومي وفي مختلف القطاعات بما في ذلك الصحية والتعليمية منذ أن تولت حكومة حماس المسؤولية في شهر مارس 2006.. وحيال تأزم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والمأزق الذي تعاينه السلطة الوطنية بشقيها الرئاسة والحكومة لم يكن غريباً أن يهدد الرئيس "أبو مازن" بحل هذه السلطة، وأن يتهم إسرائيل بوضع العراقيل أمامها، وهو الأمر الذي لو حدث سيعني عودة إسرائيل كسلطة احتلال .

ويبدو للبعض أنه في ظل المأزق الراهن أن الحل يكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية تستند في برنامجها إلى ما جاء في وثيقة الأسرى التي أجمعت عليها أغلبية الفصائل الفلسطينية، وقد جرى بالفعل - وما زال يجري- حوار بين حركتي حماس وفتح لتشكيل هذه الحكومة، وإن كانت "حماس" على لسان رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" ترى أنه للقبول بهذا الخيار يجب الإفراج عن الوزراء الثمانية والنواب الـ 28 التابعين لحماس، والذين اختطفتهم إسرائيل، علاوة على أن يكون رئيس الحكومة من حماس. وهي مطالب منطقية، خاصة وأن إسرائيل فرضت الحصار على الشعب الفلسطيني وقتلت ما يقرب من 400 من رجاله وأطفاله ونسائه ودمرت بناء التحتية لإسقاط حكومة حماس والإتيان بحكومة تقبل بشروطها وإملاءاتها وتقدم التنازلات التي تطالب بها، وأي حكومة جديدة لا تشكلها حركة حماس ستعد تجاوباً مع كل هذه المطالب الإسرائيلية وإهداراً مجانياً للتضحيات الفلسطينية.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن الفلسطينيين قد عانوا الكثير بسبب استمرار استهداف آلة القتل الإسرائيلية لهم واستمرار إسرائيل في الاستهانة بمقدراتهم في الوقت الذي انشغل فيه العالم بحرب الإبادة والتدمير التي شنتها الأخيرة على الشعب اللبناني.

ولأن الدولة العبرية تسعى لكسر الإرادة الفلسطينية أو تطويعها لتتجاوب مع طروحاتها ومخططاتها ، فإنه من أجل إفشال هذه المخططات وتقويت الفرصة عليها يصبح لازماً على قيادة حركة فتح دعم حكومة حماس ومساعدتها على وضع برنامج وطني يلتزم بالثوابت وتساعدتها

عربياً ودولياً ولا تتجاوزها وأن تحترم صندوق الاقتراع ، وإذا كانت إسرائيل تؤرقها أية جهود تصب في هذا الاتجاه.. إلا أن ذلك يعد السبيل الأمثل لانتزاع الحقوق الفلسطينية التي ضحى من أجلها الفلسطينيون على مدى أكثر من ستين عاماً.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

"تونى بلير" ..

والبحث من جديد عن دور في الشرق الأوسط!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

"تونى بلير" ..

والبحث من جديد عن دور في الشرق الأوسط !

تردد في الآونة الأخيرة ما يفيد بأن رئيس الوزراء البريطاني "تونى بلير" يبذل جهودًا حثيثة من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وأنه ينوي القيام بجولة في المنطقة لهذا الغرض.. مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول أسباب إقدامه على هذه الخطوة ومغزى اختياره هذا التوقيت بالذات للتحرك في هذا الاتجاه، علاوة على احتمالات النجاح الذي يمكن أن يصادفه، والأهم من ذلك مدى استعداد إسرائيل للتجاوب مع التحركات البريطانية وكذلك الفلسطينية، خاصة وأن الظروف والتطورات التي شهدتها وتشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليًا - بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين - كلها تؤشر إلى أن المناخ العام في المنطقة قد لا يكون مهيأً حاليًا للحديث عن عملية السلام بعد أن تكفلت إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة بالقضاء عليها تمامًا.

ولعل من المفيد قبل التعرض لمبادرة "بلير" الأخيرة الإشارة إلى أن جهوده ومحاولاته في هذا المجال ليست وليدة اللحظة، ولكن سبقتها محاولات قبل ذلك ربما بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة استعادة النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط - تلك المنطقة التي ظلت لعقود طويلة في الماضي خاضعة للسيطرة البريطانية - أو على الأقل مشاركة الولايات المتحدة في الإفادة من المزايا التي يمكن أن تنتج عن تكريس الوجود والنفوذ الغربي فيها.
- محاولة إظهار السياسة البريطانية في صورة مغايرة تمامًا للصورة التي كرست عنها، باعتبارها تابعة للسياسة الأمريكية.
- محاولة استمالة شعوب منطقة الشرق الأوسط وإظهار بريطانيا أمامهم في صورة الحريص على استقرار المنطقة والساعية لإعادة الحقوق إلى أصحابها ولاسيما الفلسطينيين، وخصوصًا أن هذه الشعوب لا تتسنى أن بريطانيا هي سبب مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته .

ولقد تحركت حكومة "بلير" بالفعل في اتجاه محاولة لعب دور في دفع جهود السلام في الشرق الأوسط، وكانت البداية بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، باعتبار ذلك خطوة ضرورية من أجل إنجاح الحرب الدولية على الإرهاب، وأيضًا كخطوة مهمة - كما ذكر آنفًا - لكسب شعوب المنطقة، ولذلك لم يتردد في مطلع أكتوبر من عام 2001 في أن يعين مبعوثًا خاصًا هو اللورد "مايكل ليفي" لإيجاد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ والذي قام بعدة زيارات إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية وبعض دول المنطقة، دون تحقيق النتائج المرجوة.

وأدى فشل "ليني" في مهمته إلى خلق قناعة لدى البريطانيين بأنه دون التزام أمريكي بحل القضية فإن الجهود البريطانية لن تجدي شيئاً .

ورغم إدراك بلير لصعوبة المهمة، إلا إنه لم ييأس وسعى مدفوعاً بالظروف والمشاكل التي خلقتها له - على المستويين الداخلي والخارجي - مشاركته للولايات المتحدة في غزو واحتلال العراق لأن يجدد محاولات للتغلب على العقبات التي تعوق عملية السلام، ولكنه اضطر في ديسمبر عام 2004 للحد من مساعيه لعقد قمة دولية للسلام في الشرق الأوسط في لندن بعد أن حذرت إسرائيل والولايات المتحدة من التدخل، فاستعاض عن هذه القمة بالدعوة - أثناء زيارته لإسرائيل والأراضي الفلسطينية مطلع عام 2005 - إلى عقد اجتماع في مارس 2005 لإصلاح ودعم السلطة الفلسطينية، وكان رفض إسرائيل المشاركة في هذا المؤتمر من أول المؤشرات على فشله. رغم مشاركة ما يقرب من 30 دولة فيه.

ورغم سعي "بلير" في محاولاته الظهور في مظهر الوسيط النزيه والمحايد، إلا إن التطورات التي شهدتها المنطقة والأراضي الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وانفرادها بتشكيل الحكومة جعلته يتحول في موقفه ليصبح أقرب إلى موقف إسرائيل، حيث شاركت بلاده تل أبيب وواشنطن في فرض حصار مالي على حكومة "حماس" وعزلها دبلوماسياً وسياسياً.

والأهم من ذلك، أن بلير نفسه انضم إلى الرئيس الأمريكي "بوش" في تأييده للسياسة الأحادية الجانب التي تتبعها إسرائيل.. وهو ما بدا بوضوح عندما استقبل رئيس وزرائها "إيهود أولمرت" في يونيو الماضي، عندما أعلن تأييده لخطة للفصل من جانب واحد، شريطة أن يكون تطبيقها مرتبطاً بفشل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ومثل هذا الموقف كان يعني تراجع "بلير" عن قناعته بضرورة دعم السلطة الفلسطينية والوصول إلى حل عن طريق المفاوضات، وهو ما برره البعض بأنه رد فعل لتصلب حركة حماس ورفضها الاستجابة لشروط اللجنة الرباعية الدولية، رغم أن ذلك الموقف من الممكن أن يثير غضب العالمين العربي والإسلامي.

والمثير أن يجيء توقيت طرح المبادرة أو التحرك الجديد لرئيس الوزراء البريطاني من أجل إحياء السلام في الشرق الأوسط في أعقاب ظروف وأحداث مشابهة تماماً للظروف والتطورات التي تمت في أعقابها التحركات السابقة لجهة موقفه المشبوه الموافق لموقف الولايات المتحدة وإسرائيل من العدوان على لبنان، ولقد بدأ "بلير" في التمهيد لذلك خلال زيارته لواشنطن في يولييه الماضي عندما حصل على موافقة "بوش" بشأن تحريك جهود إحياء عملية السلام، كما أنه تعهد في منتدى الشؤون العالمية بلوس أنجلوس في أول أغسطس الجاري، بأن يبذل قصارى جهده

لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ودعمه لفكرة الحل على أساس تواجد دولتين تعيشان جنباً إلى جنب. وعاد من جديد إلى التأكيد على أهمية العمل على أن تكون هناك حكومة فلسطينية قوية وقادرة على تحمل مسؤولياتها، حتى يمكن تنفيذ خطة خارطة الطريق، واعتبر النجاح في تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال أمراً أساسياً ومهماً للقول بنجاح السياسة الخارجية البريطانية.

واللافت أن بعض المراقبين قد رأوا فيما أعلنه "بلير" أمام منتدى الشؤون العالمية ما ينم عن وجود حالة إحباط شخصي لديه من فشل الرئيس "بوش" في الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق التي اتفق في 2003/4/30 على أن تكون إطاراً للتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث إنه كان من المتفق عليه أثناء التحضير لشن الحرب على العراق عام 2003، أن يلتزم "بوش" بخارطة الطريق كتعويض لدعم "بلير" له في هذه الحرب.

ولعل هذا المعنى السابق قد عكسته تصريحات "جون بريسكوت" نائب رئيس الوزراء البريطاني في 15 أغسطس الجاري بشأن الإحباط الذي يشعر به كثير من أعضاء حزب العمال - الذين ظلت تعتمل في دواخلهم هواجس حول حرب العراق - حيث مازالوا يعتقدون أن حكومة "بلير" أيدت هذه الحرب وشاركت فيها، لأنها وعدت من جانب الإدارة الأمريكية بتنفيذ خارطة الطريق، ولكن هذه الإدارة الغادرة تقاعست، أو بالأصح، تراجعت عن الوفاء بهذا الوعد.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن ثمة عوامل زادت من الضغط الداخلي الواقع على رئيس الوزراء البريطاني من أجل القيام بتحركات فعلية لإحياء عملية السلام في المنطقة، كذلك المتعلقة بمطالبة أعضاء في البرلمان البريطاني من حزب العمال بعقد جلسة خاصة لمناقشة العدوان على لبنان، والرسالة التي بعث بها زعماء مسلمون بريطانيون ينتقدون فيها السياسة الخارجية البريطانية، حيث اعتبر هذا التحرك استجابة للخلاف الداخلي المحتدم بشأن الشرق الأوسط، والذي ساهم في تأجيجه العدوان الإسرائيلي على لبنان، وسخط الشعب والبرلمان بشأن دعم بريطانيا المستمر وغير المحدود لسياسات أمريكا وإسرائيل.

والملاحظ أن هناك اتجاهًا عامًا يسود في بريطانيا يصب في خانة التشكيك في قدرة رئيس الوزراء على اتباع سياسة خارجية مستقلة وفاعلة، ولقد كتب "منزيس كامبل" زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار في يوم 2006/8/20 مقالاً في صحيفة "الأوبزرفر" بعنوان: "سياستنا الخارجية خاطئة" دارت فكرته حول التأثير السلبي للعلاقة بين "بلير" و"بوش" وإضرارها بالجسيم ببريطانيا داخلياً وخارجياً، والأكثر من ذلك أنه اعتبر تصريحات "بلير"، التي عبر فيها عن تطلعاته بحدوث تقدم كبير في عملية السلام بالشرق الأوسط، ليست إلا مجرد "أكاذيب خادعة".

كما امتدت أيضًا حملة النقد لـ"بلير" وسياسته الخارجية إلى دبلوماسيين سابقين في الخارجية البريطانية، فـ"أوليفر مايلز" السفير السابق لدى ليبيا و"رودريك بريثوايت" السفير السابق لدى الاتحاد السوفيتي، أكدا على أن تأييد الحكومة البريطانية للجانب الإسرائيلي في عدوانه على لبنان وتوحد سياساتها مع السياسات الأمريكية كان، من حيث التأثير السلبي، الأكثر إضرارًا بالمصالح البريطانية في الشرق الأوسط، حتى بالمقارنة بالضرر الذي لحق بهذه المصالح على يد "أنتوني إيدن" الذي قاد بريطانيا إلى كارثة في السويس قبل 50 عامًا.

وبطبيعة الحال لم تكن المطالبة بإعادة التوازن في العلاقة فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة سوى صدى لاهتمام كثير من البرلمانيين والسياسيين التابعين لحزب العمال بهذا الشأن، فـ"كين ليفنجستون"، عمدة لندن، وصف إدارة الرئيس "بوش" بأنها "كارثة حلت على الشعب الأمريكي"، واتهمها بأنها تسببت في ضرر فادح لحق بعلاقات بريطانيا الخارجية، كذلك أمعنت النائبة "جليندا جاسكون" في انتقاد الحال الذي وصلت إليه الدبلوماسية البريطانية على يد "بلير"؛ إذ تحولت بريطانيا إلى حامل لحقبة "بوش" الذي كانت جميع سياساته بمثابة كارثة. بل إن "توني بين" الوزير السابق وعضو حزب العمال نعت سياسة بلاده تجاه الشرق الأوسط بأنها كانت "عارًا"، وانتقد انسياقها وراء الرئيس "بوش" الأصولي المسيحي الذي ادعى أن الله ألهمه قرار ضرب العراق واحتلاله.

وبصرف النظر عما يدور من جدل حول العلاقة بين "بلير" و"بوش" فإن قرار الأول والذي جاء متأخرًا بشأن إعادة إحياء جهود السلام العربية - الإسرائيلية من جديد قد دفعه إلى اتباع استراتيجية مختلفة، هدفها محاولة استرضاء المنتقدين لسياسته الخاصة بالشرق الأوسط والسعي لبناء وجهة نظر بديلة لمواجهة صعود الإسلام السياسي وتزايد النزعة الراديكالية في المنطقة.

ورغم ذلك، فإن رد الفعل السلبي الناتج عن الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان جعل من الواضح أن توقيت مبادرة "بلير" الجديدة لم يكن مناسبًا. ولاسيما بعد أن أبلغ اللورد "ليني" مبعوث "بلير" في الشرق الأوسط بأن الوقت غير ملائم بعد حرب لبنان الأخيرة، كما أبلغ "بلير" من جانب بعض دول المنطقة ومنها لبنان -وبالأخص حزب الله - بأن زيارته التي يزعم القيام بها قريبًا غير مرحب بها، فضلًا عن أن إسرائيل غير مستعدة لعقد محادثات جديدة مع الفلسطينيين، على اعتبار أن الأولوية لديها هي لإيجاد حل للوضع في لبنان وليس بدء عملية سلام جديدة في الشرق الأوسط وربما انهيار حكومتها قريبًا بما في ذلك رئيسها المتهم بالتحرش الجنسي بإحدى الموظفات .

واللافت للانتباه أن عدم التجاوب مع مبادرة "بلير" قد جاء مترافقًا مع ما أعلنه "مائير شتريت" وزير الإسكان الإسرائيلي بخصوص اتجاه رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" إلى تعليق خطته

الخاصة بسحب قواته بشكل أحادي الجانب من الضفة الغربية، وهو ما عد تحولاً في سياسة حزب "كاديما" الذي أسسه رئيس الوزراء السابق "شارون"، كي ينفذ خطة الانسحاب من غزة من جانب واحد والتي اقترحها في عام 2004 ومررها الكنيست في عام 2005.

ولعل في هذا الاتجاه الإسرائيلي الجديد ما يؤكد أن جهود "بلير" الخاصة باستئناف عملية السلام محكوم عليها بالفشل، مادامت تل أبيب غير راغبة في التجاوب مع أية مبادرات سلمية تستهدف التقريب بينها وبين الجانبين الفلسطيني أو العربي.. هذا غير الشكوك التي تتور حول نزاهة "بلير" كوسيط سلام في المنطقة وربما الشكوك حول نزاهة كل الحكومات البريطانية .

وحيال ما سبق لن يكون من الصعب التأكد من التأثير السلبي لدعم رئيس الوزراء البريطاني لسياسات "بوش" تجاه أزمتي العراق ولبنان، ذلك الدعم الذي جعله في خلاف مستمر مع أعضاء حزبه ومع شريحة كبيرة من البريطانيين.

وإذا كان "بلير" يمني نفسه بالنجاح في إطلاق مبادرته لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن شبح سياسته التابعة لواشنطن، والتي ألحقت ضرراً كبيراً بل مآسي بشعوب المنطقة، سيظل دائماً وأبداً بمثابة "عقبة كؤود" أمام أية جهود يبذلها لتصحيح صورته الشخصية وصورة بلاده، خاصة وأن فشله في انتهاج سياسة خارجية مستقلة قد أضعفت من قدرته وقدرة بلاده على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/25

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

الملف النووي الإيراني..

هل اقترب من مرحلة الحسم؟

يبدو أن حالة الشد والجذب حول البرنامج النووي الإيراني في طريقها لأن تأخذ منحى تصعيدياً في قادم الأيام بعد أن وصلت المواجهة بين طهران والغرب بهذا الشأن - وحسب وصف البعض - إلى مرحلتها الأخيرة، مع تقديم الأولى ردها على حزمة الحوافز المقدمة لها من أجل وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم.. ذلك الرد الذي جاء قبل أيام من الموعد الذي حدده القرار الدولي (1696) الصادر في يوليو الماضي، والذي يدعوها لوقف أنشطتها النووية بنهاية شهر أغسطس ويحذرهما من التعرض لعقوبات دولية.

ولعل هذا التصعيد المتوقع يثير بعض علامات الاستفهام حول الشكل المحتمل لهذه المواجهة خاصة وأن الغموض مازال يحيط بالرد الإيراني على الحوافز الغربية، كما أن طهران لم تبد أية إشارات من الممكن أن يفهم منها أن هناك تجاوباً من جانبها مع مطالب المجتمع الدولي، التي تضمنها القرار 1696.

وقبل التعرض للموقف الإيراني يمكن القول بداية أنه من الصعوبة بمكان إغفال أن هذه المواجهة مع الجمهورية الإسلامية نتيجة طبيعية وامتداد لصراع محتدم بينها وبين الولايات المتحدة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تشكل أهمية استراتيجية بالنسبة للغرب المتعطش دائماً للنفط، والذي اصطدم بالنظام المتشدد في طهران الذي يمثل بالنسبة له تهديد لمصالحه في تلك المنطقة.

وكان توجه إيران لتطوير قدراتها النووية بمثابة نقلة نوعية في الصراع الإيراني - الغربي، لاسيما وأن تحولها إلى قوة نووية يعد بمثابة خط أحمر من الصعب على الغرب أن يسمح لها بتجاوزه.

ورغم أن إيران تعلن دوماً تمسكها بحقها في تطوير برنامج نووي مدني سلمي، كحق طبيعي تقره معاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن غياب الثقة في حقيقة النوايا الإيرانية وتشكيك الولايات المتحدة بالذات في أن هذا البرنامج له أهداف عسكرية، هو الذي أوصل الموقف إلى هذه الدرجة من التصعيد الحالي، والتي تتذر بمواجهة وشيكة بصرف النظر عن طبيعة هذه المواجهة.

ويلاحظ أنه منذ البداية حرصت أوروبا - عكس أمريكا - على تغليب أدوات الحوار والدبلوماسية من أجل إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية، ونجحت في إقناع الولايات المتحدة بأن تحذو

حذوها، وإن كانت الأخيرة قد أبقت على نغمة التهديد كعنصر ضغط على طهران كي تتجاوب مع المطالب الدولية.

ونتيجة لتمسك النظام الإيراني ببرنامجهِ لتخصيب اليورانيوم كان من الطبيعي أن تتعثر جهود الترويكَا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) فلجأت أوروبا إلى التهديد برفع الملف لمجلس الأمن، وهو ما تم بالفعل حين اتخذ مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية قراراً في فبراير الماضي بعرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن للنظر فيه.

ورغم محاولات روسيا والصين اللتين تربطهما بإيران روابط قوية ومصالح مشتركة للحيلولة دون أية مواجهات تصعيدية تتخذ ضدها، إلا أنهما في نفس الوقت شاركا المجتمع الدولي نفس الموقف في رفض السماح لها بامتلاك السلاح النووي، ولهذا حاولت موسكو إيجاد مخرج لمشكلة تخصيب اليورانيوم بعرضها إتمام عمليات التخصيب على أراضيها، ولا زال هذا الاقتراح مطروحاً كآلية لحل الأزمة كما تدعي موسكو رغم تحفظ إيران عليه.

ومع تعثر محاولات إيجاد حل للأزمة بسبب إصرار إيران على موقفها الرافض لتجميد برنامج التخصيب - كان طبعياً أن يلجأ الغرب إلى مجلس الأمن الدولي ليتولى بنفسه التعامل مع هذا الملف، وحين حاولت أمريكا وحلفاؤها التقدم بمشروع قرار يتهم إيران بعدم التعاون، ويصف برنامجها النووي بأنه يشكل تهديداً للأمن الدولي - اعترضت عليه روسيا بحجة أن صياغته غير مناسبة.

ولقد كان اللجوء إلى عنصر التحفيز هو الخطوة ربما الأخيرة - من وجهة نظر الغرب- للقول إنه تم استنفاد كافة الوسائل السلمية مع إيران لإقناعها بالتجاوب مع المطالب الدولية. فكانت الحوافز والمزايا التي تقدمت بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ومعها ألمانيا في شهر يونيه الماضي، وتضمنت عرض إمدادها بمفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف وحوافز تجارية متعددة، علاوة على الاستعداد لبحث إشراك إيران في أية ترتيبات أمنية إقليمية. وطلب منها الرد على هذا العرض في أقرب فرصة في حين طلبت طهران إمهالها حتى الثاني والعشرين من أغسطس لتقديم هذا الرد، وهو ما تزامن مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 1696 المشار إليه آنفاً.

واللافت أن رد إيران الرسمي على جملة تلك الحوافز والمزايا قد جاء ليكشف عن استمرار رفضها قبول أية شروط مسبقة لوقف برنامجها النووي، وبالتالي فإن ذلك قد يعطي مؤشراً على عدم التزامها بقرار مجلس الأمن رقم 1696 الداعي لتجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم بحلول 31 أغسطس الجاري، ورغم أن رد طهران لا يستشف منه ما يفيد قبولها أو رفضها لعرض الحوافز

الغربية - إلا أنها سعت في المقترحات التي تضمنها هذا الرد إلى تمديد المفاوضات بين الجانبين أملاً في الوصول إلى تسوية نهائية شاملة تبقى قضية تخصيب اليورانيوم مفتوحة في الوقت الراهن وأملاً أيضاً في الحصول على اعتراف دولي أكثر وضوحاً بحقها في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية.

ولقد بدا أن هناك حالة عدم رضا من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا على الرد الإيراني وسط شكوك بأن طهران تحاول استغلال الانقسامات داخل مجلس الأمن الدولي بشأن كيفية الرد على عدم التزامها بالقرار 1696.

ولعل رد الفعل الأولي الصادر عن روسيا والصين ودعوتهما إلى النظر الجاد في مقترحات طهران التي تضمنها ردها على الحوافز ودعوتهما أيضاً إلى مزيد من المفاوضات بين الجانبين وتجنب الحديث عن أية عقوبات، كل ذلك يؤكد هذه الشكوك، ويكشف قدرة ومهارة طهران في المناورة في هذه الجولة التي قد تبدو الأخيرة في مشوار الدبلوماسية النووية بينها وبين الغرب.

ورغم عدم توافر معلومات عن المضمون الكامل لرد إيران على العرض الغربي - الذي جاء في وثيقة من 23 صفحة وتضمن ما يقرب من مائة سؤال طلبت إيران الإجابة عنها من الأطراف المعنية - إلا أن أغلب المصادر أشارت إلى أن الاستجابة الإيرانية طالبت بوضع جدول زمني محدد بدقة للحوافز المقدمة فيما يخص التجارة والإمدادات النووية واستجلاء الغموض الذي يكتنف الجزئية الخاصة بدور إيران المحتمل في الترتيبات الأمنية الإقليمية، والأهم الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة بأنها لا تسعى للإطاحة بالنظام الإسلامي في طهران - كسيناريو محتمل لحسم هذه الأزمة - وذلك قبل أن تقرر بشكل رسمي إيقاف عمليات التخصيب وتستكشف احتمالية إقامة علاقة جديدة مع المجتمع الدولي.

وتكاد تصب كافة الإشارات الصادرة عن طهران في خانة استعدادها للدخول في مفاوضات مع الدول التي تظهر أو أظهرت استعداداً لتفهم موقفها من برنامجها النووي، خصوصاً وأنها (أي طهران) وصفت ردها بأنه "استجابة بناءة"، وأن من شأنه أن يمهد الطريق لاستكمال المحادثات بشأن التوصل إلى الاتفاق النهائي المأمول بين الجانبين.

ولم يكن غريباً أن يصف بعض المحللين هذه الاستجابة بأنها تبدو "استرضائية" بعد التصريحات المتشددة التي صدرت عن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي" بأن إيران ستستكمل بكل قوة برنامجها النووي، وهو ما يمكن أن يفهم منه أن التيار المعتدل داخل النظام الإيراني نجح في فرض رؤيته بشأن هذا الملف الحيوي والمصيري بالنسبة للإيرانيين.

وربما يكون الجديد الذي تضمنه الرد وحرصت طهران على إبلاغه لسفراء الدول الست التي قدمت عرض الحوافز هو استعدادها وعدم ممانعتها في الموافقة على وقف تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وإن ربطت ذلك بتحديد سقف زمني لوقف عملية التخصيب قد يكون ستة أشهر أو سنة أو أربع سنوات ولا يتعدى ثماني سنوات، واستعدادها أيضاً للقبول بالاقتراح الروسي بنقل التخصيب إلى الأراضي الروسية مع تقديم ضمانات بالحصول على ما تريده من الوقود النووي لتشغيل مفاعلاتها النووية من دون عائق أو تأخير.

وفي الوقت الذي مازالت فيه روسيا تدعو إلى تسوية دبلوماسية للأزمة ومعارضتها التسرع في مناقشة فرض عقوبات على الإيرانيين فإن الولايات المتحدة بدورها تسعى لفرض عقوبات عليها إذا لم توقف تخصيب اليورانيوم بنهاية أغسطس الجاري، وتؤكد التزامها بردعها ومنعها من تحقيق طموحاتها النووية.

ولأن هناك شكوكاً أمريكية في قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات عقابية ضد طهران فإنها أعلنت استعدادها العمل منفردة في هذا الاتجاه من خلال العمل على تشكيل تحالف دولي لذلك الغرض، وإن استبعدت مصادر أمريكية اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية الشمولية المتعلقة بقطاع النفط والتجارة وحصرتها في عقوبات من قبيل منع سفر أو تجميد أموال مسؤولين وحظر بيع أسلحة للنظام الإيراني.

وحتى الآن يبدو من السابق لأوانه إصدار حكم إيجابي أو سلبي على الرد الإيراني، لاسيما وأن الجهات والأطراف المعنية تقوم بدراسة هذا الرد، وذلك أمر سوف يستغرق دون شك فترة غير قليلة رغم أن هذه الأطراف قد كشفت مبدئياً عن موقفها بوصف هذا الرد بأنه غير مرض، خصوصاً وأنه لا يستجيب لمطلبها الأساسي وهو وقف عمليات التخصيب كشرط أساسي لإمكان الدخول في مفاوضات مع طهران بشأن الحوافز المشار إليها. ومن ثم، فإن دعوة الأخيرة - التي تضمنها الرد - للدخول في مفاوضات لا تجد مردوداً إيجابياً من جانب الغرب.

ومع ذلك يبقى هناك تطور مهم ينبئ عن وجود تصعيد حتمي في المواجهة بين الجانبين خلال الأيام القليلة القادمة، وبصورة قد تعصف بصفقة الحوافز والمزايا المشار إليها، ألا وهو التطور المتعلق بافتتاح مجمع "آراك" لإنتاج الماء الثقيل، وذلك قبل خمسة أيام من الموعد النهائي الذي حددته الأمم المتحدة لوقف إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بنهاية شهر أغسطس 2006، ولعل مثل هذه الخطوة المتقدمة للغاية من شأنها أن تزيد من التشدد الغربي، خاصة وأن مفاعلات الماء الثقيل قد تستخدم لإنتاج عنصر البلوتونيوم الذي قد يستخدم بدوره في تصنيع القنابل النووية.

وكان إيران بخطوتها الأخيرة - التي وضعتها في مصاف الدول القليلة التي تمتلك تكنولوجيا إنتاج الماء الثقيل - أرادت أن توجه رسالة قوية إلى الغرب والولايات المتحدة تؤكد أن الضغوط التي تمارس ضدها لن تجعلها تتخلى عن حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية التي تصر دائماً على أنها للأغراض المدنية السلمية.

ولعل من المفارقات التي تبدو غريبة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني أن أي تطورات وإنجازات متعلقة بهذا البرنامج تبادر إيران بنفسها بالإعلان عنها في الوقت الذي يعاني فيه الغرب والولايات المتحدة بالتحديد من مشكلة حقيقية في القدرة على تقييم هذا البرنامج بسبب فشل الأجهزة الاستخبارية وعدم قدرتها على الحصول على المعلومات الجوهرية اللازمة لاتخاذ أحكام أو قرارات بشأن قدرات إيران العسكرية والنووية أو حتى إطلاع متخذي القرار بأية تفاصيل أو تطورات مرتبطة به في أي مفاوضات مع طهران.

وفي ظل التطورات المتلاحقة وإصرار كل طرف على موقفه يبدو المشهد العام في غاية التعقيد بصورة يصبح معها السؤال الأكثر إلحاحاً مركزاً على ما يمكن أن يؤول إليه مصير هذه الأزمة.

وإذا كان من الصعب توقع ما يمكن أن تحمله الأيام القادمة من تطورات ومفاجآت، إلا أنه من الواضح أن إيران تنظر إلى نفسها على أنها في موقف أقوى من المعسكر الآخر، وأنها تستغل عدم اتفاق المجتمع الدولي في اتخاذ موقف موحد تجاهها في اتباع أسلوب المراوغة الدبلوماسية الذي أصبح سمة مميزة لكل مرحلة من مراحل دبلوماسيتها النووية.. ذلك الأسلوب الذي تسعى من ورائه إلى تحقيق أحد الأهداف التالية:

- محاولة الحصول على أعلى سقف بالنسبة للحوافز والمزايا على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، علاوة على الحصول على ضمانات قوية وأكيدة ذات شقين الأول مرتبط بدورها الإقليمي والثاني مرتبط بعدم التعرض لكيان النظام الإسلامي القائم، وهذه الضمانات مطلوبة بصفة أساسية من الولايات المتحدة.
- محاولة جعل المجتمع الدولي يرضخ في النهاية للأمر الواقع والقبول بإيران كقوة نووية جديدة تماماً كما حدث من قبل مع الجارتين الهند وباكستان.
- محاولة كسب الوقت وخصوصاً إذا كان البرنامج قد وصل إلى درجة من التقدم تجعل إيران قريبة أو على وشك الوصول إلى هدفها منه (وبالذات إذا كان الهدف هو امتلاك السلاح النووي).

ولأن احتمال فرض عقوبات على إيران يبقى قائماً ، ورغم أنها هيأت نفسها لمواجهة هذا الاحتمال - يظل موقف أمريكا - التي تؤيد فرض هذه العقوبات سواء عن طريق مجلس الأمن أو عن طريق تحالف دولي تشكله خارجه - من الوصول إلى درجة تصعيد تتجاوز فرض العقوبات

لتصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية لتصفية المنشآت النووية الإيرانية - يظل احتمالاً قائماً - رغم صعوبته بالنظر للظروف والتطورات التي شهدتها وتشهدها المنطقة سواء في العراق أو الأراضي الفلسطينية أو لبنان، ويبدو أنها تعد نفسها هي وإسرائيل لهذا الأمر، وهو ما يبدو واضحاً من قيام الأخيرة بتعيين الجنرال "إيعازر شكيدي" في منصب قائد المعركة المحتملة مع الدول التي ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل وفي مقدمتها إيران.

ولأن المنطقة ليست في حاجة إلى مزيد من التوترات، ولأن حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إسرائيل من شأنه أن يتسبب في كارثة إقليمية ، لذا سيبقى الخيار الدبلوماسي والجلوس إلى مائدة المفاوضات هو الخيار الأول والأفضل لحسم هذه الأزمة شريطة أن يتخلى طرفاها (الغرب وإيران) عن حالة الشك والتحفز التي تحكم نظرة كل منهما تجاه الآخر...

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

القوات الدولية في جنوب لبنان..

القوات الدولية في جنوب لبنان.. الإشكاليات والمعوقات

بعد نحو ثلاثة أسابيع من توقف القتال بين حزب الله وإسرائيل وصدور قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي نص على زيادة عدد القوات الدولية العاملة في لبنان من ألفين جندي -حاليًا- إلى خمسة عشر ألف عنصر وتوسيع نطاق مهمتها - مازالت هذه المسألة تواجه العديد من الإشكاليات الداخلية والإقليمية والدولية، وتثير حالة من الجدل، وربما الصراع السياسي في العواصم المعنية، لاسيما بين فرنسا والولايات المتحدة، رغم الجهود الدعوية التي تقوم بها الأطراف ذات الشأن، خاصة الأمم المتحدة؛ حيث نقاط الاختلاف والمخاوف كثيرة، وكلها ترتبط بحساسية الموقف في المنطقة من ناحية، والتجارب السيئة للقوات الدولية في لبنان من ناحية ثانية، والنقاطات في المواقف الدولية واختلاف أجندة اللاعبين الرئيسيين من ناحية ثالثة.

ففي الداخل اللبناني، مازالت هناك تقاطعات كثيرة حول هذه القوات والموقف إزاءها، كجزء من الخلافات بين الفرقاء اللبنانيين وانقسامهم إلى مؤيدين لسوريا وحزب الله وآخرين مناوئين لنفوذ دمشق ويطالبون بنزع سلاح الحزب وتهميش دوره السياسي والعسكري.

أما في الخارج، فإن طبيعة ومهام القوات الدولية والاختلافات الكثيرة بين الدول المفترض أن تساهم في هذه القوات، خاصة الجزء المتعلق بطبيعة المهام الممنوحة بها، وتشكيلها وقيادتها ومسألة الانتشار على الحدود السورية اللبنانية وقضية إصدار قرار جديد من مجلس الأمن - كما تطالب واشنطن - ينص على نزع سلاح حزب الله، كل ذلك لازال يثير إشكاليات كثيرة.

وبشأن إشكالية مهام وصلاحيات القوة الدولية، فإن هناك شكوكاً دولية كثيرة حول هذا الأمر رغم قيام الأمم المتحدة بالتأكيد على أن مهمة القوة تنحصر حالياً بما ورد في القرار (425) وما حدده القرار (1701) في: مراقبة وقف إطلاق النار؛ مراقبة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان؛ التنسيق مع الجيش اللبناني في عملية إعادة توطين النازحين ودعم بسط سلطة الدولة اللبنانية بحيث تكون المنطقة من جنوب نهر الليطاني حتى الخط الأزرق خالية من السلاح غير

الشرعي، كما أكدت الأمم المتحدة أن القوة الدولية ليست هجومية، ولا تهدف إلى نزع سلاح حزب الله، رغم أنها منحتها صلاحية حق استخدام القوة للدفاع عن النفس.

ويلاحظ أن خلافات كثيرة قد نشبت بين الولايات المتحدة وفرنسا حول هذه النقاط؛ إذ أكدت الأولى أن احتواء حزب الله أو تخليه عن سلاحه يمثل تحديًا كبيرًا إن لم يكن الأهم، لأن استعادة الحزب موقعه كما في السابق سيجعل القوة الدولية في موقف صعب دون أن يكون لها استراتيجية للخروج، وأكد جون بولتون المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة على ضرورة صدور قرار جديد من مجلس الأمن ينص على نزع سلاح الحزب بحجة أن القرار 1701 لم يتعامل بالشكل المطلوب مع نزع سلاحه نظرًا لحساسية الموقف في أثناء الحرب وسعي الأطراف الدولية إلى التوصل لوقف إطلاق النار، وهو الأمر الذي عاد وأكدته الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الذي توقع صدور قرار ثان من مجلس الأمن يحدد بشكل أكثر دقة سلطات القوة الدولية، وينص على نزع سلاح الحزب وفرض حظر يحول دون حصوله على أسلحة جديدة من الخارج.

ولكن فرنسا رفضت ذلك وأكدت أن قرار مجلس الأمن (1701) يحدد بدقة مهمة القوة الدولية، والتي ستزداد وضوحًا من خلال المناقشات الجارية في نيويورك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المدعوة للمساهمة في القوة الجديدة، مشيرة إلى أن هناك مرحلتين يجب أن يلتزم مهمة المجتمع الدولي في تطبيق هذا القرار، تتمثل الأولى في المساعدة على نشر الجيش اللبناني والمحافظة على الهدنة المنصوص عليها في القرار الدولي وعودة النازحين والمساعدة في إيصال المساعدات. أما الثانية: فإنها تأتي بعد بلورة أسس التفاهم السياسي بين لبنان وإسرائيل، والتي على أساسها سيتم الإعلان عن وقف دائم لإطلاق النار ونزع فتيل التوتر بين الطرفين، وهو ما يمكن أن يوفر الأجواء لصدور قرار جديد مجلس الأمن يكرس هذا التفاهم السياسي، ويحدد دور القوة الدولية، لاسيما وأن القرارات السابقة حول لبنان مثل القرارين (1680) و (1559) واتفاق الطائف تنص على نزع سلاح الميليشيات.

ويرى مراقبون أن هذه الخلافات إلى جانب مخاوف الدول الأخرى من احتمالات تفويض القوة الدولية - مستقبلاً - بمهام قتالية أدى إلى حالة من التلكؤ الدولي خاصة الغربي في المشاركة بتلك

القوة "خشية التورط في نزاعات عميقة"، كما أكدت على ذلك صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 28 أغسطس 2006، مشيرة إلى أن قادة الدول المزمع مشاركتها في القوة تخشى من إرسال قوات إلى منطقة تتميز بالنزاعات السياسية والدينية، لاسيما وأن التجارب السابقة غير مشجعة.

وقد أدى هذا الموقف إلى تأخر تشكيل القوة الدولية حتى الآن رغم بعض المؤشرات الإيجابية والمتمثلة أساساً في قبول بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وإيطاليا قيادتها والمساهمة بكثافة في عناصرها.

وتقود هذه النقطة إلى الإشكالية الثانية في مسألة نشر القوة الدولية في جنوب لبنان، وهي تشكيل وقيادة هذه القوات؛ حيث تواجه هذه المسألة عدة صعوبات تتمثل في عدم حسم الدول لقرار مشاركتها والعدد الذي ستشارك فيه، وذلك خوفاً على جنودها من احتمالات تجدد القتال، وما زاد من تعقيد هذه المسألة أمرين:

الأول: رفض إسرائيل مشاركة قوات من دول إسلامية مثل ماليزيا وأندونيسيا وبنجلاديش في القوة الدولية المزمع نشرها في جنوب لبنان بحجة أن هذه الدول لا تقيم علاقات دبلوماسية معها، وهو الأمر الذي كان مثار انتقادات كثيرة؛ حيث أكدت بنجلاديش أنها لا تلقى بالاً لهذا الرفض؛ لأن مشاركتها تأتي في إطار الأمم المتحدة، بينما أكدت أندونيسيا أن الأمم المتحدة هي التي تقرر مشاركة أي من الدول في هذه القوة، وأنه من غير المنطقي أن تكون العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل شرطاً مسبقاً للانضمام للقوة، في حين اعتبرت ماليزيا أن رفض إسرائيل يستند إلى مسألة تقنية بحتة، وأنها تتمتع بسجل موثوق في المشاركة في مهمات حفظ السلام.

وتكتسب هذه الملاحظة أهمية كبيرة، نظراً لأن هذه الدول الإسلامية هي الوحيدة تقريباً حتى الآن التي أعلنت موافقتها على الاشتراك في القوة الدولية، نظراً لأن معظم الدول العربية رفضت المشاركة فيها، أو لم تحدد موقفها النهائي حتى الآن مثل مصر والمغرب، إضافة إلى رفض الأرمن اللبنانيين ومنهم وزير الدولة للتنمية الإدارية "جان أوجاسبيان" وثلاثة نواب في البرلمان

مشاركة القوات التركية في القوة الدولية بسبب ما اعتبروه "سجل تركيا في المجازر التي تعرض لها الأرمن في القرن الماضي" رغم إعلان أنقرة عن استعدادها المشاركة بنحو 5 آلاف جندي، وهو الأمر الذي دفع الرئيس التركي "أحمد نجت سيزار" إلى معارضة مساهمة بلاده في القوة الدولية، مؤكداً أن قواعد العمل المقترحة لهذه القوة غير ملائمة، وأن دور تركيا سيقصر على المساهمة الإنسانية، كما أشار إلى أن القوات التركية تواجه مشاكل أمنية خاصة بسبب حزب العمال الكردستاني مما يجعل مسألة الانتشار خارج الحدود غير مناسبة.

ويذهب مراقبون إلى أن هذا الموقف يمثل عقبة كبيرة أمام تشكيل القوة الدولية؛ لأن عدم مساهمة دول إسلامية فيها قد يصور هذه القوة على أنها قوات غربية مسيحية في مواجهة الشرق المسلم كما أكدت فرنسا على ذلك صراحة، مما يقلل كثيراً من فرص نجاح القوة الدولية.

بيد أن تغيير فرنسا لموقفها المبدئي بمشاركة 200 جندي فقط والقبول بنشر 2000 جندي مثل انفراجة كبيرة في هذا السياق، لاسيما أن معظم الخبراء أجمعوا على حتمية قيام باريس بهذه الخطوة وقيادة القوة الدولية نظراً لتمتعها بقبول نسبي في المنطقة سواء من جانب لبنان أو من ناحية إسرائيل. ويربط البعض قرار فرنسا زيادة عدد قواتها، بحصولها على ضمانات من الأمم المتحدة ولبنان وإسرائيل بتوفير إطار أفضل للأمن كي تتمكن القوة الدولية من أداء مهمتها. وتشمل هذه الضمانات حق القوة الدولية في الدفاع عن نفسها ضد أي اعتداءات، من جانب حزب الله أو من جانب إسرائيل "دون الرجوع إلى واشنطن أو الأمم المتحدة". واستبعاد أي دور للقوة في نزع سلاح حزب الله، وعدم الانتشار على الحدود مع سوريا؛ لأن القرار 1701 كلف الجيش اللبناني بهذه المهمة، واستعداد الأمم المتحدة لمساعدة الجيش في حال طلبت الحكومة اللبنانية ذلك.

أما فيما يتعلق بقيادة القوة الدولية فهي من القضايا الشائكة التي تواجه القوة؛ حيث نشب خلاف واضح بين إيطاليا، التي قررت إرسال ما بين ألفين وثلاثة آلاف جندي - أي نحو ثلث القوة الأوروبية المشاركة في اليونيفيل - وفرنسا حول قيادة القوات ، لاسيما بعد قرار الأمم المتحدة بشأن القيادة المشتركة الفرنسية - الإيطالية، ورأى عدد من قادة الجيش الإيطالي أن ذلك سيعرقل من مهمة القوات، وأنه قرار "غير عملي"، وجاء فقط لإرضاء روما بسبب موقفها وتحركاتها

الإيجابية تجاه الأزمة اللبنانية، وحجم مشاركتها الكبيرة، خاصة بعد أن قررت الحكومة الإيطالية إرسال 5 سفن حربية تقل نحو 1000 عنصر من القوات الخاصة الذين حققوا خبرة ميدانية في أفغانستان والعراق، على أن تكتمل قوة التدخل في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر.

ويرى خبراء عسكريون أن القيادة المشتركة الفرنسية - الإيطالية لليونيڤيل لن تعوق مهمة القوة الدولية؛ نظرًا لأن الأمم المتحدة، ستضع أساسًا عملية للتعاون، كما أنه من المتوقع أن تكون القيادة تبادلية وليست مشتركة في ذات الوقت؛ بمعنى أن تقود فرنسا القوة حتى فبراير 2007، ثم تنتقل بعد ذلك إلى القوات الإيطالية لمدة ستة أشهر وهكذا، كما أعلنت عن ذلك الأمم المتحدة.

أما ثالث الإشكاليات المتعلقة بالقوة الدولية، فهي قضية انتشارها على الحدود السورية - اللبنانية، وهو أمر طرح خلال الأيام الأخيرة، وكان مثار جدل وردود فعل غاضبة من جانب سوريا وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا؛ حيث هددت سوريا بإغلاق حدودها بشكل كامل في حال نشرت القوة الدولية على الحدود، واعتبر الرئيس السوري "بشار الأسد" هذه الخطوة "عدواناً على بلاده"، إلا أن لبنان أكد أنه لا توجد أي نية لنشر قوات دولية على الحدود مع سوريا، وأن القيام بذلك، لو تم لا يحمل أية نية بإبداء العداء لدمشق، وأوضح فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني أن هذا الموضوع يحتاج إلى نقاش موسع، وأن بيروت تريد علاقة ودية مع دمشق واهتماماً بمسألة الحدود لمنع أي تسلل إلى لبنان، كما استبعد رئيس مجلس النواب "نبيه بري" إمكانية نشر قوات دولية على الحدود.

ويربط المراقبون بين هذا المطلب ورغبة الولايات المتحدة وإسرائيل والمناهضين اللبنانيين لسوريا في ضمان منع إمداد دمشق لحزب الله بأي أسلحة جديدة، لكن معظم الخبراء يرون أن تنفيذ ذلك الأمر سيكون له انعكاسات سلبية في هذه المنطقة الحدودية.

وقد كان الموقف الفرنسي الراض لفكرة نشر القوة على الحدود اللبنانية - السورية من أكثر العوامل التي حسمت هذا الأمر لجهة عدم نشر القوة حتى الآن على الأقل؛ حيث رفضت باريس المساهمة الفعالة في اليونيڤيل قبل الاتفاق على ألا تشمل مهمتها الانتشار على الحدود مع سوريا،

وهو ما يعتبره البعض بأنه رد على إسرائيل التي ربطت بين انتشار اليونيفيل في الجنوب وعلى الحدود مع سوريا وبين رفع الحصار الاقتصادي عن لبنان.

ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن هناك مخاطر كثيرة ومرتفعة جدًا تواجه اليونيفيل في حال جرى نشرها بالفعل، رغم الضمانات والتطمينات التي أعطتها الأمم المتحدة للدول المشاركة فيها، وهي مخاطر يمكن أن تجعل القوة الدولية عاجزة إلى حد بعيد عن النهوض بمسؤولياتها في جنوب لبنان، لسببين:

الأول:- يعود إلى تاريخ لبنان المتوتر والنزاع الداخلي فيها، وكذلك دور اللاعبين الأساسيين في المنطقة، لاسيما سوريا وإيران اللذين ينظر إليهما باعتبارهما الداعمين الأولين لحزب الله؛ حيث يتخوف البعض من أن يتحول لبنان مرة أخرى إلى ساحة للحرب الأهلية وتصفية الحسابات بين الخصوم اللبنانيين من ناحية والقوات الدولية من ناحية أخرى، نظرًا لعدم الاتفاق بين القوى اللبنانية على أجندة العمل الوطني والموقف تجاه حزب الله والعلاقات مع سوريا... إلخ.

الثاني- يعود إلى تاريخ القوة الدولية السيء في لبنان والتجارب التي شهدتها؛ ففي عام 1983 قتل نحو 241 جنديًا من مشاة البحرية الأمريكية الذين كانوا في لبنان ضمن القوة متعددة الجنسيات السابقة "إم إن إف"، والتي وصلت إلى بيروت في أغسطس 1982 لحماية الفصائل الفلسطينية في المخيمات واصطحاب عدد منها إلى خارج لبنان، كما قتل 58 جنديًا فرنسيًا في نفس العام في هجوم بقنابل، وفشلت القوات الدولية في أداء مهمتها كما فشلت في منع مذبحه صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها الميليشيات الموالية لإسرائيل وراح ضحيتها 1700 فلسطيني.

وفي التحليل الأخير، فإن القوة الدولية المتوقع نشرها في جنوب لبنان في غضون الأيام القادمة تواجه العديد من الإشكاليات التي قد تقود إلى فشل مهمتها، خصوصًا وأن الداخل اللبناني والمحيط الإقليمي في الشرق الأوسط يقف - الآن - على حافة الانفجار بسبب الأوضاع المتدهورة في العراق وتداعيات الأزمة النووية الإيرانية والسياسة الأمريكية اللاأخلاقية المنحازة إلى إسرائيل، وكلها عوامل توفر ظروفًا للانفجار والتوتر أكثر مما توفر ظروفًا للهدوء والسلام، ولذلك يبقى

الحل الوحيد لذلك هو تحقيق السلام الشامل والعاقل الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة ومبادلة الأسرى، وكلها عوامل حاسمة تستوعب أحلام وطموحات شعوب المنطقة، وتمثل حاجز ردع لانتشار الإرهاب والتطرف.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/8/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass.org.bh

قرار البرزاني والسباق إلى المجهول

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcass@btconnect.com

قرار البرزاني والسباق إلى المجهول

عدم الثقة هو شعار المرحلة بين الفرقاء العراقيين بألوان الطيف الطائفي، وفي مساحة عدم الثقة تبرز قضايا الاختبار مثل قضية العلم العراقي التي أثّرت مؤخرًا في إقليم كردستان وتحديداً بقرار مسعود البرزاني رئيس الإقليم بعدم رفع العلم العراقي الحالي.

قرار البرزاني يبدو – للوهلة الأولى - وكأنه سحب الاعتراف بسيادة الدولة العراقية.. فالعلم هو أحد مكونات السيادة، وهذا يسمح للبعض – وللوهلة الثانية – بفتح ملف الحديث عن الرغبة الانفصالية الكردية وتقسيم العراق، ولكن انطباعات الوهلة الأولى وانطباعات الوهلة الثانية في التعامل مع القرار.. لا تمنحنا قراءة عميقة له بمستويات رؤية تتعدد فيها الزوايا.

فالعلم العراقي الحالي هو العلم الرابع في تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان العلم الأول هو علم العصر الملكي والذي ظل مرفوعاً حتى قيام الثورة العراقية في 14 يوليو عام 1958، وإعلان الجمهورية –بعد الثورة- جاء العلم العراقي الثاني بنجمة ثمانية يتوسطها اللون الأصفر رمزاً للأكراد كقومية ثانية وضم العلم كل مكونات الشعب العراقي، وبعد الانقلاب البعثي في عام 1963 بقيادة عبدالسلام عارف، تغير العلم للمرة الثالثة.. وارتفع علم يعبر عن حلم الوحدة بين مصر وسوريا والعراق.. بألوانه الحمراء والبيضاء والسوداء وبثلاثة نجوم خضراء تتوسطه، ولم يطرأ تغييراً على العلم على مدى سنوات امتدت، منذ عام 1963 وحتى قيام الحرب العراقية – الإيرانية، وكان توقيت الحرب هو توقيت التغيير الرابع عندما تم إضافة لفظ الجلالة "الله أكبر" بين النجوم الثلاثة، ولحق بالتغييرات الأربعة.. مشروعاً آخر للتغيير في أعقاب سقوط نظام صدام حسين.. عندما تم اقتراح علم جديد بخطين زرقاوين، وتم رفض التصميم المقترح لتشابه يجمعه بالعلم الإسرائيلي.

ومن وجهة نظر البرزاني فإن العلم الحالي هو علم نظام صدام الذي جرت تحته كل المجازر التي تم ارتكابها ضد الأكراد، ولو أن لبعض معارضيه البعثيين وجهة نظر أخرى يذكرونه فيها بأنه استدعى عام 1996 قوات الحرس الجمهوري التي كانت ترفع ذات العلم لإنقاذ أربيل من هجمات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني، كما أن بعض معارضيه من الاتجاهات الأخرى تحفظوا على خياره بمرجعية دستورية عبر عنها النائب "إياد جمال الدين" عن القائمة العراقية بقوله: "إن الدستور العراقي نص على أن مجلس النواب هو الجهة الوحيدة المخولة لاختيار علم جديد للبلاد"، وأضاف متسائلاً: "إلى أن يتم اختيار علم جديد.. هل بإمكان كل محافظة أو إقليم أن تختار العلم الذي ترضيه؟" وكان لبعض آخر تحفظه، وبمرجعية الأمر الواقع، والتي عبر عنها "محمود المشهداني" رئيس مجلس النواب العراقي قائلاً: "متى رفع إقليم كردستان العلم حتى ينزله!!".

في حقيقة الأمر.. فإن إقليم كردستان لم يرفع العلم منذ هزيمة القوات العراقية في حرب تحرير الكويت وما تلاها من ترتيبات، ولم يتلق ومنذ سقوط نظام "صدام حسين" طلباً من مجلس النواب أو من الحكومة المركزية في بغداد بضرورة رفع العلم.. فلقد كان العلم في إقليم كردستان ضمن

القضايا المسكوت عنها، وعندئذ يبقى السؤال معلقاً.. لماذا أصدر البرزاني قراره بإنزال العلم في هذا التوقيت!، وهو التوقيت الذي يعلم فيه مسبقاً.. أنه لن يحظى بتأييد من الحكومة العراقية؛ لأن قبولها بالقرار يعني تفريطاً في السيادة وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء "نوري المالكي" بقوله: "إن علم العراق الحالي هو الوحيد الذي يجب أن يتم رفعه على كل شبر من أرض العراق"، كما أن البرزاني كان يعلم -أيضاً- أنه لن يحظى بالتأييد الكامل من الرئيس العراقي "جلال طالباني"، والذي ظل يرفع العلم العراقي الحالي في مكتبه ببغداد وفي مقر حزبه في السليمانية.

كان البرزاني يعلم بذلك.. ليضيف علامة استفهام إلى سؤاله المعلق، وفي اجتهاد الإجابة.. فإن الظن يذهب إلى استحقاقات دستورية يطالب بها الأكراد على مرمى بصر من الحاجز الزمني والموقوت بיום 2006/9/16، فإذا لم يحصلوا على هذه الاستحقاقات قبل هذا التاريخ، فإن عليهم أن ينتظروا - ووفقاً للدستور- دورة برلمانية جديدة، وعلى ما يبدو.. فإن لدى الأكراد مخاوف من أن مبادرة المصالحة الوطنية التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي قد تؤجل الاستحقاقات وتتجاوز تاريخها، ولذلك بادر بتفجير أزمة العلم، ملوحاً بأن تأجيل الاستحقاقات يرفع الحرج عن الأكراد في خيارات أخرى، وهو ما نطق به في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لبرلمان كردستان في 2006/9/3 قائلاً: "إن البرلمان الكردي قرر أن يبقى الآن ضمن إطار الفيدرالية، وفي أي لحظة يرى البرلمان والشعب الكرديين أن مصلحتهما مع إعلان الاستقلال، فسيتم ذلك دون خوف من أحد"، وهكذا.. فالقضية معلقة بمبادرة للمصالحة الوطنية لا يرغب البرزاني في أن تتواصل إلى مداها.. وإلى استحقاقات كردية لا يرغب في أن تتجاوز تاريخها.

المدى الذي يخشاه البرزاني في المصالحة الوطنية هو قبول المصالحة بالبعثيين كقوة سياسية في إطار الاتفاق العام والدولة الجديدة، وبدخول البعثيين إلى المصالحة.. فإن بعض المطالبات التي يراهن عليها الأكراد مثل ضم كركوك إلى إقليم كردستان أو ضم مدن أخرى إلى الإقليم.. لن تعود رهاناً رابحاً، وفي نفس الوقت فإن المصالحة - في حد ذاتها - سوف تحول دون إقرار قانون التقسيم الفيدرالي للعراق قبل 2006/9/16، وسوف تفتح الباب في دوره برلمانية تالية لاحتمالات تتعلق بتعديلات دستورية قد تحد من سلطات الأقاليم الفيدرالية.. وربما تلغي الفكرة أصلاً، ولعل ذلك لم يكن بعيداً عن تقديرات البعض مثل رئيس جبهة التوافق العراقية "عدنان الدليمي" وهو يقول: "لقد كان هناك اتفاق على أن تعقد لجنة الحوار والمصالحة مؤتمر القوى السياسية في أربيل هذا الشهر، ولكن قيام الأكراد بإنزال العلم العراقي من كردستان جاء موهناً لهذا الاتفاق وهو يعرقل هذا المؤتمر".

ولم يكن رد الفعل الأمريكي بعيداً عن هذه الرؤية.. فواشنطن من مصلحتها نجاح المصالحة، ولذلك جاء رد الفعل الأمريكي الأول في 2006/9/5 وعلى لسان السفارة الأمريكية في بغداد ناقداً لقرار البرزاني، والذي وصفه السفير الأمريكي بأنه غير ملائم ولا يحظى بدعم بلاده، وحتى البيان التالي الذي أصدرته واشنطن في 2006/9/6 والذي اتسم بلهجة مخففة.. لم يعلن عن قبول واشنطن للقرار، وأشار إلى ضرورة احترام الإجراءات الدستورية في هذا الصدد، وأكد على التزامها بوحدة أراضي العراق.

لقد بدا البرزاني – هكذا – وكأنه يسابق الجميع.. طلباً للفيدرالية وليس طلباً للانفصال.. على الأقل حتى الآن، ولذلك ذهب النواب الأكراد في البرلمان العراقي بمطربين لإقرارهما وفي أسرع وقت، وهما تشكيل لجنة لوضع العلم العراقي الجديد كمقدمة سيادية لإعلان الدولة الفيدرالية الجديدة، وطرح مشروع قانون لتقسيم البلاد إلى أقاليم مع تفعيل الإجراءات الخاصة بكركوك، وهكذا أصبحت الكرة الآن في ملعب مجلس النواب بخيارات صعبة.. فإذا ما تم إقرار قانون تقسيم البلاد إلى أقاليم فيدرالية.. فإن هذا يعني نهاية المصالحة الوطنية وفتح نافذة تطل على المجهول، وإذا لم يتم إقرار القانون فهناك ردود فعل كردية محتملة، وقد تفتح هي الأخرى نافذة تطل على المجهول، وفي الحالتين فالعراق يقترب من أزمة بدأت بطي علم وتستمر بمجهول يرفرف.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/9/9

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass.org.bh

في الذكرى الخامسة لتفجيرات 11 سبتمبر:

ماذا حققت الحرب الدولية ضد الإرهاب؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

في الذكرى الخامسة لتفجيرات 11 سبتمبر:

ماذا حققت الحرب الدولية ضد الإرهاب؟

بعد مرور خمس سنوات على أحداث 11 سبتمبر، مازالت التقديرات السياسية والاستراتيجية وتقارير الاستخبارات ومراكز الأبحاث السياسية، وقبل ذلك الوضع الميداني في ساحات المواجهة مع الإرهاب في أفغانستان والعراق وتنظيم القاعدة، وفقاً للرؤية الأمريكية - مازالت تؤكد خطأ السياسات الأمريكية التي جعلت العالم أقل أمناً، وأكثر عرضة للتهديدات الإرهابية بسبب الأخطاء التكتيكية والاستراتيجية لما يعرف بالحرب ضد الإرهاب، وفي مقدمتها الإصرار على استراتيجية الضربات الاستباقية.

وعلى الرغم من أن الحالات التي طبقت فيها هذه الاستراتيجية أثبتت فشلها في مواجهة الأخطار والتهديدات المحتملة، بل، فاقمت منها، وأضحت واشنطن بسببها تعاني مأزقاً خطيراً في العراق وفي أفغانستان وغيرهما بصورة تنذر بتكرار سيناريو حرب فيتنام مجدداً، فإن المدهش أن ذلك بدلاً من أن يدفع الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في استراتيجيتها تلك قامت في شهر مارس 2006 بالتأكيد مجدداً على مبدأ الضربات الوقائية، وذلك في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي حددت فيها التحديات المرتبطة مباشرة بأمن الولايات المتحدة.

ولعل استقراء المشهد السياسي والأمني في العالم - الآن - يقدم أكثر من دليل على هذا الاستنتاج السابق؛ ففي العراق.. تحول هذا البلد الذي كان المحطة الثانية في الحرب ضد الإرهاب إلى ساحة مفتوحة للدماء والخراب والاعتقالات والتفجيرات ونقطة جذب أساسية لهؤلاء الذين يرغبون في الانتقام من الولايات المتحدة. ووفقاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية الذي صدر في الثاني من سبتمبر 2006، فقد أصبح العراق على شفا الحرب الأهلية، مؤكداً أن عدد الهجمات الأسبوعية ارتفع خلال الشهور الثلاثة الأخيرة بنسبة 15% بالمقارنة مع الشهور الثلاثة السابقة عليها. كما ارتفعت الخسائر في الأرواح بين العراقيين بنسبة 51% على الأقل، وهو ما يتفق مع الإحصاءات التي تشير إلى وقوع نحو 3500 هجوم مسلح خلال عام 2005، أدت إلى مقتل نحو 8300 شخص، بالإضافة إلى العديد من العمليات الإرهابية الأخرى التي وقعت في العالم منذ أحداث 11 سبتمبر، وتتصل بشكل مباشر وغير مباشر بما يحدث في العراق، مثل حادث الهجوم على فنادق سياحية بالعاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 2005، وتفجيرات لندن في نفس العام، والهجوم الصاروخي على سفن البحرية الأمريكية في ميناء العقبة الأردني في شهر أغسطس من نفس العام، علاوة على عدد كبير من العمليات التي ادعت واشنطن الكشف عنها، وهو الأمر الذي يؤكد أن العراق قد تحول بالفعل إلى بؤرة للإرهاب وميداناً للمواجهة بين الولايات المتحدة والإسلاميين المتشددین على مستوى العالم، حيث حول الاحتلال هذا البلد إلى منطقة جذب للإرهابيين من كافة دول العالم، وساحة لتصفية الحسابات بين واشنطن وهؤلاء الذين يشعرون بظلم سياستها في المنطقة وانحيازها ضد القضايا العربية والإسلامية، كما أدى كذلك إلى خلق جيل جديد من المتطرفين ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في أماكن أخرى في العالم، الأمر الذي يتجسد في ظهور موجة جديدة من العنف والإرهاب لم تقتصر آثارها على العالمين العربي والإسلامي، وإنما امتدت لتشمل دولاً غربية عديدة مثل أسبانيا وبريطانيا وإيطاليا ودولاً آسيوية حليفة لواشنطن كاليابان وكوريا الشمالية.

وفي أفغانستان؛ فقد استطاعت حركة طالبان، كما تقول صحيفة الإنديبندنت في مقال نشرته يوم 4 سبتمبر 2006 لكل من "توم كوجلان" و"كيم سينجوتبا"، أن تستعيد سيطرتها على بعض المناطق مرة أخرى، وتدخل حالياً في قتال عنيف مع قوات الناتو والقوات الأمريكية والبريطانية، وأصبح النظام الموالي لواشنطن في هذا البلد، معزولاً في حدود العاصمة كابول وسط خلافات وخسائر يومية في صفوف القوات الأفغانية والغربية.

أما على المستوى الدولي، فقد أصبح العالم أقل أمناً، وتضاعفت العمليات الإرهابية والتهديدات الأمنية وتوسعت لتشمل دوراً مثل بريطانيا التي ادعت يوم 8 أغسطس 2006 إحباط خطة لتفجير عدد من الطائرات التابعة لشركات طيران أمريكية أثناء رحلتها من مطار هيثرو إلى الولايات المتحدة في أوقات متزامنة عن طريق تهريب متفجرات "سائلة" إليها تحمل في حقائب يدوية ويتم تجهيزها وتفجيرها أثناء تحليق الطائرات، فيما عرف إعلامياً بقضية "الإرهاب السائل"، كما أكدت واشنطن إحباط عدد كبير من العمليات الإرهابية قبل تنفيذها، ووفقاً لما نشرته صحيفة واشنطن بوست مؤخراً فإن السلطات الأمريكية أحبطت 3 عمليات إرهابية في الولايات المتحدة، مما يشير إلى احتمال تعرضها لهجوم إرهابي كبير.

وتؤكد التقديرات تضاعف عدد العمليات الإرهابية التي نفذت في عام 2005 عدة مرات مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة، مع حدوث تضاعف مواز في عدد القتلى والمصابين في هذه العمليات؛ حيث بلغت 11 ألف هجوم أسفر عن مقتل 14.600 شخص، وذلك مقابل 651 هجوماً و 1907 قتلى في عام 2004 و 208 هجمات و 625 قتيلاً في عام 2003. ورغم أن هذا التفاوت الكبير في عدد الهجمات الإرهابية في عام 2005 مقارنة بالأعوام السابقة يعود إلى تضاعف أعمال العنف والعمليات المسلحة في العراق لاسيما العنف الطائفي، والتي صنفها واشنطن كهجمات إرهابية خلافاً لما كان متبعاً من قبل؛ حيث كانت تستثني العمليات التي تستهدف القوات الأمريكية وقوات الجيش والشرطة العراقية من قائمة الهجمات الإرهابية وتقتصر فقط على الهجمات التي تستهدف المدنيين والعسكريين غير المسلحين عند وقوع الهجمات أو الذين لا يقومون بخدمات أمنية أو عسكرية فعلية، على الرغم من ذلك، فإن العمليات والتهديدات الإرهابية تضاعفت في العالم.

ويؤكد تقرير أصدرته مجموعة الأبحاث التابعة لجامعة أكسفورد البريطانية بعنوان "الاستجابة الدولية للتهديدات العالمية في القرن الحادي والعشرين"، وصدر في يونيو 2006 أن السياسات الأمريكية والبريطانية الحالية في مكافحة الإرهاب عززت من احتمالات وقوع عمليات إرهابية جديدة على غرار أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات مدريد ولندن، وأشار التقرير إلى أن استمرار هذه السياسات سيقود إلى عالم غير مستقر خلال العقود الخمسة القادمة، مؤكداً أن فاتورة الحرب على الإرهاب تعدت مئات المليارات من الدولارات، وخلفت المزيد من مؤيدي الإرهاب، وصرفت جهود الحكومات عن مواجهة تهديدات أخطر وأكثر تدميراً من الإرهاب الدولي مثل التغيرات المناخية والصراع على الموارد الطبيعية وسباق التسلح، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا منشغلتان بشكل أكبر بالإبقاء على الوضع الراهن من خلال القوة العسكرية من دون الأخذ في الاعتبار الأسباب الرئيسية لحالة الانفلات الأمني العالمي الحالي.

وأكد التقرير أن الحرب في أفغانستان والعراق ونشاطات شبكة تنظيم القاعدة، تعد أمثلة على أن الحرب على الإرهاب ليست الحل، وأن الحل يكمن في قيام واشنطن ولندن بإعادة النظر في سياستهما لمواجهة التهديدات المستقبلية للاستقرار الدولي.

ومن ناحية أخرى، تصاعدت تكاليف الحرب على الإرهاب بصورة كبيرة؛ حيث أكدت دراسة لمؤسسة "هوملاند سيكيورتي ريسيرش" الأمريكية ونشرت في شهر يونيو 2006، أن إنفاق العالم على مكافحة الإرهاب سيصل إلى 191 مليار دولار خلال عام 2006، وأن إنفاق واشنطن وحدها يمثل 44% من هذا المبلغ أي ما يعادل 84 ملياراً، وتوقعت أن يتضاعف هذا الإنفاق ثلاث مرات خلال العقد القادم حيث سيصل إلى 350 ملياراً عام 2010 و 571 ملياراً عام 2015.

ورغم هذا الإنفاق الكبير على مكافحة الإرهاب، فإن مشاعر الخوف مازالت تحتاج الشعوب الغربية، لاسيما الشعب الأمريكي. وفي استطلاع للرأي أجرته شبكة "سي إن إن" ونشرت نتائجه يوم 24 أغسطس 2006 توقع ثلاثة أرباع الأمريكيين قيام تنظيم القاعدة بشن هجمات جديدة ضد بلادهم تماثل هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كما أظهر استطلاع آخر أجرته وكالة أسوشيتدبرس

الأمريكية ونشرت نتائجه في الأول من سبتمبر 2006 عن تزايد شكوك الأمريكيين حول الحرب ضد الإرهاب، وأن ثلث الأمريكيين مقتنعون بأن التنظيمات الإرهابية هي التي ستنصر في هذه الحرب، وفي المقابل أعرب 46% عن قناعتهم بأنهم فقدوا حرياتهم الشخصية، وأن الإدارة الأمريكية انتهكت حقوقهم المدنية، كما أكد الاستطلاع أن نصف الأمريكيين عندهم قناعة بأن هذه الحرب كانت مكلفة للغاية بشرياً واقتصادياً، بشكل لم يتخلوه، حيث فقدت الولايات المتحدة ما يزيد عن 2600 جندي في العراق إضافة إلى 270 آخرين في أفغانستان، علاوة على الخسائر الاقتصادية؛ حيث تجاوزت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية 430 مليار دولار لإنفاقها على المعارك في العراق وأفغانستان، كما تم تخصيص قرابة 250 مليار دولار لوزارة الأمن الداخلي لإنفاقها على الإجراءات الأمنية الجديدة، كما أوضح الاستطلاع أن نصف الأمريكيين واثقون من أن القوات الأمريكية لن تتمكن من اعتقال زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن".

بيد أن المؤشرات الأكثر وضوحاً على إخفاق الحرب الأمريكية على الإرهاب في تحقيق أهدافها يكمن في أن تنظيم القاعدة مازال يمثل أكبر التهديدات الإرهابية رغم الانكسار الذي تعرض له بسبب عمليات الملاحقة والتصفية التي تعرضت لها قياداته وكوادره الذين أصبحوا في "حالة فرار دائم"، وتوقف عمليات تمويل التنظيم وتعرض قيادته المركزية إلى التدمير، حتى أصبح بلا مركز، بل وفقدت قيادته القدرة على توجيه أعضائها على ارتكاب أعمال إرهابية توجيهاً كاملاً مثلما كان يحدث من قبل.

ويتفق معظم الخبراء على أن الضربات التي تعرض لها تنظيم القاعدة قد أدت إلى نتيجتين على مستوى أدائه التكتيكي والعملياتي، الأولى: ظهور الخلايا الصغيرة المتكيفة ذاتياً، وهذا الجيل الجديد من الإرهابيين يصعب تصنيفه أو ملاحظته؛ مستفيداً في ذلك من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا المتقدمة مثل الانترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والتجارة الإلكترونية .. وتؤكد هذه الحقيقة أن معظم العمليات الإرهابية التي شهدتها العالم خلال عام 2005 تعكس الانتقال من عصر التنظيمات الإرهابية الكبرى مثل القاعدة والجهاد والجماعة الإسلامية التي انتشرت في أواخر القرن العشرين، والتي استهدفت تغيير الأنظمة السياسية بالقوة ومجابهة كافة صور الوجود الأجنبي، واعتمدت على تجنيد أكبر عدد ممكن من الكوادر، فضلاً عن الاعتماد على أدبيات دينية وعقائدية متكاملة بدأت بـ "بن تيمية" ومرت بـ "سيد قطب" وانتهت بـ "عمر عبد الرحمن" وآخرين، إلى عصر الخلايا العنقودية الصغيرة والمتحركة المحدودة الأهداف.. وغالبية هذه الخلايا تتكون من أفراد ينتمون إلى أصل عرقي واحد أو أسرة واحدة، ولأشخاص غير معروفين لدى أجهزة الأمن، مما يصعب من محاولات اختراقها؛ لأنها في ظل ذلك الوضع تعد عدواً مجهولاً لا وجه له ولا ملامح ويصعب التكهن بتصرفاته وبالتالي الكشف عنها.

ويرى الخبراء أن هذا التحول من التنظيمات الإرهابية الكبيرة إلى التنظيمات العنقودية يعد دليلاً على فشل تلك التنظيمات الكبرى في استقطاب الجماهير لصالحها وبناء حركة شعبية كافية لتغيير الأنظمة القائمة في بلدانها؛ حيث بدا من الواضح اتساع الرفض الشعبي لتلك التنظيمات التي أصبحت عملياتها الإرهابية في نظر الرأي العام مجرد عمليات إجرامية وليست سياسية، وهو ما ساهم في محاصرة هذه النوعية من التنظيمات التي وجهت جهودها إلى استقطاب أعداد صغيرة جداً من المؤيدين المستعدين للمشاركة في تنفيذ العمليات الإرهابية.

أما النتيجة الثانية فهي أن الضربات المتلاحقة للقاعدة ساهمت، بشكل أو بآخر، في تحويل هذا التنظيم إلى "عقيدة ثورية" على مستوى العالم، تعلن مجموعات مختلفة ولاءها له، كما أصبح أكثر اعتماداً على الأسلوب اللامركزي من خلال خلايا محلية منتشرة في العديد من دول العالم، تعمل كل منها بشكل مستقل عن الأخرى ولا ترتبط بالمركز ولا تخضع للإطار التنظيمي الذي كانت القاعدة تتسم به قبل أحداث 11 سبتمبر، الأمر الذي مكّنه من اختراق الاحتراقات والاحتياطات الأمنية وساعده في تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية على مستوى العالم.

وتعكس العمليات الإرهابية وسياق عمل تنظيم القاعدة خلال السنوات الأخيرة العديد من الدلالات التي تؤكد هذه النتيجة، أهمها: حدوث تركيز متزايد من القاعدة على العمليات الخاصة بالأيديولوجية والدعاية للمساهمة في الترويج لقضيته، وأدى هذا إلى وجود تعاون بين تنظيم القاعدة في العراق والذي كان يتزعمه أبو مصعب الزرقاوي وبين كل الجماعات التي لها علاقة واتصالات بالقاعدة في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى انتشار الشبكات الإرهابية الأصغر وتزايد القدرة على ارتكاب الأعمال الإرهابية على يد العناصر المحلية التي لها علاقة خارجية، وهو ما ظهر في تفجيرات لندن وشرم الشيخ، والأهم تزايد التفجيرات الإرهابية الانتحارية وتنامي الشبكات الإرهابية المهمة من الناحية الاستراتيجية التي تدعم تدفق الإرهابيين الأجانب للعراق.

وإذا ما كانت هناك نتيجة يمكن الخروج بها من كل ما سبق فهي أن نجاح جهود مكافحة الإرهاب في العالم لا يتوقف على دعم الإرادة السياسية للدول وقدراتها في هذا المجال كما أشار التقرير، بل يتوقف على عوامل سياسية واقتصادية وثقافية متعددة، أهمها: تعديل السياسات الأمريكية الخارجية، خاصة تجاه القضايا العربية والإسلامية حتى تصبح أكثر توازناً، خاصة فيما يتعلق بالتوقف عن دعم إسرائيل وتأييد ممارساتها "الإرهابية" ضد الفلسطينيين، وهو الأمر الذي تؤكد كافة الدراسات والآراء والتحليلات، منها على سبيل المثال، كتاب "الصلف الامبريالي: لماذا يخسر الغرب الحرب ضد الإرهاب؟"، الذي أصدره محلل عمل في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وجاء فيه أن من يهاجمون الولايات المتحدة هم من الغاضبين على سياستها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي واحتلال العراق وغزو أفغانستان وتأييد روسيا والهند والصين في مواجهة الأقليات المسلمة.

كما يتطلب نجاح هذه الجهود الشروع في وضع استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار أن المواجهة الناجحة لظاهرة الإرهاب لا تقتصر فقط على القوة العسكرية وملاحقة العناصر الإرهابية وقطع مصادر التمويل عنها، وإنما تحتاج إلى رؤية سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافة شاملة تعالج أسباب الإرهاب وسبل القضاء على جذوره، وهو ما يتطلب ضرورة وضع تعريف محدد للإرهاب الدولي يتفق عليه المجتمع الدولي ومراعاة عدة قضايا أساسية، أهمها: عدم الخلط بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال، والتي تولد إيجاباً متزايداً لدى الشعوب الفقيرة وتدفع إلى التطرف والإرهاب، والأهم.. إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية التي كانت وستظل المحفز الأول على عدم الاستقرار في العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/9/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

زيارة "المالكي" إلى طهران.. الأهمية والدلالات!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

زيارة "المالكي" ل طهران.. الأهمية والدلالات!

جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" إلى إيران، والتي بدأت يوم 2006/9/12، لتعلن عن بدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين الجارين مختلفة تمامًا عن المراحل السابقة التي شهدت حالة من غياب الثقة بينهما، حتى إن البعض اعتبر هذه الزيارة ذات أهمية كبيرة لطبيعة الموضوعات والملفات التي تناولتها، وعلى رأسها الوضع الأمني في العراق والتعاون في المجالات الأمنية والاستخبارية والاقتصادية، وأنها ستكون منطلقًا لدور إيراني إيجابي في إخراج العراق من المأزق الصعب الذي يواجهه منذ ثلاث سنوات.

وبطبيعة الحال، من الصعب النظر إلى هذه الزيارة بمعزل عن سياق الاهتمام الذي توليه حكومة "المالكي" – التي شكلت قبل أربعة أشهر – بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، التي ترى أنها من الممكن أن تلعب دورًا مهمًا في إعادة الاستقرار والأمن إلى العراق المنكوب، وهو ما بدا في حرصه على بدء نشاطه الخارجي بالقيام بجولة زار خلالها عددًا من دول مجلس التعاون الخليجي، ثم زار الأردن في وقت لاحق، في محاولة كسب التأييد لحكومته وبرنامجه، وخصوصًا في مجال تحقيق المصالحة الوطنية والحصول على دعمها ومساندتها في المجالين الاقتصادي والأمني.

من هذا المنطلق جاءت زيارة المالكي الأولى لإيران، لتجسد إدراك العراق أن طهران أصبحت تمثل رقمًا صعبًا في المعادلة العراقية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق .

وقبل الدخول في تفاصيل الزيارة وأهميتها والموضوعات التي تناولتها والدلالات التي تحملها يمكن القول بداية – وكما سبقت الإشارة – إن العلاقات بين البلدين، وعلى مدى عدة عقود مضت شهدت توترات وحالة شد وجذب بلغت في أحيان كثيرة ذروة التصعيد؛ سواء أكان ذلك: في عهد الشاه؛ أو عهد الجمهورية الإسلامية بعد ثورة 1979. وهذه التوترات في العلاقات تعد أمرًا طبيعيًا بين بلدين ينظر كل منهما إلى نفسه باعتباره قوة إقليمية، ويسعى لبطش نفوذه على ما حوله.

ولقد كان الخلاف حول منطقة "شط العرب" على الحدود المشتركة بين البلدين أحد أهم بؤر التوتر في العلاقات. ورغم حله بمقتضى اتفاقية الجزائر لعام 1975، إلا أن ذلك لم يمنع أن يصل التوتر والاحتقان بينهما - وخصوصًا بعد قيام الجمهورية الإسلامية وسيطرة رجال الدين على الحكم فيها - إلى حد نشوب حرب دامية- استمرت ثمانية أعوام (1980-1988) وسقط خلالها ما يقرب من مليون قتيل من الجانبين.

وما من شك في أن التطورات التي شهدتها المنطقة بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية قد جاءت في مجملها لتصب في مصلحة إيران، فالحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق لإخراجه من الكويت بعد غزو صدام حسين لها في 2 أغسطس 1990، ثم الحصار والعقوبات التي فرضت عليه فيما بعد واستمرت 12 عامًا كل ذلك أسهم بدرجة كبيرة في إضعاف النظام العراقي بحيث أصبح لا يمثل خطرًا عليها، بل سعى لخطب ودها.

ولقد مثلت الحرب الأنجلو – أمريكية على العراق واحتلاله – رغم خطورة وجود قوات أمريكية بالقرب من الحدود الغربية لإيران فرصة جيدة لطهران؛ لأنها أولاً: أطاحت بنظام "صدام حسين" عدوها والذي كان يمثل مصدر قلق دائم لها. وثانيًا لأنها أتاحت لها فرصة التغلغل على الساحة العراقية، مستغلة العلاقات القوية التي تربطها بالعديد من القوى الشيعية التي أصبحت هي المسيطرة على السلطة والحكم في العراق الجديد. ورغم احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلا أن تغلغل النفوذ الإيراني فيه يظل دائمًا مصدر قلق لها. هذا القلق مبعثه إدراك واشنطن أن إيران تسعى – محكومة بعدائها للأمريكيين- لإثارة القلاقل في العراق لإفشال المشروع الأمريكي هناك، وأنها تحاول استغلال دورها ونفوذها في هذا البلد كورقة مساومة مع واشنطن التي تمارس ضغوطًا ضدها لتدمير برنامجها النووي.

وفي ضوء ما سبق، لم يكن غريباً أن توجه واشنطن الاتهامات إلى إيران بالتورط في زعزعة الأمن والاستقرار في العراق من خلال توفيرها الدعم والمساندة للجماعات المتمردة من الشيعة، منها: جيش المهدي، الذي يقوده الزعيم الشيعي "مقتدى الصدر"، وكثير الحديث من جانب أمريكا وبريطانيا عن تهريب أسلحة إيرانية إلى جنوب العراق تستخدم في الهجوم على القوات الأمريكية والبريطانية، بل إنها- بحسب ادعاءات الجانبين - تقوم بتدريب المتمردين على كيفية استخدام هذه الأسلحة.

لكن طهران تنفي هذه الاتهامات وتؤكد أنها تعمل على إرساء الأمن والاستقرار داخل العراق إلا أن ذلك لم يكن ليقنع الجانبين البريطاني والأمريكي ومع ذلك يعترف الأمريكيون بالأمر الواقع بدور إيران وأنها أضحت لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاهله عند البحث عن أي تسوية للوضع في العراق، والدليل على ذلك أنها فتحت حواراً معها من أجل إيجاد تهدئة على الساحة العراقية بعد أن وصل الوضع الأمني في البلاد إلى درجة من الصعوبة بحيث لم تعد أمريكا وحدها بقادرة على التصدي له ومعالجتها بمفردها.

وربما كان فشل الحوار الأمريكي - الإيراني حول العراق - والذي ارتبط في جانب منه بالتطورات الخاصة بالملف النووي - هو أحد أسباب تصعيد الاتهامات الأمريكية لطهران بالتدخل في الشأن العراقي، رغم تأكيد واشنطن المتكرر أن من مصلحتها ومن مصلحة العراقيين أن تكون هناك علاقة جيدة بين إيران والعراق.

ويلاحظ أن زيارة "نوري المالكي" لإيران بحسب بعض المحللين كان من ضمن أهدافها توصيل رسالة من واشنطن إلى القيادة الإيرانية بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، كما أن العراقيين لا يرغبون في أن يتحول بلدهم إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية ودولية.

وتكشف المباحثات التي أجراها المالكي مع القيادات الإيرانية في طهران عن سعي العراق إلى تدشين مرحلة جديدة في علاقاته الأولى وهو ما يبدو واضحاً في الملفات التي تناولها في مباحثاته، والتي كان أبرزها:

أولاً: الملف الأمني، كان هو أبرز الملفات وأهمها، حيث تتهم واشنطن - كما سبقت الإشارة - طهران بزعزعة الأوضاع الأمنية في العراق. وإن كان "المالكي" قد تجنب توجيه أي اتهام مباشر لها في هذا الصدد، بل سعى لوضع الإيرانيين في الصورة بالنسبة للوضع الأمني المتدهور في بلاده، وحاجتها إلى علاقات جيدة مع الدول المجاورة، وهو مطلب تزداد الحاجة إليه في هذه المرحلة، وعلى إيران أن تساعد العراق على تحقيقه، وإن كانت الاشتباكات التي وقعت مؤخراً على حدود البلدين تعطي مؤشراً على وجود عقبات، ولكن الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" حرص على إزالة أية شكوك بهذا الشأن حين أكد استعداد بلاده على تقديم المساعدة والمساندة الكاملة للحكومة العراقية لتحقيق الأمن وإقامة علاقات متكافئة بين البلدين بعيداً عن أية تدخلات خارجية.

ويرى بعض المحللين أن ثمة مبالغة من جانب واشنطن في اتهاماتها لإيران بزعزعة استقرار جارتها مستندين في ذلك إلى تصريحات لمسؤولين عراقيين، أكدوا فيها عدم وجود أي دليل على وجود انتهاكات إيرانية عبر الحدود بين البلدين وأن ما تأمله الحكومة العراقية هو أن تقوم طهران بفرض الرقابة على الحدود لمنع تسلل الإرهابيين إلى داخل البلاد.

ثانياً: الملف الاقتصادي، ويعد أحد المرتكزات المهمة التي تقوم عليها مرحلة التعاون الجديدة بين البلدين، ويمكن اعتبار ما طرح خلال الزيارة بهذا الصدد استكمالاً لما تم الاتفاق عليه خلال الزيارة التي قام بها إلى طهران رئيس الوزراء العراقي السابق "إبراهيم الجعفري" في منتصف يوليو 2005، وتحديداً الاتفاق المتعلق بالتعاون في المجال النفطي؛ حيث يعتزم الجانبان تطوير حقول نفط

مشتركة على الحدود بينهما والاتفاق على توقيع اتفاقية مشتركة بخصوص ذلك في غضون أشهر قليلة بعد أن يستكمل الفنيون رسم حدود الحقول المشتركة.

واتفق الجانبان أيضًا على الشروع في بناء خط أنابيب نفطي يربط ما بين "البصرة" في العراق وعبدان" في إيران يمر عبره 150 ألف برميل من النفط يوميًا إلى إيران، ويستورد عبره العراق المشتقات النفطية، بالإضافة إلى تزويد الأخير بالنفط الأبيض والجازولين.. وبحث الجانبان كذلك إنشاء خط سكة حديد يربط البصرة وخورامشهر، علاوة على الاستفادة من الخبرات الإيرانية عن طريق تدريب كوادر في المجالات الطبية والمواصلات، وبحث وضع العراقيين الفارين من العنف في بلادهم والمقيمين في إيران.

ومن الواضح أن ما تم الإعلان عنه بشأن القضايا والملفات التي بحثها المالكي مع المسؤولين الإيرانيين يعد قليلًا للغاية، خاصة وأن هناك قضايا وملفات كان من المفترض أن تشغل حيزًا مهمًا في هذه المباحثات ولم يرد بشأنها أي جديد، مثل: ملف التعويضات؛ وملف الحدود؛ وكذلك ملف الطائرات العراقية التي تحتجزها إيران منذ عام 1991.

ويكاد يتفق الجميع على أهمية زيارة المالكي، ويرون أنها تحمل دلالات بالنسبة لمستقبل العلاقات الإيرانية – العراقية، ومن ضمن هذه الدلالات الآتي:

- 1 - أن التعايش بين العراق وإيران أمر حتمي، وهي حقيقة تؤكد عليها، حقائق التاريخ والجغرافية، ويتعين أن يعيها الجانبان جيدًا. ولقد أثبتت التجربة الواقعية في ضوء ما شهدته تطورات العلاقة بين البلدين خلال العقود الثلاثة الماضية أن التنافس والتناوب وإعلاء المصالح الذاتية والبحث عن مطامع خاصة لم تخلق سوى التوترات والصراعات التي عادت بالدمار على البلدين، وساهمت في خلق أجواء عدم الاستقرار في المنطقة، ومن ثم، فإن الحوار والحرص على علاقات حسن الجوار هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار اللازم لدعم جهود التنمية والتطور في البلدين.
 - 2 - وجود إدراك عراقي قوي بأهمية ومحورية دور الجار الإيراني، وأنه من الصعب تجاهله عند البحث عن أية حلول لتهدئة الأوضاع داخل العراق؛ لأنه بحكم علاقاته القوية والمتشعبة مع العديد من القوى العراقية المؤثرة يمكنه التأثير بصورة إيجابية في إعادة الأمن والاستقرار.
 - 3 - من الواضح أن هناك ميلاً عراقيًا لعدم الانسياق الكامل وراء الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار، بدعمها بعض جماعات التمرد الشيعية، وإن كان "نوري المالكي" قد طالب الجانب الإيراني باحترام سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلي.
 - 4 - هناك إصرار إيراني على أن الولايات المتحدة واحتلالها للعراق هو السبب في كل ما يعانيه الأخير من فوضى ومشاكل أمنية، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة –من وجهة نظر طهران- يتمثل في انسحاب القوات الأمريكية منه، وهو ما أكد عليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية "آية الله علي خامنئي" حين التقى المالكي أثناء الزيارة.
 - 5 - كشفت الزيارة –بحسب المعلن- عن وجود استعداد إيراني للمساهمة بإيجابية في مساعدة الحكومة والشعب العراقي على إعادة إحلال الأمن في العراق. وهو ما بدا واضحًا وبصورة مبدئية في الاتفاق على زيادة التعاون والتنسيق بين الجانبين في المجال الاستخباري من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التسلل عبر الحدود.
- ولعله من المأمول أن تكون زيارة المالكي هذه إلى إيران بمثابة لبنة أولى على طريق بناء صرح جديد للعلاقات العراقية - الإيرانية بعد ثلاثة عقود شهدت خلالها هذه العلاقات توترات وصراعات وغياب تام للثقة بين الجانبين.. وكم هو مهم أن ينأى الطرفان بهذه العلاقات بعيدًا عن أية مؤثرات خارجية من جانب أطراف تسعى دائمًا بكل ما أوتيت من قوة لأن تكون هناك قطيعة بين الجارين،

ولا تفتأ تحاول الوقعة بينهما بهدف تكريس حالة الانقسام في المنطقة حتى يسهل فرض السيطرة والهيمنة عليها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/9/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

وكالة الطاقة الذرية وتقرير الكونجرس

حول البرنامج النووي الإيراني .. رؤية تقييمية

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

وكالة الطاقة الذرية وتقرير الكونجرس

حول البرنامج النووي الإيراني.. رؤية تقييمية

في تطور يعيد إلى الأذهان السجال الذي دار بين وكالة الطاقة الذرية والولايات المتحدة قبيل غزو العراق، شككت الوكالة في صحة التقرير الذي أصدره الكونجرس الأمريكي حول البرنامج النووي الإيراني ووصفت هذا التقرير بأنه "مضلل" وأكدت الوكالة بأن الولايات المتحدة تبالغ في حجم التهديدات التي يشكلها هذا البرنامج محاولة منها لإضعاف الثقة في مفتشي الوكالة الدولية والدور الذي تقوم به في الرقابة على برنامج إيران النووي.

كانت "واشنطن بوست" قد نقلت في عددها الصادر يوم 14 سبتمبر 2006 عن مدير العلاقات الخارجية بالوكالة أن تقرير لجنة الاستخبارات في الكونجرس والذي صدر يوم 23 أغسطس 2006 متضمنًا معلومات تشير إلى خطورة البرنامج النووي الإيراني ومدعيًا أن إيران لن تهدأ حتى تشكل تهديدات للعالم بأكمله احتوى على خمسة أخطاء رئيسية هي:

1 - أنه أشار إلى أن إيران قامت بتخصيب اليورانيوم لدرجة تدخل في تصنيع السلاح النووي في مفاعل "ناتانز"، غير أن درجة التخصيب المطلوبة لتصنيع أسلحة هو 90% وما قامت به إيران هو 3.6%.

2 - أنه اعتبر أن طهران أنتجت سرًا بولوتنيوم مشعًا يستخدم في الأسلحة النووية وبطاريات الأقمار الصناعية، ولكن مصطلح "أنتج سرًا" ليس صحيحًا لأن إنتاج البولوتنيوم غير محظور ولا يلزم تقديم تقرير عنه إلى الوكالة الدولية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.

3 - أنه ذكر أن مدير الوكالة الدولية للطاقة "محمد البرادعي" عزل أحد مفتشي الوكالة لأنه لم يتبع سياسة غير معلنة للوكالة تحظر على المسؤولين إبلاغ حقيقة البرنامج الإيراني، في حين أن من حق إيران بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة أن تطلب استبعاد أي مفتش.

4 - أنه قال إن تقرير اللجنة لم يهتم بما جاء في القرار (1696) الذي يوصي المدير العام للوكالة والسكرتارية التابعة له على بذل كل الجهود لحل الملف النووي في إطار عمل الوكالة وهذا ينافي الحقيقة.

5 - أن اللجنة لم تستشر موظفي الوكالة الدولية بخصوص أي معلومات قبل إصدار تقريرها.

وفي رسالة أخرى إلى وسائل الإعلام شكك مسؤول رفيع المستوى بوكالة الطاقة الذرية في صحة تقرير الكونجرس وقال إن أعضاء الكونجرس ذكروا سلسلة من البيانات المضللة التي تشير إلى أن الوكالة همشت دور المفتش الذي قال أنه يعتقد أن إيران تخدع الوكالة بشأن طبيعة تطلعاتها النووية وهو أمر غير صحيح ويشبه ما سبق حرب العراق حيث تنشط واشنطن في الحصول على معلومات خاطئة لتبرير أي موقف أحادي ضد طهران، فيما علقت صحيفة الجارديان على الأمر قائلة إن تقرير الكونجرس بمثابة اتجار بالمخاوف الخاصة باحتمالات تطوير إيران أسلحة نووية.. وأن الجمهوريين يسعون من وراء ذلك إلى إثارة المخاوف حول القدرات النووية الإيرانية بهدف تحقيق مكاسب في الانتخابات القادمة.

ومما لاشك فيه أن الانتقادات والالتهامات المتبادلة بين الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتبط بحزمة تعقيدات وتداخلات كثيرة في البرنامج النووي الإيراني، والرغبة الأمريكية في إدارة هذا الملف، ليس طبقًا لحدود الواقع الفعلي لهذا البرنامج ووفقًا للقانون الدولي وقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنما بما يتفق مع توجهاتها والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه والمتمثل في بناء

تحالف دولي للضغط على إيران بهدف وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وضمان عدم حصولها على تكنولوجيا نووية تمكنها من صناعة قنبلة نووية أو ربما القيام بعمل عسكري ينهي بشكل كامل طموحاتها النووية، وهو الأمر الذي تعي واشنطن جيدًا أنه صعب ومستبعد في الوقت الراهن نظرًا للتحديات الصعبة التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق من جهة وتعدد أوراق الضغط التي تملكها طهران من ناحية أخرى.

والثابت أن الموقف الأمريكي العدائي تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس بجديد، ففي عام 2005 أصرت واشنطن على رفض التجديد لعهد البرادعي المدير العام للوكالة، قبل أن تغير موقفها لاحقًا بعدما فشلت في إجبار الدول الـ 35 الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة على تبني هذا الرأي، وتمثلت مصادر الاعتراض الأمريكي على البرادعي في عدة أسباب، أهمها موقفه من المزمع الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل - وهو ما ثبت عدم صحته فيما بعد - حيث أشارت تقارير الوكالة وقتها إلى عدم وجود أي دليل يؤكد صحة المزمع الأمريكية، كما اتهمت واشنطن البرادعي بالتواطؤ مع طهران بشأن الملف النووي الإيراني والقيام بحجب معلومات عن مجلس أمناء الوكالة كان يمكن أن تعزز الحملة الأمريكية لإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وترحيبه وقتها في عام 2003 بقرار طهران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، إضافة إلى موقف البرادعي من البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث زار تل أبيب عدة مرات للقاء المسؤولين لمناقشة هذه المسألة، خاصة أن إسرائيل الوحيدة في الشرق الأوسط التي ترفض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي كما ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة.. وقد أدى هذا الموقف إلى تركيز الأنظار بشدة على البرنامج النووي الإسرائيلي وتزايد الانتقادات الدولية والإقليمية لها.

ومع تصاعد الاهتمام الدولي بالبرنامج النووي الإيراني، ظهرت عدة اختلافات بين الوكالة وواشنطن حول هذا الأمر، لاسيما في ضوء الموقف المتوازن للوكالة حول البرنامج والذي يقوم على عدة ملامح أهمها:

1. اختلاف المسألة الإيرانية تمامًا عن المسألة العراقية، فالعراق كان يخضع لرقابة مجلس الأمن، وكان لديه برنامج عسكري نووي بينما لم يثبت حتى الآن أي دليل على أن برنامج إيران عسكري وليس سلميًا.
 2. أن أفضل أسلوب لحل الأزمة الإيرانية هو استمرار المحادثات بينهما وبين الأوروبيين، لأن المواجهة العسكرية ستؤدي إلى خسارة كافة الأطراف.
 3. أن انسحاب إيران من المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي سيزيد من التوتر في المنطقة، ولا بد من حل يكفل لها التمتع بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويؤكد في نفس الوقت للمجتمع الدولي الطابع السلمي لهذا البرنامج.
 4. أن الوكالة لا تملك في الوقت الراهن أي دليل على أن طهران تستخدم برنامجها النووي المدني لأغراض عسكرية كما تتهمها الولايات المتحدة.
- وفي مقابل هذا التوجه المتوازن من جانب "الوكالة" تصر واشنطن على ممارسة الضغوط على طهران لإجبارها على التخلي عن طموحاتها لإنتاج السلاح النووي، وتستخدم في سبيل ذلك وسائل الترغيب: الحوافز الاقتصادية، والترهيب: التهديد بإحالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والتلويح بإستراتيجية الهجمات الوقائية.

وقد تعزز موقف الوكالة المتوازن إزاء البرنامج النووي الإيراني في تقريرها إلى مجلس الأمن في 31 أغسطس 2001، فعلى الرغم من أن التقرير تضمن انتقادات كثيرة لطهران منها أنها لا تلتزم بالمهلة التي حددها لها مجلس الأمن لوقف تخصيب اليورانيوم، وأن الوكالة لم تحصل على أجوبة ضرورية حول البرنامج النووي وأنها حجبت الكثير من المعلومات ولم تلتزم بالشفافية بل أعاققت زيارة المفتشين لكل المواقع النووية والاطلاع على كل الوثائق، فإن التقرير أكد عدم وجود أي أدلة

على أن برنامج إيران النووي له أغراض عسكرية وهو ما يتقاطع مع ما أكدته الولايات المتحدة من أن إيران لم تترك أي شك في نيتها السعي للحصول على السلاح النووي.

وإزاء ذلك الأمر يمكن القول إن تقرير لجنة الاستخبارات في الكونجرس هدف إلى إظهار سعي إيران لامتلاك السلاح النووي في مسعى منها - كما سبق القول - لبناء تحالف دولي ضد إيران وإقناع بعض الدول المعارضة لفرض عقوبات ضدها نظراً لخطورة برنامجها النووي وأهمية فرض هذه العقوبات لاسيما في ضوء حالة الانقسام الدولي حيال هذا الملف والتي برزت بوضوح بعد انتهاء المهلة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم 1696 الصادر في 31 يوليو 2006 لإيران للاستجابة لطلبات الوكالة الدولية والمتمثلة بالتعاون التام والتخلي كلياً عن عمليات تخصيب اليورانيوم، فالولايات المتحدة سارعت إلى التأكيد على أن طهران لم تترك أي شك في نيتها السعي للحصول على الأسلحة النووية، واعتبر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أن التحدي الإيراني للمجتمع الدولي ستكون له عواقبه، وأن النظام الإيراني لا يقل خطورة عن "القاعدة"، وأنه لن يسمح له بحيازة السلاح النووي، كما أكدت واشنطن على ضرورة الانتقال إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد طهران عبر مجلس الأمن، بل إن المندوب الأمريكي لدى المجلس ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما اعتبر (يوم 2006/9/2) أن مسألة العقوبات تم حسمها، وأنه تجري في الوقت الراهن مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الحكومات المعنية بشأن شكل ونوعية العقوبات المقترحة ضد طهران؛ حيث يتم الاختيار بين اقتراح فرض عقوبات مبسطة نسبياً تتصاعد مع الوقت أو فرض عقوبات صارمة ومشددة دفعة واحدة، ولكن لم يتم التوصل لرؤية نهائية بهذا الصدد، مشيراً إلى أن مجلس الأمن سيخضع إلى اختبار رئيسي في شأن قدرته على التعامل مع الملف النووي الإيراني، بعد رفض إيران وقف التخصيب.

ولأن هناك شكوكاً أمريكية في قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات عقابية ضد طهران، أعلنت واشنطن استعدادها العمل منفردة في هذا الاتجاه من خلال العمل على تشكيل تحالف دولي لذلك الغرض، وإن استبعدت مصادر أمريكية اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية الشمولية المتعلقة بقطاع النفط والتجارة وحصرتها في عقوبات من قبيل منع سفر أو تجميد أموال مسؤولين وحظر بيع أسلحة للنظام الإيراني.

وفي المقابل، أكد الاتحاد الأوروبي تمسكه بالحوار مع إيران ورفضه لمنطق العقوبات؛ حيث اعتبر الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد "خافيير سولانا" أنه ليس من الحكمة التقدم بخطوات ملموسة نحو فرض عقوبات خلال فترة المباحثات مع المسؤولين الإيرانيين عن الملف النووي، مشيراً إلى ضرورة إعداد رؤية مشتركة حول بدء مفاوضات فعلية معهم، فيما أكد وزير الخارجية الفنلندي "اركي تيوميويا" الذي تتولى حالياً بلاده رئاسة الاتحاد أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأولى لحل الأزمة، مشيراً إلى أن الزمان والمكان غير مناسبين لكي يفرض المجتمع الدولي عقوبات على طهران، وقالت وزيرة الخارجية البريطانية "مارجريت بيكيت": "إن هدفنا هو التوصل إلى حل عبر المفاوضات على أساس عرض حزمة الحوافز التي قدمتها بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة مقابل تخلي إيران عن تخصيب اليورانيوم". كما أكد رئيس المفوضية الأوروبية "خوسيه مانويل باروسو" أن الاتحاد الأوروبي لا يضع العمل العسكري في الحسبان حالياً، وأنه متمسك بالحوار كسبيل لمنع طهران من تطوير سلاح نووي، لكن من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً مناسباً لأي رد فعل سلبي من قبلها، والأمر نفسه أكدته ألمانيا وفرنسا.

وهذا الموقف الأوروبي لقي دعماً من جانب الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان"، الذي أكد أن العقوبات ليست هي الحل لكل المشاكل؛ ففي بعض الأحيان يثمر القليل من التروي أثراً كبيراً، مشيراً إلى ضرورة الانتظار لمعرفة ما سيسفر عنه التحرك الأوروبي من أجل ترجيح لغة التفاوض، في الوقت الذي طالب طهران بإثبات حسن نيتها، وأنها تعترم استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية من خلال السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالدخول إلى كل منشآتها.

أما الموقف الروسي - الصيني المعارض لسياسة فرض العقوبات فلم يتغير كثيرًا؛ حيث أكد وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف"، أن بلاده لا تتفق مع سياسة توجيه الإنذارات التي تؤدي كلها إلى طرق مسدودة، وأنها تتبنى موقفًا يقوم على احترام نظام منع انتشار الأسلحة النووية وضمن حقوق جميع الدول في التطوير السلمي للطاقة النووية بشرط احترام التزاماتها الدولية، إلا أن إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم 14 سبتمبر 2006 عن احتمال موافقة بلاده على فرض عقوبات ضد إيران في حال فشل المفاوضات يبنى بتغيير موقف موسكو نوعًا ما هذا فيما اعتبرت بكين أنه لا يوجد ما يبرر الاتجاه إلى سياسة فرض العقوبات وأن الأولوية الآن للحلول الدبلوماسية.

ويبدو أن هذا الانقسام في المواقف الدولية، زاد إيران ثقة في نفسها وشجعها على تصعيد موقفها؛ حيث أكدت أنها لن تتخلى عن حقها في الطاقة النووية رغم التهديد بفرض عقوبات دولية عليها.

وهو ما يرجعه المراقبون إلى قوة الموقف الإيراني سياسيًا واستراتيجيًا مما يمكنها من استغلال عدم اتفاق المجتمع الدولي في اتخاذ موقف موحد تجاهها في اتباع أسلوب المراوغة الدبلوماسية الذي أصبح سمة مميزة لكل مرحلة من مراحل دبلوماسيتها النووية بهدف الحصول على أعلى سقف بالنسبة للحوافز والمزايا على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، علاوة على الحصول على ضمانات قوية حول دورها الإقليمي، وعدم التعرض لنظامها الإسلامي القائم، وهذه الضمانات مطلوبة بصفة أساسية من الولايات المتحدة.

ويرجع البعض الانقسام في مواقف المجتمع الدولي إزاء إيران، إلى التباين في مواقف القوى الدولية بشأن جدوى فرض العقوبات على إيران وتداعياته المحتملة، لاسيما من الناحية الاقتصادية؛ فمن المعروف أن الأخيرة هي ثاني أكبر مصدر في منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، وبالتالي فإن فرض أية عقوبات عليها قد يرفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بشكل قد يهدد النمو الاقتصادي العالمي، كما يشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو 5٪ من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها، خاصة أن الغالبية من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو 8.5٪ من الصادرات النفطية العالمية.

ونظرًا للتداعيات التي قد تترتب على فرض عقوبات اقتصادية شاملة، فقد دعا البعض إلى فرض عقوبات انتقائية، بحيث تحاصر إيران دون أن تضر بالاقتصاد العالمي، كأن تشمل حظر الطيران أو منع التعاون في مجالات البحث العلمي، أو فرض قيود على تنقلات المسؤولين. بينما اقترح آخرون أن تكون العقوبات المحتملة عقوبات "ذكية" بهدف عزل النخبة السياسية الإيرانية دوليًا بشكل كامل، بحيث لا يتم السماح لهم بالمشاركة في أية مننديات أو محافل إقليمية ودولية، وحظر كل شيء يمكن أن يستخدم في تطوير البرنامج النووي سواء كان تكنولوجيًا أو خبراء أو أجهزة وقطع غيار تساعد في عمل المفاعلات النووية والتكنولوجيا النووية عمومًا.

والأمر الذي لا شك فيه أن فرض عقوبات على إيران من مجلس الأمن قد يترتب تداعيات عدة عليها وعلى المنطقة، تختلف بطبيعة الحال بحسب استجابة النظام الإيراني لهذه العقوبات ومدى تأثيرها على الوضع الداخلي، لكنها في مجملها تحمل مخاطر انفجار الأوضاع والتصعيد والمواجهة بين طهران وواشنطن حيث من المتوقع أن تلجأ طهران إلى تنفيذ تهديداتها بغلق مضيق هرمز أمام صادرات النفط الخام الخليجي بشكل يضع الاقتصاد العالمي أمام مأزق خطير، وقد تلجأ إلى تصعيد المواجهة ضد القوات الأمريكية في العراق من خلال حلفائها هناك، أو حتى بشكل مباشر من خلال تجهزتها الأمنية والاستخباراتية..

لاسيما إذا نفذت الولايات المتحدة تهديداتها وقامت بتوجيه ضربة عسكرية لتصفية المنشآت النووية الإيرانية - وهو أمر يبقى احتمالاً قائماً رغم صعوبته بالنظر للظروف والتطورات التي تشهدها

المنطقة سواء في العراق أو الأراضي الفلسطينية أو لبنان، ويبدو أنها تعد نفسها أي واشنطن هي وإسرائيل لهذا الأمر، وهو ما يبدو واضحاً من تعيين الجنرال "إليعازر شكيدي" في منصب قائد المعركة المحتملة مع الدول التي ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل وفي مقدمتها إيران.

وبصرف النظر عن بعض التطورات الإيجابية التي تشير إلى إمكانية إجراء حوار إيراني - أمريكي مباشر لإنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني لاسيما بعد تلميح واشنطن أنها قد تقبل "وقفاً مؤقتاً لتخصيب اليورانيوم" لبدء المفاوضات معها، وتأكيد الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الخيار العسكري هو آخر بديل لحل المشكلة مع إيران، فإن تقرير لجنة الاستخبارات والانتقادات التي وجهتها وكالة الطاقة الذرية له يحملان العديد من الدلالات حول البرنامج النووي الإيراني.

القوى الدولية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة ، تلعب دوراً مهماً في توجيه اهتمامات وجهود الوكالة الدولية فيما يتعلق بملف الأسلحة النووية، وهو ما يضيف عليها طابعاً سياسياً أكثر منه فنياً، ولعل ذلك هو ما يفسر الازدواجية في تعامل الوكالة مع هذه القضية، فعلى سبيل المثال لعبت الولايات المتحدة وبريطانيا دوراً مهماً في الضغط على الوكالة وفرق التفتيش في العراق لتقديم تقارير تفيد في إدانة النظام العراقي السابق بالسعي إلى تطوير أسلحة نووية لتبرير غزوه عسكرياً.. بل وقدمت العديد من الوثائق الاستخباراتية التي أكدت الوكالة أنها مزورة، وبفلس المنطق قادت واشنطن الضغوط الدولية ضد طهران وضغطت على الوكالة لتبني اتهاماتها لها بامتلاك برنامج متطور من الأسلحة النووية، حيث قدمت إدارة بوش مشروع قرار إلى اجتماع مجلس مديري الوكالة في بداية سبتمبر 2006 يتهم طهران بخرق التزاماتها النووية تجاه الأمم المتحدة وعدم الإذعان لنصائح الوكالة وطلب إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الأمن تمهيداً لاتخاذ إجراءات عقابية ضدها، كما حثت الوكالة على اتخاذ تدابير مناسبة، لم يحددها، ضدها بسبب برنامجها النووي .. وكانت الضغوط التي مارستها واشنطن ولندن في الحالتين العراقية والإيرانية هي الأكثر تأثيراً في دفع الوكالة إلى تصعيد ضغوطها على الدولتين رغم تأكيدها أكثر من مرة على تعاونهما.

على الجانب الآخر، كانت واشنطن تضغط في اتجاه عدم طرح البرنامج النووي الإسرائيلي على اجتماعات الوكالة أو مجلس الأمن وتشجعها على عدم الانضمام إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي، بل كثيراً ما كانت تدافع عن امتلاكها لهذه الأسلحة وتبريرها لذلك بأن إسرائيل دولة ديمقراطية لن تلجأ إلى استخدام هذه الأسلحة ضد جيرانها وأنها تستخدمها لردع أعدائها؛ وهو ما حال دون مناقشة هذا البرنامج أو اتخاذ أية ضغوط أو إجراءات عقابية ضد تل أبيب، رغم الجهود التي قامت بها الدول العربية في دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مناقشة ترسانة إسرائيل النووية.

وتشير كل هذه المعطيات إلى ضرورة ملحة لتعديل النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يمكنها من ممارسة الرقابة الفعالة على القدرات النووية لأي دولة بما في ذلك إسرائيل دون أي تدخلات سياسية في عملها، وهو ما يتطلب تعديل نظام الضمانات وأساليب التفتيش على هذه القدرات وضمن القضاء على الازدواجية في عملها، وتسليط النفوذ السياسي الأمريكي عليها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/9/19

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

بعد تقرير لجنة "بيكر" ..

العراق بين مطرقة الحرب الطائفية وسندان التقسيم!!

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

بعد تقرير لجنة "بيكر" ..

العراق بين مطرقة الحرب الطائفية وسندان التقسيم!!

في الوقت الذي يسعى فيه الجميع خارج العراق قبل داخله لإنفاذه من النفق المظلم الذي دخله قبل ثلاث سنوات كاملة، ألا وهو نفق الفوضى الأمنية والاحتقان الطائفي الذي يكاد يعصف بوحدة هذا البلد، وينذر بتفككه وانهياره بعد أن بات في حالة عنف متصلة الحلقات جعلت البعض يذهب للقول إنه يشهد بالفعل حرباً أهلية طائفية - خرج علينا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" الذي يرأس لجنة تابعة للكونجرس مهمتها تقييم الوضع الأمني في العراق، بتقرير يقترح فيه على إدارة الرئيس "بوش" تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام أحدها شيعي في الجنوب، وثانيها سني في الوسط، وثالثها كردي في الشمال بحيث يتمتع كل إقليم باستقلال ذاتي في إدارة شؤونه تحت سيطرة حكومة مركزية تتولى شؤون الدفاع والخارجية والإشراف على اقتسام الثروة.

ووفقاً لتصور لجنة "بيكر" فإن هذا الاقتراح يعد من وجهة نظرها - هو المخرج المناسب للعراق من حالة الفوضى التي يعاني منها، كما أنه العلاج الناجع لإبعاد شبح الحرب الأهلية التي يواجهها إن لم يكن يعيشها فعلاً، والتي ترفض إدارة "بوش" الاعتراف بمسؤوليتها عنها.

ولن يكون من قبيل الافتئات على الحقيقة الإشارة إلى وجود حالة إدراك عام من الجميع - ماعدا إدارة بوش بالتأكيد - بأن السياسة الأمريكية الخاطئة تجاه العراق ولجئها إلى حجج زائفة لتبرير استهدافها له بالغزو والاحتلال كانت السبب في إفرازات سلبية عديدة، حيث ساهمت في إظهار تناقضات وإحياء صراعات كانت نائمة على مدار عقود داخل هذا البلد المنكوب كان هو في غنى عنها.

فما من شك في أن الحرب الأمريكية ضد نظام "صدام حسين" كانت بمثابة الفرصة التي تنتظرها العديد من القوى والجماعات الطائفية والعرقية خاصة الشيعة والأكراد التي عانت الغبن والاضطهاد في ظل ذلك النظام البائد كي تستعيد بعض ما حرمت منه في ظل هذا النظام، فجاءت المعادلة الجديدة للسلطة - التي كرسها الاحتلال - لتعبر عن واقع جديد أصبح فيه الشيعة والأكراد يشغلون مركز الصدارة ، وهو ما بدا بوضوح في هياكل السلطة التي نشأت في ظل الاحتلال بدءاً من تجربة مجلس الحكم الانتقالي مروراً بالحكومتين المؤقتة والانتقالية، وانتهاءً بالحكومة الدائمة التي يرأسها حالياً "نوري المالكي".

وبالطبع في ظل الوضع الجديد فقد السنة المكانة المتميزة التي كانوا يحظون بها على مدى أكثر من ثمانية عقود سيطروا خلالها على الحكم في هذا البلد فبدوا مهمشين في ظل صيغ السلطة الجديدة، والأكثر من ذلك أنهم تعرضوا للاستهداف بالاستبعاد من مؤسسات الدولة والجيش والشرطة، بل والطردهم والتهجير القسري من المناطق التي يسيطر عليها الشيعة والأكراد.

والخطر في ذلك الوضع أنه ساهم في خلق حالة من الاحتقان الطائفي عكست نفسها في صورة عمليات استهداف بالتصفية والاعتقال للرموز السنية والشيعة، وتطور الأمر إلى استهداف المساجد والمزارات، ثم تحولت سياسة القتل العشوائي إلى سلوك عادي بين السنة والشيعة ليصبح العراق في حالة حرب أهلية طائفية بكل ما تعنيه الكلمة.

والطبيعي أن تثور مخاوف وهواجس لدى المهتمين بالشأن العراقي من العراقيين وغيرهم من أن تؤدي تلك الحالة إلى تكريس منطق تقسيم العراق إلى كيانات طائفية متنافرة بصورة تؤدي بوحدته ككيان "أرضاً وشعباً"، خاصة وأن تلك الظروف ارتبطت بظاهرتين في غاية الخطورة، الظاهرة الأولى: هي الميليشيات الطائفية المسلحة، وهذه الميليشيات استطاعت أن تفرض سيطرتها على مناطق واسعة داخل العراق، وهي التي تقود عمليات التصفية ضد غيرها من الطوائف الأخرى، ووصل نفوذها إلى درجة أن البعض وصفها بأنها أصبحت دولاً داخل الدولة في ظل ضعف الحكومة المركزية وعدم قدرتها - لافتقارها إلى الموارد اللازمة - على فرض سيطرتها على كامل الأراضي العراقية.

والظاهرة الثانية: هي ظاهرة الفرز الطائفي؛ حيث إن عمليات الاعتقال المتبادلة بين الطوائف تدفع أتباع أية طائفة إلى مغادرة المناطق التي يهيمن عليها أتباع الطائفة الأخرى، فالسنة مثلاً يغادرون المناطق التي توجد بها أغلبية شيعية والعكس صحيح،

خشية التعرض للانتقام والاستهداف بالتصفية. والمؤسف أن هذه الظاهرة قد استفحلت كثيرًا في الفترة الأخيرة مع تصاعد نفوذ الميليشيات الطائفية المسلحة، والتي تلعب دورًا مهمًا في تنفيذ سياسة التهجير القسري أو الفرز الطائفي.

ولعله ليس من نافلة القول أن الحرب الأهلية الطائفية وتقسيم العراق ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، ألا وهي تفكك العراق الموحد ليصبح في ذمة التاريخ، حيث إنه في ظل الفوضى الحالية وتصاعد النبرة الطائفية والعرقية من الصعب القول إن ما يشهده العراق حاليًا هي ظروف طارئة، وسوف تنتهي من خلال صيغ معينة ترضى عنها الولايات المتحدة ومن يسرون في ركابها.

والغريب في الأمر أنه حتى وقت قريب كانت الولايات المتحدة ترفض مقولة أن ما يشهده العراق هو حرب أهلية، وظلت مصرّة على أن ما يحدث في هذا البلد هو مواجهة بين معسكرين أحدهما يسعى لإرساء دعائم نظام ديمقراطي ينعم فيه العراقيون بثمار الحرية والتنمية والآخر يسعى لإدخال العراق نفق الإرهاب والتطرف.

ولكن يبدو أن الولايات المتحدة اقتصرت فعلاً أن العراق يعيش فعلاً أجواء حرب أهلية، وخصوصاً بعد أن وصل عدد ضحايا حوادث القتل الطائفي إلى 3590 قتيلاً في شهر يوليو و3008 قتلى في شهر أغسطس من العام الجاري 2006.

ولعل ذلك هو الذي دفع الكونجرس الأمريكي إلى تشكيل لجنة "مجموعة دراسة العراق المستقلة" برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر"، وذلك لإنقاذ العراق من حرب أهلية يعيش فصولها المأساوية بصورة يومية.

ورغم أن تقرير هذه اللجنة لم يصدر بعد، وينتظر إصداره بعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر القادم، أي أن تفاصيل ما ورد فيه - بشأن رؤية اللجنة وتوصيفها للحالة العراقية وكيفية الحيلولة دون سقوط العراق في أتون الحرب الأهلية - لم تتضح بصورة كاملة، إلا أنه حدثت عمليات تسريب لبعض ما تضمنه هذا التقرير، وخصوصاً اقتراحات اللجنة بشأن ما تراه حلاً مناسباً للأزمة العراقية، حيث اقترحت تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم كما سبقت الإشارة. ولأن الهدف هو حماية العراق من الحرب الأهلية لذا لم توص اللجنة بسحب القوات الأمريكية، لأن معنى انسحاب هذه القوات اندلاع حرب أهلية واسعة من الممكن أن تتدخل فيها أطراف كثيرة من بينها إيران وسوريا وتركيا وربما دول الخليج أيضاً.

وقد يعني اقتراح اللجنة تقسيم العراق أنها تقر نوعاً من الفيدرالية في هذا البلد باعتباره حلاً كفيلاً بأن يقيه شر الحرب الأهلية، إلا أن ما تراه لجنة "بيكر" دواء يحمل في طياته مخاطر التقسيم الفعلي للعراق إلى كيانات طائفية وعرقية متنافرة، بل ومن شأنه أن يوجج الصراعات الحالية، خاصة وأن الفرقاء العراقيين أنفسهم منقسمون حول مبدأ الفيدرالية، وشكل هذه الفيدرالية، وهناك خلافات شديدة ظهرت داخل الجمعية الوطنية العراقية أثناء مناقشة قانون الأقاليم (الذي تم إقراره يوم 2006/10/11) حول هذا الموضوع في ظل وجود قوى عراقية تسعى بقوة من أجل تمرير هذا الخيار، وسعت من قبل إلى تكريسه في الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه في أكتوبر عام 2005، وأبرز القوى هذه الفصائل الكردية التي لا تزال تتوق إلى الاستقلال والانفصال ككيان مستقل عن العراق، بينما ترفض قوى أخرى كالسنة وبعض الفصائل الشيعية خيار الفيدرالية هذا بشدة وتعتبره مقدمة لتقسيم البلاد.

أي أن الحل الذي تقترحه لجنة بيكر بدلاً من أن يبعد شبح الحرب الأهلية عن العراق فإنه سيزيدها اشتعالاً، علاوة على أن أية حكومة مركزية في ظل هذا الطرح ستكون من الضعف بحيث لا تستطيع الصمود في مواجهة طموحات الاستقلال والانفصال عند البعض... لاسيما وأن هناك مؤشرات تؤكد أن الأكراد يعملون في هذا الاتجاه، وظهر ذلك بوضوح في الأزمة التي افتعلوها مؤخراً مع حكومة "نوري المالكي" حول مسألة اقتسام الثروة النفطية.

وإذا كانت مقترحات بيكر تحمل مخاطر جمة على العراق ومن شأنها تأجيج الصراعات الداخلية، بل واتساع نطاق الحرب الأهلية، فإن الوضع العام الذي تعكسه الحالة العراقية لن يقتصر بإفرازاته السلبية على العراق وحده، وإنما ستمتد آثاره وتداعياته على دول الجوار الجغرافي في صورة مايلي:

- أن تقسيم العراق وفقاً لرؤية لجنة بيكر من شأنه أن يعمق المخاوف لدى دول الجوار حيال حقيقة نوايا أمريكا تجاه دول المنطقة، وبالتالي سيؤكد الهواجس التي أثبتت حول وجود مخطط أمريكي لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وتفتيتها إلى كيانات صغيرة على أسس عرقية وطائفية بصورة تجعل من السهل السيطرة عليها.

- نظرًا لأن أغلب دول الجوار الجغرافي للعراق تتشابه معه من ناحية التركيبة الطائفية والعرقية، فإن نجاح بعض العرقيات والطوائف في تحقيق مكاسب من الوضع السائد من شأنه أن يغري الطوائف والعرقيات المماثلة في دول الجوار بأن تسعى لتحقيق نفس المكاسب فإذا كانت بعض القوى العراقية تسعى إلى الانفصال والاستقلال، فإن ذلك سيمثل مشكلة كبيرة في هذه الدول وستكون كفيلة بزعة استقرارها وإدخالها في أخرى في دوامة من الفوضى، وربما اشتعال مواجهات تمامًا كما هو حادث في العراق في الوقت الحالي.
 - مع الإقرار بأن الوضع في العراق في ظل التقسيم وفق الرؤية التي تطرحها لجنة بيكر لن يكون أفضل حالاً مما هو قائم حالياً في ظل الصراعات المتوقعة على الحدود الجغرافية بين الكيانات الثلاث وكذلك مشكلة اقتسام الثروة النفطية، فإن إفرازات هذا الصراع ستنتقل بالتبعية إلى دول الجوار - كما هو حادث الآن - في صورة نشاط عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وتسلل العناصر الإرهابية إلى هذه الدول مما يتسبب في زعزعة أمنها واستقرارها.
 - أن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات على أساس طائفي وعرقي من شأنه أن يزيد من نفوذ إيران في المنطقة ويؤجج من جديد طموحاتها الإقليمية وبالمقابل يزيد المخاوف لدى دول الجوار حيال ما يسمى بالهلال الشيعي الذي زعم البعض أن إيران تسعى لتشكيله ليضم كل شبيعة المنطقة، في الوقت الذي كان يمثل فيه العراق الموحد بالنسبة لهذه الدول عنصر توازن في مواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.
 - أن تقسيم العراق واستمرار الصراعات بين كياناته سيعني نجاح منظمات وجماعات الإرهاب في فرض وجودها وربما يستفحل خطرها وتقوى شوكتها وتحاول نقل نشاطها إلى دول الجوار الجغرافي مما سيؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار بها.
- في كل الأحوال، فإن الموقف من توصيات لجنة "بيكر" سيتوقف في النهاية على وضع الإدارة الأمريكية على الأرض في العراق، وما سيجري بهذا البلد بعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، وهو ما سيؤثر على موقف هذه الإدارة التي تواجه مأزقاً كبيراً هناك يدفعها إلى البحث عن مخرج وهي بالتأكيد تعول على تقرير "بيكر" الذي تأمل بأن يأتي بالحل الذي ينقذها، وإن كانت الكلمة النهائية ستظل للعراقيين الذين لن يقبلوا - أو على الأقل قسم كبير منهم - أن يفرض عليهم حل من أمريكا يقود بلدهم صاحب الدور والتاريخ في منطقة الشرق الأوسط إلى التحلل والانهدام.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/10/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcsc.org.bh

الفيدرالية في العراق وتدابيراتها الداخلية والإقليمية

الفيدرالية في العراق وتدابيراتها الداخلية والإقليمية

تشهد الساحة العراقية جدلاً محتدماً حول الفيدرالية وإمكانية الأخذ بها كصيغة لإدارة شؤون البلاد، ومما يزيد من هذا الجدل الصراع المتواصل بين القوى السياسية العراقية واختلاف رؤيتها لتطبيقها، لا سيما بعد الإجراءات الكردية الأخيرة (رفع العلم الكردي على إقليم كردستان، محاولة تغيير العلم العراقي) والتي تؤشر كلها على رغبة نحو الانفصال عن الدولة العراقية. ناهيك عن القضايا الخلافية التي تثيرها مثل العلاقة بين الأقاليم العراقية المختلفة، وتوزيع الثروة وخاصة النفط والغاز، والخلافات الحدودية بين بعض أقاليم الدولة العراقية ذاتها ... إشكاليات كثيرة لم تحسم بعد سواء في الدستور أو في الجمعية الوطنية العراقية، وستكون بمثابة قنابل موقوتة في حال تطبيق الفيدرالية.

ويتقاطع مع ما سبق موقف أمريكي غامض من الفيدرالية، تجسد في التقرير الأخير الذي أعده "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في شهر أكتوبر 2006، وأوصى فيه بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم يتمتع كل إقليم باستقلال ذاتي في إدارة شؤونه تحت سيطرة حكومة مركزية تتولى شؤون الدفاع والخارجية والإشراف على اقتسام الثروة، وبما يعنيه ذلك ضمناً من اعتراف بالفيدرالية كخيار أمثل للحكم في العراق.

ومن الواضح أن ثمة عدم اتفاق داخل العراق وخارجه حول الفيدرالية كشكل لنظام الحكم في عراق ما بعد صدام حسين فإذا كان هناك من ينادي بها بحثاً عن مزيد من الاستقلال في إدارة شؤون الأقاليم فإن هناك من يتخوف من أن تقود إلى نتائج لا يحمد عقباها في ظل الحالة الطائفية المحتقنة التي تسود البلاد حالياً.

والمؤكد أن المحاذير والمخاطر المحتملة من الفيدرالية في العراق، لا تتبع من الصيغة نفسها، بقدر ما تتبع من مضمونها وطريقة تطبيقها، ذلك أنها إذا تجنبت تبني البعد الطائفي في تقسيم المحافظات أو الولايات العراقية، واتبعت خطوط جغرافية الموارد والسكان والإمكانات الإقليمية المتوازنة والمتوازنة في وضع هذه الخطوط، كلما حققت أهدافها الإيجابية المرجوة واقتربت من

أنظمة الحكم المحلي المتطورة، وابتعدت عن أي نوايا أو اتجاهات تغذي الميل للتجزئة والانفصال والتفتيت.. بيد أن العديد من المؤشرات ترجح عدم حدوث ذلك، وعلى رأسها سعي الطرفين الشيعي والكردي لتكريس المكاسب التي حققوها بعد الاحتلال بمختلف الوسائل، وغموض النوايا الأمريكية في العراق والتي أصبحت موضع شك كبير ، الأمر الذي يعني معه أنه في حال تطبيق الفيدرالية، فإنها ستؤدي إلى تداعيات خطيرة ليس على الداخل العراقي وحسب ، بل وأيضاً على دول الجوار .

فبالنسبة للداخل، فإن تطبيقها يحمل في طياته المخاطر التالية:

1- **التقسيم والتشجيع على الانفصال:** لاسيما مع السعي الحثيث للأكراد، وجانب كبير من الشيعة للانفصال والاستفادة من الوضع الراهن لتعزيز وضعهم السياسي والاقتصادي والحصول على مكاسب أكثر لتعويض ما تعرضوا له من تهيش متواصل. وإذا كانت الفيدرالية بمعناها التقليدي هي تخفيف قبضة المركز على الأجزاء الأطراف في إطار كل موحد، ومن ثم تتنفي المخاوف من التقسيم، فإن الخطوة الكردية الخاصة برفع العلم الكردي والإصرار على إثارة مسألة اقتسام الثروة النفطية وما سبقها من قرارات وتطورات تؤكد أن الفيدرالية المعتمدة في هذا البلد هي الفيدرالية العرقية للأكراد والطائفية للشيعة، مما يحمل مخاطر الانفصال والتقسيم الفعلي الذي يمهّد لحرب أهلية واسعة.

2- **تفتيت السلطة المركزية وانهيارها (الصراع بين المركز والأطراف):** الفيدرالية التي تضمنها الدستور العراقي مضت أبعد مما يجب في تفتيت السلطة، كما أنها أسست لنظام فيدرالي لا يتفق مع المفهوم النظري المعروف لها، ويكاد يصل في ملامحه العامة إلى حدود الكونفدرالية التي تعني الاتحاد بين دول مستقلة وذات سيادة، خاصة وأن هذه البنود تشير إلى تبني الدستور فلسفة قائمة على نقطة واحدة وهي تهيئة الأقاليم للاستقلال، وكيفي في ذلك النظر إلى صلاحيات الأقاليم التي جاءت غريبة حتى عن المفهوم الفيدرالي في إعطائها الحق في تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، وتأسيس مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية، ومنحها الحق في إنشاء قوى أمنية، وفي ذلك تأكيد على تهيئة هذه الأقاليم لكي يكون لكل منها جيشها، وما استمرار

قيام الميليشيات الحالية بدور عسكري في المنطقة الكردية والمناطق الأخرى إلا خير دليل على ذلك.

ومن الدلائل والمؤشرات الأخرى، ما نصت عليه المادة (120) بجواز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية الواردة في الباب الرابع للمحافظات، دون الإشارة للأقاليم، ولا يمكن أن يذهب تفسير تلك المادة إلا باتجاه واحد هو تهيئة وتشجيع بعض المحافظات مجتمعة أو منفصلة لكي تكون أقاليم تمهيداً للحاق بركب الأقاليم الأخرى وتهيئتها للانفصال عن الدولة، خاصة أن بإمكانها ممارسة اختصاصات الحكومة الاتحادية. كما تقضي المادة (122) من الدستور بعدم المساس بدساتير الأقاليم، بما ينتقص من صلاحيات الأقاليم إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام في الإقليم نفسه، دونما اكتراث لمصلحة عموم الشعب العراقي في حالة اقتضاها خلاف ذلك، وهو أمر لا يخرج عن فلسفة التجزئة والتفتيت.

وتكمن المشكلة في أن نصوص الدستور الجديد تعظم في مجملها من سلطات الأقاليم على حساب الحكومة المركزية، وهو خطأ لا يتناسب مع طبيعة الدولة العراقية التي تحتاج بحكم تكوينها إلى سلطة مركزية قوية، فمثلاً ترك السياسات التعليمية لحكومات الأقاليم من السلبات المهمة التي تضمنها الدستور، لأنه بذلك يكون قد منحها ما يشبه حق النقض "الفيتو"، وبالتالي الانفراد بإدارة مسائل السياسة التعليمية، وهي المسائل التي يجب أن تشترك فيها مع الحكومة الفيدرالية، حفاظاً على هوية البلد ووحدته، فضلاً عن أن مسألة تمتع حكومات الأقاليم بحق "الفيتو" يعد من المسائل الخطيرة التي ليس لها نظير في أي دولة فيدرالية، لأنه يمنح حكومة الإقليم حق إلغاء أي قرار تصدره السلطة الاتحادية، ومما يزيد من خطورة هذه المسألة احتواء الدستور على العديد من الاختصاصات المشتركة بين الأقاليم والسلطة المركزية، ومنها على سبيل المثال مسألة تقاسم الثروة (سيتم التعرض لها بالتفصيل لاحقاً)، وهو الأمر الذي يعطي حكومات الأقاليم الحق في نقض قرارات توزيع الثروة، والتي يجب أن يتم توزيعها على المستوى القومي تحت إشراف الدولة المركزية.

وعلى أية حال، فإن هذا النص المتعلق بالفيدرالية وحقوق الأقاليم في الدستور العراقي الحالي قد يشير إشكاليات في المستقبل المنظور، إذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يلي:

(أ) فشل الحكومات المركزية السابقة في احترام اتفاقات الحكم الذاتي في العراق، وربما هذا يفسر تشديد القادة الأكراد على ضرورة التوصل إلى اتفاق فيدرالي كامل، يتم في ظله ترسيخ الحكم الذاتي لهم وتعزيزه في الدستور، الأمر الذي يعني معه تمتع كل من البرلمان الإقليمي والسلطة التنفيذية بالتحكم الحصري في الأمور الإقليمية (أو كافة الأمور التي لا يتم التعبير عن استبقائها للحكومة المركزية في الدستور)، كما يعني ضرورة موافقة البرلمان الإقليمي على نصوص الحكم الذاتي التي يتم تعديلها أو إلغاؤها.

(ب) أن منح سلطة التحكم الرئيسية في الموارد الطبيعية للسلطات الإقليمية أو المتمتعة بالحكم الذاتي في العراق سيكون أمراً مثيراً للخلاف، لاسيما في ضوء وجود أصوات عالية بشكل كبير تدعو لتوزيع العوائد النفطية بطريقة عادلة بين أجزاء البلد.

(ج) أن تكرار الحديث عن فيدراليات وأقاليم لمحافظتين أو أكثر في ظرف ملتبس وفي ظل الاحتلال قد يعطي لبعض المغامرين والطامعين الفرصة لاستغلال هذه الظروف العصيبة، خصوصاً تصاعد الاحتقان والتوتر الطائفيين، لدفع الأمور في اتجاه الحرب الأهلية والتفتيت.

فشكل وصلاحيات النظام الاتحادي الوارد في الدستور الحالي أقرب إلى كيانات على طريق الانفصال أو الانسلاخ أو في أقل تقدير أن الأمر سيكون ممكناً "لو" أرادت هذه الأقاليم ذلك، خصوصاً أن الدستور الحالي لا يتحدث بوضوح عن وحدة التمثيل الخارجي والعلاقات الدولية والدبلوماسية، وكذلك ما يتعلق بموضوع الموارد والموازنة العامة والعملة، إضافة إلى القوات المسلحة، وهو ما يثير الشكوك! ربما سيكون هذا بمثابة اللغم الأخطر بعد الطائفية إذا استفحل وانفجر في المستقبل المنظور.

3- الصراع المحتمل حول إعادة توزيع الثروات والموارد ، فقد اقترن اشتعال الجدل حول

تطبيق الفيدرالية بجدل مماثل حول توزيع الثروات، ففي الوقت الذي طالب الأكراد أثناء إعداد

مسودة الدستور بتقاسم الثروات - الموارد النفطية - بين الحكومة المركزية والأقاليم لتحقيق العدالة في توزيعها، بما يعني استحواد الأقاليم على 50% من الثروة وتقسيم النصف الباقي، فإن العرب السنة رأوا أن الثروات ملك للشعب، وطالبوا بضرورة أن تكون بيد الحكومة المركزية، وتقوم هي بدورها بتوزيعها حسب النسب السكانية وحاجة المناطق، بينما أصر الائتلاف الشيعي على إعطاء جميع المحافظات نسبة عادلة من الثروات، وعدم قبول اعتماد نسب دون أخرى من النفط إلى هذه المحافظة أو تلك.

ونتيجة لعدم التوصل إلى صيغة مشتركة تحظى بموافقة الأطراف الثلاثة حول تلك المسألة تحديداً، لذا اتسمت الصيغة النهائية للدستور العراقي بالغموض والتشوش، مما أثار العديد من علامات الاستفهام حول المستقبل الذي ينتظر الفيدرالية في العراق. فمن جهة أولى، اختزل الدستور الجديد موارد العراق في ثلاثة أنواع رئيسية، هي: النفط والغاز، والمياه، والموارد المالية، وذلك دون أن يتطرق إلى الثروات الأخرى التي تكوّن بمجموعها رصيذاً ضخماً يعود بخيراته على الوطن ككل، ومنها: الثروة الطبيعية والحيوانية ومختلف المعادن.. وغيرها، وهو ما فسره البعض باعتباره محاولة لإبعاد نص الدستور عن الخوض في الثروات الأخرى كي يتم حجزها للمناطق التي تنشأ فيها دون غيرها، وهو أمر غير دستوري ويتنافى مع مبادئ العدالة التوزيعية.

ومن جهة ثانية، اعتبرت المادة (109 - أولاً) إدارة ثروات النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية أمراً مشتركاً بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية، مشيرة إلى أن مفهوم الإدارة المشتركة ينصرف إلى كيفية التصرف بالموارد المالية لهذه الحقول؛ حيث تنص على "توزيع واردات هذه الحقول بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد وينظم ذلك بقانون"، وبما أن هذا المفهوم لإدارة الحقول الحالية هو من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم وبما أن المادة 117 تعطي الحق للإقليم في تعديل القانون الاتحادي عندما لا يكون ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، فمعنى ذلك أنه بإمكان الأقاليم أن تستحوذ على ما تشاء من موارد الحقول الحالية المنتجة وفقاً لقوانينها، وهذا

ما يجعل نص المادة (108) والتي تنص على أن "النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" مجرد مادة لذر الرماد في العيون.

ومن جهة ثالثة، استند البند ثامناً من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية إلى القانون الدولي فيما يختص بتوزيع المياه على الأقاليم؛ حيث نص على أن "تخطط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفق القوانين والأعراف الدولية"، وهو ما اعتبره البعض اعترافاً ضمنياً بتقسيم العراق والتعامل مع تلك الأقاليم كدول مستقلة، وهو أمر يتناقض مع البند سابعاً من المادة (110) والتي نصت على جعل رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، اختصاصاً مشتركاً بين السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم، وهو ما اعتبره البعض أيضاً تناقضاً مقصوداً لخلق موضوع خلافي بين الأقاليم لكي تلجأ لأحكام القانون الدولي بما يكرس روح الانفصال والتشردم، ويؤدي إلى تعزيز نزعة تحويل الأقاليم إلى دول مستقلة. وبالاستناد إلى المادة (117) فإن للأقاليم وخصوصاً إقليم كردستان الحق في التصرف بمصادر المياه بغض النظر عن قوانين وحاجات الأقاليم الأخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأكراد هم أول من أثاروا قضية المياه في الفترة الحالية؛ إذ طالبوا بحق استثمارها من قبل إدارة الأقاليم الفيدرالية آخذين في الاعتبار تعدد مصادر المياه في شمال العراق وارتفاع نسبة تساقط الأمطار هناك، إضافة إلى كثافة تساقط الثلوج بكميات وفيرة، وهو ما يؤدي إلى تشكيل العديد من الينابيع والروافد التي تصب بمجملها في دجلة، وتشكل أحد أهم مصادره، ومن المعروف أن منح الأقاليم حق التصرف بالثروة المائية سيؤدي إلى مقايضة المياه مع بقية أقاليم العراق بأثمان اقتصادية وسياسية عالية القيمة في المستقبل.

ومن جهة رابعة، نصت المادة (117) البند رابعاً على تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً للأقاليم تكفي للقيام بأعبائها ومسؤوليتها مع الأخذ في الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان فيها، كما نصت المادة (102) على تأسيس هيئة عامة لمراقبة وتخصيص الواردات

الاتحادية على الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، ولكنها لم تحدد ما هي هذه الموارد الاتحادية المحصلة.

4- الصراع حول ترسيم الحدود الإدارية بين الأقاليم العراقية: ويعد من أبرز القضايا الشائكة المثارة في الوقت الراهن، وذلك لسببين رئيسيين، أولهما: ارتباط تلك المسألة ارتباطاً جوهرياً بمفهوم الفيدرالية؛ إذ لا يمكن تأسيس نظام فيدرالي قوي دون التوصل إلى حدود واضحة ونهائية للأقاليم المنضوية تحت لواء هذا النظام، والتي من شأنها تحديد نطاق صلاحيات وسلطات كل إقليم على حدة. وثانيهما: وجود خلافات عميقة بين مختلف الطوائف والعرقية حول حدود بعض الأقاليم التي شهدت تغييرات واسعة خلال فترة حكم "صدام حسين"، كان من شأنها إحداث تغييرات جغرافية وديموغرافية لتلك الأقاليم.

وتبدو خطورة ذلك في المستقبل بالنظر إلى غياب أي بند بالدستور العراقي الجديد يحدد الأسلوب الأمثل لترسيم تلك الحدود، سواء بالاعتراف بالحدود الإدارية الحالية واعتبارها حدوداً نهائية، أو بتحديد الطريقة التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات قانونية ومشروعة فيها، الأمر الذي ينذر بخلافات وصراعات بين الأقاليم العراقية وبعضها البعض حول تلك الحدود، لاسيما في حالة تقاطع تلك الخلافات مع مطاعم اقتصادية تتعلق باستغلال بعض الحقول النفطية، ولعل الخلاف الدائر حالياً بين العرب والأكراد والتركمان حول وضع مدينة كركوك الغنية بالنفط في شمال العراق أبرز الأمثلة في هذا الصدد.

فقد تحولت تلك المدينة إلى واحدة من أهم إشكاليات العراق الجديد، فهي الغنية بالنفط وبالتنوع العرقي أصبحت تمثل معضلة حقيقية أمام أي نظام أو ترتيبات سياسية جديدة بسبب رفض كل طائفة أو جماعة عرقية سيطرة جماعة أو طائفة أخرى عليها، وأصبح مصير الدولة العراقية مرتبطاً بشكل أو بآخر بمصير تلك المدينة التي باتت محل تجاذب محلي وإقليمي، يخشى أن ينفلت من الضوابط وصولاً إلى تفجر الأوضاع، بما يؤدي إلى تداعيات خطيرة على المنطقة كلها في حال الفشل في التوصل إلى اتفاق بين مكوناتها الرئيسية الثلاثة (الأكراد والتركمان والعرب)، والخلاف الرئيسي الذي بات محل تجاذب شديد يتمحور حول هوية المدينة: هل هي كردية أم

عربية أم تركمانية؟ ويستبطن هذا التساؤل سؤالاً أهم وهو: أين هو موقعها إدارياً؟ هل هو مع إقليم كردستان أم تبقى خارجه مع منحها وضعاً خاصاً مثل بغداد؟

ومن هنا، فإن قيام الدستور بفتح الباب أمام تغيير الوضع الجغرافي والسياسي في كركوك من شأنه إحداث خلخلة لتراب الوطن العراقي وتركيبته الشعبية، لاسيما أن ضم كركوك إلى إقليم كردستان - وهو الاحتمال الأقرب للحدوث - يعني فتح الباب أمام النعرات العرقية والطائفية والدينية، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك، تصاعد الحرب الكلامية والاتهامات المتبادلة بين القوميات الموجودة داخل المدينة؛ إذ يتهم الأكراد الحكومة العراقية بعدم الجدية في حل مشكلة المرحلين والوافدين ، وعلى الجانب الآخر يرى العرب والتركمان أن الأكراد، الذين باتوا يسيطرون على كركوك منذ سقوط نظام "صدام حسين" في أبريل 2003، بدأوا في تنفيذ خطة لـ "تكريد" المدينة وفرض أمر واقع باللجوء إلى وسيلتين ، الأولى: استقدام أكثر من نصف مليون كردي إليها، من مناطق مختلفة كالسليمانية وآربيل وغيرها وحتى من دول مجاورة كإيران وتركيا وسوري. وما يدعم هذه الاتهامات، بحسب ممثلي العرب والتركمان، ما كشفت عنه سجلات النابحين في كركوك من إضافة نحو 250 ألف نابح. الثانية : ترحيل العرب بارهابهم أو تشجيعهم أو دفعهم إلى الرحيل.

وعلاوة على ذلك، فإن ضم كركوك إلى إقليم كردستان يدفع نحو تقسيم العراق بشكل عنيف وتقطيع أوصاله، بغية الحصول على مكاسب ذاتية لبعض الفئات على حساب الغالبية العظمى من العراقيين التي ما زالت ترفض أي تقسيم للبلاد على أساس عرقي أو طائفي، خاصة أن نجاح الأكراد في تحقيق هذا الهدف يعني مستقبلاً سيطرتهم على قسم كبير من ثروة العراق النفطية، وذلك أمر يعزز من قوتهم ويؤجج بداخلهم طموحات الاستقلال وتكوين دولتهم الخاصة، بما يحمله ذلك من مخاطر على وحدة العراق نفسه ووحدة العديد من دول الجوار ، التي يوجد بها أقليات كردية تتطلع هي الأخرى لتحقيق نفس المكاسب التي حققها أكراد العراق.

وهنا تأتي أهمية وخطورة التداعيات الإقليمية المحتملة لتطبيق الفيدرالية في العراق على دول الجوار خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار الآتي:

1- أن أغلب هذه الدول بها تنوع طائفي وعرقي مثلها مثل العراق تماماً، ومعنى إقرار صيغة "الفيدرالية" بما تنطوي عليه من مخاطر الانفصال والتقسيم في المستقبل (إقليم شيعي في الجنوب، وعربي سني في الوسط، وكرد في الشمال) أنه من الممكن أن يخلق تطلعات انفصالية لدى شعوب الدول المجاورة، فإذا كانت بعض القوى العراقية تسعى إلى الانفصال والاستقلال، فإن ذلك سيمثل مشكلة كبيرة في هذه الدول، وستكون كفيلة بزعزعة استقرارها وإدخالها هي الأخرى في دوامة من الفوضى.

2- قد تلعب أطراف إقليمية، من مصلحتها خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، دوراً في إذكاء المشاعر الطائفية والعرقية داخل دول المنطقة لخدمة أهداف وطموحات إقليمية خاصة، والأمر الذي لا شك فيه أن تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات على أساس طائفي وعرقي من شأنه أن يوجب من جديد طموحات دول إقليمية.

3- أن تقسيم العراق وفقاً لرؤية لجنة "بيكر" - السابق الإشارة إليها - من شأنه أن يعمق المخاوف لدى دول الجوار حيال حقيقة نوايا الولايات المتحدة تجاه دول المنطقة، وبالتالي سيؤكد الهواجس التي أثرت حول وجود مخطط أمريكي لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ونفوذها إلى كيانات صغيرة على أسس عرقية وطائفية بصورة تجعل من السهل السيطرة عليها.

ومع الإقرار بأن الوضع في العراق في ظل التقسيم، وفق الرؤية التي تطرحها لجنة "بيكر"، لن يكون أفضل حالاً مما هو قائم حالياً في ظل الصراعات المتوقعة على الحدود الجغرافية بين الكيانات الثلاث، وكذلك مشكلة اقتسام الثروة النفطية، فإن إفرازات هذا الصراع ستنتقل بالتبعية إلى دول الجوار - كما هو حادث الآن - في صورة نشاط عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وتسليح العناصر الإرهابية إلى هذه الدول، مما يتسبب في زعزعة أمنها واستقرارها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/10/19

القضايا العربية في أجندة الأمين العام الجديد للأمم المتحدة

القضايا العربية في أجندة الأمين العام الجديد للأمم المتحدة

في عام 1962 حظي أحد الطلبة من كوريا الجنوبية ويدعى "بان كي مون" بلقاء الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كيندي" في البيت الأبيض، بعد فوزه بمسابقة في اللغة الإنجليزية نظمها الصليب الأحمر الأمريكي، وعند سؤاله عن هدفه في الحياة، أجاب بهدوء وثقة: أريد أن أكون دبلوماسيًا وأجوب أنحاء العالم، ومرت الأيام وأصبح هذا الطالب وزير خارجية كوريا الجنوبية، وانتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة أمينًا عامًا جديدًا للأمم المتحدة خلفًا لـ "كوفي عنان" ليصبح بذلك الأمين العام الثامن في تاريخ المنظمة الدولية.

وإذا كانت أحلام كي مون في أن يصبح دبلوماسيًا يجوب العالم، قد تحققت، فإن أجندته في إصلاح الأمم المتحدة وتمكينها من حل القضايا الدولية البارزة بدءًا من الصراع العربي - الإسرائيلي والأزمة العراقية والبرنامج النووي الإيراني ومثله الكوري الشمالي ومرورًا بأزمة المناخ والإيدز ومكافحة الإرهاب، تثير أكثر من علامة استفهام تتعلق بقدرته على تحقيق إنجازات في هذه القضايا الساخنة بنفس القدر الذي نجح فيه أن يصبح أمينًا عامًا لأكبر منظمة دولية، وسط منافسة ومشاورات كثيرة وشكوك أحاطت بالطريقة التي فاز بها بثقة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقوم رؤية (كي مون) لإدارة الأمم المتحدة خلال الفترة القادمة والتي عبر عنها عقب تصديق الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 14 أكتوبر 2006 على تعيينه - على ثلاثة محاور أساسية هي:

1- بناء الثقة بين الدول الأعضاء.

2- مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة وخصوصًا الإصلاح الإداري.

3- الربط والتنسيق في عمليات المنظمة الدولية وذلك بالتركيز على قضايا التنمية وحفظ السلام وحماية حقوق الإنسان.

واحتلت قضايا الشرق الأوسط مقدمة أولويات الأمين العام الجديد، حيث أكد أنه سيعمل على تنشيط الحوار الإيراني - الغربي لإيجاد حل سلمي لأزمة البرنامج النووي الإيراني وكذلك تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط ثم العمل على تعيين مبعوث خاص لكوريا الشمالية بهدف حل الأزمة النووية لبينغ يانج.. وأكد أنه يخطط لفتح حوار مع بينغ يانج لمعرفة الحقيقة بقضايا هذه المنطقة حيث شغل عام 1992 منصب نائب رئيس المفوضية الجنوبية - الشمالية المشتركة للضبط النووي ولعب دورًا محوريًا في الجهود الدبلوماسية الهادفة لمعالجة الملف النووي الكوري عبر الجولة الرابعة من الحوار السداسي بين الكوريتين والولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان.

كما عبر كي مون عن اهتمامه بإصلاح الأمم المتحدة وقال إن المنظمة الدولية "ضرورية اليوم أكثر من أي يوم مضى"، وعبر أيضًا عن أن من أولوياته مكافحة الفقر والإيدز وتدهور البيئة والإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن رؤية كي مون لتنشيط دور الأمم المتحدة تصطدم بالكثير من العقبات لاسيما فيما يتعلق بإصلاح المنظمة الدولية وحل مشكلة الشرق الأوسط وغير ذلك من القضايا والطموحات التي عبر عنها الأمين العام الجديد، وذلك في ضوء العديد من الاعتبارات التي قسمت آراء المراقبين تجاه قدرته على تنفيذ برنامجه لإصلاح المنظمة، أول هذه الاعتبارات يتمثل في الموقف الأمريكي المعارض لإصلاح الأمم المتحدة وهو الموقف الذي تبلور بوضوح مع وصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في العام 2001، ثم وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أدت لحدوث تغييرات عميقة في بنية النظام الدولي انتهت إلى السيطرة الأمريكية المطلقة على شؤون العالم وتحول سياستها إلى قوانين دولية لها القدسية والشرعية التي تمنع الآخرين من نقضها أو الوقوف بوجهها تغيرت النظرة الأمريكية إلى المنظمة الدولية، فبدلاً من السعي إلى السيطرة عليها عملت على تهميشها عبر اللجوء إلى سياسات وتدابير وتحالفات تؤمن لواشنطن تحقيق أهدافها من دون المرور بمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان أبرز المواقف التي عبرت عن هذه السياسات بوضوح، قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق من دون الحصول على تفويض مسبق من مجلس الأمن، ثم تعيين أحد أبرز المعادين للأمم المتحدة كمندوب لها داخل المنظمة، وهو "جون بولتون" الذي قال في أحد تصريحاته: "لا يوجد أصلاً شيء اسمه الأمم المتحدة"!

وهذا الموقف من خلال القراءة المتأنية يوضح أنه جزء أساسي من الاستراتيجية الحاكمة لعمل المحافظين الجدد الذين يرون أن الولايات المتحدة أصبحت الآن هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبالتالي يجب أن تتحرك بحرية، وأن تقرر ما تشاء من أجل أهدافها في شتى أنحاء العالم دون الرجوع إلى أحد، حتى وإن كان الأمم المتحدة، التي ارتضت واشنطن مع غيرها من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أن تكون الوسيلة الجماعية لحفظ السلم والأمن وإدارة شؤون العالم.

وفي إطار استراتيجيتها هذه، سعت الإدارة الأمريكية عبر مندوبها "بولتون"، لإفشال كل مشاريع الإصلاح التي تم طرحها للمناقشة قبل انعقاد القمة الدولية مؤخراً، بمناسبة مرور ستين عاماً على تأسيسها؛ حيث قام "بولتون" بإدخال أكثر من 750 تعديلاً على وثيقة الإصلاح التي كانت تضم أهداف وسياسات الأمم المتحدة للسنين القادمة.

وتكشف التعديلات التي أدخلها "بولتون" على الوثيقة الأصلية عن التوجهات الحقيقية للإدارة الأمريكية سواء تجاه العالم أو تجاه المنظمة الدولية، فمن بين هذه التعديلات تقليص التركيز على حل مشكلة الفقر في مقابل تسليط الضوء على الحرب على الإرهاب واستعمال القوة ضد أي دولة إذا احتاج الأمر إلى ذلك. كما ركزت أيضاً على منع الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية من الحصول عليها، لكنها في نفس الوقت لا تمنع الدول النووية من تطوير قدراتها، وألغت التعديلات ذكر محكمة الجرائم الدولية، خوفاً من محاكمة الجنود الأمريكيين على الجرائم التي قاموا بها في العراق وأفغانستان والصومال وغيرها.

وقد نجحت الإدارة الأمريكية بالفعل في إفشال مشروع إصلاح الأمم المتحدة كما جاء في الوثيقة التي وافقت عليها جميع دول العالم باستثناءها وعدة دول أخرى، بل وجعلت عملية الإصلاح هذه شاقة إن لم تكن مستحيلة بعد أن أفصحت عما تطلبه من المنظمة الدولية عبر هذه التعديلات؛ حيث جعلت من عملية الإصلاح عملية طويلة الأمد، فهي لن تستغرق أيامًا أو شهرًا، بل سنينًا، وربما تنتهي من دون التوصل إلى شيء إذا لم يلتزم المشاركون في النقاش والتفاوض بالأجندة الأمريكية التي تم طرحها، وهو ما ترتب عليه فقدان هذه الوثيقة لقيمتها واضطرار رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة مكونة من ثلاثين دولة لصياغة وثيقة جديدة..

أما ثاني هذه الاعتبارات فهو أن انتخابات الأمين العام جاءت هذه المرة في ظل أجواء وظروف دولية غير مواتية تمر بها الأمم المتحدة تتمثل في كثرة المشاكل والأزمات التي تجابهها سواء على صعيد الإدارة الداخلية "حيث تواجه اتهامات بالفساد وغياب الشفافية" أو على صعيد القضايا التي من المفروض أن تنهض للتصدي لها والتعامل معها بفاعلية من خلال مجلس الأمن بدءًا من ملف الصراع العربي - الإسرائيلي "بعد إحالته إليه" ومرورًا بأزمة الملف النووي الإيراني وانتهاءً بتداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان ومكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا الدولية الأخرى من قبيل البحث عن أنماط جديدة من العلاقات الدولية تراعي مصالح العالم الثالث.

ومع الإقرار بالجهد الكبير الذي بذله كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة منذ توليه المسؤولية بدءًا من أول عام 1997، إلا أن أدائه في أحيان كثيرة لم يكن مرضيًا بالنسبة لبعض القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، ساعد على ذلك فضيحة النفط مقابل الغذاء، علاوة على العديد من الفضائح الأخرى المرتبطة بالقوات متعددة الجنسية التابعة للمنظمة الدولية؛ حيث كانت هذه الفضائح فرصة للنيل من المنظمة ودورها بل وإثارة الشكوك في جدوى وجودها من الأساس.

وكان من الطبيعي في ظل الشبهات التي حامت حول "أنان" والذي ثبت تورط نجله "كوجو" في فضيحة النفط مقابل الغذاء المشار إليها علاوة على توجيه اتهامات لـ "كوفي" مؤخرًا بالتقصير في أداء مهامه في مواجهة أزمات مثل رواندا والبوسنة ودارفور، وهي ما ترتب عليها من مذابح دموية سقط خلالها مئات الآلاف من الأبرياء أن يتراجع الاحترام الدولي للمنظمة وقدرتها على حسم القضايا الدولية وهو ما يلقي بمسئوليات كثيرة على الأمين العام الجديد للأمم المتحدة الذي يواجه - بحق - تركة ثقيلة قد تعوق تنفيذ التعهدات والطموحات التي عبر عنها.

ثالث هذه الاعتبارات أن الأمين العام الجديد لم يحظ بإجماع دولي كبير مما قد يضيف من موقفه في حالة تدخله في القضايا الدولية السابق الإشارة إليها فقد عارضت طوكيو ترشيح مون وذلك كرد فعل على معارضة كوريا الجنوبية حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن إضافة إلى الموقف الآسيوي غير المتحد حول ترشيحه لرغبة دول شرق آسيا في اختيار مرشح من بينها، وأيضًا بالإضافة إلى المعلومات التي ترددت حول أن كوريا الجنوبية فازت بهذا المنصب بتقديم المساعدات لأفريقيا وتوقيع عقود بملايين الدولارات مع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أثناء حملة كي مون حيث كشفت صحيفة "التايمز" عن أن كوريا الجنوبية "تشتري" التأييد

لمرشحها، وأنها قدمت تسهيلات اقتصادية ومساعدات لعدة دول من أجل تحقيق هذا الهدف، كما أكدت أن "سول" وعدت بملايين الدولارات كتمويلات إضافية للبلدان الأفريقية ووقعت صفقات مربحة مع دول من أوروبا وأمريكا الجنوبية، فضلاً عن منحها حوافز لأعضاء مجلس الأمن لتأمين فوز مرشحها.

ومن بين الجهود التي قامت بها كوريا أيضاً - حسب نفس الصحيفة - قيامها بحملة دبلوماسية كبيرة منذ شهر فبراير 2006 لكسب التأييد لمرشحها وإعلانها أنها ستضاعف مساعداتها لأفريقيا ثلاث مرات لتصل إلى 100 مليون دولار بحلول عام 2008، وكانت البداية إسهامها مادياً في رعاية القمة الأفريقية الأخيرة في جامبيا، التي أعلن فيها أن 2006 هي "سنة أفريقيا" بالنسبة لكوريا.

وفضلاً عن ذلك تثار العديد من التساؤلات حول مدى تأثير أسلوب كي مون المعتدل واللين اللهجة في إعادة الانضباط والتوافق للمنظمة الدولية المثقلة بالتنافس والتشتت، وهو ما دافع عنه بقوله "أدرك الآن أن بعض الأشخاص يعتبرونني شخصاً ذا قيادة لينة ولكني رغم أنني أبدو هادئاً ولدي إحساس بالتواضع وأتحدث بطريقة محدودة فإنني لا أفترق مطلقاً للعزيمة والإصرار".

وتؤكد السيرة الذاتية للأمين العام الجديد صحة ما دافع به عن ثقته تجاه الاتهامات السابقة، حيث يراه بعض المراقبين وسيطاً مرموقاً بصورة عامة ويتميز بالبراعة في إعداد التسويات والتوصل إلى توافق وعلى معرفة جيدة بالأمم المتحدة، ويرى هؤلاء أنه "ذو قبضة من حديد في قفاز من حرير" وأنه من المثابرين على العمل ويوزع جدول أعماله اليومي بدقة مستفيداً في ذلك من خبرته الدبلوماسية الواسعة والطويلة، والتي امتدت لنحو 36 عاماً بينها 10 أعوام في مهمات للأمم المتحدة، "وكي مون" الذي ولد في عام 1944، ويدين بالمسيحية، وتخرج في جامعة سول الوطنية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وحصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة عام 1985 - بدأ العمل الدبلوماسي عام 1970، حيث عين عضواً كاملاً في بعثة بلاده في الهند وبعدها نقل إلى نيويورك ليتولى منصب السكرتير الأول في بعثة كوريا الجنوبية التي كانت تحظى بوضع مراقب في الأمم المتحدة "قبل أن تصبح عضواً عام 1991" وتولى رئاسة البعثة لمدة ثلاث سنوات من عام 1978 - 1981 وأكسبه عمله في سفارة بلاده في الولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي 1990 - 1992 الكثير من الخبرة الدبلوماسية حيث عُين مديراً عاماً للشؤون الأمريكية بوزارة الخارجية الكورية وتولى فيها أيضاً عام 1992 منصب نائب رئيس المفوضية الجنوبية الشمالية المشتركة للضبط النووي. وفي عام 1995 عين نائباً لوزير الخارجية لشؤون التخطيط السياسي والمنظمات الدولية، وفي عام 1996 عين مستشاراً رئاسياً لشؤون الأمن الوطني وبعدها بثلاث سنوات في عام 1999 عين سفيراً في النمسا وهناك تم انتخابه رئيساً للمفوضية المختصة بإعداد معاهدة الحظر التام على التجارب النووية.

كما عين مستشاراً لرئيس الدولة في كوريا الجنوبية لشؤون السياسات الدولية في عام 2000، وفي العام التالي 2001 أثناء تولي كوريا الجنوبية رئاسة الدورة الـ 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة تولى مهام رئيس جهاز الجمعية العامة، وبعدها بثلاث سنوات عام 2004 عين وزيراً للخارجية الكورية وكلها خبرات يرى معظم المراقبين أنها تمثل أرضية ملائمة ستساعد الأمين العام الجديد على التعامل بإيجابية مع القضايا المثارة.

أما رابع هذه الاعتبارات فهو أنه على الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة هو المسؤول الإداري الأول للمنظمة الدولية لكافة أجهزتها الرئيسية والفرعية وهو منسق سياستها وصاحب مبادرات تفعيل دورها في فض النزاعات الإقليمية والدولية، وهو رمز المنظمة أمام المجتمع الدولي والمسئول المستقل الذي تستطيع الجمعية العامة ومجلس الأمن تكليفه ببعض المهام وله الحق - أيضاً - في أن ينبه مجلس الأمن إلى أي خطورة على الأمن الدولي، وهو كذلك القائم على تحقيق الأهداف السامية لميثاق الأمم المتحدة على أرض الواقع.. رغم كل ذلك فإن إدارة الأمم المتحدة وأمينها العام تظل مرهونة بإرادة الدول الأعضاء وفي مقدمتها القوى الدولية الكبرى، ويظل دور الأمين العام هو المواءمة بين واجبات وتطلعات المنظمة الدولية والتوازنات السياسية التي تعمل فيه؛ لاسيما وأن تجارب التاريخ تقدم براهين كثيرة على ذلك، فعلى سبيل المثال فإن إصرار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي على نشر تقرير عام 1996 الذي يدين إسرائيل في مجزرة قانا في لبنان كان السبب الأول في رفض واشنطن التجديد له لفترة ثانية، بعد معركة دبلوماسية كبيرة بين فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يؤكد أن الأمين العام الجديد سيظل أسيراً للتوازنات السياسية التي عطلت من دور الأمم المتحدة على مدى العقود الستة الماضية.

ولعل هذه الملاحظة كانت في ذهن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة عندما تحدث عن رفضه أي توقعات تصوره كحليف للولايات المتحدة، مثلما يعتقد البعض، وتأكيداً على إمكانية حل الخلافات بين واشنطن والمنظمة الدولية، أشار إلى ثقته في إمكانية ردم الهوة بين الولايات المتحدة والمنظمة، ونفى أنه سيكون حليفاً لواشنطن معتبراً أن هذا النوع من التحليلات يعود لحقبة الحرب الباردة، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى الأمم المتحدة ويمكنهما العمل سوياً بشكل وثيق لترويج القيم العالمية، مؤكداً على رغبته في إقامة علاقات عمل جيدة مع واشنطن "دون أن يكون وسيطاً غير منحاز في بعض القضايا" وذلك في إشارة واضحة للمواقف المبدئية التي تتبناها الأمم المتحدة، ويتبناها الأمين العام الجديد تجاه بعض القضايا والتي تتعارض مع الموقف الأمريكي مثل الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية العراق وقضية المناخ، حيث سبق وأكد "كي مون" أن القضية الفلسطينية هي من ضمن أولوياته التي يريد أن ينال شرف حل أزمتها، ورأى أن الاحتلال الإسرائيلي والقصف المتكرر ضد الفلسطينيين والحصار المستمر مخالف للأسس التي قامت عليها المنظمة الدولية.

ولكن يجب ألا تصرف تصريحات "كي مون" هذه الأنظار عن حقيقة أن اختياره لهذا المنصب جاء بدعم أمريكي مباشر، وأن التحالف السياسي والعسكري بين كوريا الجنوبية التي شغل "مون" وزير خارجيتها لعدة سنوات والولايات المتحدة قد لا يمكنه من اتخاذ مواقف "غير منحازة" تجاه

القضايا الدولية كما وعد بذلك، وأن أقصى ما يمكنه تحقيقه هو إعادة التنسيق بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة تجاه القضايا المثارة لاسيما تلك التي لا تتعلق مباشرة بالمصالح الاستراتيجية والتوجهات الأساسية للدبلوماسية الأمريكية.

والخلاصة من كل ما سبق أن الأمين العام الجديد ربما يحرك المياه الراكدة في أروقة الأمم المتحدة، ويحقق بعض النجاحات الواضحة في مجال الدبلوماسية لاسيما على صعيد وضع أسس لإصلاح المنظمة والمجالات الإنسانية مثل علاج الإيدز ومواجهة ظاهرة الفقر وأزمة المناخ، لكنه لن يستطيع أن يغير كثيرًا من السياسات البارزة للأمم المتحدة تجاه القضايا الرئيسية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة العراقية والأزمة النووية في كوريا الشمالية وإيران.. فتلك قضايا ستظل تمسك واشنطن وحلفاؤها بأطرافها دون أن تسمح للأمم المتحدة إلا بما يخدم مصالحها، لاسيما في ضوء عدم عدالة النظام الذي يقوم على أساسه اتخاذ القرار الدولي في مجلس الأمن والذي يعطي لخمس دول فقط الحق في فرض إرادتها على دول العالم.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/10/22

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

المؤسسات التعليمية البريطانية .. هل تشارك في الحرب ضد الإرهاب ؟

المؤسسات التعليمية البريطانية .. هل تشارك في الحرب ضد الإرهاب؟

بسبب أحداث السابع من يوليو 2005 الإرهابية تتعامل الحكومة البريطانية بشك وارتياح مع نحو 2 مليون مسلم يقطنون أراضي المملكة المتحدة، وتتبع نهجاً يعتمد على التتبع الأمني والاعتقال لأبناء الجالية الإسلامية مما أثار العديد من المخاوف لدى المسلمين هناك، غير أن ذلك النهج دخل منعطفاً جديداً عندما امتد لمراقبة الجالية الإسلامية والتجسس على أبنائها في المؤسسات التعليمية حيث لم يعد قاصراً على الأجهزة الأمنية.

فقد نشرت صحيفة "جارديان" البريطانية يوم 2006/10/16 وثيقة رسمية تكشف عن قيام الحكومة البريطانية بحض الجامعات والمدارس على التجسس على الطلاب المسلمين وذوي الملامح الآسيوية، حيث طلبت وزارة التعليم في الوثيقة - التي ضمت 18 صفحة وخطت لتقديمها للمؤسسات التعليمية قبل نهاية العام - من الجامعات والمعاهد العليا إبلاغ الشرطة بالطلاب الذين يشتبه بأنهم يدعمون التطرف الإسلامي، كما دعت الوثيقة إلى مزيد من الاهتمام بالمجتمعات الإسلامية داخل الجامعات.

كذلك نشرت صحيفة "التايمز" يوم 2006/10/19 عن قيام وزارة الخارجية البريطانية بدعوة 100 أكاديمي للمشاركة في مشروع "مكافحة الإرهاب بالتصدي للراديكالية"، والذي يُقدم بالتعاون بين الوزارة ومجلس أبحاث الفنون والإنسانيات ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتمويل يصل إلى 1.3 مليون جنيه إسترليني ويقوم على مطالبة الأكاديميين بتحديد أسماء الشخصيات والجماعات الرئيسية المشتبه فيها، ولكن ما أثار الجدل حول المشروع هو السرية التي أحاطت به حيث لم يعرض بشكل علني كما هو معتاد لمشروعات الأبحاث .

وعلى الرغم من نفي وزارة التعليم البريطانية تلك التقارير، وتأكيدا أنها لا تنوي التجسس على الطلاب المسلمين في جامعاتها وأنها تعد لتقرير إرشادي علني يركز على سبل العمل مع لمواجهة التطرف أيا كان مصدره وليس المسلمين وحدهم - إلا أن تلك التقارير الطلاب والأساتذة

أثارت ردود فعل معارضة بين الأوساط الأكاديمية البريطانية، حيث أكد البروفسور "جون جليدهيل" رئيس جمعية علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية أن ما يطلب من الأكاديميين قد يفسر على أنه تشجيع لهم لأن يكونوا مخبرين، وأن تحول الباحث لجاسوس أمر غير مقبول، كما أعرب السكرتير العام المشترك لاتحاد الجامعات والكليات "بول ماكني" عن قلقه إزاء تلك الوقائع، مشيرًا إلى أن انزلاق الأكاديميين لتوجهات معادية للمسلمين سيكون له تداعيات خطيرة على الحريات المدنية .

كذلك اتهم رئيس الاتحاد الوطني للطلاب "جيما توميلتي" الحكومة باتباع معاملة أمنية خاصة مع المسلمين بسبب ديانتهم تقوم على قدر عال من الاشتباه، فيما اعتبر رئيس اتحاد الجمعيات الطلابية الإسلامية "وقاص خان" تلك المقترحات تعدياً على حقوق الطلاب المسلمين حيث تستهدفهم بشكل واضح وتجعل من المسلم متهمًا حتى تثبت براءته وليس العكس .

من خلال النظر إلى تلك الوقائع وما تثيره من جدل وردود فعل يمكن الكشف عن مجموعة من الدلالات هي:

- 1 - استخدام الجامعة كمؤسسة مدنية لها رسالتها التعليمية والإنسانية الرفيعة في أعمال استخباراتية وأمنية ذات طابع عنصري يكشف عن خلل عميق في منظومة القيم التي تدار من خلالها عمليات مكافحة الإرهاب.
- 2 - أن هذه التقارير ليست الأولى من نوعها، التي تنبه إلى اختراق الجماعات الإسلامية المتطرفة للجامعات البريطانية، حيث نشرت مؤسسة وحدة الشؤون الاجتماعية اليمينية تقريراً في سبتمبر 2005 أعده "أنتوني جليز" مدير مركز الدراسات الاستخباراتية والأمنية بجامعة برونل تحت عنوان "عندما يتجه الطلاب إلى الإرهاب. نشاط الإرهاب والتطرف في حرم الجامعات البريطانية" حدد فيه أكثر من 20 مؤسسة للتعليم العالي تم اكتشاف جماعات إرهابية أو متطرفة بها، وقد حذر التقرير من احتمالية انتشار تلك الجماعات إذا لم تتم مواجهتها والتصدي لها، مع التأكيد على أن المؤسسات التعليمية البريطانية أصبحت أرضية خصبة للمتطرفين الذين يبحثون عن مجندين، كما أصدرت الهيئة البرلمانية البريطانية الخاصة بمتابعة

الإرهابيين تحذيراً للحكومة في مطلع العام الجاري من وجود 20 إماماً إسلامياً في بريطانيا يحاولون تجنيد الشبان المسلمين في الجامعات .

- 3 - لا يعد استخدام التجسس عبر المؤسسات المدنية أمراً جديداً في مجال مكافحة الإرهاب، حيث شهد الواقع عدداً من تلك الانتهاكات لحقوق الخصوصية، وفي مقدمتها فضيحة التنصت على الهواتف في الولايات المتحدة التي أثارت الجدل حول العلاقة بين حقوق الإنسان والاعتبارات الأمنية .
- 4 - تتنافى تلك التحركات مع القيم التي يروج لها الفكر الليبرالي، مما يجعل الغرب في وضع متناقض بين الحرية التي ينادي بها لنفسه والقيود التي يفرضها على الآخرين مما يفقد نداءات الحرية الغربية الكثير من مضمونها .
- 5 - الاستمرار في تلك التحركات التي من شأنها الدفع بالمسلمين إلى دائرة الانعزال يزيد من ظاهرة "الإسلاموفوبيا" المنتشرة في الغرب وسيادة حالة من الخوف العام من المسلمين، والتي كشف عنها استطلاع للرأي أجرته صحيفة ديلي تلجراف البريطانية بالتعاون مع مؤسسة يوجوف لدراسات الجمهور على عينة من 1757 شخصاً ، ونشرت نتائجه يوم 2006/8/25، حيث أوضح أن نحو 53% من البريطانيين يعتبرون الإسلام يهدد قيم الحرية والديمقراطية الغربية .
- 6 - على الرغم من صدور العديد من التصريحات البريطانية الرسمية التي تؤكد على أهمية الحوار مع المسلمين والتي كان آخرها تأكيد رئيس الوزراء "توني بليز" يوم 2006/10/17 على ضرورة إطلاق حوار جدي وصريح عن وضع المسلمين في بريطانيا، إلا أن الحرص على بقاء الحوار في اتجاه واحد والحفاظ على لهجة الشك والارتياب يجعل تلك التصريحات خالية من أي مصداقية .
- 7 - يزيد ما يعانيه أبناء الجاليات الإسلامية في الغرب ومنها بريطانيا من تمييز عرقي واضطهاد أمني عنصري فضلاً عما يشهده العالم الإسلامي من أحداث دامية على أيدي قوى غربية - من إبراز نظرية "المؤامرة" بين الأوساط الإسلامية وإثارة الشعور بوجود مخطط يستهدف الإسلام والمسلمين، مما يقلل من فرص الحوار ويعمق من نقاط الخلاف ويعمل في الاتجاه المعاكس لأفكار "حوار الحضارات" وما تحمله من فرص لتصحيح الصور المشوهة ورأب الصدع الفكري بين الجانبين ومن المؤسف أن يتجاهل الغرب أسباب بروز نظرية "المؤامرة" ومعالجتها وبدلاً من ذلك

ينظر إليها على أنها خرافات، ففي مقال لـ"كيم هاولز" وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية نشر في صحيفة الحياة اللندنية يوم 2006/10/19 اعتبر ذلك التفكير "أسوأ نوع من أنواع الأضحوكات المثيرة للاشمئزاز" وفسر تلك الأفكار بأنها تأتي في إطار أزمة الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي الذي يعاني افتقاد الثقة الناتج عن التواطؤ بين الحكومات ووسائل الإعلام .

8 - على الرغم من أن المجتمع البريطاني يشهد العديد من أنواع التطرف مثل الحزب الوطني البريطاني اليميني المتشدد الذي يؤمن بسيادة البيض على الملونين، إلا أن التركيز الأمني يستهدف بالأساس أبناء الجالية الإسلامية في اتهامات تقوم في أغلبها على مجرد الاشتباه مع تجاهل تلك الصور الواضحة من التطرف والتشدد، مما يعمل على مضاعفة شعور المسلمين بالاضطهاد واتجاههم إلى الانعزال بما قد يجعلهم فعلاً فريسة للجماعات المتطرفة من الفجوة بين الجانبين ويخلق تهديدات أمنية أكثر خطورة على المملكة المتحدة حتى أن عدداً من الأعضاء البارزين في حزب العمال البريطاني اتهموا حكومة "توني بلير" يوم 2006/10/17 بأنها تتصرف على نحو يخدم مصالح الأحزاب المتطرفة والجماعات المتشددة في البلاد، وأن الكثير من أبناء الجالية المسلمة يدرسون مغادرة البلاد بسبب الجدل المتصاعد حول المسلمين ورموزهم الدينية وشعورهم بوجود مشاعر معادية لهم في الأوساط البريطانية.

9 - أصبحت قضية دمج المسلمين في المجتمع البريطاني باعتبارها أكثر القضايا التي تشغل الرأي العام البريطاني وتثير هواجسه الأمنية أحد الرهانات الأساسية في الصراعات السياسية، مما يكشف عن الشعور العميق ليس فقط من جانب القيادة السياسية وإنما من جانب القاعدة الشعبية أيضاً بضرورة علاج تلك المشكلة، حيث أكد زعيم حزب المحافظين البريطاني "ديفيد كامرون" يوم 2006/10/4 أنه في حالة فوز حزبه في الانتخابات المقبلة ووصوله لمنصب رئيس الوزراء فإنه سيعمل على مكافحة انعزال المسلمين عن المجتمع البريطاني، مشيراً إلى أنه سيلزم المدارس الإسلامية بقبول طلاب غير مسلمين بين صفوفها وأن يكون عددهم ربع مجموع طلابها على الأقل لأن اقتصار هذه المدارس على المسلمين فقط يزيد من ظاهرة الانعزالية، وهو ما اعتبر رداً على قرار اتخذته حكومة "توني بلير" بزيادة المدارس الإسلامية إلى الضعف وإعطاء رخص لإنشاء 7 مدارس جديدة .

10 - لا يعد الاضطهاد الأمني للمسلمين قاصراً على بريطانيا وحدها وإنما أصبح منتشرًا في الدول الكبرى التي تمثل الفاعلين الرئيسيين في الحرب ضد الإرهاب وفي مقدماتها الولايات المتحدة، حيث أفاد تقرير أعده مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير" تحت عنوان: "الكفاح من أجل المساواة" بلبن أعمال العنف والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في الولايات المتحدة منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر لم تتراجع رغم مرور أكثر من خمس سنوات على تلك الاعتداءات، وأوضح التقرير أن عام 2005 شهد وقوع نحو 1972 حالة اعتداء ومضايقات، أي زيادة بلغت 6.29% عن 2004 الذي سجل بدوره ارتفاعاً بلغ 50% عن العام 2003 ، كما قدم سعوديون يوم 2006/10/16 شكوى من تشدد الإجراءات الأمنية التي تستهدفهم في المطارات الأمريكية، حيث تم تخصيص رمز خاص للسعوديين في هذه المطارات بالإضافة إلى التحقيق معهم لمدة تصل لخمس ساعات .

إن الكثير من استطلاعات الرأي تكشف عن رغبة غالبية مسلمي بريطانيا في الاندماج بالمجتمع والتعاون من أجل القضاء على التطرف، بل إنه بعد تصريحات وزير الداخلية البريطاني "جون ريد" يوم 2006/9/20 والتي دعا فيها المسلمين للمساعدة في الحد من التطرف والإرهاب وإلى مراقبة أبنائهم لحمايتهم من المتطرفين الذين يعملون على غسل عقول الشباب للقيام بعمليات انتحارية أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "آي سي إم" البريطانية، ونشرت نتائجه يوم 2006/9/24 أن 86% ممن شملهم الاستطلاع أبدوا استعدادهم لإبلاغ الشرطة عند الاشتباه بتورط أحد أبناء دينهم في الإعداد لهجوم إرهابي ، ولعل تلك الشواهد تكشف عن ضرورة استثمار تلك الاتجاهات المعتدلة بدلاً من دحضها من خلال الاضطهاد والتمييز ليس فقط من خلال الأجهزة الأمنية وإنما داخل المؤسسات المدنية بما يزيد من اتجاه المسلمين إلى الانعزال والتفوق ويعمق من الشعور بالعداء ويعطي فرصة أوسع لنمو التيارات المتطرفة على الجانبين ليغيب العقل وتختفي لغة الحوار مما يخلق تهديدات أمنية حقيقية غير مأمونة العواقب .

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2006/10/22

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

**بعد توقيع "وثيقة مكة"
الحنف الطائفي يزداد في العراق**

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

بعد توقيع "وثيقة مكة" ..

العنف الطائفي يزداد في العراق

رغم إثارة المؤتمر الذي عقد بمدينة مكة يومي 19 و20 أكتوبر 2006 برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي وبمشاركة 35 من كبار علماء الدين من السنة والشيعة في العراق، وأسفر عن "وثيقة مكة" التي تحرم الاقتتال الطائفي بين العراقيين – موجة من التفاؤل بإمكانية إنهاء أو حتى التخفيف من حدة العنف الطائفي في هذا البلد، فإن كثيراً من المراقبين يستبعدون إمكانية تحقيق ذلك، في ظل السياسات الأمريكية التي كرسّت الطائفية السياسية والمذهبية هناك، وليس أدل على هذه المخاوف من انقسام مواقف القوى العراقية حول هذه الوثيقة التي تتضمن عشرة بنود أساسية أهمها: نبذ العنف والطائفية؛ وتحريم القتل أو الدعوة إليه؛ وتحريم مداممة المساجد وقتل المصلين؛ والدعوة إلى الوحدة؛ والعمل على إنهاء الوجود الأمريكي؛ والدعوة إلى أن يكون العراقيون أمة متحابّة.

وقد انقسمت مواقف القوى العراقية السنية والشيعة إلى مشكك في أهمية هذه الوثيقة في تحقيق الأمن ومؤيد لها، فالأمين العام لهيئة علماء المسلمين "حارث الضاري" شكك في تأثيرها على أرض الواقع، مؤكداً أنها لن تسهم في تضيق الهوة بين السنة والشيعة، أو في تخفيف معاناة الشعب العراقي، وهو الموقف الذي يكتسب أهميته من كون الهيئة تمثل أكبر مرجعية سنية في العراق. وفي المقابل قوبلت الوثيقة بترحيب من المرجعيات الشيعية مثل المرجع الشيعي الأعلى آية الله "علي السيستاني" الذي أكد أن أزمة العراق "سياسية"، ويتطلب الخروج منها قراراً واضحاً بحقن الدم العراقي أيّاً كان، ودعا إلى بدء حوار عادل لحل كل النزاعات، وأن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة السيادة على كامل العراق، كما رحبت بالوثيقة أيضاً جماعة مقتدى الصدر وحزب الفضيلة وغيرها من القوى الشيعية.

وهو ما ذهبت إليه أيضاً معظم الدول العربية والإسلامية والمرجعيات الدينية على مستوى العالم الإسلامي، والتي اعتبرت الوثيقة خطوة في الاتجاه الصحيح؛ وتأتي لحقن دماء المسلمين، وأن تنفيذ بنودها يستلزم توافر الإرادة السياسية.

وبعيداً عن مواقف القوى العراقية فإن هذه الوثيقة تؤكد على عدد من الاعتبارات الهامة بشأن الأوضاع الأمنية، أهمها: أن الفشل السياسي والأمني بات يقتضي تدخل المرجعيات الدينية التي أصبحت الأمل الأخير في إنقاذ العراق من الانزلاق في أتون الحرب الأهلية، وهو ما اعترف به صراحة تقرير وزارة الدفاع الأمريكية الذي صدر في شهر سبتمبر 2006 وأكد أن كل عوامل

اندلاع حرب أهلية باتت متوافرة، بينما أكد تقرير آخر أصدرته مجموعة الأبحاث التابعة لجامعة أكسفورد البريطانية تحت عنوان "الاستجابة العالمية في القرن الحادي والعشرين" أن الحرب على العراق خلقت عالماً غير مستقر، وأثرت بالسلب على الاستقرار والأمن في هذا البلد.

ويرى مراقبون أن نجاح "وثيقة مكة" في تحقيق الوفاق الوطني في العراق مرهون بتحقيق عدة خطوات أبرزها:

أولاً: معالجة قضية الميليشيات المسلحة التي تعد السبب الرئيسي للتدهور الأمني والعنف الطائفي في العراق، ففي واقع التدهور الأمني تظل مسألة الميليشيات المسلحة وانتماءاتها السياسية واحدة من القضايا البارزة؛ حيث تحولت إلى دول داخل الدولة، وسلطة ثانية تفوق السلطة الرسمية، حتى بات العراق يعج بـ "فرق الموت"، التي تنفذ عمليات قتل وتفجيرات منظمة معظمها ذات بعد طائفي .. والأكثر خطورة هو اختراق الآلاف من أفراد هذه الميليشيات لأجهزة الجيش والشرطة وتورطها في جرائم قتل واختطاف. وتؤكد تقارير حكومية صادرة عن وزارة الدفاع العراقية أن 90% من العمليات المسلحة، خاصة في بغداد، هي عمليات جريمة منظمة يقوم بتنفيذها أفراد تابعون لهذه الميليشيات، وأن 10% فقط هي عمليات مقاومة، فيما أكدت بعض التقديرات وجود 3 آلاف عنصر مخرب اخترقوا قوات الأمن منذ الشروع في عملية تكوين الشرطة والأجهزة الموازية الأخرى، في نفس الوقت الذي تؤكد فيه كافة المؤشرات أن الجيش والشرطة أصبحتا مؤسسات طائفية ومناطقية تعكس إلى درجة كبيرة الواقع السياسي في البلاد، وموازن القوى الطائفية فيه.

ورغم كافة التحذيرات من خطورة هذه الأوضاع على الأمن القومي مع احتمال أن تلعب هذه الميليشيات ذات الولاء الطائفي أو المذهبي دوراً في تقسيم العراق، وفي وقوع حرب أهلية - فإن عملية الحشد والتجهيز والاستقطاب الطائفي في أجهزة الأمن والجيش تمضي بوتيرة منظمة، بما يوحي بأن الجميع يستعد للمواجهة.

ويؤكد معظم الخبراء أن القوى السياسية الرئيسية في العراق تمتلك ميليشيات مسلحة، وتعمل بإصرار على دخولها للقوات الأمنية والجيش لضمان حماية مصالحها؛ حيث يوجد الآن نحو خمس ميليشيات مسلحة رئيسية إضافة إلى عشرات الجماعات المسلحة الأخرى ..

ويبدو أن اختراق الميليشيات المسلحة لقوات الأمن والجيش، هو نتيجة طبيعية للسياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ سقوط النظام السابق؛ حيث عملت واشنطن فور سقوط هذا النظام على ترسيخ النزعة الطائفية في البلاد عبر ما بات يعرف بـ "المحاصصة الطائفية" التي أصبحت تهيمن على الحياة السياسية العراقية، وأصبحت المتغير الأهم الذي يتم على أساسه تشكيل الهياكل

السياسية والأمنية في البلاد، وهو ما بدا واضحاً داخل تشكيل الحكومتين المؤقتة والانتقالية، ومن قبلهما مجلس الحكم العراقي، إضافة إلى خلق معادلة جديدة للعراق الجديد تركز على تهميش دور السنة واستئثار الشيعة والأكراد بالنصيب الأكبر من السلطتين السياسية والأمنية، وهو الأمر الذي جعل أفراد الحكومة العراقية أكثر ميلاً لتمثيل مصالح فصائلهم التي ينتمون إليها عن تمثيل المصالح الوطنية العراقية ككل، علاوة على خلق حالة من الاحتقان في صفوف الكثيرين من السنة، نتيجة لتغلغل الميليشيات الشيعية في قوات الأمن مقابل طرد أغلبهم من الجيش والشرطة، بحجة أنهم كانوا مؤيدين لنظام "صدام حسين"، أو أنهم يدعمون المقاومة المسلحة ..

وقد زاد هذا الاحتقان ووصل إلى مرحلة خطيرة بعد اكتشاف تورط وزارة الداخلية العراقية في الحكومة السابقة في عمليات تصفية جسدية وتعذيب ضد أبناء الطائفة السنية، وقد أشارت التقارير إلى حدوث عمليات استهداف منظمة للسنة العرب من جانب الشرطة العراقية، علاوة على عمليات اختفاء مئات الأشخاص، كما كشفت هيئة الإحصاء العراقية عن ارتفاع أعداد المدنيين القتلى في العراق خلال عام 2005 والشهور الثلاثة الأولى من 2006، وهي فترة حكومة "الجعفري" التي تنامت فيها ظاهرة الميليشيات المسلحة؛ إذ شهدت هذه الفترة مقتل 12671 عراقياً مقابل 6331 في عام 2003 و 11312 في عام 2004، وتشير بعض التقارير إلى أن معدل القتلى المدنيين يومياً خلال الشهور الثلاثة الأولى في عام 2006 بلغ 100 قتيل منهم 33 في بغداد وحدها، وأن مبيعات الأسلحة ازدادت خلال هذه الفترة، وأن العراق تحول بالفعل إلى معسكر مسلح يسعى كل فرد فيه إلى حماية نفسه بنفسه، بينما أشارت تقارير أخرى إلى أن عدد الهجمات الأسبوعية ارتفع خلال الشهور الثلاثة الأخيرة بنسبة 15% بالمقارنة بالشهور الثلاثة الأولى من عام 2006، كما ارتفعت الخسائر في الأرواح بنسبة 51% على الأقل.

ومن ناحية ثانية، يشير الخبراء إلى أن زيادة العنف الطائفي مرتبط بالفراغ الأمني الذي شهده العراق بعد سقوط النظام السابق وقرار حل وزارتي الدفاع والداخلية والأمن العام؛ حيث أدت عمليات القتل والاختطاف والتفجيرات إلى اتجاه كل طائفة في البلاد إلى تكوين ميليشيات مسلحة لحماية أفراد طائفتها أو تدعيم الموجود منها، لاسيما مع اتجاه الولايات المتحدة لفكرة "التوازنات الطائفية" لإدارة الصراع الداخلي وتحقيق نوع من التوازن بين الطوائف العراقية المختلفة بما يضمن لها البقاء في البلاد، مما أدى إلى خروج اللعبة من بين أيديها وتحول الطائفية، خاصة الطائفية الأمنية، إلى سلاح ضد استقرار العراق.

ثانياً: إعادة الاعتبار للسنة الذين تعرضوا للتهميش منذ الاحتلال حتى الآن، وهو ما يتطلب إلغاء لجنة اجتثاث البعث التي أنشأتها قوات الاحتلال وأدت لخروج آلاف السنة من القوات المسلحة ومن الشرطة ومن المراكز القيادية في كافة المجالات، ومما لاشك فيه أن تحقيق هذا الشرط

سينهي الكثير من عوامل الاحتقان السياسي الناتجة عن إحساس السنة بالاضطهاد منذ بداية الاحتلال الذي قلب التوازن العراقي سياسياً واجتماعياً مع بروز دور الشيعة والأكراد كقوى مسيطرة في ظل النظام الجديد في الوقت الذي تحول فيه السنة إلى فئة مهمشة وبعيدة عن هياكل السلطة الجديدة.

فالشيعة والأكراد علاوة على أنهم وجدوا في المعادلة الجديدة فرصة جيدة لتعويض سنوات الاضطهاد والحرمان في ظل حكم النظام البعثي السابق، عمدوا في نفس الوقت إلى اضطهاد السنة من خلال استبعادهم من الجيش والشرطة، وطردهم من المؤسسات الحكومية.

وحيال هذا الوضع لم يكن أمام السنة سوى الاعتراض، وبدا ذلك واضحاً في مقاطعتهم لانتخابات يناير 2005، والاعتراض على نصيبهم سواء في المناصب الرئاسية أو الحقائق الوزارية في الحكومتين المؤقتة أو الانتقالية.

ومع احتدام حالة الاحتقان الطائفي بدأ تنفيذ سياسة الاستهداف المتبادل بين أبناء الطائفتين - الشيعية والسنية - بتنظيم عمليات اغتيال طالت رموزاً وشخصيات، ثم تحول الأمر إلى استهداف المساجد السنية والحسينيات والمزارات الشيعية، وتطور إلى ما هو أخطر بتنفيذ مذابح جماعية لأتباع أي من الطائفتين المقيمين في المناطق التي توجد بها أغلبية من الطائفة الأخرى، خاصة من جانب الشيعة بعد حادث تفجير قبة مرقد الإمامين الشيعيين "على الهادي" و"الحسن العسكري"، لتصبح سياسة الانتقام والانتقام المضاد هي شعار العلاقة بين الطائفتين خلال المرحلة الحالية، والتي شهدت سقوط عدد رهيب من الضحايا قدرتهم دراسة نشرتها مجلة لانست العلمية البريطانية في أوائل شهر أكتوبر 2006 بنحو 655 ألف شخص.

وربما كان من أخطر الظواهر التي ترتبت على عملية العنف الطائفي في العراق، والتي يرى البعض أنها تخدم في النهاية مخطط تقسيمه إلى كيانات طائفية، هي ما يطلق عليه ظاهرة "التهجير القسري" أو "الفرز الطائفي"، وهي الظاهرة التي تعني إجبار أو اضطراب أتباع طائفة معينة إلى ترك المناطق التي بها أغلبية من أتباع الطائفة الأخرى خشية التعرض للقتل أو الأذى من جانبهم، ونتيجة لذلك لجأت كثير من الأسر السنية إلى الهجرة من المناطق التي بها أكثرية شيعية ونفس الشيء بالنسبة للأسر الشيعية التي تقطن مناطق بها أغلبية سنية.

وتشير بعض التقارير إلى أن هناك 200 ألف عراقي معظمهم من السنة قد هجروا قسراً خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام 2006، بينما أكد تقرير لوزارة الهجرة العراقية أن نحو 22 ألف عائلة عراقية قد هجرت قسراً بسبب العنف الطائفي، مبيناً أن هناك أربعة ملايين لاجئ عراقي خارج العراق هربوا من سوء الأوضاع الأمنية معظمهم أيضاً من السنة.

ثالثاً: استضافة السعودية هذا المؤتمر جاءت حرصاً منها على وحدة العراق واستقراره وكذلك مخاوفها ودول الجوار العراقي بصفة عامة من تداعيات العنف الطائفي والانفلات الأمني هناك على أمنها، وهو ما يؤكد ضرورة تفعيل الدور العربي في تحقيق المصالحة الوطنية فيه ومساعدته على الخروج من واقعه الحالي.

والذي لاشك فيه أن العنف في العراق ينذر بتداعيات أمنية بالغة على دول الجوار وخاصة دول الخليج، وهو ما يؤكد كافة الخبراء، وتعكسه ردود الفعل على حوادث العنف الطائفي المتفرقة التي تثير عادة حالة استنفار شعبي في هذه الدول، التي شهدت عدة تظاهرات احتجاجية بعد تفجيرات سامراء.

وخلاصة الأمر، إنه على الرغم من أن "وثيقة مكة" قد تمثل خطوة هامة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، ومن ثم إنهاء حالة العنف الطائفي فيه، فإن نجاح هذه الوثيقة في تحقيق الأهداف التي أنجزت من أجلها يبقى مرهوناً بالرغبة في تجاوز آثار الماضي والقبول بأن الأفضل للجميع هو البعد عن الطائفية أو المذهبية والإيمان بالمواطنة والعمل على أن يبقى العراق موحدًا وليس مقسمًا إلى دويلات ضعيفة ومتناحرة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/10/29

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

الحكم على صدام في الصحافة الغربية ..

رؤية على الجانب الآخر

الحكم على صدام في الصحافة الغربية ..

رؤية على الجانب الآخر

بعد محاكمة استمرت نحو عام كامل صدر الحكم على "صدام حسين" بالإعدام شنقاً حتى الموت بعد 38 جلسة تم فيها الاستماع إلى 68 شاهداً في قضية الدجيل ، ذلك الحكم الذي أثار الجدل حول توقيته ومدى شرعية صدوره من محكمة ينقصها الكثير من الخبرة والكفاءة وتم تشكيلها في ظل حكومة ضعيفة غير قادرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية وتقع تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي، وقد امتد ذلك الجدل بطبيعة الحال إلى الإعلام الغربي الذي قدم تقييماً للحدث وتداعياته من وجهة نظر غير رسمية.

فعلى الرغم من الترحيب الرسمي من جانب الحكومات الغربية بالحكم - كعقوبة يستحقها صدام على جرائمه رغم أن بعضها يعارض تطبيق عقوبة الإعدام - إلا أن صحافتها كان لها رأي آخر؛ حيث قدمت رؤية نقدية للحكم من حيث ملابساته ودلالة توقيته وشرعيته وتأثيراته على استقرار الداخل العراقي .

واللافت أن الإعلام الغربي كان على وعي بأن "صدام" كان في يوم ما الحليف الأكثر قرباً للغرب، فقد كتب "روبرت فيسك" في صحيفة "الإنديبندنت" يقول إن: "صدام الذي صدر الحكم عليه بالموت على جرائم ارتكبها كان أفضل صديق لواشنطن في العالم العربي، بل زودته بالغازات التي استعملها ضد الأكراد وغيرهم"، متعجباً من وصف البيت الأبيض للحكم بأنه يوم جيد للعراق، مؤكداً أن "المصائب التي تم جلبها للعراق تحول دون قول ذلك".

كما كتب "أندرياس ويتام سميث" في ذات الصحيفة يقول إنه إذا كانت محاكمة صدام قد انتهت فقد بدأت محاكمة "بوش" الذي فشل في العراق، وأن انتهاكات حقوق الإنسان في عراق اليوم أكثر مما كانت عليه في عهد "صدام" وأنه من المخرج استخدام الحكومة الأمريكية التعذيب على نطاق واسع .

كما أشارت الصحف الغربية وبقوة للاعتبارات السياسية التي دفعت لصدور ذلك الحكم بتلك القسوة وفي ذلك التوقيت، حيث صدر قبل يومين فقط من انعقاد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، فصحيفة "جولي أون فرانس" الفرنسية أكدت أن الحكم "يأتي في الوقت المناسب لجورج بوش"، كما قالت صحيفة "لو مانيتيه" إن "النطق بالحكم قبل يومين من الانتخابات الأمريكية يأتي بمثابة غيث نافع لبوش وحزبه الجمهوري".

وفي تعليق لصحيفة الجارديان تحت عنوان "صدام سلاح بوش" اعتبرت الصحيفة إعدام صدام هو السلاح الوحيد المتبقي في جعبة الجمهوريين أمام تقدم الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس، إلا أنها تطرقت إلى استمرار المحافظين الجدد في تعنتهم وتمسكهم بمبادئهم التي دخلوا تحت شعاراتها إلى العراق، فهم لا يزالون مؤمنين بها ويرجعون خسائر هناك إلى فشل فريق "بوش" الأمني في التنفيذ.

كما اعتبر "براون وين مادوكس" في مقاله بصحيفة التايمز البريطانية أن الهدف المبدئي لهذه المحاكمة التي تمت تحت مظلة القانون العراقي كان الإعلان عن قدرة وصلاحيات الحكومة العراقية الجديدة في حكم البلاد تحت إطار قانوني وطني، ولم ترد الولايات المتحدة أن تبدو هذه المحاكمة أمريكية في نظر العراقيين.

وناقشت الصحافة الغربية مدى شرعية المحكمة وقدرتها على إصدار حكم يتصف بالنزاهة والعدالة، فقد شبهت صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية المحاكمة بالمرحلية الهزلية بدلاً من تقديم نموذج ديمقراطي كما كان مفترضاً؛ حيث إن المحاكمة "جرت في قارب موصد تحت رقابة عسكرية غربية ثم صدر الحكم باسم الشعب العراقي". وفي صحيفة "الجارديان" البريطانية يؤكد "جيفري روبرتسون" مؤلف كتاب "جرائم ضد الإنسانية" أن المحكمة لم تكن مستقلة بسبب تدخل الحكومة العراقية في عملها، وذلك باستبدال عدة قضاة لإحساسها بأنهم متعاطفون مع "صدام"، قائلاً: "كان حكم الإعدام حتمياً وسيكون رمزاً حزيناً لعدم احترام حقوق الإنسان في العراق"، وفي نفس الصحيفة يقول المحامي "كين هيرفيتس" الذي يعمل لدى منظمة "حقوق الإنسان أولاً" الأمريكية: "من الصعب أن نقول إن المحاكمة كانت عادلة إذا علمنا أن محامي الدفاع والقضاة

كانوا يتعرضون للتهديد والقتل، وخلف الكواليس كان واضحاً أن هذه المحاكمة هي من إخراج المنطقة الخضراء وقوات الاحتلال الأمريكية".

كما أكدت "فايننشال تايمز" دويتشلاند الألمانية "أن المحاكمة لم تستند إلى المعايير القضائية والقانونية التي تكفل إجراء محاكمة عادلة ونزيهة"، وأشارت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية إلى النواقص القانونية للمحاكمة، مؤكدة على التأثير السياسي في الحكم بحيث لم يسمح للقضاة بمزاولة عملهم بنزاهة، مما يجعل تصريح "جورج بوش" بأن الحكم يأتي في إطار جهود الشعب العراقي للاستعاضة بحكم القانون على حكم الاستبداد "توعاً من المبالغة"، وقالت صحيفة "واشنطن بوست" إن المحاكمة كانت مثل النظام السياسي العراقي "تعج بالفوضى ومثيرة للخلافات".

وقد أيقن الإعلام الغربي أن صدور الحكم بتلك الصورة المسيسة سيعمل على تفاقم حالة التوتر الأمني والعنف الدامي الذي تشهده الأراضي العراقية خاصة، بعدما اكتست ردود فعل العراقيين إزاء الحكم بالطابع الطائفي ما بين التأييد الكردي والشيوعي، والتنديد السني، حيث خرج آلاف الأكراد في إقليم كردستان إلى الشوارع معبرين عن فرحتهم بالحكم، كما انطلقت الاحتفالات في مدينة الصدر الشيعية وأطلق أهالي الكوت العيارات النارية وتظاهر سكان النجف ابتهاجاً، بينما شهدت المدن السنية مثل الموصل وبيجي والدورة وسامراء وتكريت مظاهرات منددة بالحكم وخرج الآلاف رافعين صور صدام مردين الهتافات باسمه .

وقد دفع ذلك الحكم المشوب بالأغراض السياسية، والذي أخذ طابع الثأر الفئوي، الصحف الأجنبية إلى الحث على تخفيضه إلى السجن المؤبد بدلاً من الإعدام خوفاً من تأثيره السلبي على استقرار الأوضاع الأمنية هناك في ظل النظر إلى الحكم من منظور طائفي باعتباره ضد السنة ولصالح الشيعة والأكراد .

وتقول صحيفة "ألجماينه تسايتونج" الألمانية "إن الأدلة القانونية قد تكون كفيلاً بإصدار الحكم إلا أنه "من الناحية السياسية قد يكون إعدام صدام خطأ قاتلاً؛ إذ سيبقى في عيون أتباعه بطلاً

وشهيداً مما سيدخل العراق في دوامة من العنف " كما كتبت "برونوين مادوكس" في صحيفة "التايمز" البريطانية أن المحاكمة كرس فرقة الشعب العراقي، ولم تمثل سوى "عدالة المنتصر" التي لن تفضي إلى شيء إلا تعميق الجراح العراقية بدلاً من تضميدها، وأكد "ستيف نيجس" في "الفيننشال تايمز" أن الحكم بالإعدام كرس الاتجاهات الطائفية استدلالاً بحدود الفعل المتضاربة التي شهدتها الشارع العراقي ما بين فرح جارف وغضب عارم.

كما دعت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية إلى إبدال الحكم بالسجن المؤبد وعللت ذلك باعتبار أن الحكم ضد "صدام" لابد أن يسهم في توحيد العراقيين وليس تعميق فرقتهم، "لأنهم لا ينسون أن المحاكمة جاءت بمشيئة السلطة المحتلة وبتوجيه منها".

بينما اعتبرت صحيفة "أوست هورينجر تسايتونج" الألمانية أن تخفيض العقوبة تمكن القضاة العراقيين من أن يظهروا الفارق بين إصدار الأحكام تحت نظم ديمقراطية وأنظمة الجبر والديكتاتورية من خلال وضع الاعتبارات السياسية جانباً ووضع المصلحة العامة في المقدمة.

ومن خلال هذه الرؤية النقدية التي قدمتها الصحافة الغربية لقرار الحكم بإعدام "صدام" يمكننا تقديم عدد من الملاحظات على المعالجة الغربية لهذا الحدث كالتالي :

- عكست اتجاهات تناول الإعلام الغربي وخاصة الأوروبي لهذه القضية وعياً إعلامياً بخطورة الصراع الطائفي القائم في العراق ودور هذا الحكم المسيس في إشعاله، مما دفع الصحف الغربية إلى المطالبة بتخفيف الحكم وإعادة النظر في شرعية المحاكمة .
- على الرغم من الاتجاهات النقدية الواعية بحقيقة الموقف العراقي والاعتبارات السياسية التي تدخلت في إقرار الحكم تناولت الصحف الأجنبية الحدث من منظور المصلحة الغربية في الأساس سواء من حيث دراسة مدى تأثيرها على الداخل السياسي من ناحية أو تحديد مكاسب ونجاحات أو خسائر وفشل التحالف الغربي في العراق من ناحية أخرى، وذلك كأداة لتقييم أداء الحكومات الغربية ومدى التزامها بمصالح شعوبها ومستقبل أبنائها المحاربين في العراق.

- اتفقت الصحف الأمريكية في تأييدها للحكم واعتباره نقطة لصالح الولايات المتحدة في مهمتها بالعراق على الرغم من انتقادها بعض إجراءات المحاكمة؛ حيث أكدت صحيفة "يو

إس توداي" أن المحاكمة تعد أحد إنجازات "جورج بوش" القليلة في حربه على العراق، لأنها "جلبت ديكتاتوراً إلى العدالة" كما اعتبرت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" في افتتاحيتها أن "مثول طاغية أمام العدالة يعد إجراءً في غاية الأهمية بصورة يمكن معها القول إن العدالة تحققت نوعاً ما في العراق"، وأشارت صحيفة "شيكاغو تريبيون" في افتتاحيتها أن الحكم على "صدام" هو إنجاز كبير لديمقراطية مازالت ناشئة في العراق، معتبرة أن خروج آلاف العراقيين للاحتفال بهذا الحكم يدل على مدى عدالته ومصادقته.. ولعل ذلك التطابق بين اتجاهات السياسة الأمريكية واتجاهات صحفها يكشف عن خلل ما في قدرة الإعلام الأمريكي على استقراء الأحداث في العراق واقتصار رؤيته على الشواهد الظاهرة التي تحقق لأمريكا نصراً ولو زائفاً من خلال شعارات تأسيس الديمقراطية وهدم الديكتاتوريات .

• كان التعليق الأغرب على الحكم ضد "صدام" بالإعدام هو ما أورده صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية؛ حيث أكدت أن الحكم لن يوقف العنف ليس فقط في العراق وإنما في المنطقة بأسرها "لوجود قوات احتلال متعطسة تفعل كل ما تجد أنه في صالحها، سواء إن كان تحكمه قوانين دولية أم لا، لأنها لا تعترف بأي قانون ولا بأحقية أي دولة في امتلاك أراضيها، وإنما هدفها معروف ومحدد وهو محاربة الدول العربية والاستيلاء على كل خيراتها، وكل هذا لاعتقادها أنها الدول الكبرى والأعظم شأنًا بين دول العالم !!!" وهي في ذلك تقصد أمريكا وحلفاءها .

إن ما قدمته الصحافة الأجنبية من رؤية نقدية للاعتبارات التي أفضت إلى الحكم بإعدام "صدام" يوفر دليلاً غربياً على فشل سياسات "بوش" وحلفائه في العراق وزيف ادعاءات إرساء الديمقراطية التي دخلوا باسمها إلى العراق وإذا كانت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية 2006/11/6 قد اعتبرت الحكم الذي صدر حكماً مستحقاً، ويجعل منه عبرة لغيره من الحكام المستبدين فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن محاكمة صدام هي الأولى من نوعها لقائد عربي لم يدع لنفسه الديمقراطية وإنما استطاع أن يحكم بلداً تبحث واشنطن الآن عن شبيه له يحكمه بالقوة ليلم شتاته ويسيطر على الهوس الطائفي الذي سيطر على جوانبه، ويضع حداً لتلك الفوضى التي أتت على الأخضر واليابس، فالعراق ليس في حاجة الآن إلى العبث في أوراق الماضي التي لن تداوي جراح الحاضر، بل ستمقمها وإن كانت هناك حاجة فعلاً

إلى محاكمة، فالحق أنها لن تقتصر على صدام ونظامه، وإنما يجب أن تكون ضد كل من انتهك حقوق الشعب العراقي وأشعل نيران الحرب بين أبنائه.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/11/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcass.org.bh

دور جمعية الصداقة البحرينية-البريطانية

في تعزيز العلاقات بين البلدين

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcass@btconnect.com

دور جمعية الصداقة البحرينية - البريطانية

في تعزيز العلاقات بين البلدين

مع حصول البحرين على استقلالها عن بريطانيا عام 1971 وبعد أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة وكل المؤسسات الدولية الرئيسية التي تأسست في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت الحاجة إلى تشكيل جمعية صداقة تكون بمثابة منتدى للبحرينيين والبريطانيين المهتمين بالبحرين للحفاظ على صداقتهم من خلال التواجد في لندن، وهو ما حدث بالفعل بأن تشكلت جمعية الصداقة البحرينية البريطانية ومقرها لندن في عام 1971 وذلك بهدف تعزيز الصداقة والتفاهم الوثيق بين البريطانيين والبحرينيين ، وتوفير وسيلة للترحيب بالبحرينيين أثناء زيارتهم لبريطانيا ، وتقديم المساعدة والتوجيه للشباب البحريني الذي يزور بريطانيا ، وتمكين المقيمين السابقين في البحرين على التواصل مع بعضهم البعض .

والسفير البريطاني في لندن يكون دائماً هو رئيس الجمعية، وكان أول رئيس لها هو سمو الشيخ "سلمان بن دعيج آل خليفة" الذي لعب دوراً كبيراً في إنشاء الجمعية، وظلت العلاقة وثيقة دائماً بين الجمعية والسفارة. وكان أول راع للجمعية هو حاكم البحرين وقت إنشائها، وهو صاحب السمو الشيخ "عيسى بن سلمان آل خليفة"، وراعي الجمعية الآن هو جلالة الملك "حمد بن عيسى آل خليفة"، عاهل البحرين.

ومن أبرز فعاليات الجمعية هذا العام العشاء السنوي الذي أقيم مساء 14 نوفمبر 2006 بفندق رويال كورت، وحضره وزير الخارجية البحريني الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" وعضو البرلمان البريطاني الدكتور "كيم هاولز" وزير الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، إضافة إلى قرابة 170 ضيفاً.

وخلال الحفل، وصف رئيس الجمعية عن الجانب البريطاني "مايكل رايس" ، الاجتماع بأنه الأرفع منذ سنوات، نظراً لمكانة الضيوف ، ومن بينهم الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة"، الذي وصفه "رايس" بأنه كان سفيراً متميزاً في لندن قبل أن يشغل منصبه الحالي كوزير للخارجية، كما رحب

بالدكتور "كيم هاولز"، واصفاً إياه بالشخصية البارزة ذات الخبرة المتميزة ، واللورد "هوم" الذي لعب دوراً رائداً في الصناعة المالية لسنوات عدة، مشيداً بأرائه المتعمقة في العلاقات الاقتصادية المتطورة بين البحرين وبريطانيا.

من جانبه ، أعرب الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة"، عن سعادته للتواجد مرة ثانية في لندن التي أمضى فيها أربع سنوات سفيراً ، مشيداً بالسنوات الـ35 التي نمت وتطورت خلالها جمعية الصداقة البحرينية-البريطانية، والتي بدأت في جذب الأعضاء الشباب ولعبت دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات بين بريطانيا والبحرين، والتي شملت مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.

وذكر الشيخ "خالد" أن الاثني عشر شهراً المنصرمة كان لها تأثيراً هاماً على تعزيز العلاقات الأنجلو- بحرينية، إذ تضمنت انعقاد "منتدى المستقبل" الذي عقد في البحرين وشاركت بريطانيا في رئاسته، ثم عقد مؤتمر "حوار الخليج" الذي استضافه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وحضره "جون ريد"، الذي يشغل حالياً منصب وزير داخلية بريطانيا، والذي أثنى على مذكرة تفاهم بين البحرين وبريطانيا في سبتمبر 2005، وأكد الشيخ "خالد" أنها ستكون عاملاً مساعد لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية، أشار الشيخ "خالد" إلى استمرار التعاون بين البحرين وبريطانيا في قضايا الإرهاب والديمقراطية ، وعبر عن قلقه البالغ وتعاطفه مع بريطانيا بعد وقوع تفجيرات السابع من يوليو 2005، وأكد الشيخ "خالد" التزام البحرين بالديمقراطية، التي أدت إلى تمكين النساء والأقليات بالمملكة، وأوضح كيف أصبحت السياسات البحرينية رائدة في العالم العربي، وكيف كان التعاون بين البحرين وبريطانيا مفيداً للمشروع الديمقراطي.

وفي مجال التعليم ، استعرض الشيخ "خالد" الإصلاحات التي يشهدها، مشيداً بالدور الذي تلعبه الجامعات البريطانية في تطوير المؤسسات التعليمية في المملكة، وفي تعزيز العديد من برامج التبادل الطلابي والمنح الطلابية.

واستهل الدكتور "كيم هاولز"، كلمته بالثناء على العلاقات التاريخية الطويلة بين البحرين وبريطانيا، والتي تحولت إلى علاقات تجارية قوية، وأشار إلى الصفقات المربحة التي تتيحها البحرين لرجال الأعمال البريطانيين، وخاصة في مجال الإنشاءات، في ظل الاقتصاد البحريني المتنامي، والاستقرار السياسي الذي تنعم به البحرين.

وأشاد "هاولز" بالدور الذي تلعبه جمعية الصداقة البحرينية-البريطانية فيما يتعلق بدعم العلاقات بين البلدين وتوفير أرضية للمستثمرين البريطانيين للعمل في الأسواق البحرينية المربحة.

أما اللورد "هوم" فقد وصف العلاقات بين البحرين وبريطانيا بأنها ذات تاريخ طويل، وأشار إلى أنه يزور المنطقة منذ 37 عاماً، وشاهد بأمل التقدم الذي تشهده البحرين. وأشاد بجمعية الصداقة وبجهود السفارة البحرينية، وعبر عن ثقته في أن تصبح الجمعية نواة لاستمرار الروابط الوثيقة التي تميز العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل التنامي في عضوية الجمعية، بانضمام أعضاء يمثلون جيلاً جديداً من رجال الأعمال البريطانيين.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/11/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

"الخطاب العربي الموحد"

خطوة لتوضيح وجهة النظر العربية

إزاء التطورات المهمة في بنية الاقتصاد العالمي

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

"الخطاب العربي الموحد"

خطوة لتوضيح وجهة النظر العربية

إزاء التطورات المهمة في بنية الاقتصاد العالمي

شهد الاجتماع السنوي الأخير المشترك بين صندوق النقد والبنك الدوليين والذي عقد بالعاصمة الكورية "سيول" يوم 2006/11/7 انطلاقة لخطوة هامة نحو تفعيل الإرادة السياسية العربية، والتي تعتبر الحلقة المفقودة ضمن حلقات التكتل الاقتصادي العربي المشترك المرجو تحقيقه، وتمثلت في إعداد "خطاب عربي موحد" ألقى باسم "المجموعة العربية" على لسان وزير المالية الجزائري "مراد مرسل" لتوضيح وجهة النظر العربية الموحدة إزاء عدد من التطورات المهمة في بنية الاقتصاد العالمي .

وقد جاءت مبادرة "الخطاب العربي الموحد" معبرة عن ذلك؛ حيث ركز على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية والعلاقة التي تربط هذه الدول بصندوق النقد الدولي والكيفية التي يمكن من خلالها تطوير هذه العلاقة، بالإضافة إلى مناقشة دور الدول النفطية ومسؤولية الدول المستهلكة في الحفاظ على استقرار الأسعار العالمية للنفط، الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي الذي استكمل حلقاته مع قيام منظمة التجارة العالمية التي عملت على توسيع العلاقات التجارية الدولية وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي من خلال إزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي والانفتاح على السوق العالمية.

ولأن الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تزي في منظمة التجارة تكريسًا للهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح الدول الغربية الكبرى وجماعات المصالح الضاغطة في تلك الدول، تعتبر المنظمة إضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى – صندوق النقد والبنك الدوليين- أدوات لإملاء السياسات والتحكم في العالم، وذلك لأنها تشكل عبئًا على التنمية من خلال إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، وبالتالي حرمان خزانة الدول النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، علاوة على تأثير المنافسة اللامتكافئة على دعائم اقتصادياتها.

هذه العوامل وغيرها، أدت إلى وجود صحوة سياسية داخل الدول النامية عامة والعربية منها على وجه الخصوص، حيث نادت بضرورة التوجه نحو تفعيل المسيرة التكاملية للاقتصاد العربي ، باعتباره خط الدفاع الأول والعلاج الأفضل لجميع مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية التي تعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية وعدم قدرتها على التصدير وصغر حجم أسواقها الداخلية، وضعف القدرة التنافسية فضلاً عن ارتفاع مستوى البطالة والنمو السكاني الذي يفوق معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية وبالفعل جاء التحرك العربي مؤخرًا باتخاذ قرارات جريئة من رؤساء الدول العربية فيما يتعلق بالوصول إلى اتفاق بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، وذلك كآلية أكثر ملاءمة للتكيف مع تطورات التجارة العالمية، التي لا يمكن لدولها ملاحقتها في إطار منظمة التجارة العالمية حيث لا يمكنها تبادل الأفضليات التجارية فيما بينها في إطار هذه المنظمة التي لا تخدم إلا مصالح الدول العظمى.

لذلك اتفقت الدول العربية على إقامة "تكتل اقتصادي عربي" ليقضي على تجارب الفشل التي عاشها العمل الاقتصادي العربي المشترك ومحدودية إنجازاته منذ أن تأسست جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الآن على الرغم من تنوع قراراتها وإنشاء العديد من المؤسسات والاتحادات الاقتصادية المشتركة التي لم يكتب لها النجاح خاصة في مقارنته بما آلت إليه العديد من تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي الأكثر منها حداثة مثل "الاتحاد الأوروبي"، وتجمع جنوب شرق آسيا المسمى بـ(آسيان) والتجمع الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية (نافتا) الذي تجاوز إطار منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى مجموعة الدول الثماني () التي تتخذ مواقف موحدة لمواجهة التحديات العالمية من خلال توفير الفرص للقاءات الشخصية G8 الصناعية الكبرى (8) المباشرة بين القادة والرؤساء سعيًا لتحقيق إجماع وخلق روح موحدة في تحمل جميع أعضائها المسؤولية و مجموعة (المر كسور) بين البرازيل والأرجنتين والبارجواي والأوروغواي، وهناك أيضًا بعض التجمعات الأفريقية مثل (الكوميسا) التي كانت تتعجل التكامل الاقتصادي بين دولها حتى أطلقت أول منطقة للتجارة الحرة في إفريقيا عام 2000، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل تقترح الآن سبلاً للمساهمة في صندوق لمساعدة الدول الأعضاء على الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة بحلول مايو 2007.

كل هذه التكتلات تهدف إلى الحصول على ميزات تجارية واقتصادية أكثر مما تحصل عليه الدول الأعضاء خارج التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى ، وهذا يعني أن الانضمام لتكتل إقليمي أصبح أمرًا حتميًا بالنسبة

للاقتصاديات النامية؛ إذ لم يعد هناك مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية إذا بقي البلد منفردًا.

وعلى ذلك، تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية في ظل العولمة ونمو التكتلات الاقتصادية وقيام منظمة التجارة العالمية، ويزيد من عمق هذه التحديات الدعوات الغربية لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة؛ ومن أهمها التكتل المتوسطي الذي تدعو إليه أوروبا والتكتل الشرق أوسطي الذي تنزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية. وكل ذلك في الوقت الذي تمتلك فيه الدول العربية جميع المقومات اللازمة لنجاح وتقوية التكتل العربي المرجو تحقيقه كاللغة الواحدة والروابط التاريخية والتقارب الجغرافي والثقافة المشتركة وكثرة الموارد الإنتاجية وتقارب وانسجام النظم الاقتصادية المنفتحة على العالم، وذلك على عكس ما كان في العقود الماضية التي شهدت اختلافًا في النظم الاقتصادية بين دول اشتراكية وأخرى تتعامل باليات السوق.

ووضع في هذا الشأن برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وإنشاء مسار عربي مواز لمتطلبات منظمة التجارة العالمية التي تعطي أولوية للعلاقات المتعددة الأطراف على حساب العلاقات الثنائية.

وبالفعل انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن جميع الدول العربية باستثناء الجزائر والصومال وجزر القمر وجيبوتي، وكان من المقرر مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة في مطلع عام 2005 أن تكون السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة غير خاضعة لأي رسوم جمركية كما من المفترض في إطار آليات المنطقة إنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أهمية الإنجازات التي تحققت حتى الآن إلا أن منطقة التجارة الحرة لم تكتمل كل حلقاتها في الفترة المحددة لها، التي بدأت منذ عام 1998 وانتهت في مطلع عام 2005؛ وذلك لأن الدول العربية لم تنجح بعد في استكمال آليات إدارة المنطقة وأهمها الاتفاق على قواعد المنشأ التفضيلية وخفض القيود غير الجمركية، وهناك مفاوضات تجري في الفترة الأخيرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا.

وعموماً، ليس الاتفاق على هذه القواعد هو نهاية المطاف في عملية استكمال حلقات "منطقة التجارة الحرة العربية"؛ لأن ثمة تحديات كثيرة أخرى ما زالت تواجه إقامة المنطقة وتؤثر عليها سلبياً، وتتمثل تلك التحديات بإيجاز في :

- 1 - ضعف قطاع النقل في الدول العربية الذي يلعب دورًا كبيرًا في زيادة حجم التجارة العربية البينية التي لا تتجاوز 10% وتوفير الأرض الصلبة لتعزيز التبادل التجاري العربي.
- 2 - الرسوم غير الجمركية المفروضة في الدول العربية، خصوصًا تلك التي تتعلق بحماية الإنتاج الوطني.
- 3 - التعقيدات الإدارية في مجال التبادل التجاري.
- 4 - عدم دعم القطاع الخاص الذي يزيد من عدد المشروعات المشتركة بين الدول العربية مما يدعم منطقة التجارة العربية الحرة.

وبناء على ما سبق نجد أن عدم استكمال كل حلقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يدل على أن الدول العربية تراخت مرة أخرى في دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطويره حتى يتماشى مع عصر التكتلات الاقتصادية، التي يسعى كل تكتل منها إلى تحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه.. وحتى تصل الدول العربية إلى مستوى تلك التكتلات لابد من وجود حد أدنى من الإرادة السياسية وضرورة تنسيق المواقف والرؤى إزاء المشكلات الاقتصادية التي تحاصر مستقبل نمو وتقدم المنطقة العربية.

ولعل البارز في هذا الشأن إعداد "خطاب عربي موحد" يلقي باسم المجموعة العربية في المحافل والمؤتمرات الدولية المهمة، وذلك على غرار "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الذي يعتبر وسيلة لانفتاح الدول العربية على بعضها البعض؛ حيث يوفر نوعاً من الشفافية وتوافر المعلومات عن كل القطاعات الاقتصادية في كل الدول العربية ويشترك في إعداده إضافة إلى أمانة جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

وبالعودة إلى "الخطاب العربي الموحد" نجد أن محاولة إرساء قواعد ذلك الخطاب هي محاولة جيدة ولا بد من البناء عليها وتجاوز المصالح القطرية الضيقة، لأنه يعد محصلة موازنات دقيقة بين المصالح والظروف الخاصة بكل قطر عربي من ناحية وبين العلاقات الخاصة التي تربط بعض البلدان العربية بعجلات الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والمال والطاقة من ناحية أخرى، ويتعين الاقتداء في ذلك بالدول الصناعية الكبرى التي تعد لهذه المؤتمرات إعدادًا سياسيًا وفنيًا جيدًا لتنسيق مواقفه وتوحيد كلمتها إزاء مطالب بلدان العالم النامي وكذا أيضًا دول أمريكا اللاتينية التي قطعت شوطًا لا بأس به في مجال تكوين رؤية مشتركة وموقف على درجة عالية من التنسيق إزاء المشكلات الاقتصادية الكبرى المطروحة على جدول أعمال تلك المؤتمرات.

وأخيرًا يمكن القول إن "الخطاب العربي الموحد" هو في نهاية المطاف جزء من الخطاب العام لبلدان العالم الثالث في صراعها الموحد من أجل "نظام اقتصادي عالمي جديد" أكثر عدالة وتكافؤًا بالإضافة إلى خصوصية الظرف التاريخي الذي تمر به المنطقة العربية؛ حيث توجد بلدان نفطية مصدرة "لفوائض الأموال"، وبلدان غارقة في الديون، وهذا الوضع يستدعي مزيدًا من التنسيق في المواقف واستخدام أدوات الضغط المتاحة المناسبة تحقيقًا للنفع العربي العام ولكي تخرج المسألة من نطاق التمنيّات، لابد من صياغة رؤية عربية مشتركة على أساس برنامج الحد الأدنى من المصالح المشتركة من خلال عملية تفاوضية عسيرة نسبيًا ولكنها غير مستحيلة، وذلك كي ينهض الخطاب العربي الموحد على أسس واقعية وعلمية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/11/20

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

معاناة الفلسطينيين

في ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

معاناة الفلسطينيين

في ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

يوأكب التاسع والعشرين من نوفمبر الجاري الذكرى التاسعة والعشرين ليوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، والذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في 1977 ليكون يومًا عالميًا يتم إحياءه كل عام لتعزيز ودعم صمود الشعب الفلسطيني والتضامن معه في مواجهة الانتهاكات التي ترتكبها بحقه قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما يوافق هذا اليوم أيضًا نفس اليوم الذي اتخذت فيه المنظمة الدولية قرارها رقم 181 عام 1947، والقاضي بتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، والذي - بالرغم من اختلافنا حول شرعيته ومدى أحقية اليهود في إقامة دولتهم في تلك البقعة من الأرض - أعطى الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة.

واللافت أن هذا اليوم يأتي بالتزامن مع عدة تطورات على الساحة الفلسطينية تعكس في مجملها حجم المعاناة التي يقاسيها الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، ففي يوم 2006/11/8 ارتكبت قوات الاحتلال مذبحه "بيت حانون"، والتي أدت إلى استشهاد نحو 20 شخصًا منهم 18 من أسرة واحدة معظمهم من النساء والأطفال فضلاً عن إصابة 45.

وهذه المذبحة ما هي إلا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة من الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين بدءًا من مذبحه دير ياسين عام 1948 والتي راح ضحيتها 250 شهيدًا، ومذبحة قبية عام 1953 وراح ضحيتها 67 شهيدًا، ومذبحة كفر قاسم عام 1956 وراح ضحيتها 52 شهيدًا مرويًا بمذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982، والتي قدر عدد الشهداء فيها ما بين 3000 إلى 3500 شهيد، ومجزرة الأقصى عام 1990 وأسفرت عن سقوط 21 شهيدًا، ثم مذبحه جنين عام 2002 وخلفت 400 شهيد، فضلاً عن تعامل القوات الإسرائيلية مع الانتفاضتين الأولى (1987 - 1993) والتي سقط فيها نحو 2026 شهيدًا، وكذلك الانتفاضة الثانية عام 2000-2005 وراح ضحيتها 3458 شهيد، ثم الرد الإسرائيلي المبالغ فيه ضد العملية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في يونيو الماضي بالقرب من معبر "كرم سالم"، وأسفرت عن مصرع جنديين إسرائيليين وأسر ثالث، وهو ما استغلته إسرائيل في تنفيذ عملية اجتياح شامل لقطاع غزة في 2006/6/25 وشن حرب شاملة ضد الفلسطينيين.

ووفقًا لتقرير أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية في يوليو 2006 فإن قوات الاحتلال اعتقلت منذ عام 1967 وحتى الآن أكثر من 700 ألف فلسطيني أي ما يقرب من 20% من إجمالي عدد المواطنين المقيمين داخل فلسطين المحتلة، ولا تزال تحتجز منهم نحو 9850 أسيرًا موزعين على أكثر من 30 سجنًا ومعقلًا ومركز توقيف من بينهم 720 أسيرًا من قطاع غزة والباقيون من الضفة الغربية والقدس المحتلة ودول عربية أخرى.

وأشار التقرير إلى أن من بين الأسرى نحو 40 نائبًا في المجلس التشريعي الفلسطيني منهم 27 نائبًا اعتقلوا في نهاية يونيو 2006 على خلفية اختطاف الجندي الإسرائيلي كما أن هناك 13 نائبًا كانوا معتقلين من قبل ذلك التاريخ، كذلك لا يزال خلف قضبان السجون الإسرائيلية 7 وزراء من الحكومة الفلسطينية من أصل 8 تم اعتقالهم بالإضافة إلى رئيس المجلس التشريعي "عزیز الدويك".

ويعاني هؤلاء الأسرى من انتهاك حقوقهم القانونية من جانب سلطات الاحتلال؛ إذ إن هناك 4575 أسيرًا لم يصدر بحقهم أي حكم إلى جانب 845 أسيرًا يخضعون للاعتقال الإداري دون تهمة محددة، كما أن من بينهم 105 من النساء أي ما نسبته 1% من إجمالي عدد الأسرى، ونحو 359 طفلًا أي ما نسبته 3.7% وذلك من أصل 4000 طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، 99% منهم تعرضوا لأساليب التعذيب المختلفة.

ووجود أكثر من 1000 أسير يعانون من أمراض مزمنة ومختلفة، فمنهم من يعاني من أمراض القلب والغضروف والمفاصل وضعف النظر، و200 من أمراض بالغة الخطورة، وذكر أن عدد الأسرى الذين أعدموا بعد اعتقالهم أو توفوا جراء التعذيب والإهمال الصحي داخل السجون بلغ 183 أسيرًا منهم 72 تم قتلهم بعد الاعتقال بدم بارد وسقط 69 منهم بسبب التعذيب و42 لقوا حتفهم بسبب الإهمال الطبي.

أما أبسط الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والمتمثل في حقه في اختيار من يمثلونه ويحكمونه فقد تمت مصادرته من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي تحت ضغوط واشنطن، فبالرغم من أن الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس في مارس 2006، وذلك بعد فوزها بالأغلبية في الانتخابات التشريعية التي أجريت في يناير 2006، جاءت إلى السلطة تعبيراً عن إرادة الناخبين في انتخابات ديمقراطية شهد بنزاهتها المجتمع الدولي بأكمله إلا أن تل أبيب وواشنطن أبتا إلا أن تعاقبا الشعب الفلسطيني على اختياره الديمقراطي، وذلك بفرض حصار عليه بصورة تنذر باحتمال حدوث كارثة إنسانية بسبب التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لهذا الشعب؛ فعند إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتكليف حماس بتشكيل الحكومة عملت إسرائيل وبدعم كامل ومطلق من الولايات المتحدة على أن تضع حماس - التي تنظر إليها واشنطن وتل أبيب باعتبارها منظمة إرهابية تسعى لتدمير إسرائيل وتمارس الإرهاب ضدها - أمام خيارين كلاهما مر، فهي إما أن تقبل بالشروط التي وضعها للتعامل معها، وفي مقدمتها: الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العنف والاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينها وبين السلطة الفلسطينية، وفي هذه الحالة تتخلى عن ثوابتها الوطنية والأيدولوجية وتفقد رصيدها الوطني في الشارع الفلسطيني وإما أن ترفض القبول بهذه الشروط وبالتالي تتحمل تبعات استمرارها في انتهاج نفس الخط المتشدد ويحتمل معها الشعب الفلسطيني نتيجة خياره الديمقراطي.

وبعد رفض "حماس" لتلك الشروط سعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى اتباع خطة تهدف إلى حصار الحكومة والعمل على عزلها دبلوماسياً؛ حيث قامت الأولى بتجميد أموال الضرائب المستحقة للسلطة، والتي تصل قيمتها إلى نحو 55 مليون دولار شهرياً، وفرضت حصاراً على الشعب الفلسطيني من خلال إغلاق المعابر أمام حركة نقل البضائع والمساعدات ووضعت قيوداً صارمة على حركة أعضاء الحكومة وعلى حركة الفلسطينيين عموماً.

وبالمثل أعلنت الولايات المتحدة تجميد المساعدات المالية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، بزعم عدم قبولها تقديم هذه المساعدات لمنظمة إرهابية يمكن أن تستخدمها في تمويل أنشطة إرهابية ضد إسرائيل، وبدوره رضخ الاتحاد الأوروبي للضغوط الأمريكية، وأعلن وقف تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية مع الإبقاء على المساعدات الإنسانية وبشرط أن يتم توصيلها عن غير طريق الحكومة وذلك بالرغم من مناشدات وتحذيرات العديد من الأصوات الأوروبية المعتدلة من أن وقف المساعدات المالية والاقتصادية سيكون المتضرر الأول والأخير منها هو الشعب الفلسطيني.

ولم تقتصر معاناة الفلسطينيين على الانتهاكات والاعتداءات الأمنية وسقوط القتلى والجرحى ومعاناة المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية والمصادرة على خيارهم الديمقراطي، وإنما امتدت وكنتيجة حتمية ومنطقية إلى الظروف الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون؛ حيث أشارت دراسة أعدها باحثون فلسطينيون وكشفوا عنها في مؤتمر نظمه مركز "شمل اللاجئين" يوم 2006/11/20 إلى أن الحصار المفروض على حكومة "حماس" منذ تشكيلها في مارس الماضي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بصورة كبيرة في الأراضي الفلسطينية؛ إذ ارتفعت نسبة الفقر منذ مارس الماضي من 50% إلى 68% وترتفع هذه النسبة في مخيمات اللاجئين إلى 79%، كما أن 37% من العائلات الفقيرة تعيش في فقر مدقع أي بمعدل 180 دولاراً شهرياً للأسرة المولدة من 6 أفراد بينما تحدد المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين خط الفقر بنحو 450 دولاراً شهرياً للأسرة.

وليس من الصعب اكتشاف أن مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية سياسية وليست اقتصادية أو اجتماعية، فالسياسات الإسرائيلية تعمل على مصادرة الأراضي والقضاء على فرص العمل المتاحة أمام الفلسطينيين وتدمير المناخ الاستثماري، وذلك بفرض قيود هائلة على حركة البضائع والأفراد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الفلسطينيين.

وفي ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لا يمكن أن نغفل واحداً من أبرز فصول المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ألا وهو مشكلة اللاجئين، والتي تعد من أطول وأعقد مشكلات اللاجئين في العالم وأوسعها انتشاراً، إذ يشكلون ثلث عدد اللاجئين في العالم، ويمثلون نحو ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني، فتبعاً لإحصاءات المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل" بلغ عددهم في بداية عام 2003 نحو 7 ملايين شخص من أصل 9.8 مليون نسمة هم إجمالي عدد الشعب الفلسطيني.

وينقسم اللاجئون الفلسطينيون تبعاً لمكان اللجوء إلى المهجرين في الداخل ممن بقوا في الأراضي الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل عام 1948 ومنعوا في الوقت نفسه من العودة إلى قراهم ومدنهم بعد انتهاء الحرب، ويقدر عددهم بنحو 274 ألف نسمة، وهؤلاء الذين تركوا ديارهم عام 1967 ويصل عددهم إلى 140 ألف نسمة، وآخرون نزحوا إلى الدول

المجاورة؛ ففي الأردن يوجد أكثر من 1.6 مليون فلسطيني موزعون على أكثر من 13 مخيماً، وفي لبنان هناك أكثر من 400 ألف لاجئ ومعظمهم في مخيم "عين الحلوة"، أما سوريا فيقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إليها عام 1948 بنحو 85 ألف لاجئ وصل عددهم اليوم إلى نحو 376 ألف، وكذلك يعيش آلاف الفلسطينيين في العديد من دول العالم، ففي مصر يوجد نحو 48784 لاجئاً، وفي السعودية نحو 274762 وفي الكويت 37.5 ألف، وفي بلدان الخليج الأخرى 105578 وفي العراق وليبيا نحو 7428، وفي نحو 203588، وفي باقي أنحاء العالم نحو 259348 لاجئاً فلسطينياً.

وعلى الرغم من التدابير الخاصة التي اتخذتها الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الكثير من الخبراء يراها صارمة ومقيدة لحقوقهم في ظل ما يعانونه من أوضاع اقتصادية ومعيشية في المخيمات في الداخل والخارج، فضلاً عن حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم. وعلى أية حال فإن مأساة اللاجئين لا تتوقف على إيجاد حلول قانونية فقط، وإنما الأكثر أهمية هو إيجاد حلول عاجلة وسريعة لوقف التعتن الإسرائيلي إزاءهم وإجبار الحكومة الإسرائيلية على احترام حقوقهم التي نصت عليها القرارات والاتفاقات الدولية، وأهمها كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر عام 1949: الحق في العودة – طوعاً – إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية بأمن وكرامة والحق في استعادة ممتلكاتهم، ولا يجب على الدولة المضيفة للاجئين الضغط عليهم للعودة، كما لا يجب على دولة المنشأ (المقصود بها هنا إسرائيل) منع عودة هؤلاء إليها ولللاجئين الحق في تلقي تعويضات في حال اختيار عدم العودة وذلك عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم.

وكالعادة رفضت إسرائيل تنفيذ هذا القرار حتى يومنا هذا ولا تزال تماطل وتراوغ في حق العودة للاجئين، حتى إنها رفضت التفاوض حوله واعتبرته من قضايا الحل النهائي التي لا يجب مناقشتها في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة، وبالتالي لم تشر إليه أي من الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويبدو أن المعاناة لن تتوقف في ظل خضوع المجتمع الدولي للهيمنة الأمريكية، ولعل الفيتو الأمريكي الأخير الذي استخدمته واشنطن في جلسة مجلس الأمن يوم 2006/11/11، حيث أجهضت مشروع القرار العربي الذي قدمته قطر نيابة عن الدول العربية والذي كان يهدف لإدانة مذبحه بيت حانون، ودعا إسرائيل إلى وقف فوري لإطلاق النار وكذلك تشكيل لجنة تحقيق دولية في المذبحة هو خير دليل على هذا التواطؤ.

أما الموقف العربي فيبدو أن قرار وزراء الخارجية العرب الذي اتخذوه في اجتماعهم الطارئ بالقاهرة يوم 2006/11/12 بكسر الحصار، المفروض على الشعب الفلسطيني لم يكن سوى ذرّاً للرماد في العيون بعدما استنفد هذا الحصار معظم أغراضه بعد مرور بضعة أشهر على فرضه – وإن كان من إيجابياته أنه يشير إلى اتجاه الدول العربية إلى التخلي عن موقع "المنصاع" للضغوط الدولية الجائرة بمقاطعة حكومة "حماس".

وختاماً، لا بد في هذه المناسبة من التأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة والتمسك بحق العودة للاجئين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1949 وتعزيز الإجماع الوطني الفلسطيني على هذا الحق ورفض الشروط الإسرائيلية التي تهدف إلى إلغائه وكذلك دعم صمود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في الداخل والشتات والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية.

كما أن شعوب العالم وبخاصة شعوب الأمة العربية والإسلامية مطالبة بأن تجعل من هذا اليوم مناسبة لتصعيد تحركها الجماهيري من أجل دعم نضال الشعب الفلسطيني وأهدافه العادلة والمشروعة والضغط على عواصم القرار الدولي من أجل لعب دور فاعل وعادل لإرغام إسرائيل على وقف اعتداءاتها والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/11/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

قمة مجلس التعاون الـ(27)...

أمن الخليج وتحديات التكامل الإقليمي

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

قمة مجلس التعاون الـ(27)...

أمن الخليج وتحديات التكامل الإقليمي

جاءت القضايا والمحاور التي طرحت للنقاش في قمة مجلس التعاون الخليجي الـ(27) – والمنعقدة في 2006/12/9 – لتعبر عن صعود قضية الأمن والتكامل الإقليمي لدول المنطقة إلى قمة الأجندة الخليجية خلال المرحلة الراهنة، وذلك في ظل احتمالية امتداد آثار ما يشهده العراق من تناحر طائفي إلى دول المنطقة ككل، وتأزم قضية الملف النووي بين طهران وواشنطن، الأمر الذي من شأنه أن يدفع نحو ما يمكن اعتباره حالة من "الانفلات النووي" في منطقة الشرق الأوسط، بالقدر الذي يسهم من جانب آخر في تزايد التهديدات والضغوط التي تواجه دول الخليج، وخاصة من الناحية الأمنية والبيئية.

ويضاف إلى التحديات السابقة، ما تشهده الساحة اللبنانية من توترات بلورتها تحركات المعارضة المعتصمة من أجل إسقاط حكومة "السنيرة"؛ بكل ما ترافق معها من تحليلات تدفع نحو التأكيد على الدور الإيراني في عملية التصعيد هناك، وذلك في إطار استراتيجية إقليمية تقوم على تحقيق هدف أساسي يتمثل في إعادة تشكيل الترتيبات الأمنية والسياسية الإقليمية وفق مصالح طهران، والتي غالبًا لا تتوافق في جوانب منها مع مصالح بعض الدول العربية الكبرى عمومًا، ودول الخليج على وجه الخصوص.

وربما يشير صعود هذه القضايا إلى قمة أولويات الأجندة الخليجية بالتبعية، إلى دالتين أساسيتين تتعلقان برؤية قادة الخليج لحجم هذه المخاطر، وآليات مواجهتها؛ حيث تتمثل الدلالة الأولى؛ في ارتباط أمن الخليج بتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، والتهديدات الإرهابية، إلى جانب تطورات الأوضاع على الساحتين العراقية واللبنانية، وهو ما لفت إليه وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل"، في ختام الاجتماعات التحضيرية لوزراء خارجية دول الخليج الست يوم 2006/12/7، من أن القمة سوف تركز على مواجهة المخاطر الإقليمية التي تواجه أمن الخليج وأهمها الأوضاع في العراق،

والملف النووي الإيراني، والإرهاب، والأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى الأوضاع في لبنان والسودان.

أما الدلالة الثانية؛ فترتبط بإدراك قادة دول المجلس لمداخل وفلسفة مواجهة هذه التحديات، والتي تتجسد في إتمام إجراءات التكامل الإقليمي الشامل، من أجل تعزيز القدرات الذاتية السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة، وقد تجلت هذه الدلالة في البيان الذي أصدرته الإدارة الإعلامية للأمانة العامة لمجلس التعاون بعد انتهاء اجتماع وزراء الخارجية؛ حيث أشار إلى "أن التنسيق الخليجي المستمر يعد أبرز أركان التعاون السياسي بين الدول الأعضاء؛ إذ يسهم في تمكين المجلس من تبني مواقف محددة تجاه القضايا السياسية والأمنية المختلفة".

ومما يؤكد هذه النتيجة، البيان الختامي الصادر عن القمة؛ حيث تضمن توصيات شملت محاور الأمن والسياسة والاقتصاد والبيئة والعلاقات مع طهران، والموقف من تطورات البيئة الإقليمية. ومن هنا، تبدو هناك ضرورة للوقوف على مستجدات البيئة الإقليمية للقمة، ومحاور توصياتها وما تثيره من دلالات أمنية واستراتيجية.

فقد ساهمت مستجدات البيئة الإقليمية خلال عام 2006 في إضفاء الطابع الأمني على قمة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث بدا واضحاً الارتباط العضوي بين أمن الخليج ومستقبل الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

المستجد الأول: يشير إلى تصاعد القوة النووية الإيرانية، والتي أصبحت محدداً مفصلياً في معادلة أمن الخليج، ودورها في تأكيد البعد الأمني للدور الإيراني في المنطقة؛ ففي 2006/4/11، أصبحت إيران عضواً في "النادي النووي"، وذلك بعد إعلانها عن نجاح عملية تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي، الأمر الذي زاد من مخاوف دول الخليج، خصوصاً مع ما تشهده العلاقة بين واشنطن وطهران من توترات، تنذر باحتمال توجيه ضربة عسكرية نوعية للمنشآت النووية، وخاصة المفاعل النووي "بوشهر"، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات سلبية على دول المنطقة.

المستجد الثاني: تجسده المراجعات الاستراتيجية التي تقوم بها واشنطن فيما يتعلق بسياساتها في العراق، والتي تشير معظمها إلى الاتجاه العام نحو خفض الوجود العسكري تمهيداً لعملية انسحاب مرحلي، وهو ما أكدته تقرير "لجنة بيكر – هاميلتون" الصادر في 2006/12/6؛ حيث ألمح إلى ضرورة البدء في عمليات الانسحاب مع مطلع عام 2008. الأمر الذي قد يفضي إلى الانزلاق نحو حرب أهلية يستند أطرافها على دعم خارجي من دول إقليمية لتحقيق أهدافها الخاصة.

أما المستجد الثالث؛ فيتعلق بتزايد التهديدات الإرهابية لدول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمنشآت الحيوية، ولاسيما النفطية منها، والتي بدت واضحة فيما شهدته المنطقة الشرقية بالسعودية في فبراير 2006، من تحرك لبعض عناصر "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" من أجل تنفيذ عملية انتحارية في منشأة "بقيق"، أكبر منشآت النفط السعودية، وما تبعها من تعزيز الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة لمواجهة مثل هذه العمليات التي تستهدف مثل هذه الأهداف الحيوية.

في حين يبرز **المستجد الرابع؛** في جملة التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية والتجاوزات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وإشكاليات الإعلان عن حكومة وحدة وطنية، وأخيراً المواجهة بين المعارضة والحكومة اللبنانية، وتزايد حدة الانقسامات في البلاد، بكل ما انطوت عليه من توجيه الاتهامات لكل من إيران وسوريا بالضلوع في هذه المواجهة، والتي تزيد مخاوف تصاعد الدور الإقليمي الإيراني.

ومما يؤكد على محورية هذه المستجدات في مناقشات هذه القمة، تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي "عبد الرحمن العطية" يوم 2006/12/5، حيث قال: "إن القمة الخليجية التي تعقد في الرياض تأتي في ظروف هامة وحساسة تمر بها منطقة الشرق الأوسط"، كما أشار إلى "أن انعقاد القمة في هذه الظروف يكسبها أهمية بالغة، الأمر الذي يتطلب العمل على وضع تصورات واستراتيجيات لمواجهة التطورات التي تشهدها المنطقة والتحضير الجيد لها بهدف إنجاحها".

ومن جانبه اعتبر وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل"، أن تدهور الأوضاع في العراق لا يزال يمثل تحدياً خطيراً لأمن المنطقة وسلامة مستقبلها، وهو ما يجعل الدول الخليجية تؤكد على

الحرص على أمن هذا البلد ووحدته؛ وقد أكد على ضرورة تنفيذ ما صدر عن اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق بالقاهرة بتاريخ 5 / 12 / 2006، التي دعت إلى عقد "مؤتمر الوفاق العراقي" بالتنسيق مع الحكومة العراقية وبالتشاور مع مختلف القوى هناك. وبالنسبة للبنان أشار "الفصل" إلى ضرورة "أن يعمل اللبنانيون جميعهم على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار وتغليب الشرعية والعقل ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية التي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته واستقلال قراره السياسي".

وفي ذات السياق، أكد الشيخ "محمد الصباح"، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي، "أن القمة الخليجية بالرياض سوف تناقش القضايا الأمنية الاستراتيجية في جلسات مغلقة، خاصة الملف النووي الإيراني ومجريات الأوضاع بالعراق في ضوء ما تضمنه تقرير "بيكر - هاميلتون".

وفي هذا الإطار، يمكن فهم ما تضمنه البيان الختامي للقمة من محاور وتوصيات ودلالاتها المختلفة؛ فقد اختتمت الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (قمة جابر) التي اختتم أعمالها يوم 10/12/2006، بالدعوة إلى البدء في تطبيق برنامج مشترك للاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما تم إقرار التوصيات المرفوعة من المجالس الوزارية المختصة، خاصة المتعلقة بمواجهة التهديدات التي تتعرض للأمن والاستقرار الإقليميين بالمنطقة، مثل: انفلات الوضع الأمني في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، والأزمة اللبنانية، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية. ويمكن استعراض أبرز هذه التوصيات فيما يلي:

1 - التعاون الخليجي المشترك؛ وقد أوصى البيان الختامي بضرورة استكمال الخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المحدد لها؛ هذا إلى جانب التأكيد على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون وأيضاً دراسة إنشاء شبكة سكك حديدية بين هذه الدول، ويضاف إلى ما سبق تطوير قوة "درع الجزيرة"، وعقد اجتماعات دورية للبرلمانات الخليجية تحت مظلة مجلس التعاون.

2 – الوضع في العراق ؛ حيث دعا القادة المجتمعون إلى احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق، ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية من قبل أي طرف من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية، بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية، ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد حثت القمة الحكومة العراقية على أهمية حل الميليشيات وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في هذا البلد.

3 – قضية الانتشار النووي؛ وقد تركز هذا المحور على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني، وذلك التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية؛ وهو ما يترافق مع التزام إيران بالمعايير الدولية للأمن والسلامة وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن.

وفي هذا السياق أشار البيان الختامي إلى بذل الجهود من أجل العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد ترافق مع هذه الدعوة، التوصية بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية.

4 – الجزر الإماراتية المحتلة ؛ وتعتبر من أبرز القضايا التي تناولتها القمة، خاصة وأنها تعد أحد أبرز قضايا العلاقات الإيرانية – الخليجية؛ لذا، أكدت دول الخليج على دعم حق دولة الإمارات العربية في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لهذه الجزر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وهو ما يتطلب "ضرورة استجابة إيران لمساعي دولة الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية".

5 — الأزمة اللبنانية؛ فقد رأى القادة أن استمرار عملية الاغتيالات السياسية من شأنه تعميق

الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية، وبالتالي ثمة "ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية، والتي من شأنها استمرار المساس باستقرار لبنان".

6 — الأوضاع في الأراضي الفلسطينية؛ وقد جاءت توصيات البيان الختامي في هذا الشأن

كالتالي:

— تعزيز الوفاق الفلسطيني والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف، بما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

— أهمية التزام الإسرائيليين والفلسطينيين باتفاق وقف إطلاق النار، بشكل ينهي أعمال العنف، ويحقق الاستقرار، ويفسح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ويساعد على رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين.

— غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني، هما السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها.

— ضرورة قيام المجتمع الدولي بإعطاء أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية.

7 — مكافحة الإرهاب؛ حيث أشار قادة الخليج إلى أن "الإرهاب جريمة عالمية، وأمر مكافحته يتطلب تنسيقاً وتعاوناً إقليمياً ودولياً ينطلق في رؤاه من أن الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية"، وبالتالي هناك مسؤولية جماعية في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمنابع الفكر التكفيري؛ لذلك وافق الاجتماع على قرار وزراء الداخلية العرب بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

الصورة السابقة، تشير إلى إدراك دول مجلس التعاون الخليجي إلى تصاعد التهديدات الأمنية الإقليمية، وهو ما يقود بدوره إلى عدد من الدلالات الاستراتيجية، التي تمثل بدورها مدخلاً لفهم أية تحركات دبلوماسية أو أمنية خليجية في المستقبل. **الدلالة الأولى**؛ تتمثل في تحديد مصادر التهديد الرئيسية؛ فقد بدا أن هناك توافقاً (إجماعاً) على اعتبار الملف النووي الإيراني والتهديدات الإرهابية، أحد أبرز مصادر تهديد أمن منطقة الخليج، بتداعياته المختلفة وخاصة البيئية منها. فقد أشار البيان أيضاً إلى الخطر البيئي الذي قد ينتج عن أية تسرب إشعاعي على دول المنطقة، خاصة وأن مفاعل "بوشهر" – والذي يعد هدفاً استراتيجياً عسكرياً لكل من واشنطن وتل أبيب – يبعد عن الكويت والأراضي السعودية بحوالي 150 كيلومتر فقط، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الإماراتي الشيخ "عبد الله بن زايد" في 2006/3/1 بقوله: "إن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من إجراءات السلامة في مفاعل بوشهر"، مشدداً على ضرورة أن تكون إيران "مقدرة لمخاوف دول المجلس من أي أخطار بيئية قد يتعرض لها الخليج بغض النظر عن نوعية البرنامج سواء كان سلمياً أو عسكرياً".

الدلالة الثانية، وتتمثل في طبيعة قضايا العلاقات الإيرانية – الخليجية، التي تتجاوز مجرد الخلاف في وجهات النظر إلى التعدي على سيادة دول المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) وإصرارها على الاحتفاظ بها وعدم موافقتها على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

الدلالة الثالثة؛ تشير بدورها إلى السعي نحو إعادة بناء الهيكل التكاملي بين دول الخليج، بالقدر الذي يساعد على تعزيز القدرات الذاتية لمواجهة مصادر التهديد والتحديات الأمنية المختلفة.

وأخيراً؛ تشير ملامح الصورة السابقة إلى ثمة اتفاق بين قادة دول المجلس على ضرورة إعادة هيكلة وتفعيل مجلس التعاون الخليجي، في ظل التحديات التي تواجهها دول المنطقة، والتي جاءت كانعكاسات لتطورات البيئة الإقليمية. ولكن يظل التساؤل الرئيسي مرتبط ب**قدرة المجلس على تفعيل هذه القرارات وخاصة الأمنية منها**.. ويستند هذا الطرح على معطيات الواقع التي

تشير إلى وجود بعض العقبات التي قد تواجه إقرار هذه التوصيات على الأرض، لاسيما تلك المتمثلة في طبيعة العلاقات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية بينهما وبين الولايات المتحدة، إلى جانب ردود أفعال طهران من أي تحرك خليجي مشترك ترى أنه قد يهدد مصالحها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/12/16

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

تحليل إخباري

"أبو مازن".... "القدومي".. جدال مرهق.. أم صراع مستمر؟

تحليل إخباري

"أبو مازن".... "القدومي".. جدال مرحلي.. أم صراع مستمر؟

جاء قرار رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" بإغلاق مكتب الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان الذي يتبع مباشرة لرئيس حركة فتح "فاروق القدومي" بالرغم من أن افتتاح ذلك المكتب تم بقرار ملكي من عاهل الأردن و كان من المتوقع ألا تنفذ السلطات الأردنية هذا القرار الذي يثير العديد من التساؤلات حول: دلالاته، وتوقيته، وانعكاساته، لاسيما، وأن هذا القرار يضيف بعداً آخر لحالة الشد والجذب بين "حماس" و"فتح" من ناحية، يؤشر من ناحية أخرى إلى بدء انتقال التوتر ما بين الفصائل الفلسطينية وبعضها البعض إلى مكونات كل فصيل على حدة.

بداية، لقد أحدث التوقيع على اتفاق أوصلو انقساماً بين أعضاء حركة فتح إلى مؤيد له ومعارض، وتزعم تيار المعارضة داخل الحركة "فاروق القدومي" أمين سر الحركة ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الوحيد الذي مازال حيا من مؤسسي الحركة عام 1965 بجانب "أبو ماهر غنيم"، و"سليم الزعنون"، "أبو الأديب"، وسانده في ذلك "أبو ماهر غنيم"، و"هاني الحسن"، و"عباس زكي"، فيما تزعم التيار المؤيد للرئيس السابق "ياسر عرفات" ومن خلفه الرئيس الحالي "محمود عباس".

واستمر الحال على ما هو عليه حتى نشبت بين التيارين في الآونة الأخيرة العديد من التصادمات، والتي نبعت في الأساس من تمسك "القدومي" بقناعات وتوجهات، مثلت مرتكزات تاريخه النضالي.. ما دفع الخلاف ليأخذ مستويات علنية، ومن هذه المرتكزات:

أولاً - استمرار معارضته الشديدة لاتفاقيات أوصلو و هو ما يتعارض مع محاولة "أبو مازن" إكساب تحركاته الصفة الشرعية بناء على شرعية أوصلو.

ثانيًا : معارضته إقامة انتخابات برلمانية مبكرة، مؤكدًا أنه في حالة إجرائها ستزيد حالة التوتر القائمة حاليًا، مضيفًا أن استمرار الحوار هو السبيل الأمثل لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني وواد الفتنة في مهدها.

ثالثًا: توجهه إلى الحوار مع "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" وفصائل دمشق منفردًا، وبدون تعليمات من الرئيس "أبو مازن"، وما نتج عن ذلك الحوار من معارضة تلك الفصائل بالإضافة إلى سبعة أجنحة عسكرية أخرى رفض إقامة انتخابات مبكرة، الأمر الذي مثل ضربة قوية لزعم "أبو مازن" أن الفصائل الفلسطينية كلها تريد إسقاط حكومة حماس.

رابعًا: معارضته للمعونة الأمريكية والأوروبية، لتأثيرها على القرار الرئاسي الفلسطيني، ودعوته إلى رفضها واستبدالها بأخرى عربية وإسلامية لضمان استقلالية القرار الفلسطيني بعيدًا عن تلك الضغوط المرتبطة بالمعونة الغربية.

خامسًا: مطالبته بأن تحل السلطة نفسها حتى تتحمل إسرائيل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية لما يجري.

سادسًا: تأييده لإيران، حيث صرح أنه يوجه التحية لها ولسوريا وفنزويلا وحزب الله ولكل من يقف مع الشعب الفلسطيني، نافيا وجود ما يعيب بناء تعاون سياسي هدفه الأسمى خدمة الوطن الفلسطيني، وليس خدمة الأجندات الشخصية كما يفعل آخرون، ويعد موقفه هذا أقرب إلى "حماس"، وهو ما يعارضه "عباس" الذي يرى أن هذا التقارب لا يتعين أن يكون من رجل يمثل أعلى قمة فتح، لما يمكن أن يجلبه من ضغوط متزايدة من قبل حماس.

الأمر الذي جعل "أبو مازن" يصف "القدومي" بعبارة رجل إيران خلال اجتماعه الأخير باللجنة التنفيذية، حيث اعتبره أعضاء اللجنة التنفيذية لا يمثل الحركة تنظيميًا ولا أمنياً ولا سياسياً، وهو نفس المضمون الذي تحدثت عنه قيادات فتحاوية أخرى مثل "أحمد عبد الرحمن" و"الطيب عبد الرحيم"، ومحمد دحلان" الأعضاء باللجنة التنفيذية.

سابعًا - إيمانه وقناعاته بدور المقاومة المسلحة، وأنها هي الطريق نحو تحرير فلسطين بشكل حقيقي، الأمر الذي يناقض تماما موقف "أبو مازن" الناقد الدائم لعمليات وصواريخ المقاومة.

ثامنًا - تعرضه "لأبو مازن" و لسلوكه السياسي، حينما عبر عن ذلك واصفا قراره بإغلاق المكتب بالتصرف الأخرق الذي لا يجوز أن يصدر من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "أبو مازن" و بأنه لم يكن يوما ثوريا ولا يعرف شيئا عن العمل المسلح والمقاومة، وأنه لم يكن معه ومع بقية المناضلين والمقاتلين في المغارات والكهوف ولا في بيروت ولا في الأغوار، مضيفا "أن عباس وكثيرين ممن حوله لا يمثلون ما تمثله المؤسسات الشرعية، فهو وهم ليسوا من المؤسسين".

تاسعًا - إن الموافقة على الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتبريره بأن حكومة "حماس" لا تعترف بالاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية يعد خروجًا عن الثوابت الوطنية، وتمثيلاً للمصلحة الذاتية لفتح فقط.

عاشرًا - إن إصرار قادة فتح على عدم الاعتراف بفوز حماس بالأغلبية في الانتخابات النيابية وتشكيلها للحكومة، ومن ثم الدخول معها في مناوشات بينية سواء من حيث التشكيك في قدرتها على إدارة الأوضاع أو تشجيع الدول المانحة على الاستمرار في وقف المساعدات المالية، لن يضر سوى المواطن الفلسطيني ويرفع من درجة معاناته.

حادي عشر - تفريط "عباس" في بعض الحقوق التي تمثل مرتكزات أساسية للشعب الفلسطيني، مثل:

- الورقة المشتركة التي أعدها "ياسر عبد ربه" عضو لجنة منظمة التحرير والتعبير فيها عن إمكانية حل مشكلة عودة اللاجئين في ضوء الواقع الجغرافي والديموغرافي الموجود على أرض الواقع، بالإضافة إلى تصريح "عباس" نفسه عن استعدادة لتقديم تنازلات مؤلمة بخصوص عودة اللاجئين في سبيل التقدم في واستئناف المفاوضات مع إسرائيل، هو ما يمثل تفريطاً في حقوق ليس بيد عباس أو غيره البت فيها دون الرجوع إلى اللاجئين أنفسهم .

- عدم اتسام موقف عباس بالجدية والمصادقية حيال القدس عاصمة للدولة الفلسطينية في ظل استمرار إسرائيل في تهويدها والتأكيد على أنها عاصمة أبدية لها.

ثاني عشر - اعتماد "عباس" على عناصر من حركة فتح قد لا ترى الثوابت الفلسطينية بنفس الرؤية الشعبية لها، الأمر الذي يجعله يسير في طريق قد يراه الداخل أن به كثيرًا من التنازلات.

ثالث عشر - إن من شأن وضع جميع المؤسسات الأمنية (الشرطة - المخابرات العامة - الأمن الوقائي - القوة 17 والأمن الرئاسي - الأمن الوطني - حراسة المعابر)، والقوات المكونة حديثًا باسم الحرس الخاص بالرئاسة، واسترجاع لواء بدر المقيم في الأردن، في وضع استعداد لمواجهة "حماس" أو وزارة الداخلية التابعة لها، الإخلال بالأمن الداخلي للمواطن والصالح الفلسطيني ونقل مستوى الصدام بين الفصيلين إلى مستوى أجهزة مسلحة معنية بالأمن يضيع معها الأمن الداخلي، خاصة في ظل عدم اتخاذ "أبو مازن" أي إجراء فاعل حيال ما يقوم به أتباعه لإشاعة الفوضى الأمنية في الشارع الفلسطيني، وخطف الأجانب.

رابع عشر - استمرار تأكيد "أبو مازن" على أن المقاومة سخيصة ولم يعد لها وجود وليست نافعة، وأنه يجب قمعها والقضاء على البنية التحتية لها، بل ومبادرته بإدانة أي عملية مقاومة تصل إلى الداخل الإسرائيلي، الأمر الذي يتناقض مع موقف "القدومي" المؤمن كليًا وجزئيًا بأن المقاومة هي السبيل لتحرير الأرض.

خامس عشر - عدم اتخاذ "عباس" أي موقف بارز حيال حجم الفساد الذي انتشر في مؤسسات السلطة.

سادس عشر - احتكار أجهزة الإعلام الرسمية المسموعة والمرئية لوجهة النظر الخاصة بالرئاسة والتصدي لما هو دونها.

سابع عشر - ملاحظة أن مؤسسة الرئاسة بدأت في استقطاب كتائب شهداء الأقصى والجناح العسكري لحركة فتح لانتهاج نفس مواقفها، وهو ما وضح من موقفها من المقاومة مؤخرًا.

ثامن عشر - اختلاق مؤسسة الرئاسة للمشاكل والعقبات كلما اقترب الفصيلان فتح وحماس من الوصول إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطني، الأمر الذي معه يستمر الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني.

وما بين "القدومي" و"أبو مازن" يخشى أن يؤدي الانقسام وما يمكن أن ينتج عنه إلى استمرار التدهور في الداخل الفلسطيني، الأمر الذي يخدم إسرائيل التي تؤكد دوماً على عدم وجود شريك فلسطيني يتم التفاوض معه، فالوضع في ظل الاحتدام مع إسرائيل لا يحتمل صداماً آخر وانقساماً داخل فتح ذات الزخم السياسي والعضو الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية، أحد أكبر الكيانات الكبيرة في الحياة الفلسطينية.. حركة فتح .. هي وحماس .

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/12/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

جولة "بلير" الشرق أوسطية .. ما الجديد؟

جولة "بلير" الشرق أوسطية .. ما الجديد؟

في الوقت الذي يطوي فيه العالم العربي صفحات عام 2006 بكل ما تحمله من أزمات في العراق ولبنان وفلسطين وما تنبئ به من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة في عام 2007، قام رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بجولة في المنطقة بدأها بتركيا يوم 2006/12/15، واستمرت خمسة أيام زار فيها مصر وفلسطين وإسرائيل والإمارات، بهدف تعزيز الدعوة التي سبق وأن أطلقها الرئيس الأمريكي من أجل صياغة تحالف "بناء" من "المعتدلين" ضد "المتطرفين" الذين يريدون نزع استقرار المنطقة وفي مقدمتهم إيران مع تقديم الدعم للرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في دعوته لانتخابات مبكرة ورئيس الوزراء العراقي "توري المالكي" أمام تصاعد معدلات العنف الطائفي والانفلات الأمني في العراق.

وعلى الرغم من أن جولة "بلير" مست أهم نقاط التوتر في المنطقة إلا أنها بينت استمرار رئيس الوزراء البريطاني في لعب دور "التابع" للرئيس الأمريكي، ذلك الأمر الذي أثاره تقرير صدر مؤخراً عن المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس" يوم 2006/12/18 وقيم السياسة الخارجية البريطانية منذ تولي "بلير" الحكم في عام 1997، والذي أوضح فشله في ممارسة نفوذ يذكر على الإدارة الأمريكية، مضيفاً أن من سيتولى رئاسة الوزراء سيضطر إلى إعادة النظر في الدور البريطاني مع الاتحاد الأوروبي، والابتعاد عن الميل لواشنطن، وقد قال معد التقرير "فيكتور بلامر توماس": "لقد تعلم "بلير" من تجربته أن سياسة الولاء بغير حدود لا تجدي نفعاً". والملفت أن "بلير" لم يسع إلى الدفاع عن نفسه أو تأكيد حرصه على صياغة سياسة خارجية مستقلة لبلاده، وإنما صرح بأن الابتعاد عن الولايات المتحدة سيكون له تأثير مدمر على موقف بريطانيا الدولي، وأنها ستدفع في النهاية ثمناً باهظاً في حال ابتعادها عن واشنطن.

وقد انعكست تلك القناعة على نتائج جولته الشرق أوسطية، فمن خلال تتبع الأفكار التي طرحها خلالها نجد أنها لا تخرج عن مجرد ترديد لتوجهات أمريكا الخارجية الشريرة تجاه المنطقة .. فلم تكن رؤية "تحالف الاعتدال مقابل التطرف" إلا صدى لذات الأطروحات التي عبر عنها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في خطابه أمام الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي عندما طالب الدول الأعضاء بتحمل المزيد من المسؤوليات في تشجيع القوى المعتدلة بالشرق الأوسط في حربها ضد التطرف، متسائلاً: "هل سندعم المعتدلين ودعاة الإصلاح الذين يسعون لفرض تغيير في أرجاء الشرق الأوسط، أم سنخضع المستقبل للإرهابيين والمتطرفين؟"، ثم عادت وزيرة خارجيته "كونداليزا رايس" للترويج إليها فيما سمي

بمجموعة "2+6"، الأمر الذي لاقى رفضاً عربياً لمحاولات التصنيف والتقسيم وفق رؤى لن تعمل سوى لإقحام القضايا العربية في منظومات ضدية تحقق مصالح قوى التحالف الغربي الأمريكي. كما انبرى "بلير" في توجيه النقد لإيران، معتبراً إياها خطراً استراتيجياً على العالم، وأنها تقف في طريق السلام بالشرق الأوسط.. تلك اللهجة التي تعد تراجعاً عن شعارات "دعم الديمقراطية الناشئة" التي انعقدت في ظلها الانتخابات في العراق ومن بعدها في فلسطين؛ حيث لم تسفر عن نتائج مرضية وتحقق المصالح الغربية، ففي زيارته لإسرائيل يوم 2006/12/18 صرح "بلير" بأنه لا أحد يشكك في فوز حماس بالانتخابات ولكن إذا أرادوا مساعدتنا، وإذا أراد أي شخص في الأراضي الفلسطينية مساعدتنا، فعليهم أن يدعموا الديمقراطية والسلام والحل المقترح بوجود دولتين؛ فالمشكلة ليست في انتخاب حماس أو غيرها، وإنما تكمن في انحياز السياسة الغربية التي لا تضع في اعتبارها سوى مصلحة الجانب الإسرائيلي دون التزام بمبادئ ودون تطبيق للشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية .

وعلى الرغم من أن تلك الجولة تعد تنفيذاً لما أعلنه "بلير" في قمته مع الرئيس الأمريكي يوم 2006/12/7 من أنه سيتوجه إلى الشرق الأوسط كجزء من محاولة خلال مدة رئاسته للوزراء المتبقية لتحريك عملية السلام إلى الأمام، إلا أن زيارته عمقت الفجوة بين الفلسطينيين وزادت من نفمة العرب على هذه السياسة التي كانت السبب في كل هذا القتل والدمار والاستمرار في تحويل النظر عن لب القضية المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فقد تجاهل رئيس الوزراء البريطاني ما يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات الإجرامية الإسرائيلية من قتل وتدمير واعتقال واجتياح ومذابح، وتناسى مذبحه "بيت حانون" ومقتل 500 فلسطيني في أقل من ستة شهور، إلى جانب آلاف الأسرى القابعون في سجون الاحتلال منذ سنين دون محاكمة .. ولكن تطرق فقط للأسير الإسرائيلي .

وعلى الصعيد الإيراني اتهم بلير طهران بالعمل على تقويض الديمقراطية في الشرق الأوسط مما دفع وزارة الخارجية الإيرانية لإصدار بيان تقول فيه أن " بريطانيا لا تؤمن حقاً بالديمقراطية لكنها تستخدمها كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

كما انتقد "بيتر بيومونت" تصريحات "بلير" في مقال له بصحيفة الأوبرزفر يوم 2006/12/24، مؤكداً أن عبارة "إيران في حرب مع العالم العربي" هي ذاتها التي كان يرددها "صدام حسين"، وأن بريطانيا أو أمريكا اعتبرت إيران شرّاً محضاً، ولم تهتم ببدايات فتح الحوار معها بشأن العراق أو تشر إلى شيء من الممارسة الديمقراطية فيها وفي مقدمتها انتخابات مجلس الخبراء التي خسر فيها التيار المحافظ أمام نظيره الإصلاحية، مشيراً أنه لم يعد هناك أحد في البيت الأبيض أو أنقرة أو تل أبيب أو العالم العربي يهتم بما يفكر فيه أو يفعله بلير هذه الأيام.

وعلى الصعيد العراقي حاول "بلير" أن يدعم رئيس الوزراء العراقي "توري المالكي" بعد تزايد الشكوك بشأن قدرته على ضبط الاستقرار والأمن في البلاد، أو تحقيق المصالحة بين الطوائف العراقية المتصارعة وحل الميليشيات المسؤولة عن الكثير من الفوضى في بغداد.

وقد تزامنت جولة "بلير" مع إصدار تقرير "مجموعة دراسة العراق" التي تشكلت من أعضاء في الحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين، وأوصت بسحب القوات الأمريكية أو إعادة انتشارها بحلول عام 2008 وفتح قنوات للحوار الدبلوماسي مع إيران وسوريا غير أن تلك التوصيات لم تلق تجاوباً من جانب الرئيس الأمريكي الذي من المتوقع أن يزيد عدد القوات الأمريكية بما يتراوح بين 20 إلى 30 ألف جندي إضافي خلال الثمانية شهور القادمة، كما دعا الأمريكيين إلى الاستعداد "لتضحيات إضافية" في عراق 2007؛ لأن عواقب التفهقر ستكون باهظة؛ الأمر الذي انعكس على موقف "بلير" خلال زيارته للعراق يوم 2006/12/17؛ حيث أكد على أن الجنود البريطانيين سيقفون في البصرة حتى تكون القوات العراقية مستعدة تماماً لتولي مسؤولية الملف الأمني، مشدداً على أن القوات متعددة الجنسيات ليست هي السبب في إشاعة الفوضى وعدم استقرار الأمن في العراق، ملقياً مسؤوليتها على أتباع الرئيس السابق "صدام حسين" الذين لا يرغبون في إشاعة الديمقراطية والتعددية في البلاد، تلك التبعية التي عبر عنها نائب الرئيس العراقي "طارق الهاشمي" يوم 2006/12/20؛ حيث أكد على أن رئيس الوزراء البريطاني "توري بلير" خضع لعملية "غسل مخ" من الرئيس الأمريكي مستنداً على ذلك بتراجعه عن تأييده لإعلان جدول زمني لسحب القوات من العراق عقب اجتماعه بـ"بوش".

غير أن الملفت هو تغير نبرته المتحمسة في الحديث عن العراق؛ حيث استبدل تأكيداته السابقة على النصر الذي حققه قوات التحالف إلى قوله: "نحن لا نحقق نصراً ولا نكتبد هزيمة" تجاوباً مع الأنباء المتواترة عن تصاعد حدة التدهور الأمني في العراق فقد صدر تقرير عن البنتاجون يوم 2006/12/18 يصف الوضع في العراق بأنه "مأساوي" ويبين أن عدد الهجمات ازداد بنسبة 22% في الثلاثة شهور الماضية كما بلغ معدل الضحايا العراقيين في اليوم الواحد 93 قتيل وعدد الهجمات على قوات الأمن العراقية 33 هجمة يومياً ليصل العنف إلى أعلى معدلاته منذ تشكيل حكومة الجعفري في يونيو 2004.

إن تلك التبعية لم تؤثر فقط على مصداقية بريطانيا كوسيط نزيه في قضايا الشرق الأوسط، وإنما أثرت على الشعبية الداخلية لحزب العمال الذي ينتمي له "بلير"؛ لاسيما بعد الكشف عن تورط رموزه في عدد من الفضائح على رأسها قضية تلقي تبرعات من رجال الأعمال مقابل ترشيحهم لمقاعد برلمانية أو منحهم ألقاب فيما سمي بفضيحة "الألقاب مقابل القروض"؛ حيث نشرت صحيفة "ذا ميل أون صندي" يوم 2006/12/17 وثيقة سرية تؤكد تدهور شعبية حزب

العمال الحاكم بسبب فشل الحكومة في تحقيق أهدافها، محذرة من استحالة فوزه في الانتخابات المقبلة.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي يعاقب فيها الناخب البريطاني رئيس وزرائه وحزبه من خلال صناديق الاقتراع، فبعد أن تسربت أنباء عن مذكرة للمدعي العام البريطاني، مشتملة على "نصيحة قانونية" لبليز في 2003/3/7 يدعو فيها إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة كي تكون الحرب مشروعة كاد حزب العمال أن يفقد أغليبيته البرلمانية في انتخابات 2005 مما أدى إلى عدد من ردود الفعل الغاضبة داخل الحزب أسفرت عن رفض 100 نائب "عمالي" التصويت لصالح مشروع قانون إصلاح نظام الصحة العامة واستقالة وزير الخارجية "روبن كوك" ووزيرة الدولة للتنمية الدولية "كلير شورت".

وفي الانتخابات المحلية: مايو 2006 فقد حزب العمال 256 مقعداً في المجالس البلدية مما دفع "بليز" إلى إجراء تعديل وزاري للتخفيف من وطأة النقد الداخلي بإقالة وزير الداخلية "تشارلز كلارك"، ووزير الخارجية "جاك سترو" غير أن ذلك لم يسهم في زيادة شعبية حزب العمال، وإنما تزايدت الأصوات المطالبة بتنحي "بليز" عن منصبه حتى أعلن في 2006/11/19 أنه سيترك منصبه في يوليو 2007.

ولم تكشف تلك التحركات الداخلية المعارضة إلا عن رفض لتزايد انقياده للولايات المتحدة بدءاً من حرب أفغانستان، ثم تأييد السياسات الأمريكية بالعراق بالإضافة إلى توجهاته حيال الصراع العربي - الإسرائيلي، لاسيما أثناء الحرب بين "حزب الله" وإسرائيل؛ حيث استقال أربعون ناشطاً من داخل حزب العمال في 2006/8/25 وأعلنوا انضمامهم إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي احتجاجاً على سياسة "بليز" أثناء اجتياح إسرائيل للبنان، مؤكدين أن إدارته للأزمة كانت "خرقاء"، فضلاً عن المقاطعات الأكاديمية لإسرائيل والاحتجاجات على الانحياز للجانب الإسرائيلي على الرغم من ممارساته الوحشية بما يسيء إلى سمعة السياسة الخارجية البريطانية وأخيراً وليس آخراً الانتقادات الحادة التي وجهها رجال الكنيسة للسياسة البريطانية في المنطقة وانعكاساتها على مسيحيي الشرق الأوسط .

إن جولة "توني بليز" الشرق أوسطية لم تخرج بنتائج جديدة تخلق أملاً في تحسن أوضاع المنطقة أو إيجاد تسوية لقضاياها الشائكة، وإنما عكست شعوراً بافتقاد رئيس وزراء بريطانيا المسؤولة عن مأساة الشعب الفلسطيني للقدرة على التأثير أو مصداقية الخطاب مما حدا بصحيفة "الفايننشال تايمز" لتقول إنه عاد خاسراً من جولته في الشرق الأوسط بعد أن أصيب بالإحباط عند كل محطة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2006/12/24

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

Website: www.gcss.org.bh

كوفي أنان بعد عشر سنوات..

وكيف كان الحصاد؟

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

Tel: +44 207 430 1367. Fax: +44 207 404 9025. Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 2768, Road 2442, Block 324, Juffair, PO Box 11505, Bahrain.

Tel: +973 17825600. Fax: +973 17825700. Email: gcssbh@batelco.com.bh

كوفي أنان بعد عشر سنوات..

وكيف كان الحصاد؟

تولى "كوفي أنان" منصب الأمين العام للأمم المتحدة، في ظل ظروف دولية تعزز فيها دور الولايات المتحدة كقطب أوحده سيطر على النظام العالمي وكموجه رئيسي للأحداث والتفاعلات على الساحة الدولية، لا يقبل بوجود شريك أو منافس له.

وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد اختفى من الوجود في أول التسعينيات، واكتفى الاتحاد الأوروبي بدور العملاق الاقتصادي وانكفأت الصين على بناء قدراتها الذاتية سعياً وراء دور مؤثر في المستقبل، إلا أن الكيان الذي ظل يمثل مصدر قلق بالنسبة للأمريكيين، وربما سيبقى، كان هو الأمم المتحدة – رغم أنهم استغلوها على مدى تاريخها في تحقيق مصالحهم وأهدافهم حتى وصفها البعض بأنها إدارة تابعة للخارجية الأمريكية – غير أن زيادة فاعليتها واضطلاعها بدور مهم في النظام الدولي قد يمثل عنصراً مناوئاً لطموحات السيطرة الأمريكية.

لذا كان من الطبيعي أن تسعى واشنطن إلى تهميش المنظمة الدولية، وإقصائها عن أي دور مؤثر في حل بعض القضايا والملفات الدولية؛ كي تنفرد وحدها بهذا الدور. ولعله ليس من الغريب أن تلجأ – باعتبارها المساهم الأكبر في ميزانية المنظمة – إلى استغلال هذه الوضعية في التأثير على المنظمة وعملها، بل والسيطرة عليها وتوجيهها بما يتوافق مع السياسات الأمريكية، وخصوصاً القضايا والأزمات التي تكون الولايات المتحدة أو إحدى حليفاتها ضالعة فيها.

والمثير أنه في المرات النادرة التي حاولت فيها المنظمة أن تتحدى الإدارة الأمريكية وقفت لها واشنطن بالمرصاد، وكان أوضح مثال على ذلك ما حدث بعد إصرار الأمين العام الأسبق د. "بطرس غالي" على نشر التقرير الخاص بنتائج التحقيق في مجزرة "قانا" الأولى عام 1996، والذي حمل إسرائيل مسؤولية المجزرة، متحدياً رغبة واشنطن، وهو ما دفع الأخيرة إلى الوقوف حائلاً دون انتخابه لفترة ثانية.

ولقد جاء اختيار "كوفي أنان" الدبلوماسي الغاني كخليفة لـ "غالي" بتركية من جانب واشنطن أملاً في استمرار سيطرتها على المنظمة وفي نفس الوقت كان "أنان" يدرك صعوبة تحدي أكبر عضو في المنظمة متعظاً بما آل إليه مصير سلفه "غالي"، لكن ذلك لم يمنعه من محاولة خلق شخصية للمنظمة ككيان وتنظيم دولي هو الأكبر على الساحة الدولية، خاصة وأنها مطالبة بمواجهة وإيجاد حلول للعديد من القضايا والملفات الدولية الملتهبة، لاسيما ملف الشرق الأوسط، وقضايا الانتشار النووي، والفقر وإيجاد علاقات دولية أكثر توازناً.

وربما كان خطاب "أنان" في قمة الألفية الذي طرح خلاله خطة الألفية التنموية للأمم المتحدة مؤشراً قوياً على أن الأمين العام الجديد – آنذاك – يسعى لتفعيل دورها في حل القضايا والمشاكل، وخصوصاً تلك المرتبطة بدول العالم الثالث.

ورغم حرص "كوفي أنان" على عدم الاصطدام بالولايات المتحدة إلا أن الظروف والتطورات التي ارتبطت بأحداث 11 سبتمبر 2001 واستغلال إدارة الرئيس "جورج بوش" - التي يسيطر عليها المحافظون الجدد - هذه الأحداث لتنفيذ أجندتها الدولية الخاصة، متذرعة بحجة محاربة الإرهاب، كل ذلك جعل الصدام مع الأمم المتحدة أمرًا حتميًا.

وبينما حاولت واشنطن - كالعادة - استغلال المنظمة في إضفاء الشرعية على الإجراءات التي سعت لاتخاذها في حربها ضد الإرهاب؛ وجدت أنها من الممكن أن تمثل عائقًا يحول دون التحرك بحرية لتنفيذ خططها أو الحيلولة دون استهداف الأطراف المناوئة لأهدافها وسياساتها. وهو ما ظهر بوضوح في الحرب على العراق في مارس 2003 حين سعت أمريكا وبريطانيا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لهما استخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولكن رفض المنظمة ممثلة في أمينها العام "أنان" وكذلك بعض الدول الكبرى في مجلس الأمن وألمانيا وفرنسا تحديدًا لاستصدار هذا القرار دفع الدولتين للإقدام على غزو العراق واحتلاله متحدتين المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وإن لجأتا فيما بعد للمنظمة من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال من خلال استصدار القرار رقم (1546).

ومع ذلك ظلت إدارة بوش اليمينية المتطرفة على موقفها المناوئ للأمم المتحدة، واستغلت بعض المشاكل المرتبطة بإدارة المنظمة في محاولة لتقويض دعائمها، والنيل من مصداقيتها، مثل فضيحة برنامج (النفط مقابل الغذاء) الخاص بالعراق، علاوة على بعض الفضائح الأخرى المرتبطة بعمل القوات متعددة الجنسية التابعة لها في بعض الدول الأفريقية استغلتها للتشكيك في نزاهة الأمين العام "أنان" ومساعيه لإصلاحها. بل وصل الأمر لحد التشكيك في جدوى وجود المنظمة نفسها، حتى إنها عينت شخصًا مثل "جون بولتون" معروف بعدم اقتناعه باستمرار وجود هذه المنظمة، كمندوب دائم لها فيها.

واللافت أن كثيرًا من المحللين يؤكدون على أن الحرب على الإرهاب - التي جاءت في إطارها أغلب التحركات العسكرية الأمريكية في العالم وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط - كانت عنصرًا أساسيًا في زيادة حدة الانقسام بين إدارة بوش والأمم المتحدة، ورأوا أن العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان (7/12 - 2006/8/14) قد زاد من تقويض مكانة المنظمة الدولية؛ حيث أظهرت هذه الأزمة عجزها الواضح أمام الدول القوية التي تصر على التصرف طبقًا لما تتطلبه مصالحها الخاصة.

ولأن الأحداث التي مرت بها الأمم المتحدة خلال الفترة التي تولى فيها "كوفي أنان" المسؤولية كأمين عام لمدة عشر سنوات (1996 - 2006) عديدة، ولعبت بدرجة كبيرة دورًا هامًا في تشكيل المناخ الدولي السائد، فإن "كوفي أنان" شأنه شأن غيره من الأمناء العامين السابقين تأثرت قيادته للمنظمة بالظروف السائدة دوليًا، وارتبط نجاحه أو فشله - الذي هو نجاح أو فشل للمنظمة - بالمشاكل والأزمات الدولية التي نتجت عن هذه الظروف المرتبطة بصراع المصالح والسياسات بين القوى الكبرى.

والمتتبع لحصاد العشر سنوات التي تولى فيها مسؤوليته يمكنه أن يدرك أنه كان محدداً على صعيد الإنجازات في الوقت الذي زادت فيه الإخفاقات بسبب غياب فاعلية المنظمة والعراقيل التي وضعت أمامها من جانب بعض القوى نتيجة لتفضيلها السياسات الأحادية الجانب بعيداً عن الالتزام بأية أطر دولية.

فعلى صعيد الإنجازات، عمل "أنان" على تخفيف المصاعب التي يعاني منها الفقراء والمشردون في الدول النامية والمتخلفة في أنحاء العالم، وكانت الأهداف التنموية للألفية التي أعلن عنها في سبتمبر 2000 قد شملت عدة أهداف طموحة في إطار السعي لتخفيف حدة الفقر والجوع وخفض عدد الوفيات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز الشراكة الدولية من أجل التنمية بحلول عام 2015، وقد تحقق كثير من التقدم في هذا الصدد، خاصة فيما يتصل باعتبار الحملة ضد الفقر قضية مهمة على مستوى العالم، وإن كان تقرير أعده نائب الأمين العام "جوزيه كامبو" قد اعترف بالحاجة إلى تحقيق المزيد في هذا المجال؛ لأن التحديات التي تمثلها هذه الأهداف تعد كبيرة.

والملاحظ أن الطريقة التي تعامل بها "أنان" مع هذه القضايا – بحسب الجارديان في 2006/10/9 – قد أكسبته احترام الكثير من الدول النامية والمتقدمة، كما ساعدته في اكتساب درجة من المكانة التي زاد من تعزيزها تصريحاته العلنية والتي أعرب فيها عن قلقه من تداعيات حرب إدارة الرئيس الأمريكي "بوش" على الإرهاب، وربما ساعد هذا الرصيد "أنان" في محاولته لإصلاح سياسة الأمم المتحدة فيما يتصل بمهام حفظ السلام، وتحويل الانتباه إلى مبدأ جديد يتمثل في "مسؤولية الحماية" كأساس للعمل الجماعي ضد جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وهو ما كان ضرورياً لمعالجة المشاكل التي أضعفت من قدرة المنظمة الدولية على التعامل بفاعلية مع الوضع في أوغندا عام 1994 واليوسنة عام 1995، والتي أضعفت بدورها مصداقية المنظمة، وكذلك مصداقية "أنان" نفسه كمسؤول عن عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة في ذلك الوقت، وإن كان البعض بهذا الصدد يدعو لأن تكون هناك موازنة بين تبني مبدأ "مسؤولية الحماية" وقدرة المنظمة على تنفيذه، مستشهدين بعدم قدرتها على إقناع السودان بنشر قوة لحفظ السلام في إقليم دارفور بما يعني وجود فجوة بين الأقوال والأفعال التي تصدر عن الأمم المتحدة.

وبالانتقال إلى سجل الإخفاقات التي واجهت المنظمة تحت قيادة "كوفي أنان" نجد أنها فشلت في التعامل مع القضايا الدولية الساخنة في العالم؛ ففي فلسطين رغم تعاطفه معها استمرت إسرائيل في انتهاك القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، بل وتبنت سياسات أحادية الجانب تجاه الأراضي المحتلة، كما أن وقف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية في يناير 2006 تسبب في كارثة إنسانية ترتب عليها أن يعيش ثلاثة من بين كل 4 فلسطينيين الآن في حالة من الفقر.

وعلى صعيد الملف النووي الإيراني والذي تم الكشف عن تفاصيل بشأنه عام 2002 لم يتم إحراز أي تقدم ملموس، ورغم موافقة إيران على وقف (تجميد) تخصيب اليورانيوم في عام 2004، إلا أن عدم قدرة المجتمع الدولي على الاتفاق على أساس مشترك للتفاوض معها، قوض قدرته على

التعامل مع هذه القضية من البداية، وأسهم في إضعاف وتلاشي الثقة بين الأمم المتحدة وطهران، وربما ساهم في ذلك الفشل الانقسامات التي شهدتها مجلس الأمن بفعل الخلافات بين أمريكا وبريطانيا من جانب وبين روسيا والصين من جانب آخر، مما أدى لعدم قدرة المجلس على التحدث بصوت واحد فيما يتصل بهذه الأزمة رغم صدور قرار مخفف هو القرار 1696 في 2006/7/31، الذي تحدته إيران ولا يقلل من حدة هذا الفشل اتفاق مجلس الأمن مؤخرًا وبعد طول عناء على القرار رقم (1737) الصادر في 2006/12/23.. والذي يفرض على طهران عقوبات مرتبطة ببرنامجه النووي، كذلك شهدت السنوات الأخيرة فشلاً واضحاً في التعامل مع نشاط نووي آخر في كوريا الشمالية، والذي وصل إلى ذروته بإجراء الأخيرة تجربة نووية يوم 2006/10/9، وقد أدى فشل المجتمع الدولي مرة أخرى في القيام بما ينبغي القيام به تجاه هذا التحدي إلى إلحاق الضرر بصورة الأمم المتحدة، وعزز من وضع منتقديها في واشنطن، مع أن قدرة المنظمة الدولية على التعامل مع أي قضية مرهونة بتوافق إرادات القوى الكبرى الأعضاء فيها.. والإخفاق في حالة كوريا الشمالية يرجع إلى ضعف المشاركة البناءة من جانب الولايات المتحدة في هذه القضية.

واللافت أنه حتى في النزاعات التي أعلنت فيها الأمم المتحدة عن موقف محدد مثلما هي الحال في النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية فإن كلا الجانبين قد تجاهلا الخطة التي تم الكشف عنها في عام 2000 من جانب المبعوث الأممي الخاص "جيمس بيكر"، وهو ما أظهر مرة أخرى محدودية قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الاتفاقيات والتوصيات التي تقوم بإصدارها في حالة غياب التعاون معها.

ولعله ليس من قبيل المبالغة القول إن العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان قد أظهر إلى حد بعيد هشاشة وضعف المنظمة الدولية حيال مواقف وسياسات القوى الكبرى؛ حيث تحدثت أمريكا وبريطانيا من جديد – بعد غزوهما للعراق – الشرعية الدولية برفض ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار أو حتى الحد من ردها العسكري المفرط، والذي وصل إلى القصف المتعمد لإحدى نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة، وسقوط ضحايا من المدنيين معظمهم نساء وأطفال، وهو ما حدا بـ "كوفي أنان" لأن يحذر من أن هذا الصراع يمثل لحظات حقيقية بالغة الخطورة.. تهدد سلطة الأمم المتحدة.. ليضع نفسه في موقع الهجوم من اللوبي اليهودي الأمريكي وكذلك إسرائيل.

ويرى بعض المراقبين أن الصراع في لبنان كانت له دلالات كثيرة، لأنه أدى لتعميق الفجوة بين أمريكا والأمم المتحدة، فالسياسة الخارجية المنبثقة عن أيديولوجيات إدارة الرئيس بوش المتطرفة مثلت تحدياً لقرارات المنظمة بإصرار الأخيرة المستميت على صياغة وتنفيذ القانون الدولي والاعتماد على اتجاهات جماعية لموافقة أغلبية الدول على اتخاذ القرارات والإجراءات المعبرة عن الحرص المشترك على مصالح مشتركة مع عدم السماح بإجراءات أحادية الجانب في حل النزاعات.

ولقد عبر "كوفي أنان" عما واجه المنظمة من تحديات وعقبات خلال الفترة التي تولى فيها أمانة المنظمة حين أشار في خطابه أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اختتم به فترة رئاسته لها في 2006/9/16 إلى أن التحديات التي واجهتها المنظمة على مدى ثمان سنوات ماضية كان من الصعب التعامل معها، بل انتهى أغلبها إلى مزيد من التعقيد، وتمثلت تلك التحديات في توزيع اقتصادي عالمي غير عادل، اضطرابات دولية عديدة، وانتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان وسيادة القانون، علاوة على تهديدات تخرق مفهوم المجتمع الدولي ذاته الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه بنیان المنظمة الدولية الذي أصبح في مهبط الرياح.

وعاد "كوفي أنان" ليتطرق إلى موضوع ذي صلة، فتحدث في 11 ديسمبر 2006 أمام جمهور أمريكي في مكتبة "هاري ترومان" الرئاسية مذكراً إياهم بالدور الأمريكي في إقامة النظام العالمي متعدد الأطراف وجهودهم في هذا الصدد في العام 1945، ووجه سؤالاً للحاضرين: "هل تريدون الانسحاب من هذا الدور الذي لعبتموه على مدى عقود من الزمان؟ أم تريدون التخلي عن دعمكم للمنظمة الدولية على مدى 60 سنة متتالية؟"، كما انتقد بشدة السياسة الأمريكية الخارجية أحادية الجانب التي تنتهجها الإدارة الحالية، وطريقة معالجتها لموضوع الحرب ضد الإرهاب، وحث واشنطن على التمسك بمصادقية مبادئها، وأضاف: "عندما يبدو أن الولايات المتحدة تنتكر لمبادئها وتحيد عن أهدافها ومثلها العليا فإن ذلك يصيب أصدقاءها في الخارج بالتخبط والارتباك بشأن ما ينبغي عليهم اتخاذه من مواقف إزاء القضايا المختلفة" وفي إشارة أخرى إلى غزو العراق صرح "أنان" بأنه في حالة استخدام القوة والقوة العسكرية بصفة خاصة فإن المجتمع الدولي لا يعتبر استخدامها شرعياً إلا إذا أصبح على قناعة بأنها تستخدم لغرض سليم.

والمثير أن تعليقات "أنان" تصاعدت في صورة هجوم وجهه إلى الإدارة الأمريكية، متهماً إياها بأنها ضحت بقيادتها للعالم في مضمار حقوق الإنسان ودفع عجلة الممارسات والقيم الديمقراطية، وعمدت إلى ترجيح كفة مصالحها وتخلت عن التزاماتها التاريخية بمشاركة العديد من الأطراف الدولية في صنع القرارات الدولية.. وحقاً، كان خطابه الوداعي تعرية حقيقية لممارسات الإدارة وسياستها الحمقاء فقد قال لهم "عودوا لرشدكم ومبادئكم".

وبالتالي، فإن التحديات التي تواجه الأمين العام الجديد للأمم المتحدة عاجلة وخطيرة إضافة إلى ما ورثه من ملفات بدون حل: فلسطين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وأفغانستان.. والجهة الأخيرة أو أحدث فصول الحرب على الإرهاب والتمثلة في الصومال نتيجة تحالف المقاتلين الإسلاميين مع اتحاد المحاكم الإسلامية وتكرار المصادمات بينهم وبين القوات الحكومية الأثيوبية في "بيدوا".. هذا الصراع المتأجج تم إدراجه على جدول أعمال الإدارة الأمريكية باعتباره ضمن الحرب على الإرهاب واتهمت الولايات المتحدة بالضغط من أجل إصدار القرار رقم (1725) لإرسال قوات حفظ سلام قوامها 8000 جندي أفريقي، وذلك لرعاية المصالح الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي. بغض النظر عن مصالح الشعب الصومالي.

والملاحظ أن تولي "بان كي مون" لمنصبه كأمين عام جديد للأمم المتحدة يتزامن مع فترة ضعف يمر بها رؤساء ثلاث دول من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي فـ"جورج بوش" و"توني بلير" و"جاك شيراك" يستعدون لإنهاء فترة ولاياتهم الحالية، وأصبحت مواقفهم تذكرنا بالبطة العرجاء - كما يقولون - بحيث لن تتوافر بمجلس الأمن القيادة الفعالة لاتخاذ قرار ملائم للاستجابة للأوضاع في كل من الصومال ودارفور وغيرهما من بؤر التوتر والصراع. ولاشك في أن حالة الاهتراء والضعف التي أصابت النظام الدولي في السنوات الأخيرة ستجعل من الصعب التوصل إلى حلول عملية للعديد من القضايا والمشكلات الدولية التي ستواجه "بان" الذي سيتسلم منصبه الجديد في 1 يناير 2007.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2006/12/25

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies

دموع بوش .. الأب والرئيس

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London, WC1X 8LR, UK.

دموع بوش .. الأب والرئيس

لم يدر أحد إذا كانت الدموع التي ذرفها بوش الأب عندما استمع لابنه الشاب "جيب"، وهو يردد "لم يعد لدي مستقبل" حقاً بسبب تذكر هزيمة نجله في انتخابات ولاية فلوريدا عام 1994، والتي عاد ليفوز بها ويظل يحكمها نحو ثمان سنوات أم أن بكاءه كان بسبب ما أثارته تلك الكلمات من قلق على مستقبل عائلته السياسي التي ظلت في قلب صناعة القرار الأمريكي لسنوات طويلة.

نشرت صحيفة التليجراف البريطانية يوم 2006/12/22 تفاصيل تلك القصة ووصفت كيف اندفع "جيب بوش" ليهذه من روع والده الذي دافع عن ابنه قائلاً : "إن المعيار الحقيقي للرجل هو كيف يتعامل مع النصر وكيف يتعامل مع الهزيمة وسكان فلوريدا قد اختاروا أن يعيدوا تنصيب الحاكم السابق في 1994 إلا أنهم لاحظوا نبل خصمه الذي أظهر لياقته ليس فقط من خلال كلماته وإنما من خلال أفعاله أيضاً".

لقد كان لبوش الأب البالغ من العمر 82 عاماً باعاً طويلاً في مجال العمل السياسي بدءاً من حصوله على عضوية مجلس الشيوخ عام 1966 حتى توليه منصب مدير المخابرات المركزية "سي آي إيه" عام 1976 ليختاره الرئيس الأسبق "رونالد ريجان" نائباً له عام 1980 ويصبح الرئيس الأمريكي رقم 41 من عام 1988 إلى 1992 حين خسر في انتخابات الرئاسة أمام الرئيس السابق "بيل كلينتون"، كما لا يعد اسم عائلة بوش جديداً على الساحة السياسية الأمريكية، وإنما يعد "بوش الأب" امتداداً لمسيرة والده "بريسكوت بوش" السيناتور في مجلس الشيوخ عن ولاية كونيتيكت (1952-1963).

غير أن بكاء "بوش الأب" يكشف عن أنه لم يعد مهتماً فقط بالحفاظ على تاريخه السياسي، وإنما بات مهموماً بمستقبل أبنائه الذين لم يشتغل أي منهم بالسياسة سوى "بوش الابن" و"جيب" فابنته "دورثي" 47 عاماً تعمل في مجال تمويل وتنظيم الأعمال الإنسانية والمنظمات غير النفعية، أما "نيل" 41 عاماً فهو رجل أعمال، وابنه الأصغر "مارفي" 40 عاماً يعمل في مجال الإدارة والأعمال، وقد كان له ابنة أنجبها عام 1949 إلا أنها ماتت في الثالثة من عمرها بمرض "اللويميا".

لقد سبق وأن قال بوش الأب أن أسعد يوم في حياته هو احتفاله في شهر نوفمبر عام 1988 بفوز ابنه "جورج" و"جيب" في يوم واحد بمنصبين من أهم المناصب في أمريكا حين سافر إلى فلوريدا لحضور حفل تنصيب ابنه "جيب" حاكماً لولاية فلوريدا رابع أكبر ولاية في أمريكا ليسافر بعدها مباشرة إلى تكساس لحضور حفل تنصيب "جورج بوش الابن" حاكماً لها.

بيد أنه الآن وبعد ثمانية عشر عامًا عاش ليشاهد ابنه الأكبر وهو يواجه موجة من الانتقادات الداخلية والخارجية الهائلة وأخيه الأصغر وهو يعلن أنه أصبح بلا مستقبل.

لقد خسر "جيب" انتخابات ولاية فلوريدا عام 1994 غير أنه لم ينقطع عن الاشتراك في العمل السياسي، وأنشأ مؤسسة غير ربحية تسمى "مستقبل فلوريدا"، وتهدف إلى تنظيم السياسة العامة للولاية، والتي نجحت في تقديم نصائح ومشاريع لحكومة الولاية عبر فريق من الخبراء والأكاديميين ليدخل المعترك الانتخابي مجددًا عام 1998، ويفوز ويصبح الحاكم رقم 43 للولاية، ويعاد انتخابه عام 2002 ليكون أول مرشح جمهوري يفوز لفترتين متتاليتين في ولاية فلوريدا، حيث استمرت فترة حكمه ثماني سنوات — وهي أقصى مدة مسموح بها قانونًا — حيث تنتهي فترة حكمه في يناير 2007، نجح خلالها في تنمية العملية التعليمية؛ حيث بلغت الزيادة في ميزانية التعليم قبل الجامعي نحو 2.9 بليون دولار في ارتفاع قياسي بلغ 26% كما استطاع أن يزيد من الأموال الاحتياطية للولاية، وأن يوفر نحو 2 بليون دولار كمدرجات لحماية البيئة الطبيعية لفلوريدا، فضلًا عن إثباته جدارته في إدارة الكوارث الطبيعية والأعاصير ليخرج من ولايته بنسبة تأييد تقدر بـ 57% ليخوض الانتخابات الرئاسية 2008 ويقود البيت الأبيض، بل وكانت سياسات "جيب" الرشيدة في فلوريدا أحد الأوراق الراححة التي عملت على فوز أخيه "جورج" في الانتخابات الرئاسية.

والمثير هو نبرة اليأس التي تشوب حديثه على الرغم من أنه يمتلك شعبية كبيرة لدى الأمريكيين خاصة المنحدرين من أصل لاتيني وعددهم 2.3 مليون نسمة، حيث يجيد التحدث بالأسبانية ومتزوج من امرأة مكسيكية أمريكية، كما يحظى بشعبية لدى الأمريكيين المنحدرين من أصل كوبي بفضل مواقفه الصارمة حيال نظام "فيدال كاسترو"، غير أن البعض فسر ذلك بأن عائلة "بوش" التي ظلت تحكم الولايات المتحدة نحو 18 عامًا أصبح من المستبعد أن يمنحها المواطن الأمريكي صوته مجددًا بشكل يتناقض مع مبادئ الليبرالية الأمريكية الحرة التي تعتمد قيم تداول السلطة وتوسيع مساحة المشاركة، فمسألة الرئيس الأب والرئيس الابن لم تتكرر سوى مرتين في التاريخ الأمريكي الأولى كانت مع تولي الرئيس الأمريكي السادس "جون كوينسي آدمز" ابن ثاني رؤساء أمريكا "جون آدمز"، والثانية مع بوش الأب والابن، وفي حال تولي "جيب" الرئاسة ستصبح الحالة الثالثة، ولكن في وجود أب رئيس وابنين، ويرى المراقبون أن "جيب" يواجه قضية "التوريث" كأحد عراقيل ترشحه للانتخابات الرئاسية، وأن الشعب الأمريكي يريد اسمًا مختلفًا.

كما يبدو أن سياسات بوش الابن التي لاقت انتقادات حادة قد تؤثر سلبيًا على مستقبل "جيب" الانتخابي، إذ أصبحت سياساته الداخلية والخارجية مثار انتقاد على الصعيدين الداخلي والخارجي،

لاسيما إزاء حرب العراق التي أنفق فيها أكثر من 350 مليار دولار، ووصل معها عجز الموازنة الأمريكية إلى 700 مليار دولار في الوقت الذي وصلت فيه الديون معه إلى 6 تريليونات دولار لتصبح أمريكا بذلك أكبر دولة مدينة في العالم مع وصول الخسائر البشرية الأمريكية إلى أكثر من 2964 قتيلاً وعشرين ألف جريح و 422 مصاباً بالجنون لتتخفض شعبيته إلى معدلات قياسية (36%).

وقد تسببت تلك الأخطاء في وقوع "بوش الأب" في حرج كبير أثناء مشاركته في فعاليات مؤتمر قيادات العالم الذي انعقد بـ"أبو ظبي" الشهر الماضي؛ حيث لاقى انتقادات حادة إزاء سياسات نجله أثناء إلقائه محاضرته التي نشرت صحيفة "دنيا الوطن" الفلسطينية نصها يوم 2006/11/23 بما جعله يخرج عن روح الدعابة التي اتسم بها دوماً، فقد قامت طالبة إماراتية أمام حشد فاق الألف وخمسمائة لتقول "السيد الرئيس نحن نكن احتراماً عالياً لأمريكا وللشعب الأمريكي ونحترم قيمكم وثقافتكم، لكننا بصراحة ابتداءً من والدتي البالغة من العمر 75 عاماً حتى ابنتي البالغة ست سنوات، لا نحترم ابنك الرئيس "جورج بوش"؛ لأنه دمر شعوباً ودولاً بأكملها ومازال يتحدث عن الحرية والقيم وحقوق الإنسان وعن السلام والعدل".

لقد حاول "بوش الأب" أن يتحدث عن عائلته المثالية والقيم التي غرسها في أبنائه وما تعلمه من أبيه من احترام الآخرين وصيانة حقوقهم، وأراد أن يظل الحديث مستمراً عن أحفاده الذين كان يسمح لهم باللعب في المكتب البيضاوي ويتسلق معهم وهم يختبئون وراء الستائر، ويصف الحرية التي أصبح يتمتع بها بعدما غادر كرسي الرئاسة ليقضي أوقاته بين صيد الأسماك وممارسة الرياضة، غير أن دفة الحديث سرعان ما تحولت إلى التعبير عن حالة الغضب العام التي تحاصر ابنه الرئيس وسياساته، ولكن "بوش الأب" ظل متمسكاً بالدفاع عن ولده قائلاً: "إنه ابني ولن أتفق معك فيما تقولين، ولن يتأثر هو أيضاً بذلك، لأنه يسير في نهج سياسي لن يتراجع عنه، وأنا أتوقع أن أسمع كلاماً كهذا في أي مكان بالمنطقة العربية"، وتابع: "إن ابني مخلص وهو لن يتراجع ولن يغير رأيه لأن الاقتراح قال هذا أو ذاك".

بيد أن ذلك الرد لم يقنع الحاضرين؛ حيث قام شاب آخر وقال: "إنكم يا سيدي أول من حولتم بلاد المشرق من أفغانستان إلى فلسطين مروراً بالعراق إلى أوكار للإرهاب باسم الحرية والعولمة لنكتشف في نهاية المطاف أن هدفكم فقط هو الأسواق والثروات" فرد "بوش الأب" مدافعاً: "ماذا يوجد في أفغانستان لكي نتحرك للسيطرة علي اقتصادها وأسواقها وما علاقة العولمة بالصراع في فلسطين أو لبنان؟ أنا أنصحك بالعودة إلى مقاعد المدرسة للتعلم من جديد لكي تعرف ماهية العولمة واقتصاد السوق الحر الذي تقوده أمريكا".

لقد نفى "بوش الأب" عن نفسه تمام النفي أنه يقدم النصيحة لابنه الرئيس أو الاستشارة في شؤون الحكم الأمريكي قائلاً: "إنني لا أسافر إلى البيت الأبيض ولا أزور واشنطن و أمضي الوقت في الصيد مع أحفادي وفي الزراعة ولا أميل إلى التدخل في شؤون الحكم ولا أعطي نصائح .. هناك فريق يعمل في واشنطن منذ 6 سنوات لم أحضر له أي اجتماع وملتقي الرئيس وأنا في منزل العائلة ولا نتحدث في السياسة".

لقد أراد الأب أن ينفي الشائعات التي تشكك في قدرات الابن على القيادة واتخاذ القرار وأن يدعم صورته كرئيس قوي قادر على السيطرة، فطالما حاولت وسائل الإعلام الدولية أن ترسم صورة ساخرة للعلاقة بين قرارات بوش السياسية وتلقيه نصائح من والده، لاسيما بعد الثغرات التي مرت بها سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبعد فوز الديمقراطيين بـ 231 مقعداً مقابل 204 مقاعد في مجلس النواب، و 51 مقعداً مقابل 49 مقعداً في مجلس الشيوخ في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس كتب "أندرو سوليفان" مقالاً في صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية بعنوان "بوش الأب يرشد ابنه بعد هزيمة حزبه في الانتخابات" يقول فيه: "طالما عاش بوش الابن في عباءة والده وحلم أن يصنع لنفسه اسماً ومستقبلاً منفصلاً حتى يهرب من ميراث والده، ولكن الأمريكيين أجبروه في النهاية على العودة مرة أخرى لأحضان والده طالباً منه النصح"، وذلك في إشارة إلى تعيين "روبرت جيتس" وزيراً للدفاع وهو أحد رجال بوش الأب وأكثرهم قرباً واتصالاً به .. كما أضاف: "المثير للسخرية أن بوش الابن قام بالتنازل عن أحد أعداء وخصوم والده "رامسفيلد" واستبداله بأحد أقرب أصدقائه القدامى".

لقد أصبح بوش الأب في حالة دفاع ليس فقط عن تاريخ عائلته السياسي، وإنما عن مستقبل أبنائه الذي بات مهدداً بين سوء السياسات ومتطلبات التغيير الديمقراطي، غير أن الأمر الذي لا يمكن إنكاره سواء تم ترشيح "جيب" أم لا أن عائلة "بوش" كان لها أكبر الأثر ليس فقط في مسار الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما في حاضر ومستقبل العالم أجمع.

